

بليشنكو وزادانوف

الإرهاب والقانون في الدولة

ترجمة: المبروك محمد الصويحي

مراجعة: عبد العزيز علي عبد العزيز

الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع



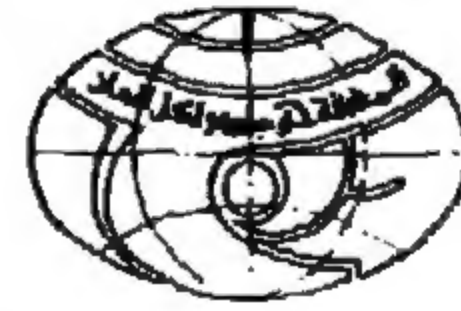
الإرهاب
والقانون الدولي

الإرهاب والقانون الدولي

تأليف : بليشنكو وزادانوف
ترجمة : المبروك محمد الصويغي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مصراته - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ص.ب 17459 مبرق (تلكس) 30098 مطبوعات



الطبعة الأولى 1404 و.ر. 1994م

رقم الإيداع 1141 / 1994 دار الكتب الوطنية - بنغازي

حقوق الطبع والاقتباس والترجمة محفوظة للناسر

بسم الله الرحمن الرحيم

وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ

مما لا شك فيه أن العنف والإرهاب أصبحا ظاهرتين خطيرتين، وسمتين من سمات المجتمعات المعاصرة، وأصبح الإرهاب أداة لتحقيق مآرب وطموحات يعجز البعض عن تحقيقها بالوسائل العادية.

لقد أصبحت الاغتيالات السياسية والمؤامرات التي تحاك من خلف الجدران شائعة، وأضحت الشغل الشاغل لكل من يرغب الوصول إلى السلطة، أو يريد إلحاق الضرر بخصمه في المعترك السياسي. لذا فقد تفتنت الدول الاستعمارية والرأسمالية في الوسائل الإرهابية، كما أنشأت أجهزة سرية خاصة، مهمتها القضاء على الأصوات التي تقف حجر عثرة في وجه سياساتها وخططها الرامية إلى الهيمنة وبسط نفوذها على العالم وثرواته، خاصة النفطية منها، بعد أن أصبحت هذه السلعة المصدر الرئيسي للطاقة، الذي لا غنى عنه لإدارة عجلة الصناعة في العالم.

وقد تنامت موجه الإرهاب العالمي، وزادت حدة وانتشاراً بشكل خاص عقب ظهور قوتين عظميين متناقضتين عقائدياً، وإن كانت لكل منهما طموحات لا تختلف عن طموحات الأخرى.

فالولايات المتحدة - كقوة رأسمالية - تتشدد بأنها داعية الديمقراطية في العالم؛ بيد أنها تسعى من خلال ذلك إلى أن تدور دول العالم - خاصة دول العالم الثالث - في فلكها، وفرض هيمنتها على الشعوب والحكام. كما أن الاتحاد السوفييتي (السابق) كان له هو الآخر عقيدته الشيوعية، التي كان يسعى إلى نشرها بكل الوسائل.

وبطبيعة الحال بقيت هاتان القوتان في صراع مستمر ومميت، من أجل إخضاع الدول الصغيرة لنفوذهما. وحاكتا في سبيل ذلك المؤامرات والاغتيالات، إحداهما ضد الأخرى، وكذلك ضد الدول الصغيرة الموالية لهذه أو تلك. وكانت ضحية ذلك - دون شك - بلدان العالم الثالث، بل بعض الدول الأخرى الأكبر قليلاً.

ولأن مؤلف الكتاب ينتمي إلى إحدى القوتين اللتين كانتا تتنازعان العالم إلى وقت قريب (الاتحاد السوفييتي) فسوف يجد القارئ فيه ميلاً إلى الدفاع عن مواقف هذا الأخير، بيد أن الواقع والحقيقة هو أن كلا الطرفين كانا يبحثان عن الوسائل الكفيلة ببسط نفوذهما، وأنه كان لكل منهما وسائله، غير أنني رأيت الالتزام بالأمانة في ترجمة الكتاب والتقيد بكل صغيرة أو كبيرة، وعلى القارئ بعد ذلك أن يحكم ويقرر بنفسه.

والكتاب يسلط الضوء على مختلف العمليات الإرهابية التي اجتاحت العالم بداية من الثورة الفرنسية حتى الآن، وهو يشير بوجه خاص إلى بعض أعمال الإرهاب التي قامت - ولا تزال تقوم - بها الأجهزة السرية في الدول الغربية، التي يأتي على رأسها جهاز الاستخبارات الأمريكي (CIA) والجهاز الإسرائيلي المعروف بالموساد أو جهاز الاستخبارات الفرنسي وأيضاً جهاز (MiS) البريطاني، إضافة إلى جهازي المخابرات في ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وهذا قليل من كثير.

وجميع الأجهزة التي سبق ذكرها ترعى الإرهاب الدولي وتخطط له، وهي كمن «يقتل القتل ويمشي في جنازته» فما من عملية إرهابية وقعت في أي مكان من العالم ضد حكومات وشعوب ورؤساء وأشخاص، إلا ويقف واحد من هذه الأجهزة السرية وراءها، بعلم حكومته وتوجيهها.

وجدير بالذكر أن الإرهاب أصبح أداة يلجأ إليها حتى ضد أقرب المقربين، حيث نجد بعض الحكومات ورؤساء الدول لا يتورعون عن ارتكاب جريمة ضد مواطني بلادهم وضد مصانع بلادهم أو طائراتها أو سفاراتها من أجل إلقاء اللوم على إحدى الدول، أو على شخص، أو مجموعة أشخاص تروم إبعادهم عن السلطة، أو إرغامهم على تغيير عقيدتهم السياسية. والشواهد على مثل هذه العمليات كثيرة يصعب حصرها.

إن الانحطاط الأخلاقي وخراب الذمم في أغلب المجتمعات الغربية - التي تدعى التحضر والتمدين - صار يجيز كل شيء. وقد كان حادث إسقاط الطائرة الكورية الجنوبية فوق جزر «كوريل» اليابانية التي يحتلها السوفييت أحد الأدلة الواضحة والمؤكدة على هذا الانحطاط. وكذلك ما حدث لطائرة «بان أمريكان» التي حاول الغرب - بأجمعه - إصاقها بالجماهيرية الليبية فيما عرف باسم

قضية «لوكربي». وهي دليل آخر على النهج الذي تسلكه أمريكا وحلفاؤها في سبيل «تركيع» الدول التي ترفض السير في فلكها والرضوخ لسياساتها. .. فمن المؤكد — وكما أشارت إلى ذلك معظم وسائل الإعلام الغربي، والأمريكية منها بوجه خاص — أن الطائرة كانت تحمل على متنها مجموعة من عملاء وكالة الاستخبارات الأمريكية من ذوى الرتب العالية، كانوا قد أنهوا مهمات لهم في لبنان والشرق الأوسط، في طريقهم إلى العودة لبلادهم. وكانت الحكومة الأمريكية تريد التخلص منهم لأنهم عملوا في إحدى مناطق العالم الساخنة والحساسة، ويعرفون الكثير من الأسرار؛ مما جعلهم يشكلون خطراً على سياسة الإدارة الأمريكية. لذا تم تدبير هذا الحادث (لضرب عصفورين بحجر واحد) كما يقال، أي للتخلص من هؤلاء العملاء ودفن أسرارهم معهم من ناحية، وإلصاق التهمة ببعض الدول التي ترفض الرضوخ للهيمنة الأمريكية من ناحية أخرى.

لذلك فإن الحكومة الأمريكية بعد سقوط الطائرة استغرقت فترة من الوقت لتدرس وتختار من بين الدول التي يجب اتهامها بهذه العملية، ولأسباب منطقية اتهمت إيران في بادئ الأمر، لأن الأمريكيين كان قد سبق لهم إسقاط طائرة مدنية إيرانية، ولكن لظروف اقتضتها مصلحة أمريكا — لعلها كانت بإيعاز من الموساد الإسرائيلي — وجه اللوم إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وإلى سوريا بهدف ابتزاز الأخيرة والضغط عليها لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. إلا أنه مع بداية التخطيط لحرب الخليج الثانية وضرب العراق، ونظراً لأهمية الدور السوري في هذه الحرب وموقعها الاستراتيجي، فقد لزم البحث عن بديل آخر تلصق به التهمة. وبما أنه لم يكن ثمة خصم عربي عنيد للولايات المتحدة سوى ليبيا وثورة الفاتح من سبتمبر، فقد تم اتهام ليبيا بتفجير الطائرة. ومن ثم بدأ البحث عن أدلة وذرائع مختلفة لا أساس لها من الصحة، يعرف الغرب والأمريكيون جيداً أنها أدلة ملفقة. لذا نراهم جادين في مطالبتهم، ومترددون حيناً آخر.

إن عمليات الاغتيالات والمؤامرات التي تقوم بها الحكومات الأمريكية المتعاقبة ضد رؤسائها ومسئوليها ومواطنيها أيضاً ليست جديدة. وقد أشارت استطلاعات الرأي العام الأمريكي إلى أن اغتيال الرئيس الأمريكي

الأسبق «جون كينيدي» عام 1963 كان من تدبير وتخطيط وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ذاتها. وأن الحكومة الأمريكية تسترت على ذلك. وحتى بعد هذه المدة الطويلة على مقتل جون كينيدي التي وصلت إلى ثلاثين عاماً، فإن 49 ٪ من الشعب الأمريكي يعتقدون أن القاتل «لي هارفي أوزوالد» لم يتصرف من تلقاء نفسه، بل إن ثمة أيد خفية وراء ذلك، قد تكون هي المخابرات المركزية نفسها، أو غيرها من الأجهزة السرية الأمريكية. وهذا أحد الأدلة الكثيرة، التي تدعم قولنا فيما يتعلق بحادثتي الطائرتين (الكال) الكورية الجنوبية و (البان) الأمريكية.

وأخيراً، فإن هذا الكتاب يتعرض لقضية الإرهاب الدولي، ويعالجها من الناحية القانونية، ويشير بوجه خاص إلى كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة، التي تنص موادها وبندوها على منع هذه الأعمال ومعاقبة مرتكبيها. كما أنه يطرح الأسباب والدوافع الكامنة وراء ارتكاب مثل هذه الأعمال، وكيفية القضاء عليها، أو منعها، عن طريق حل كافة المشاكل، ومن بينها مشكلة الاستعمار.

كذلك يتعرض لموضوع القرصنة الجوية وعمليات الاختطاف بجميع أشكالها وأسبابها ودوافعها وكيفية معالجتها.

إن الكتاب بمثابة مرجع جيد لمواد القانون الدولي فيما يتعلق بالإرهاب الدولي. وهو مليء بذكر لأحداث كثيرة لعدة عمليات وتفجيرات واغتيالات فعلية وقعت مع تحديد التاريخ - اليوم والسنة، ومكان الحدث. كما أن الكتاب يلقي الضوء على كثير من المخططات والمؤامرات التي قامت بها أجهزة الاستخبارات العالمية ونتائجها.

والواقع أن أحد أسباب ترجمة هذا الكتاب هو إعطاء القاريء العزيز فكرة عما يدور وراء الأستار في العالم ووراء الجدران من مؤامرات ودسائس قد يكون أي منا أحد ضحاياها دون أن يعلم، خاصة وأن الكتاب من عمل خبيرين ينتميان إلى دولة كانت تعتبر الأولى في العالم في مجال الاستخبار والتجسس.

المترجم

مقدمة

منذ أواخر الستينيات وحتى مطلع السبعينيات كانت الصحافة العالمية تنشر — بشكل دائم ومتكرر — كثيراً من الأخبار المروعة: طائرة اختطفت.. انفجار في سفارة أو إشعال النار فيها.. احتجاز دبلوماسيين أو اختطافهم.. أعمال إرهابية استفزازية.. هجمات على مؤسسات حكومية أو غير حكومية.. طرود بلاستيكية تنفجر. وفيما يلي بعض تلك الأحداث المثيرة:

* في الثالث من ديسمبر عام 1969 هاجمت مجموعة من الصهاينة تقدر بحوالي أربعين شخصاً مقر الوفد السوري في الأمم المتحدة.

* في الثالث من مارس عام 1971 أقيمت زجاجة مشتعلة مليئة بمادة نفطية على مكاتب البعثة العراقية في الأمم المتحدة أيضاً.

* في العشرين من أكتوبر أطلق أحد أعضاء المؤتمر الصهيوني العالمي النار على مقر الوفد الروسي في الأمم المتحدة بعد أن تسلل إلى سطح إحدى البنايات المجاورة، وأصابت الطلقات الطائشة إحدى الغرف التي كان يجلس فيها أربعة أطفال حينذاك.

ولم يكن ممثلو الدول الرسميون هم فقط الذين كانوا أهدافاً مباشرة للعمليات الإرهابية..

ففي أواخر عام 1972 كان على شرطة سكوتلانديارد البريطانية أن تقوم بإتخاذ إجراءات أمنية خاصة في مكتب بريد لندن، وذلك للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الأولى بسبب الكم الهائل من الرسائل والطرود الملقومة، التي كان يتم الكشف عنها بشكل مكثف في ذلك الوقت.

* وفي الهند كان وزير المواصلات الهندي «باهو نجا» قد ألقى كلمة خاصة في البرلمان بعد أن تم اكتشاف خمسين جهازاً للتفجير تم إرسالها بالبريد الجوي إلى مكتب بريد نيودلهي. وقد أوضح في ذلك الخطاب أن تلك الأجهزة كانت من بينها أجهزة على درجة عالية من التعقيد والدقة، كما كانت بعض أجزائها مما لا يمكن تصنيعه في الهند أو في أي من الدول العربية.

وكانت هناك تقارير عديدة حول الأعمال الإرهابية التي قامت بها منظمة «أوستاشيا»⁽¹⁾ الكرواتية الانفصالية ذات النزعة الفاشية ضد الدبلوماسيين، ومن بينهم أعضاء البعثات اليوغوسلافية.

* ولعل العالم كله علم بنياً اختطاف الطائرة السويدية التي كان على متنها تسعون راكباً والتي اختطفتها منظمة «أوستاشيا» المذكورة في عام 1972، كما أن خمسة وتسعين شخصاً كانوا سيلقون حتفهم في قبرص عام 1974 لو أن القنبلة الموقوتة التي كانت مخبأة داخل إحدى الطائرات الفنزويلية قد انفجرت، إلا أنها اكتشفت - لحسن الحظ - في الوقت المناسب. كما قتل أحد الطيارين التشيك آنذاك، بعد أن اختطفت الطائرة التي كان يقودها في رحلة إلى ألمانيا الغربية.

* وفي أكتوبر عام 1972 قامت مجموعة صهيونية من عملاء الموساد بتفجير إحدى المكتبات الفلسطينية في قلب العاصمة باريس، كما قاموا بنسف منزل «محمد الهمشري» ممثل منظمة التحرير في فرنسا.

* وفي الرابع عشر من أغسطس عام 1973 أعلن وزير الخارجية النرويجي عن طرد دبلوماسي إسرائيلي يدعى «إيجال أيال»، بعد تورطه في مقتل مواطن مغربي هو «أحمد بوشخي» في مدينة «بيلهامر» النرويجية. وتم القبض على إرهابيين إسرائيليين في شقة هذا الدبلوماسي.

* في عام 1973 انفجر «طرد» ملغوم في مبنى السفارة الصينية في «لوزاكا»، وفي أكتوبر عام 1977 كان على الحكومة اليابانية أن تدفع لمطالب الإرهابيين التابعين لمنظمة «سيكن» اليابانية بعد استيلائهم على إحدى طائرات الخطوط الجوية اليابانية التي كانت تقل ركاباً في رحلة من طوكيو إلى باريس، وكانت مطالبهم تتمثل في فدية مقدارها ستة ملايين دولار، وإطلاق سراح تسعة من زملائهم الموجودين بالسجون اليابانية. وقد هددوا بقتل جميع الركاب إضافة إلى طاقم الطائرة إذا لم يُستجاب لمطالبهم، وهبطت الطائرة المختطفة بعد ذلك في الجزائر حيث سلم الإرهابيون أنفسهم إلى السلطات هناك. ونتيجة لذلك

(1) أوستاشي : منظمة إرهابية فاشية كونها بعض الكروات الانفصاليين في يناير عام 1929.

فقد أعلن رئيس الوزراء الياباني «فوكودا» أنه سوف يفعل ما في وسعه كي يدعم التعاون الدولي بشكل مكثف لمكافحة مثل هذه الجرائم والعمل على منعها.

* وفي الحادي والعشرين من سبتمبر 1916 هز انفجار مروع ضاحية شريدان قرب العاصمة الأمريكية واشنطن قتل فيه «أورلاندو ليتلير» وزير الخارجية السابق في حكومة «الليندي» التشيلية. وقد تم تخطيط هذه الجريمة بمعرفة عملاء الشرطة السرية المعروفة باسم «دينا - Dina».

* وفي العاشر من سبتمبر عام 1974 انفجرت سيارة ملغومة في مدينة «بوينس أيرس». وفي العاشر من سبتمبر عام 1975 أطلق مسلح النار من سلاح آلي على «برناردو لايتون» أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي المسيحي التشيلي بينما كان بصحبة زوجته التي أصيبت بالشلل من جراء الجروح التي أصيبت بها. وقد قالت السيدة «إيزابيل ليتلر» أرملة أورلاندو في مقابلة أجرتها معها بعد ذلك مجلة «نيوتايمز» إن هناك حالة من الإرهاب الموجه ضد كثير من الأشخاص المرموقين في تشيلي وعدة دول أخرى.. إن هذا الإرهاب ليس من فعل عصابات القتلة فقط، بل إنه يرتكب بمعرفة جهاز الحكومة التشيلية، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى.⁽¹⁾

* وفي مايو عام 1980 نشرت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية تقريراً جاء فيه: إن الاستخبارات السرية البريطانية كانت لها يد في إعداد مجموعة من الإرهابيين بهدف إسقاط قادة الجبهة الوطنية في زيمبابوي، وإن مجموعة من العملاء والمخربين قاموا بارتداء زي عملاء الاستخبارات في زيمبابوي وهاجموا المبنى الذي كان يضم بعثة الجبهة الوطنية في «لوساكا». وقد نجا «جوشوا نوكومو» زعيم الجبهة من محاولة الاغتيال هذه بأعجوبة.

وفي أواخر فبراير جرت محاولة لاغتيال «روبرت موجابي» رئيس الوزراء آنذاك، وذلك خلال إجراء الانتخابات في روديسيا حيث تم تفجير أحد الألغام في الطريق التي كان يسلكها أثناء توجهه لحضور اجتماع انتخابي في

(1) يمكن الاطلاع على العدد (11) من المجلة المذكورة.. عدد مارس 1979، ص 28.

«فورت فيكتوريا». والضحية الثالثة في هذه القائمة كان «تنجو جارا» زعيم الجناح العسكري لحركة زانو (Zanu) الذي قتل في حادث سيارة مدبر عقب انتهاء مؤتمر لندن الخاص بقضية روديسيا في نهاية عام 1979. وهناك الكثير من الأمثلة التي يمكن ذكرها في هذا الشأن.

وجدير بالذكر أن نصف هذه الأعمال الإرهابية التي ارتكبت خلال حقبة السبعينيات حدثت في أوروبا، بينما حدث 21٪ منها في أمريكا اللاتينية و 14 ٪ في أمريكا الشمالية و 11٪ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي عام 1970 كانت الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في أمريكا اللاتينية ضعف تلك التي ارتكبت في أوروبا، بينما العكس هو الذي حدث خلال عام 1978.

إن الخسائر المادية الناتجة عن هذه الأعمال الإرهابية والتي لحقت بشركات التأمين والأمن بلغت مليارات الدولارات فيما بين عامي 1970 و 1978. كما وصلت المبالغ المدفوعة علناً كفدية للأشخاص المخطوفين إلى 145 مليون دولار.

في كتابه بعنوان «الإرهاب الدولي، أسلوب جديد للصراع» كتب الأديب والكاتب الأمريكي «برايان جينكز»: يبدو أن الإرهاب قد ازداد بوضوح خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أصبح المتطرفون السياسيون والمجرمون في أجزاء مختلفة من العالم يهاجمون المسافرين في محطات الخطوط الجوية والمطارات والسكك الحديدية، وقاموا بزرع المتفجرات والقنابل في المباني الحكومية ومكاتب الشركات العالمية، وفي الملاهي والمسارح، كما اختطفوا الطائرات والسفن، ولم تسلم منهم العبّارات البحرية، كما حدث في سنغافورة. وقاموا بأخذ المئات من المسافرين رهائن، واحتلوا السفارات واختطفوا مسؤولي الحكومة والدبلوماسيين ومدراء الشركات والهيئات الدولية الأخرى والممثلين التجاريين، إضافة إلى أننا لازلنا نقرأ يومياً تقريباً عن أحداث جديدة. إذن فقد أصبح الإرهاب عنصراً هاماً في العلاقات الدولية.⁽¹⁾

(1) «بريان . م . جينيكس « الإرهاب الدولي، خط جديد للصراع»؛ «في الإرهاب الدولي والأمن العالمي»، تحرير «ديفيد كارلتون» و«كارلوشيرف» مؤسسة كروم هيلم لندن 1975، ص 13.

وقد حدثت بعض الأمثلة على اختراق القانون الدولي التي كانت بمثابة مغالطات وصفت بأنها إرهاب دولي، وهي من الممكن أن تعوق الجهود المركزة الهادفة إلى الحد من هذه الجرائم الدولية المتفاقمة، وكقضية من هذا النوع يمكن أن نستدل بما جاء في كتاب «لويس رينيه بيريز» بعنوان «الإرهاب والأمن العالمي - التهديد النووي»⁽¹⁾ الذي يضع في الاعتبار احتمال امتلاك الإرهابيين أسلحة نووية وذرية لاستخدامها في أعمال الإرهاب.

في عام 1972 ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة موضوع «الإرهاب الدولي» وذلك في دورتها السابعة والعشرين، حيث تمت دراسة ومناقشة هذه القضية تحت البند 92 من جدول الأعمال بعنوان «الخطوات الواجب اتخاذها للقضاء على الإرهاب الدولي، الذي يعرض الأبرياء للخطر ويهدد سلامتهم، أو يعرض الحريات الأساسية للخطر». ولدراسة تلك الدواعي والأسباب التي تكمن وراء هذه الأشكال الإرهابية وأعمال العنف التي تنتج عن الشعور بالتعاسة والإحباط واليأس، التي تؤدي بدورها إلى أن يقوم بعض الأشخاص بالتضحية بحياة البشرية، بما في ذلك حياتهم هم في محاولة متطرفة لإحداث التغيير⁽²⁾.

وبسبب اختلاف الدول في تفسير معنى الإرهاب، وعدم جدية البند 92 من جدول الأعمال، لم تتمكن الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتيها (السابعة والعشرون والثامنة والعشرون) من صياغة أي قوانين، أو اتخاذ أية خطوات محددة للحد من - أو ضبط - الأعمال الإرهابية التي تعرض سلامة العلاقات الدولية للخطر، كما لم تستطع اللجنة الخاصة المنبثقة عن الدورة السابعة والعشرين والتي تشكلت بناء على قرار الجمعية العامة رقم 3034 الصادر في ختام الدورة المذكورة في 18 ديسمبر 1972، تقديم نتائج أعمالها إلى الدورة الثامنة والعشرين التي عقدت فيما بعد لمناقشة الموضوع ذاته. ومن المعلوم أن الدول «الإمبريالية» حاولت استغلال المناقشات الخاصة

(1) «لويس رينيه بيريز»، «الإرهاب والأمن العالمي»، التهديد النووي، بولدر ويستفيورس، نيويورك، 1979.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/C.4/418، 2 نوفمبر 1972، ص 1.

بموضوع الإرهاب الدولي في الأمم المتحدة لتجعل هذا المفهوم (الإرهاب) يمتد ليشمل كفاح منظمات التحرر الوطني وغيرها من المنظمات التي تكافح من أجل نيل حقوقها. ومن هنا نجد أن هذه الملاحظات فرضت حل مشكلة الإرهاب عن طريق العلاقات الثنائية المباشرة بين الدول. وهو ما يجعل من الممكن مقاومة محاولات الدول «الإمبريالية» لتسفيه أعراف ومعايير القانون الدولي، الذي يقره الجميع ويعترفون به، وكذلك يصبح بالإمكان سد الثغرات في هذا الشأن.

وقد ورد في خطاب «أندريه جروميكو» وزير الخارجية السوفييتي الذي ألقاه خلال الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة قوله «إن الاتحاد السوفييتي من موقع الشعور بالمسؤولية يعارض أعمال الإرهاب التي تعيق الأنشطة الدبلوماسية للدول وممثليها، وتعرق سير العلاقات الطبيعية بين الدول. كما أن الاتحاد السوفييتي يعارض أعمال العنف التي لا تؤدي إلى نتائج طيبة وتنتج عنها خسائر في الأرواح».

وحيث بدأت إدارة «ريجان» في أوائل عام 1981 تستخدم القوة ضد «الإرهاب الدولي»، كان الغرض من وراء ذلك واضحاً منذ البداية، إذ كان هدف كل تلك «الفكرة العظيمة» هو التغطية على سلسلة من الهجمات الإرهابية اللا محدودة، التي قامت - وتقوم - بها وكالة الاستخبارات الأمريكية C.I.A. وبعض الوكالات السرية الأمريكية الأخرى فوق أراضي أجنبية بهدف زعزعة العلاقات بين الدول، ثم إلقاء التبعة بعد ذلك على حركات التحرر وعلى الاتحاد السوفييتي، وفي محاولة منها لعرض وتسويق فكرتها الخاصة عن «الحرب ضد الإرهاب الدولي»، فإن إدارة ريغان قاومت بعناد شرعية القانون الدولي ومبادئه، في محاولة منها لتقديم ما أسمته «الأشكال الثانوية للعنف» وإدراج ذلك في العلاقات الدولية كسلوك ومعياري، وكانت هذه المحاولة تهدف هي الأخرى إلى فصم الروابط الجيدة والعلاقات بين الدول.

في الثاني من نوفمبر عام 1981، نشرت وكالة أنباء «تاس» تعليقاً لها بهذا الشأن جاء فيه «إن الاتحاد السوفييتي وحركات التحرر الوطني هما المسؤولان عن انتشار وظهور النزاعات التي خلقتها بعض الدوائر على الساحة الدولية، أو الأعمال الإرهابية التي يجب على الدول جميعاً مواجهتها. بل إن الاستبداد والعنف والإرهاب الدولي تغذيها - وتدعمها - أنشطة وسياسات

أولئك الذين يدوسون الحقوق الشرعية للدول والشعوب المستقلة ومصالحها، والذين يزرعون عقيدة العنصرية والحقد القومي، وأولئك الذين يساندون الأنظمة الاستبدادية الرجعية، التي لا يمكنها البقاء في السلطة إلا من خلال الإرهاب والعنف، والذين خلقوا التوتر المتنامي في العالم؛ مما أدى إلى سباق التسلح. إنهم أولئك الذين يخلقون حالة من «هستيريا الحرب». وعناوين الذين نتحدث عنهم هنا معروفة جيداً!!».

ومن الجدير بالذكر أن مجلة «يو. اس. نيوز . اندوورلد ريبورت» الأمريكية كشفت النقاب عن أن وكالة الاستخبارات الأمريكية نفذت ما يقارب 900 عملية سرية ضد أشخاص وحكومات «غير مرغوب فيها» وذلك فيما بين عامي 1951 و 1976. وكان من بين هذه العمليات عملية اغتيال الدكتور «مصدق» رئيس الوزراء الإيراني والإطاحة بحكومته عام 1953، وكذلك الإطاحة بالحكومة الشرعية في جواتيمالا عام 1954. وأيضاً الإطاحة بحكومات: الدومنيكان عام 1965 وغانا في عام 1966 وتشيلي في عام 1973. ويحتاج المرء للخوض والبحث في سجلات التاريخ حتى يذكر بأسماء الذين تم اغتيالهم بمعرفة عملاء وكالة الاستخبارات الأمريكية. ولكن هذه - على سبيل المثال - قائمة بأسماء الزعماء والشخصيات السياسية الذين اغتالهم عملاء الوكالة المذكورة:

- * الرئيس التشيلي «سلفادور الليندي».
- * «أورلاندو لتلر» وزير خارجية تشيلي.
- * «خوان توريس»: الرئيس البوليفي الأسبق.
- * «أميكار كابراي»: أمين عام الحزب الإفريقي من أجل الاستقلال.
- * «إدوارد مندلين»: زعيم الجبهة الشعبية لتحرير موزمبيق.
- * «سلومون باندرانيكا» رئيس وزراء سيرلانكا.
- أما الزعيم الكوبي «فيدل كاسترو» فقد قام عملاء الاستخبارات الأمريكية بعشرين محاولة اغتيال ضده، استعملوا خلالها مختلف الأساليب والطرق كالقذائف النارية والقنابل اليدوية المزروعة والسجائر المسممة وأقراص الدواء السامة، والملابس الملوثة بفيروسات السل.
- وقد أعلن الأدميرال «ستانز فيلد» الذك كان يشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية في إدارة «كارتر» أنه ليست هناك إلا طريقة

واحدة لاستغلال الإرهاب في تحقيق المصالح الأمريكية بكل جدية، وذلك من خلال اختراق صفوف القيادات الكبرى للإرهابيين أنفسهم وزرع عملاء بينهم.

وفي عام 1981 نشرت مجلة «بانوراما» الإيطالية مقتطفات من وثائق سرية تحمل الرمز (FM 30/31) كان قد تم تسريبها بمعرفة الجنرال «ويستمورلاند» رئيس أركان الجيش الأمريكي الأسبق. وكانت تلك الوثائق تشير بوضوح إلى استخدام الحركات الإرهابية في تعزيز - وتحقيق - المصالح الأمريكية في جميع الدول، بما فيها الدول الصديقة. وخير دليل على ذلك هو الإرهاب المنظم الذي انتشر بشدة في إيطاليا، والذي عرف بقضية الدعاية الماسونية 2 loggia p، ففي عام 1974 اعترف المقدم «أموس سبيرياني» الذي عمل في المخابرات الإيطالية، كما عمل في منظمة «وردة الرياح» المتطرفة، بأن الماسونيين هم الذين رتبوا ونظموا الاتصالات بين الفاشيين الإيطاليين، والمافيا وأجهزة الأمن الإيطالية وإدارة الاستخبارات الأمريكية.

وحتى يمكن الجزم بذلك طبقاً للحسابات المختلفة، نشير إلى أنه في عام 1969 اكتشفت بعض المصادر (في نيويورك على أقل تقدير) أن القائمين على مجلس الأمن القومي الأمريكي وممثلي قوى الجناح اليميني الإيطالي قرروا استخدام غطاء الماسونية كقناع تختفي وراءه منظمة تخريبية، هدفها إحداث تغييرات جذرية في السياسات الإيطالية، وقد عهد إلى زعماء الماسونية آنذاك بهذه المهمة من خلال منظمة «P - ladge» التي كانت قد توسعت في نشاطاتها، وتغلغلت داخل صفوف كبار الموظفين ورجال الأعمال. وبهذا أضحت حياة السياسيين الإيطاليين وبعض الشخصيات المرموقة الأخرى تعتمد على ما إذا كانوا يحبون - أو لا يحبون - سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO).

وثمة قضية يمكن من خلالها توضيح طبيعة الأنشطة التي تقوم بها منظمة «P-2 ladge» وهي القضية التي عرفت باسم «قضية أوكريو».

فمن المعلوم أن إيطاليا تعرضت أكثر من مرة خلال السبعينيات إلى انقلابات فاشية بواسطة سلسلة من العمليات الإرهابية. وقد كشفت وسائل الإعلام طموحات «فاليريو بورجيس» الملقب «بالأمير الأسود» الساعية لمناهضة الحكومة وذلك خلال عام 1971م. وفي عام 1974 تم التخطيط لانقلاب يميني

بمعرفه «ليشيوجيلي». وحاول الفاشيون الجدد زعزعة الوضع السياسي في إيطاليا فقاموا في مايو 1974 بتفجير قنبلة في «بريسكا» ثم انفجرت قنبلة أخرى في العام نفسه في الإكسبريس الإيطالي، وقام نائب المدعي العام الإيطالي «فيتوريو أوكرسيو» بالتحقيق في ذلك الشأن فتبين أن القنبلة التي انفجرت في الإكسبريس زرعها الفاشيون الجدد التابعون للجبهة الوطنية التي تضم: ماريو، توتي، بتروما لينتاش، لوشيا نوفرنسيه. وقد استخلص «أوكرسيو» من خلال التحقيقات أن الماسونيين على اتصال بالعصابة التي تقوم باختطاف بعض الأشخاص مقابل فدية لإطلاق سراحهم تستخدمها في تمويل منظمة الفاشيين الجدد، ووجد نائب المدعي العام الإيطالي أثناء التحقيقات أن المختطفين كانت لديهم ثروة هائلة، تتمثل في شخص المحامي «أنطونيو مينجلي» الذي يلقب بـ «ملك القيثارة وسيف الماسونية» لذلك كان يتولى منصب أمين عام منظمة «P-2». وفي محادثة خاصة ذكر المدعي العام «أوكرسيو» بطريقة غبية اسم «مينجلي» وكانت نتيجة ذلك أن اغتيل هذا المدعي العام بعد أيام قليلة، إذ أطلقت عليه في العاشر من يوليو 1976 طلقات نارية عند مدخل بيته. وقد أثبتت التحقيقات أن القاتل، الذي يدعى «بيرلوجي كونكوتيلي» هو أحد أعضاء منظمة الفاشيين الجدد. وقد عثرت الشرطة في المكان الذي قبض فيه على «بيرلوجي» على مبلغ أحد عشر مليون ليرة إيطالية كان أحد أعضاء العصابة الآخرين ويدعى «رنياتو فالتزاسكة» قد تسلمها قبل ذلك بقليل كفدية لإطلاق سراح «إيمانويلا ترابجاني» التي كانت المافيا قد اختطفتها، ولكن لم يتم السماح بإجراء أي تحقيقات أخرى في ذلك الموضوع!.

وحين أُلقي القبض على أحد الأمريكيين، وهو المدعو «رونالد ستارك» بتهمة تهريب المخدرات وترويجها - وكان على اتصال بوكالة الاستخبارات الأمريكية - اعترف بأن الألوية الحمراء تخطط لاغتيال المدعي العام لمدينة جنوة «فرنسيسكو كوكو»، كما تخطط لاختطاف أحد السياسيين الكبار في روما. ونتيجة لعدم أخذ اعترافات ستارك مأخذ الجد قتل فرنسيسكو كوكو بعد شهرين من ذلك بمعرفة إرهابيي الألوية الحمراء، وكان ذلك في عام 1978. ولم تمض إلا أيام قلائل على ذلك حتى تم اختطاف «ألدو مورو» رئيس المجلس

الوطني الإيطالي في الحزب المسيحي الديمقراطي، وبعد أن وصفه «ريتشارد جاردنر» السفير الأمريكي بأنه «أخطر رجل على الساحة السياسية الإيطالية»، وذلك بسبب تأييده لإجراء محادثات مع الشيوعيين. وقد تم قتله بعد ذلك بمعرفة الألوية الحمراء.

وعرض ستارك، الذي كان موضوعاً تحت مراقبة شرطة فلورنسا على أحد محرري الصحف الإيطالية المحلية، عقب اختطاف مورو، أن يدلي بكل الحقيقة عن علاقته وتعامله مع الإرهابيين، لكنه اختفى بعد ذلك، ولم يعثر له على أثر.

والأمثلة كثيرة على تورط وكالة الاستخبارات الأمريكية في أعمال الإرهاب عبر أنحاء العالم، وهذا نموذج آخر من تلك الأعمال والمؤامرات: فقد حدث أن رفض أحد الإيطاليين ويدعي «سلفاتوري كريسياني» المشاركة في اختطاف «جيوفاني أجنيلى» صاحب شركة فيات و «أنجلو ريزولي» الذي يمتلك صحيفة واسعة الانتشار، فكانت النتيجة أن زج به في أحد السجون الأمريكية بعد أن حكمت عليه إحدى محاكم نيويورك في قضية اغتصاب ملفقة.

وقد استنتجت مجلة «الأوروبي» وهي إحدى المجلات الكبرى واسعة الانتشار أن «الجيش الأسود السري» كبير في عدده وأن أعضائه يميلون إلى القتال في أي لحظة، أكثر مما كان يعتقد، وأنه انبثق من فكرة حلف الناتو، الرامية لإنشاء جيش قوي لحماية أوروبا في حالة نشوب صراع مسلح. وقد استند إلى هذا المفهوم عند وضع الخطط والقيام بالانقلاب الذي قام به «العقلاء السود» في اليونان. وقد كشفت وسائل الإعلام الإيطالية أن «جيلي» الذي سبقت الإشارة إليه هو الذي قام بتوثيق الصلة بين الإرهابيين الإيطاليين والعقلاء اليونانيين وقت أن كانت الصلة الوثيقة بين منظمة (P-2) والفاشيين الجدد هي مفتاح اللغز في قضية «أوكورسيو» الغامضة. وهناك العديد من الوثائق الكبيرة الدامغة في متناول اليد يمكن من خلالها إثبات علاقات «جيلي» واتصالاته مع وكالة الاستخبارات الأمريكية.

ومن المعروف أن كبير زعماء المحفل الماسوني الفرنسي قد أعلن أن منظمة (P-2) مجرد دمية بين أيدي عملاء وكالة الاستخبارات الأمريكية. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الاتفاق على

معايير وخطوات واسعة لمقاومة الإرهاب والقضاء عليه في جميع أشكاله هي التنديد أولاً بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة من قبل دولة أخرى، والتنديد ثانياً بالانتهاكات التي ترتكبها بعض الدول للقواعد والأعراف والمواثيق الدولية. والقانون الدولي العام.

ومن الواضح أنه يمكن - من خلال الرغبة الصادقة - الوصول إلى اتفاق دولي مشترك فيما يخص السعي للحد من أعمال الإرهاب، من منطلق أن هذه المشكلة حيوية وهامة للجميع.

ولعل المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون هو أحد الأمثلة على مدى ما يؤدي إليه التعاون الدولي من نتائج مفيدة، إذ أن الدول المشاركة في هذا المؤتمر نجحت في التوصل إلى عقد اتفاقية في اجتماع مدريد عام 1981 الذي ناقش أساليب مقاومة أعمال الإرهاب. فقد ندد المؤتمر بالإرهاب، بما فيه ذلك الذي يسيء إلى العلاقات الدولية، ويعرض حياة الأبرياء للخطر، كما يعرض أيضاً الحريات الأساسية للفوضى. وقد أبدت جميع الدول المشاركة رغبتها في اتخاذ إجراءات صارمة وفعالة في مواجهة الإرهاب، على المستويين: المحلي والعالمي، من خلال التعاون الدولي والتوصل إلى اتفاقيات ثنائية، أو شاملة مناسبة، كذلك الاتفاق على توسيع مجال التعاون المتبادل في مكافحة أعمال الإرهاب على جميع المستويات، وفقاً للبند الأول من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بقواعد وأسس القانون فيما يتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون بين جميع البلدان، وحسب المرسوم الأخير.

وقد اتفق على نقطة شديدة الأهمية من أساسيات القانون العام، ونعني بذلك التخلي عن تقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة للأنشطة الإرهابية، التي تهدف إلى الإطاحة - عن طريق استخدام القوة - بنظام أي من الدول المشاركة في ذلك المؤتمر، إضافة إلى الاتفاق على التخلي عن تمويل أو دعم أو تأييد أي أنشطة مماثلة، وعدم التسامح مع من يقوم بذلك.

ونظراً للأوضاع السائدة في العالم وقت انعقاد المؤتمر المذكور؛ فقد اتفقت الدول المشاركة على ما يمكن اعتباره خطوات متقدمة وجيدة، هي الالتزام والتقييد بتلك التدابير والإجراءات عن طريق حظر الدول المشاركة استخدام أراضيها للتخطيط، أو الاستعداد، أو تنظيم، أو تنفيذ أي أنشطة إرهابية، بما في ذلك بعض أعمال الإرهاب الموجهة ضد بعض الدول المشاركة في المؤتمر، أو ضد

رعايها.

ولا شك أن هذه التدابير التي اتفق بشأنها تؤدي إلى القضاء على الأنشطة غير المشروعة فوق أراضي تلك الدول من قبل الأفراد أو الجماعات أو المنظمات، التي تحرض، أو تنظم، أو تشارك في الأعمال الإرهابية.

وأحدى النقاط الهامة التي اتفق عليها المشاركون في المؤتمر، هي العمل على توفير السلامة والحماية الكاملة للأشخاص المقيمين على أراضي الدول ذات السيادة، مهما كان نوع الأنشطة التي يزاولونها داخل نطاق العمل الدبلوماسي والقنصلي، أو أية أعمال رسمية أخرى مشابهة.

وباختصار يمكن القول بأن على القانون الدولي أن يوفر الأسس الرئيسية التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء، والتي تخلق بينها الاتفاق والانسجام التامين، من أجل أن تشكل هذه العلاقات الوثيقة مجموعة من العوائق والصعوبات أمام محاولات القيام بأي عمل إرهابي على المستوى الدولي، ولضمان الحث على إيجاد جهد كبير بين الدول في التصدي للإرهاب الدولي والقضاء عليه نهائياً.

* * *

الفصل الأول

تعريف الإرهاب الدولي

تعريف الإرهاب الدولي

مفهوم العمل الإرهابي

تعود لفظة إرهاب «Terror» في أصلها إلى اللغة اللاتينية حسبما تشير إلى ذلك معاجم اللغة، وهي كلمة تمتد إلى لغات ولهجات المجموعات الرومانية، ثم انتقلت اللفظة فيما بعد إلى اللغات الأوروبية الأخرى.

وهاتان «المشتقتان»: الإرهاب Terror والأعمال الإرهابية Terror action أصبحتا شائعتي الاستعمال. بيد أنه في هذا السياق لا بد من تحديد معنى المصطلحات والألفاظ بدقة شديدة. وحسب رأي المؤرخين «البورجوازيين»، فإن كلمة إرهاب Terror تعود بداية استخدامها إلى زمن اندلاع الثورة «الفرنسية البورجوازية العظيمة»⁽¹⁾.

إن العمل الذي قامت به الدولة أو الطبقات أو الأشخاص، والذي كان بهدف إرهاب وإخافة الأقاليم والمجموعات وطبقات المجتمع المختلفة كان معروفاً في الماضي البعيد، وكان يأخذ أحياناً صورة تخويف العامة وإرهابهم عن طريق حضور ومشاهدة إعدام المجرمين العاديين والسياسيين وغيرهم كهدف دعا المسؤولين المدنيين ورجال الكنيسة أن يفرضوا على جميع السكان حضور عمليات إعدام المجرمين السياسيين والمنشقين لمشاهدة عذاب الموت. فقد كان من الشائع بالنسبة للإرهاب الذي مارسه الثورة الفرنسية أن يفهم كسياسة ضرورية للاستبدادية الجاكوبية «jacobin dictatorship» التي استولت على السلطة بعد طرد الإقطاعيين من الحكم في الفترة من 31 مايو وحتى 2 يوليو من عام 1793 إلى أن هزمت في انقلاب مضاد للثورة في 27 يوليو عام 1794.

وقد حاول المؤرخون البورجوازيون مراراً تقديم الدليل على أن إرهاب الاستبداد الجاكوبي لم يكن سوى سفك للدماء منذ البداية وحتى النهاية، وفي ذلك الصدد أشاروا إلى أن 17,000 شخص كانوا قد أعدموا بعد صدور

(1) انظر الموسوعة المعجمية : مجلد XXXiii ص. 80 - 96 (بالروسية).

وكذلك الموسوعة الأمريكية : مجلد 26، 1944، ص. 449.

قرارات الحاكم ضدهم، بينما أعدم 25,000 دون أن تتاح لهم أي فرصة للمحاكمة العادلة. إلا أن هؤلاء المؤرخين أغفلوا كل شيء عن موجة «الإرهاب الأبيض»⁽¹⁾. التي أعقبت انقلاب (9/ ثيرميدور) 1794، كما أغفلوا في الوقت ذاته الظروف التي كان من المحتم أن تجابهها تلك الثورة العظيمة ولم يتعرضوا كذلك إلى أي من الأنشطة الجاكوبية الاستبدادية.

لقد كانت سياسة الإرهاب التي مارستها الثورة الفرنسية مجرد ردود فعل على عمليات الإحراق وتخريب الممتلكات والتفجيرات، كما كانت رادعا ضد عمليات القتل التي مورست ضد ممثلي الكنائس وأديرة الرهبان. ومحاولة للحد من عمليات اغتيال قادة الثورة الفرنسية⁽²⁾. وإتلاف المؤن وغيرها من الحاجات الأساسية، والقضاء على المتعاملين بالسوق السوداء، والمناهضين للثورة وعملاء الدول المتحالفة ضدها. ويجب الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد السويصري هما فقط الدولتان اللتان بقيتا في موقف الحياد بالنسبة للوضع في فرنسا إبان اندلاع الثورة.

وقد واجهت الثورة الفرنسية دائماً التهديد بالتدخل الخارجي؛ إذ حاولت الدول المتحالفة طول الوقت خنق الثورة والجمهورية الفرنسية بقوة السلاح.

وفي مواجهة المشاكل الخارجية والداخلية، خاصة تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي، كانت تتجسد الأكاذيب والتناقضات التي كان على الثورة الفرنسية أن تجد لها الحلول المناسبة؛ لذا اعتقد «ماكسميليان روبسبير» Macimilien ro-bespieere أن الإرهاب لا يمكن تطبيقه أو العمل به إلا حين يؤدي إلى خلق الفوضى وإهدار «الحريات العامة»، أو بمعنى آخر الإضرار بمصالح الثورة.

ومادمنّا في صدد التعرض للحديث عن إرهاب الثورة الفرنسية كإحدى وسائل النضال، فمن الأفضل أن نذكر ما كتبه كارل ماركس، فهو يقول: «لم يكن الإرهاب الفرنسي مجرد طريقة اعتيادية في التعامل مع «الأعداء» كالاستبدادية والإقطاعية والمادية. وبالنظر إلى تجارب الثورات السابقة في القرن التاسع عشر فقد توقع ماركس أن تكون ثورات الحاضر والمستقبل أقل ارتجالاً، وأنها سوف تعد الجماهير والأحزاب إعداداً أكثر تنظيماً. أما «إنجلز -

(1) كان الإرهاب الأبيض من عمل الأمراء والسلاطين في عام 1795 إبان فترة الحكم الثانية عام 1815. وقد

أطلقت عليه صفة «الأبيض»، لأن لون العلم الذي كان يرفعه الأمراء والحكام آنذاك كان أبيض.

(2) كان اغتيال «مارات» في 18 يونيو 1793 أحد الأعمال الإرهابية الموجهة ضد قادة الثورة الفرنسية.

Engels « فقد كتب هو الآخر في هذا الخصوص مشيراً إلى أن «زمن الهجمات المفاجئة، والثورات التي تقوم بها قلة واعية تتزعم كتلاً بشرية غير مدركة ولا واعية قد ولى وأصبح في عداد الموتي، أي أنه لم يعد صالحاً للعصر». ويضيف انجلز «حين يكون المطلب هو التغيير الجذري الكامل للنظام الاجتماعي؛ فإن الجماهير وعامة الشعب لا بد أن تساهم في هذه الثورة، بعد أن تصبح أنضج وعياً، وأكثر يقظة للدور الذي راهنت عليه، وضحت من أجله بالآرواح».

أما لينين « Lenin » فقد كتب هو الآخر مشخّصاً استبدادية الجاكوبيين قائلاً : «إن جاكوبية 1793 تذكر عبر التاريخ بسبب عظمتها كثورة مثالية من أجل النضال الحقيقي ضد طبقة المفسدين، وكانت ثورة تعبر عن طموحات وآراء ومطالب طبقات العمال والمضطهدين والمحرومين الذين أخذوا زمام إدارة أمور الدولة في أيديهم». وفي سياق حديثه عن الكفاح أو النضال السياسي لطبقة الكادحين، أقر لينين ضرورة نهج سلوك العامة وأسلوبهم في سبيل التخلص من الحكم الاستبدادي التعسفي في روسيا، مؤكداً أن «هذا بالطبع لا يعني أنه من الضروري تقليد جاكوبيي عام 1793، أو اقتباس وجهات نظرهم أو تبني برامجهم وشعاراتهم أو أساليب عملهم. لذا فنحن لم نفعل أي شيء من ذلك القبيل، كما أن مشروعنا ليس بقديم، لكنه جديد وحديث، إنه مشروع الحد الأدنى للحزب العمالي الديمقراطي الاشتراكي في روسيا».

ولا بد للمرء أن يضع في الحسبان عاملاً شديداً الأهمية يتوارى وراء استبدادية الثورة الفرنسية التي نالت اهتماماً كبيراً على مستوى القانون الدولي؛ إذ أن الجاكوبية الحكومية في فرنسا رفضت عن عمد منسق جميع الاقتراحات المتعلقة بتطبيق الإرهاب الفردي الموجه ضد الملوك والقادة العسكريين المعارضين «مخططو الطغاة القتلة»، بينما نجد الملوك والسلاطين لم يضيعوا أية فرصة سنحت لهم للقيام بارتكاب أبشع الأعمال الإرهابية ضد قادة الاستبداد الجاكوبي.

أما فيما يتعلق بموقع الثورة الفرنسية تاريخياً فقد كانت ثورة بورجوازية بمعنى الكلمة (ثورة الطبقة الوسطى وما دونها). تماماً مثل باقي الثورات التي قامت في هولندا وإنجلترا خلال القرن التاسع عشر. وهي وإن كانت فاقتها في طبيعتها ووسائلها العنيفة فما ذاك إلا بسبب وجود العديد من التناقضات والكثير من الاختلافات بين الطبقات المتعددة في فرنسا آنذاك.

لقد ناهضت الثورة الفرنسية القوى الرجعية عن طريق تأسيس استبدادية شاملة، شملت الرهبان ولجنة الإنقاذ التي تكونت من العامة وكانت تتصرف كما لو كانت حكومة ثورية لها صلاحيات غير محدودة، كما شملت لجنة أخرى للأمن العام كانت بمثابة جهاز القمع في استبدادية الجاكوبيين (اليعاقبة) في فرنسا. كما كان هناك جيش ثوري يتبع هذه الاستبدادية، أسس بناء على المرسوم الصادر في الخامس من سبتمبر عام 1793، بهدف التصدي لأولئك الذين يعتمدون إلى تخزين المواد الغذائية الضرورية وإخفائها، وأولئك الذين يتعاملون في السوق السوداء.

كانت تلك الوحدات من الجيش الثوري تتكون عادة من محكمة وضعت تحت تصرفها «مقصلة» و «مشنقة» بهدف تنفيذ أحكامها في الحال. واشتملت استبدادية اليعاقبة على لجان ثورية تعمل على المستوى المحلي بالمنهج الاستبدادي ذاته، إضافة إلى نظام محاكم ثورية لا تتعدى مداولاتها وإجراءاتها السريعة الأربع والعشرين ساعة، وتعتمد في تحقيقاتها على إيجاد «ذريعة ثورية مناسبة»، ومن ثم تطبيقها على المتهم، أخذه في الاعتبار مستواه الاجتماعي، لذا نجد أن ما قامت به الثورة الفرنسية آنذاك يختلف تماماً عن الإرهاب الفردي، مثلما يختلف نضال الجماهير وكفاحها عن تلك الأفعال الفردية غير المنظمة.

لقد حاول طلاب البورجوازية - أكثر من مرة - تعريف الإرهاب وتصنيف أنواعه بفرض الوصول إلى الهدف المنشود الذي يسعى إلى قمع النضال السياسي للشعب وإخماده. وقد انكشفت حقيقتهم وتجلت أهدافهم واضحة خلال المشاورات والمناقشات التي كانت تدور داخل المؤتمرات الدولية الساعية إلى توحيد قوانين العقوبات والجزاءات. فقد تم - على سبيل المثال - تفسير الإرهاب على أنه عمل قادر على خلق أخطار اجتماعية حادة ونشرها في المجتمع، وذلك طبقاً للقرار الذي صدق عليه المؤتمر الثالث الذي انعقد في بلجيكا عام 1930. كما أعلن الأستاذ الروماني.. رادوليسكو، «إن الإرهاب كشف عن نفسه منذ أمد، في شكل تفجير القنابل وما يشابهها من تلك الأدوات القادرة على إحداث خسائر بشرية ومادية كبيرة»، وشرح رادوليسكو نظريته عن الإرهاب قائلاً: «إن الإرهاب في مفهومه الضمني هو التعدي على حقوق الغير وممتلكاتهم وتدمير المؤسسات السياسية والشرعية والقانونية للمجتمع بالعنف والقوة».

وقد انتقد «الأكاديمي» الروسي (ي - ن - ترينين) بصدق هذه النظرية،

مشيراً إلى أننا إذا ما تتبعنا أصل الأعمال الإرهابية وجذورنا لوجدنا أن سيطرة الرأسمالية القائمة وتجاوزاتها لحقوق المجتمع ونظامه هي التي يجب أن تعتبر أعمالاً إرهابية وذلك عن طريق توحيد المؤتمرات، وخلق ما يسمى «حق التدخل الدولي وفقاً لقانون الجرائم».

إننا نشارك الروسي «ل - ن - جالنسكيا» رأيه القائل بأن «الإجراءات الدولية التي قامت بها المجتمعات الرأسمالية لم يكن الغرض منها اجتثاث جذور الجريمة، أو استئصال أسبابها الرئيسية، ولذلك السبب فقط تعتبر ذات قيمة محدودة وفائدة قليلة الأهمية».

وضمن المقالات الشيقة يأتي ما كتبه البريطاني «جورج شوارزنجر» تحت عنوان «الإرهابيون والمختطفون وعصابات المرتزقة». لقد حلل هذا الكاتب جوهر تلك الأفكار الغامضة والمفاهيم الخاطئة بعد أن فحص جملة من الحقائق المادية والواقعية. وأكد المقال بشكل خاص على وضع تلك العصابات في حالة نشوب أي صراع مسلح، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، إضافة إلى المعايير والمقاييس السائدة في القانون الدولي فيما يتعلق بعمليات التدخل غير المشروع في عمليات الطيران.

وقد حلل كاتب المقال القرار رقم 2548 الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ الحادي عشر من ديسمبر عام 1969، حيث اعتبر استخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطنية جرائم يعاقب عليها القانون، كما اعتبر المرتزقة ذاتهم من الخارجين على القانون. ومن وجهة نظرنا فإنه ليس من العدل الفصل بين الإرهابيين والمرتزقة. فينبغي أن يعامل الإرهابيون كمجموعة منفصلة، حيث إن الأعمال الإرهابية يمكن أن يرتكبها المقاتلون ضمن الجيوش النظامية في حالة نشوب صراع مسلح دولي أو إقليمي. فليس من المهم إذن أن يكون مرتكب الفعل الإرهابي مرتزقا أو مدنياً أو غير ذلك. كما أن أعمال القرصنة الجوية يمكن أن تحتوي بعض عناصر العمل الإرهابي.

ومن الجلي الواضح أن المقاتلين أو المرتزقة يتصرفون وفقاً لأوضاع وفعاليات محددة تخصهم، في حين أن الإرهابيين هم الفاعلون والمنفذون للعمل الإرهابي. ولقد حاول القضاة البورجوازيون - مرة أخرى - خلال مناقشات الأمم المتحدة بشأن «العمل الإرهابي» عامي 1972 و 1973 استغلال هذه

المشكلة لصالحهم ولصالح طبقتهم الاجتماعية بغية إضفاء صفة عدم الشرعية على كفاح المنظمات التحررية، ولكي تمتد فكرة العمل الإرهابي لتشمل الأعمال والبرامج التي تقوم بها المنظمات المناضلة من أجل التحرر الوطني. وقد عرفت الدراسات البورجوازية المعاصرة الإرهاب بأنه «نتاج عنف تعسبي، يرتكب بصفة عامة من أجل تحقيق بعض المطالب السياسية التي يضحى من أجلها مرتكبو تلك الأعمال بكل المعتقدات الإنسانية والأخلاقية»، وأنه «سلاح رديء غالباً ما يخطيء هدفه» كما أنه «آلة لتحقيق مآرب مختلفة».. الخ.

إن تلك التعريفات التي أشرنا إليها لا توضح جوهر الإرهاب وأهدافه وأغراضه. أما تصنيف الإرهاب من قبل الكتاب البورجوازيين فهو يوضح موقفهم من تلك القضية الدولية الشائكة.

خلال مناقشته فكرة توحيد قانون العقوبات، ثار الجدل في المؤتمر الخامس المنعقد بهذا الخصوص فيما يتعلق بموضوع الاجتماع، حيث إن الإرهاب الاجتماعي هو الذي ينبغي أن يكون موضوع المناقشة لا الإرهاب السياسي، لأن الأول موجه ضد النظم الاقتصادية للمجتمعات المعاصرة. أما الكاتب البريطاني المعاصر «بول ويلكنسون» فقد استخلص التصنيفات التالية لأنواع الإرهاب:

1 - الإرهاب الحربي (الطرق المختلفة لإرهاب السكان بجميع أنواع الأسلحة: كالسهام والنبال والأسلحة النارية والقنابل.. الخ).

2 - الإرهاب القمعي - أو الكبجي - وهو ما يقوم به جهاز مخصص للقمع.

3 - الإرهاب الثوري.

4 - الإرهاب شبه الثوري (وهو تلك الأعمال التي ترتكب - من وجهة نظر ويلكنسون - بعيداً عن أي هدف سياسي أو عقائدي، ولا تكون جزءاً من حملة تهدف إلى السيطرة على نظام الحكم في الدولة أو الاستيلاء عليه).

وقد وجد «فليكس جروس» - من الولايات المتحدة أنه من الضروري التفرقة بوضوح بين:

- 1 - الكفاح (أو النضال) والعنف ضد «الارستقراطية» المحلية.
- 2 - العنف ضد الغزاة الأجانب الذين يدمرون الأمم ويستعبدون الشعوب.
- 3 - العنف الموجه ضد المؤسسات الديمقراطية، كالذي قام به الفاشيون والنازيون وأذنابهم.
- وفي تصنيفه العام للإرهاب، فإن «جروس» قسمه إلى خمسة أنواع «استراتيجية» رئيسية هي:
 - 1 - تكتيكي، وهو يشمل: العقاب - المكافأة - تدمير الحكومة.
 - 2 - عشوائي.
 - 3 - عشوائي مركز.
 - 4 - جماعي.
 - 5 - اغتيال من لهم علاقة بالسلطة الحاكمة.

إن التصنيفات سالفة الذكر تعتبر انتقائية بدرجة كبيرة، كما أنها اختيرت بدقة شديدة، وهي تغطي الأعمال التي يقوم بها الإرهابيون، إضافة إلى أنشطة العصابات، وعمليات الاغتيال السياسي، والإرهاب الذي يمارسه جهاز الدولة لقمع المعارضة وطبيعة السمات النفسية لهذا السلاح أو ذاك. غير أن هذه التصنيفات تفتقر إلى نظام مترابط ومرتب، على الرغم من أن بعض الحالات التي ذكرت في هذا السياق تعكس - بموضوعية - الاختلافات والفروق السائدة حالياً بين الأعمال الإرهابية التي يقوم بها الفاعل والجهة التي ارتكبت ضدها والتي تبرز جوهرها السياسي، مثل الإرهاب الطائفي، والإرهاب القومي وغيرها. والسبب في هذا مرده إلى غياب الشكل المنهجي في جوهر هذا التحقيق، وفي نظرية العنف عبر التاريخ، بصفة عامة، والإرهاب بصفة خاصة.

كتب المؤلف والكاتب البلجيكي «بيير ميرتنز» محلاً بعض الوثائق القانونية الدولية، ورغم أن هذه الأوراق تشير إلى الإرهاب إلا أن الفكرة أهملت ولم يتم تعريفها. فضلاً عن ذلك فإن الأعمال الإرهابية لها معان تختلف في أوقات السلم عنها في أوقات الحرب. ففي الحالة الأخيرة تعتبر أعمالاً إرهابية، كل

تلك التي يتضح أنها قاسية وبغيضة دون أن تكون هناك فائدة في ارتكابها وبالتالي تعتبر جرائم حرب ضد الإنسانية، كما تعتبر انتهاكاً وخرقاً للقانون الدولي.

أما في وقت السلم فهناك أعمال إرهابية تكون بمثابة رد فعل على إرهاب الدولة (كما في حالة إسبانيا تحت حكم فرانكو وحالة الاستبدادية اليونانية العسكرية). وإذا كان على المرء أن ينتقد الإرهاب، فينبغي أن ينتقد جميع أنواعه. وقد ظهرت سلسلة من المقالات والكتب التي تتحدث عن مشكلة الإرهاب في الدول الرأسمالية في السنوات الأخيرة، ومن أهمها: «الإرهاب - نظرية وتطبيق». وهو الكتاب الذي أعده «جون الكسندر» و«ديفيد كارلتون» و«بول ويلكنسون» وأخرجته مطبعة «ويست فيو» بمدينة بولدينز، في ولاية «كولورادو» الأمريكية عام 1979. وقد قام معهد دراسات الإرهاب الدولي التابع لجامعة ولاية نيويورك بإعداد الكتاب.

وفي الجزء الأول من هذا الكتاب، وتحت عنوان: (نظرة شاملة)، نجد تعريف «ليون بنكر» و«باونرميلر» و«تشارلز رسل» للإرهاب على أنه «استعمال القوة الفعلية، أو التهديد، أو العنف، بغية تحقيق هدف سياسي من خلال إثارة الخوف أو الرعب أو بطريق الإكراه.

إن جذور الإرهاب كما يراها هؤلاء الكتاب تعود إلى زمن الحركات الطلابية المتطرفة في الستينيات، والتي كانت موجهة ضد المؤسسة الحاكمة. وأنه لمن الشيق أن تلاحظ أن المؤلفين عددوا بشكل دقيق تلك الدول ذات النشاطات الإرهابية المكثفة وهي الدول التي كانت في ذروة النظام الرأسمالي إبان الستينيات والسبعينيات، مثل إيطاليا وإسبانيا وإيران ودول أمريكا اللاتينية واليونان وتركيا، ودول جنوب آسيا والولايات المتحدة. ويتوقع المؤلفون أن يتصاعد خطر الإرهاب في المستقبل، نظراً للتعقيدات الكبيرة التي تواجه مشكلة الدفاع والتصدي للإرهابيين، الذين يطبقون ميزة الفعل المفاجيء، ونظراً لتوفر جميع أنواع الوسائل والإمكانات التقنية الحديثة، بما في ذلك الصواريخ التي أصبحت في متناول الإرهابيين دون أن تكون لديهم أية صعوبة في الحصول عليها.

ولقد صنفت هذه الدراسة الإرهابيين على النحو التالي: الانفصاليون الوطنيون.. العقائديون⁽¹⁾. العدميون أو اللاشيثيون الذين يتمثلون في تلك العناصر الإجرامية التي تميل إلى التدمير والتخريب. وفي الفصل الخاص بالحركات الإرهابية عرف «بول ويلكنسون» الإرهاب بأنه «سياسة - أو خطوة - تحتوي على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1 - الإقرار باستعمال الإرهاب كسلاح منظم.

2 - التهديدات أو أعمال العنف غير العادية ذاتها.

3 - تأثير هذا العنف على الضحايا المباشرين، وعلى الرأى العام الدولي».

لقد توجت التقديرات العلمية في هذه الدراسة في الفصل الذي يحمل عنوان «إباحة الإرهاب» ووضعت اللوم على الأمم المتحدة وغيرها لإفلات الإرهابيين من العقوبة حيث إنه «لا يوجد تعريف مقبول لمعنى تقرير المصير والتحرر الوطني، على الرغم من أن عدداً من المنظمات الثورية وصفت نفسها بأنها منظمات تحررية».

ويعتبر الكاتب الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل الأمم المتحدة (حيث اعترفت بها آنذاك 115 دولة)، وموقف الأمم المتحدة من المنظمات التحررية التي هي في حالة نضال فعلي ضد الأنظمة العنصرية مثلاً على إباحة الإرهاب، واعتبر بذلك أن «القانون الدولي أضفى الصفة الشرعية على الإرهابيين فجعل بذلك أنشطتهم مشروعة».

ومن الواضح أن المرء لا يمكنه تقبل هذه النظرة، أولاً لأنها مناقضة للحقيقة، وثانياً لأن مثل هذه التصنيفات والتخمينات بخصوص أنشطة ومواقف الأمم المتحدة غير موضوعية، وغير عادلة، ولكنها في الوقت ذاته أضفت عليها طابعاً سياسياً معيناً، حيث إنه في الوقت الذي تنتقد فيه هذه المسميات أو التصنيفات الحركات التحررية الوطنية تبرئ الأعمال الإرهابية الرجعية ضد قوى اليسار، وضد المنظمات التحررية ذاتها. ولقد أوضح «فيدل كاسترو»

(1) أدرج المؤلفون الماركسيون والعقائد اليسارية والفاشية تحت عنوان واحد.

الأمين العام للحزب الشيوعي الكوبي تلك النقطة بجلاء تام حين ألقى كلمته في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي CPSU ، حين قال «إن الاستعماريين اليانكيين يحاولون هم أيضاً في وقتنا هذا التقليل من شأن الحركات التحررية الوطنية ويعملون على إضعافها، كما يقللون من قيمة كفاح الشعوب من أجل التغيير الاجتماعي عن طريق الإرهاب. فأن تكون ثورياً أو ببساطة تقدماً، أو مناضلاً من أجل الديمقراطية، فإن هذا يعني أنك - بالنسبة لوجهة نظرهم - إرهابي وهم يتخلون بمثل هذه الأكاذيب نهائياً عن الدفاع عن حقوق الإنسان وينصبون أنفسهم مرة أخرى شرطياً للعالم».

وفيما يتعلق بالحديث عن العلاقة بين الإرهاب والعنف وبين موقف الحزب البلشفي من هذه القضية كتب لينين «على أية حال فقد اقتنعنا بأن تجربة الثورة والثورة المضادة في روسيا قد أثبتت صحة نضال حزبنا لأكثر من عشرين سنة في مواجهة «التكتيكات» الإرهابية. وينبغي ألا ننسى أن هذا الكفاح كانت له صلة وثيقة بالنضال القاسي ضد الانتهازية التي كانت تميل إلى إنكار استعمال العنف من قبل طبقة المضطهدين ضد مضطهديهم.. لقد أيقنا أن الانتفاضة المسلحة ليست أفضل الطرق التي يمكن لطبقة الكادحين أن ترد من خلالها على سياسة الحكومة فحسب، بل إنها أيضاً النتيجة الحتمية لنمو وتطور الطبقة المناضلة من أجل الاشتراكية والديمقراطية».

وثمة مثال على ذلك يعرفه الجميع، ففي أكتوبر عام 1916 اغتال «فريديرك إدلر» - أحد أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي - رئيس الوزراء النمساوي «كارل شتورنج». وقد علق لينين على ذلك في إحدى رسائله إلى حكومة فيينا بقوله «إننا لا نزال عند قناعاتنا الطبيعية السابقة التي أكدتها الخبرة الطويلة عبر السنين في أن الأعمال الإرهابية الفردية طريقة غير مناسبة وغير ملائمة للنضال السياسي.. فنحن نعتبر أن الحركات الجماهيرية الجماعية هي فقط النضال السياسي الشريف».

إن الهدف من وراء العنف الشخصي والفردى يعود في الأصل إلى الخصومة والتنافس بين الطبقات المكافحة، بينما أسلوب العنف من حيث الطريقة والتوقيت والضحايا، يتحدد حسب الحالة السائدة في دولة ما . وفوق ذلك كله، فإن مقاومة الطبقة التي يمارس ضدها النضال الاجتماعي

- مثل العنف - تدمير البناء الأساسي للمجتمعات عبر التاريخ، كما تقوض البنية الأساسية لوجود الطبقات المتماصة الساعية إلى إيجاد نظام راسخ ومطلوب. لذا فعلى المرء أن يميز بين الإرهاب الفردي: إرهاب الطبقة المناضلة من أجل السلطة، وإرهاب الطبقة التي هي فعلاً في السلطة، أي الطبقة الحاكمة، وبين الإرهاب الثوري والإرهاب المضاد للثورة، فسياسة الإرهاب الشخصي (الفردي) يقوم بها بعض الأشخاص من الطبقة البورجوازية المتوسطة.

لا يستطيع بعض المفكرين الحصول على تأييد طبقة معينة من أجل الاعتماد عليها، إذ أن الشعور باليأس والإحباط بسبب الإخفاق السياسي لطبقة البورجوازيين الصغيرة في المجتمع سواء أكان ذلك عن عمد أم دون قصد يرغم ممثلي هذه المجموعات على ارتكاب الأعمال الإرهابية.

فهذه الشرائح كانت بورجوازيات صغيرة، لا لأنها مصدر للأفكار (حيث إن هذه الأفكار يمكن أن تأتي من قبل الطبقة العمالية كما لو كانت صادرة عن الطبقة البورجوازية) ولكن ذلك نتيجة أغراض حركاتهم وأهدافها، كما أنه نتاج تحليلاتهم للوقائع التاريخية. وقد أجاز المفكرون الثوريون الذين انحازوا إلى جانب التاريخ المادي استعمال الإرهاب كآلية ووسيلة للتقدم الاجتماعي. وهاهو «جورجي بليكانوف» يسجل آراءه في دراسته بعنوان «عبودية الأرض» حيث يقول: «إن الثوريين الصغار لم يرضوا عن معارضة تكتيكات الاغتيال أو الإرهاب كما جرت تسميته مؤخراً.. وسوف يكون من الأنسب ملاحظة أن التمرد ضد «هيرزن» من قبل الثوريين الصغار ليس سوى تمجيد وتعظيم للخطأ الذي امتد إلى فلسفته الخاصة حول التاريخ الروسي واختراق لها.

وفي وصفه لجذور الإرهاب، أُلح «بليكانوف» إلى أن «ما يسمى الإرهاب ليس طريقة الكادحين في النضال، وإن الإرهاب الحقيقي هو إرهاب الفرد سواء بسبب طبعه أو كنتيجة لظروف خارجة عن إرادته».

بيد أن لينين هو الذي قدم أفضل تقييم للإرهاب الشخصي والفردي وجذوره الاجتماعية على الإطلاق، إضافة إلى طبيعة الظروف التي تكون أحياناً خارجة عن إرادة الشخص. وفي عمله بعنوان «بعض مقومات الانهيار العصري»

يضيف لينين قوله: « من المهم جداً أن نتمسك بالحقيقة التي تؤكدتها تجربة جميع الدول التي مرت بمرحلة الهزيمة الثورية التي يطرحها البورجوازيون الصغار، في سبيل تحطيم الانتهازيين والإرهابيين على سبيل المثال».

وبناء على ذلك، فإنه عند الخوض أو البحث في موضوع الإرهاب الفردي ينبغي على المرء أن يؤكد على أمرين في هذه الظاهرة:

أولاً: إن هذه الطريقة في الكفاح السياسي قد انتهت فعلاً.

ثانياً: إنه بسبب الظرف السابق يميل أنصارها ومؤيدوها إلى استعمال أقصى إمكاناتهم عند إصدارهم الأحكام أو قيامهم بالأفعال. وقد أكد لينين على تلك الفكرة بدقة حين قال: «إن الإرهاب هو النتيجة والعلامة المميزة لعدم الثقة وعدم الإيمان بالعصيان المسلح، كما أنه أيضاً نتيجة لغياب شروط العصيان المسلح». لذا فإن «التكتيكات» الإرهابية التي تختار من قبل حركة معينة كأساس جوهري تظهر أولاً وقبل كل شيء ميزتها العفوية وانفصالها عن الجماهير».

إن الاقتصاديين والإرهابيين المعاصرين يشتركون في مصدر واحد، هو بالتحديد تلك الأفكار الهدامة، العفوية والتلقائية، مثل تلك التي أشرنا إليها سابقاً، فالإرهابيون يذعنون لغضب المفكرين العفوي والانفعالي، أولئك المفكرون الذين يفتقرون إلى القدرة، أو الفرصة للربط بين الكفاح الثوري وحركة الطبقة العمالية في حلقة واحدة متحدة.

ويرى المفكرون أن الإرهاب الشخصي أو الفردي ضروري في عملية النضال السياسي ضد النظام الحاكم، إلا أن غياب المفهوم الماركسي لهذا النضال يجعل من المستحيل عليهم تحريك الطبقة العاملة ودفعها في اتجاه الثورة حتى يمكن تبنيها كقاعدة تاريخية تدعمهم. فالإرهاب السياسي كما عرفه «جورجي بليخانوف» هو الذي «فتح دوراً واعياً في الكفاح السياسي ضد الحكومة». بيد أن الميزة الإيجابية في هذا الكفاح سريعاً ما تتحول إلى مسألة سلبية، ذاك لأنه خارج نطاق الطبقة العاملة ليس هناك من يستطيع أن يقضي علي الوحش السياسي أو يتصدى له، ذلك الوحش الذي أصبح مثخناً بالجراح بسبب أفعال الإرهابيين حين تحين لحظة الدفاع، فالذاتية نظرياً، والاغتيال السياسي عملياً، ودور الفردية ينظر إليها كقيم مطلقة.

ومن الطبيعي أن تحوز تلك المقبومات والصور - التي دائماً ما تميز بين

الإرهاب الفردي كطريقة أو وسيلة نضالية — تأييد ودعم جماعات البورجوازيين الصغار. فالمفكرون يعبرون عن مصالحهم من خلال ذلك، وما قصة «ناردونيا فوليا»، وبالتالي نشاطات حزب الثوريين الاشتراكيين إلا دليل مقنع يدعم هذه المبادئ والاتجاهات.

في فترة ما، وعلى ضوء «ناردونيا فوليا» اعترف أحد المهتمين بنظرياتنا، وهو «سبنسيالك كرافشينسكي» أن النصر الفوري والحاسم يستحيل تحقيقه عن طريق العصيان المسلح، أو تنفيذه كاملاً بالوسائل الإرهابية.

ونتيجة لذلك، فبعد أن تفهموا حقيقة عجزهم أمام الطبقة المعادية لهم، ونظراً لعدم وجود قاعدة أساسية تدعمهم، وجدوا أهدافاً طائشة بنيت على هذين العاملين، مما جعل الحركات الثورية، والحركات الثورية المضادة تعتمد على الإرهاب الفردي.

ومن الضروري أن نؤكد أن الحزب البلشفي اتخذ موقفه باستمرار من منطلق مبادئه في فهم وإدراك الإرهاب الفردي. فعلى سبيل المثال أصدر المؤتمر الثاني للحزب في عام 1903 قراراً جاء فيه:

«إن الحزب يرفض بشدة الإرهاب الذي يتخذ أسلوب الاغتيال السياسي الفردي كوسيلة للنضال السياسي، لأنه يعتبر أسلوباً غير مناسب البتة في الوقت الحاضر، إذ أنه يحول القوى الفاعلة الهامة عن مسارها الحقيقي والجوهري.. الضروري والملح.. المنظم والمثير، كما أنه يحطم الروابط والاتصالات بين الثوريين والقطاعات الجماهيرية الشعبية الثورية من بين السكان فيفصل بينهم وبين الثوريين، ثم إنه يشوه أفكار الثوريين وطرق نضالهم ضد الاستبدادية وحكومة الفرد.

ولعل من الممكن أن تكون هناك بعض حالات فيما يخص موضوع النضال الجماهيري الذي تقوده الطبقة التي تعبر عن مصالح تلك الجماهير حين يصبح إرهاب الطبقة هو أحد أوجه العنف المنظم، بيد أن ما يميز هذا الإرهاب هو كونه عملاً ضرورياً للرد على أشكال الإرهاب عن طريق العنف الذي تمارسه الطبقة المضادة لمقاومته.

وبما أنه لا بد من قمع طبقة المستغلين، وفوق ذلك قمع الإرهاب الذي تنفذه الثورة المضادة، ومن أجل الرد على ذلك لجأت الطبقة العاملة إلى ممارسة الإرهاب الرادع والمفزع. فقد أعلن — على سبيل المثال — عن الإرهاب الأحمر كرد على الإرهاب الأبيض خلال الحرب الأهلية التي أعقبت ثورة أكتوبر الاشتراكية

في عام 1917م. وقد أوضحت هذه المصطلحات مدى حدة الصراع الطبقي على السلطة. وفي هذا الشأن كتب لينين في رسالته إلى العمال البريطانيين قائلاً: «إن إرهابنا الأحمر هو دفاع عن طبقة العمال في مواجهة طبقة المستغلين والمخادعين الذين يضربون المقاومة».

فطبقة الكادحين لجأت إلى الإرهاب الأحمر لا بسبب النضال السياسي المرير فقط، ولكن لأنها كان لزاماً عليها أن تمارس القمع وتصد المقاومة المضادة التي تستخدم الوسائل الاقتصادية من قبل طبقة المستغلين والحقاق في القرية والمدينة. وقد كانت عقوبة بيع الخبز بأسعار السوق السوداء إبان الحرب الشيوعية هي الإعدام، بينما لم يتعرض جنود وضباط الجيش الأبيض الذين تم أسرهم للعقوبة ذاتها طالما لم يثبت أنهم اشتركوا في عمليات إعدام أو عمليات عقاب أخرى. فالماركسية إذن ترفض الإرهاب، خاصة حين يتحول إلى عامل مستقل منفصل عن النضال الجماهيري المنظم، وحين يصبح غاية في حد ذاته تؤدي فيما بعد إلى ظهور الإرهاب الشخصي وهو ما يؤدي إلى تشتيت القوى الثورية، ويلحق الضرر بضحايا لا ذنب لهم، والماركسية ترفض هذا الإرهاب لأنها تعتبر أن حركة الكفاح السياسي للجماهير هي فقط الحركة الشرعية.

بعد اغتيال ملك البرتغال في عام 1908، عبر لينين عن تعاطفه مع أولئك الرجال الشجعان الذين أراحوا ذلك الملك عن السلطة بعد أن زيف الدستور، وفي هذا الشأن كتب لينين قائلاً: «إننا نأسف لأنه في الوقت الذي نشاهد فيه ما حدث لملك البرتغال لا زالت هناك عناصر تتآمر وتمارس الأعمال الإرهابية والعنف اللذين لا يحققان أي غرض أو غاية».

ولم يحدث في تاريخ حركة الطبقة العمالية الماركسية في روسيا - حتى في حالة الإرهاب القاسي للشرطة السرية في حكومة القياصرة (خاصة بعد هزيمة الثورة الروسية الأولى في عام 1905) - أن قامت الحركة المذكورة بالتخطيط لأي عمل إرهابي ضد أي شخص أو عضو في تلك الحكومة، أو ضد أي مسئول من مسئولين الإمبراطورية الروسية على أرض دولة أجنبية أو القيام بمثل ذلك العمل. هناك عمل إرهابي واحد في تاريخ الحزب الاشتراكي الثوري، وبالتحديد الجناح اليساري - تم تسجيله على المستوى الدولي، ذلك هو اغتيال السفير الألماني «ويليام مرياخ» في حرم السفارة، وذلك في يوليو عام 1918، بهدف إثارة الصدام وإشعال الحرب بين ألمانيا وروسيا السوفيتية.

إذن فتاريخ الحركة الشيوعية العالمية يوضح بشكل قاطع رفضها التام لاستعمال الإرهاب وسيلة للكفاح، خاصة ذلك النوع من الإرهاب الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة. وقد ارتبط هذا النوع من الإرهاب تماماً مع مفهوم التنديد بتصدير الثورة والثورة المضادة. أما فيما يتعلق بالإرهاب المتطرف (اليساري) فيرى الصحفي الأرجنتيني «فرناندو نادرا» أنه تعبير عن عقيدة بورجوازيهم الصغار ومغامراتهم. ولا شك أن التجربة العالمية والوطنية تذهب إلى حد توضيح أن الإرهاب يدمر بالفعل القضية ويفسدها، ويؤدي إلى تشرذم الجماهير بعد الانفصال عن القطاع العريض منها. كما أنه يعطي المبررات للقوى الرجعية كي ترتكب مؤامراتها وتمارس دسائسها ضد طبقة العمال وضد الشعب وجميع القوى الديمقراطية الأخرى المناهضة للاستعمار.

ويلاحظ فرناندو نادراً بجلاء أن المجموعات اليمينية المتطرفة في بلاده (الأرجنتين) وأنصار الفاشية وصنائع الاستعمار وعصابات المخربين المسلحة التي تنهب الجمهورية وتدمرها هم المسؤولون أساساً عن الجرائم الكبيرة التي تصيب الأمة، وهم يوجهون جرائمهم وتهديداتهم ضد الأنشطة اليسارية، وضد «البيرونيين» والشيوعيين والمتطرفين والاشتراكيين وممثلي النزعات والطبقات الأخرى، وكذلك ضد العمال المناضلين ورجال القوات المسلحة والمدرسين والعلماء والمبدعين، بل وضد الأطفال والطلبة الذين قد يشاركون في بعض الأعمال المفيدة التي يدافعون من خلالها عن الأمة مقاتلين ضد الاستعمارية وحكم الطبقة الواحدة.

إذن فتاريخ الإرهاب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ العنف؛ إذ أن نمط العنف بدأ عبر مسيرة التاريخ موازياً للتناقضات التي تعني أساساً أنه من المستحيل حل أي مشكلة دون تعريض بعض المبادئ إلى القمع من قبل الآخرين، كما أن التناقضات الاقتصادية والسياسية - وحتى العقائدية - يمكن أن تؤخذ على أنها مبررات وأعذار متعددة بهدف إثارة العنف الذي يمكن التعبير عنه من خلال صور متعددة منها:

1 - عمل مباشر يهدف إلى التدمير المادي، أو قمع آلة العنف المتمثلة في العمليات العسكرية والتخريب وإيقاع العقوبات تحت إشراف النظام القضائي للدولة، والأعمال الشخصية الفردية لاستعمال القوة.

2 - الإكراه الاقتصادي والسياسي الذي لا يعبر عن نفسه في كل الحالات طبقاً للمقاييس والمعايير المحددة. وبالشروط الإدارية والمدنية والقانونية، لكنه يمكن أن يندمج في نظام الحكومة، وفي الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد تحددت ضرورة وجود العنف عبر التاريخ نتيجة وجود المتناقضات التي استحال إيجاد حلول لها من خلال تنازلات مرتبة ومنظمة بين المناصرين لهذه التناقضات، سواء الدولة أو الطبقات أو الأشخاص، إلى جانب أن مجموعة المتناقضات هذه يمكن أن تكون مختلفة تماماً بالطبع وفقاً للقاعدة، والمبدأ الفعلي بين الدولة والفرد أو بين الدولة والطبقة، أو بين الطبقة التي تمارس السلطة وطبقة المضطهدين والأجراء في المجتمع: الفرد و الطبقة... الطبقة والطبقة، بشرط ألا تكون أي منهما هي الحاكمة، وأخيراً بين الفرد والفرد.

وليس ضمن موضوع هذا الكتاب الخوض في مسألة العنف بصفة عامة، أو في دور العنف عبر التاريخ، خاصة في الوقت الحاضر، لأن هذا الموضوع يتطلب إجراء تحقيقات ودراسات وأبحاث معينة. لذا سوف نقتصر على مسألة أساسية هي: أن أنواع العنف وطرق استخدامه تتغير وفقاً لحدة التناقضات وشدتها، وفي حين يستخدم الرعب كوسيلة من وسائل العنف، فإن الإرهاب هو التطبيق العملي لهذه الوسيلة من خلال الأعمال الإرهابية الفردية.

والإرهاب يختلف في طبيعته عن الحركات الثورية الجماهيرية والشعبية، التي تهدف أساساً إلى تغيير حالة المجتمع، فالعمل الإرهابي حتى لو كان هدفه - على المدى البعيد - هو لفت الانتباه والاهتمام إلى قضية سياسية معينة، فإن له حدوداً، بغض النظر عن مدى أهميتها، كأن يكون هدفه جمع المال لتغطية احتياجات الكفاح السياسي، أو التوصل إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ونشر الإرهاب العام، أو تحويل «شخصية هامة» لإظهار عجز السلطات الحكومية، أو بهدف إثارة الفوضى التي يمكن أن تتسبب في تشتيت الرأي العام وتمزيقه.

وبناء على ذلك ، فإن الإرهابي لا يستطيع عادة تحقيق - أو إنجاز - الخيار الذي أعلن عنه وتبناه كقضية يعمل من أجلها.

وهناك - كما سبق أن أشرنا - صفات ومميزات نموذجية للأعمال الإرهابية هي أعمال العنف في أي شكل أو صورة من صورها المتعددة القادرة على جذب اهتمام الرأي العام الشعبي إضافة إلى هدف سياسي يسعى إلى تبرئة الإرهابي وتوضيح حقيقة أن هذا العمل موجه ضد مجموعة أشخاص أو طبقة، أو أنه موجه ضد الدولة أو أفراد يمثلون مصالح تلك الجماعات أو الطبقات أو الدولة ، وعادة ما تكون هناك فرصة أكبر لتعذر تحقيق الهدف المعلن الذي قام الإرهابي من أجله بالفعل الذي ارتكبه.

لذا فإن الفعل الذي يرتكبه الإرهابي يجب أن ينظر إليه على أنه عمل من أعمال العنف موجه ضد شخص بمفرده، أو مجموعة من الأشخاص، أو ضد طبقة معينة أو ممثلين لسلطات الدولة؛ كي يرهب ويفرض بالقوة على هؤلاء الآخرين الإذعان لمطالبه وأغراضه التي يريدونها هذا الإرهابي أو ذاك، والتي ارتكب فعله من أجلها. ويكتب الأستاذ «ي - ي - كاربتس» عن الإرهاب قائلاً: الإرهاب الدولي يعني وجود تنظيم وطني أو أية نشاطات أخرى هدفها خلق منظمات خاصة أو مجموعات للقيام بالقتل واستعمال العنف واحتجاز الأشخاص كرهائن من أجل الحصول على فدية، أو تحقيق مطالب أخرى، وغالباً ما يشتمل سلب الحرية بالقوة على عمليات تعذيب وابتزاز وغيرها من الأعمال الشنيعة، كما أن الإرهاب يؤدي أحياناً إلى التسبب في تدمير المباني ونهبها، وغير ذلك من الأعمال المشابهة.

ومن أبرز سمات عصرنا الحالي، تلك الأنشطة المباشرة والمتكررة للأعمال الإرهابية التي تقوم بها المؤسسات الاستعمارية، خاصة تلك التي تقوم بها - أو تشرف عليها أو تمويلها - أجهزتها السرية مثل وكالة الاستخبارات الأمريكية. وقد كتبت مجلة «بانوراما» الإيطالية واسعة الانتشار في عام 1978 أن الحكومة الأمريكية حذرت بشكل علني الحزب الديمقراطي المسيحي من إشراك الحزب الشيوعي الإيطالي في تشكيل الحكومة الجديدة ذات الأغلبية، إلا أن الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا لم يبال بتلك التحذيرات أو يهتم بها، وكان «الدو مورو» هو المسئول عن ذلك الرفض وعدم الإذعان للتحذير الأمريكي وقد قتل بعد أن تم اختطافه. وذكرت المجلة أن وكالة الاستخبارات الأمريكية هي الوكالة الوحيدة التي حازت موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونجرس) على التدخل المباشر في السياسة الإيطالية، كما ووفق على استخدام الأعمال الإرهابية المتمثلة في الاغتيالات السياسية والعنف من أجل إجراء تغييرات في السياسة الداخلية لبعض الدول مثل اليونان وتشيلي. وقد برهن اقتضاح التدخل الأمريكي في شئون تشيلي الداخلية على وجود أمثلة كثيرة على الإرهاب السياسي الذي تنظمه وكالة المخابرات الأمريكية وتقوم به في تلك الدولة.

أما العصابات الفاشية فقد قامت بعملية اغتيال الجنرال التشيلي «كارلوس براتس» الذي كان معارضاً للفاشية والجنرال «خوان توريس» رئيس بوليفيا الأسبق، كما اغتالت أحد ملحقى سفارة أورغواي في باريس والذي كان في وقت سابق عضواً في البرلمان ويدعي «ميشيليني» إضافة إلى عدد آخر كبير من الديمقراطيين في بوروغواي. وقد أشارت «إيما أوبيس دو توريس»

أرملة الرئيس البوليفي الأسبق الذي اغتيل في عام 1976 إلى أن التحقيقات اليومية الواردة من شرطة إحدى دول أمريكا اللاتينية تؤكد وجود أصابع خارجية أجنبية تهدف إلى القضاء على جميع الديمقراطيين في غرب الكرة الأرضية.

وتعتبر المحاولات المستمرة لاغتيال الرئيس الموزمبيقي «ساموراميشيل» والزعيم الكوبي «فيدل كاسترو» من أبرز ما تقوم به وكالة الاستخبارات السرية الأمريكية (C.I.A). وتشير التقارير إلى أن الوكالة تولي اهتماماً كبيراً بأفغانستان وأنجولا وكمبوديا حيث تضاعف دعمها للعصابات المغيرة التي ترهب السكان المدنيين. ويستند تدويل الأنشطة الإرهابية من قبل الدول الاستعمارية إلى المبدأ الذي رسم بوضوح كامل فيما يسمى التقرير السري للقوات المسلحة الأمريكية، الذي اتخذ دائماً مرشداً ودليلاً للأعمال التي قامت بها الفاشية التشيلية في عام 1973. ويذكر هذا التقرير بوجه خاص أن العنف الشديد ضد القوى الشعبية، وتجميع الجماهير، وشن الهجمات أو غيرها من الأعمال الوحشية الهادفة لإثارة ذعر الجماهير وإرهاب الشعب بصفة عامة وإعطاء هذه الأمور دفعة قوية بطريقة أو بأخرى هام جداً لإنجاح أي انقلاب، أو إزاحة أي حكومة غير مرغوب فيها. وبالفعل فقد صرح أحد أعضاء اللجنة العسكرية الفاشية الحاكمة في تشيلي، وهو الجنرال «جوستافوليه» علناً بأنه من الضروري «قتل ثلث الملايين العشرة من التشيليين حتى يمكن القضاء على الماركسية».

أما مجلة بانوراما الإيطالية فقد كشفت عن وثيقة سرية مسجلة تحت رقم (ف.م. 30/31) صادرة عن الجنرال الأمريكي «ويستمولاند» في يوليو عام 1981، قال فيها بالتحديد: «إنه لكي نتمكن من السيطرة على الحالة السياسية في دولة ما، خاصة تلك التي توجد بها قواعد عسكرية أمريكية، فإنه من الضروري الإبقاء على الاتصالات السرية مع المنظمات الإرهابية حتى يمكن خلق حالة من الفوضى السياسية في أي من هذه الدول عند الضرورة».

ويفهم من هذا وجوب إشراك بعض العسكريين السذج في المظاهرات لإثارة القلاقل والمصادمات مع قوات الشرطة. وهذه الأعمال تهدف في النهاية إلى تشويه سمعة المسؤولين في الحكومة المعنية والشرطة، واختراق المؤسسات الحكومية، وتنظيم عمليات التفجير واغتيال رجال الشرطة..

وكان وزير الدفاع الفليبيني «خوان. ب. إنريل» قد صرح في يوليو عام 1981 بأنه يوجد مركز عمليات في كاليفورنيا لتدريب الإرهابيين ومن ثم

تسريبهم إلى داخل الفلبين للقيام بأعمال تخريبية، كما أن هناك مركزاً آخر من هذا النوع يقع خارج مدينة «فينيكس» بولاية أريزونا. وقد أشارت وسائل الإعلام الفلبينية بشكل واضح إلى أن المنظمة اليمينية المتطرفة، التي تدعى «الحركة من أجل فلبين حرة» هي المسؤولة عن الأعمال الإرهابية التي يتم تمويلها من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية.

لقد وقع 31 انفجاراً خلال شهر أغسطس وحتى أكتوبر عام 1980. وبلغ عدد ضحايا ذلك الإرهاب أكثر من ستين ضحية. وكان أحد تلك الانفجارات هو ذلك الذي تم تنفيذه في أحد الاحتفالات التي يحضرها الرئيس الفلبيني «فرديناند ماركوس» أي ذلك الذي حدث بالتحديد في التاسع عشر من أكتوبر من العام المذكور. كما نشرت مجلة «واشنطن» الفصلية جانباً من الاعترافات التي أدلى بها بعض رؤساء الاستخبارات الأمريكية السابقين مثل: «ريتشارد هيلمز» و «جورج بوش» و «ويليام كولبي». وذلك في أوائل الثمانينيات. فقد اعترف هؤلاء بوضوح تام أن الوكالة المذكورة نفذت عدة عمليات واسعة في الخمسينيات بغرض القضاء على القوى اليسارية في الفلبين.

إن هذه الحقائق تدحض أي شيء قد يكتبه — أو يقوله — دعاة النظرية البرجوازية السياسية وأحفادها، الذين لن ينجحوا أبداً في محاولة تشويه سمعة الشيوعيين وموقفهم الإنساني الراسخ ضد الإرهاب، والداعي باستمرار إلى خلق سياسة تعاون بين الأمم من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، مسترشدين في ذلك بقواعد القانون الدولي ومعايير المعترف بها دولياً. وقد استدعت موجة الإرهاب التي اجتاحت العالم في السنوات الأخيرة وجود آراء متعددة وافتراضات ودعوات ملحة من أجل قمع هذه الظاهرة والتنديد بها على المستوى العالمي.

وفي جميع الأحوال هناك أمر واضح للجميع، هو أن التهديد الموجه ضد تطوير العلاقات الدولية الطبيعية وزعزعتها والأعمال الإرهابية التي تعني قتل وتشريد المئات من البشر الأبرياء، وإلحاق الضرر والدمار بالمتلكات لا يمكن إلا أن تثير حقيقة هامة، هي وجوب البحث الجدي والتفكير في كيفية الاتفاق على السبل التي يمكن من خلالها إيجاد وسيلة مناسبة، رادعة ومؤثرة ضد تلك الجرائم الوحشية التي اتخذت سمة العالمية. ولا بد أن يؤخذ في الاعتبار أنه عند دراسة عمل إرهابي معين يستخلص المرء في النهاية أن هناك اتصالاً وثيقاً بين الإرهاب والقوى الرجعية المتطرفة الباحثة عن أي ذريعة لمنع تطبيق أي سياسة

يمكن من خلالها تهدة الخلافات الدولية وتفاقم النزاعات المسلحة وضرب التطور الديموقراطي لبعض الدول.

وخلال السنوات الأخيرة أصبح موضوع «الإرهاب الدولي» يستخدم من قبل الإدارة الأمريكية كعقيدة تبريرية مضادة للسوفييت، وذريعة للقيام بأعمال عدوانية ضد حركات التحرر الوطنية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وكذلك التدخل في الشئون الداخلية للدول المستقلة، وعلى سبيل المثال، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي «الكسندر هيج» في مؤتمر صحفي عقده في 28 يناير عام 1981 بأن الاتحاد السوفييتي يمول الإرهاب الدولي ويرعاه. والناطقون بلسان الحكومة الأمريكية يطلقون تعبير «إرهاب دولي» على ما يصفه الاتحاد السوفييتي - أو الروس - بأنه حرب تحرير وطنية. والغرض من ذلك هو - بكل تأكيد - الاستفزاز وخلق حملة دعائية تكمن خلفها عدة أسباب وأهداف جوهرية:

أولاً: محاولة تشويه سمعة الاتحاد السوفييتي في العالم، وعرقلة المسيرة السلمية، واتهامه بمالم يفعله على الإطلاق؛ حيث إن اتحاد الجمهوريات السوفييتية كان - على مر الزمن - يرفع صوته ضد الإرهاب بجميع أشكاله وأحجامه.

ثانياً: من أجل تحريف معنى حركات التحرر الوطنية وجوهرها، وإشاعة فكرة خاطئة عنها، وتصنيفها ضمن الإرهاب الدولي، ومن ثم جعل تقديم المساعدات لها من قبل القوى التقدمية بمثابة دعم للإرهاب الدولي.

ثالثاً: تمكين القوى الرجعية والاستعمارية من إطلاق العنان لنفسها انطلاقاً من مبدأ الزعم بمكافحة الإرهاب الدولي لتكون تلك ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

وعلى كل، فإن هذه الأنظمة ليست إلا قوى رجعية وفاشية ترزح تحت ضغط الكفاح العادل للجماهير الشعبية صاحبة السلطة والسيادة الحقيقية.

لقد وجدت الإدارة الأمريكية حلفاء لها في أوروبا يشاركونها خططها وأهدافها الاستعمارية التوسعية. فقد تحدث الرئيس الإيطالي «ليساندرو برتينى» عبر التلفزيون الفرنسي فذهب إلى حد القول: «إن أنظمة الألوية الحمراء في إيطاليا يسيطر عليها الاتحاد السوفييتي ويدعمها».

ورغم أن أكذوبة الرئيس الإيطالي تم اكتشافها واقتضاحها في البرلمان الإيطالي حين ناقش احتمال وجود علاقة بين الإرهابيين الإيطاليين و«عناصر

أجنبية» ورغم أن وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية لم تستطيعا تقديم أية أدلة على هذه «الاتصالات والروابط» ، مع أن المناقشات تركزت حول إيجاد دليل محدد واحد على وجود اتصالات بين الإرهابيين الإيطاليين ومدى علاقتهم بمنظمة الجناح اليميني الفرنسية المعروفة باسم «العمل المباشر»؛ فإن الصحافة أخذت تردد لوقت طويل تلك الأكذوبة العارية من الصحة تماماً.

ولم تكن تلك هي المحاولة الأولى لاتهام الاتحاد السوفييتي بعلاقته مع الإرهاب الدولي من قبل العناصر الرجعية. وبغض النظر عن جميع المحاولات التي قامت بها القوى المضادة للاشتراكية بهدف استغلال قضية «الإرهاب الدولي» لشن هجوم ضد قوى الديمقراطية والتقدم؛ فإن مشكلة الإرهاب الدولي في حد ذاتها مشكلة في العلاقات الدولية.

من الممكن تحديد المصطلحات ذات العلاقة في النزاعات الإرهابية مثل، الجناح اليميني، شبه الفاشية، اليسارية، الإرهاب الذي تنظمه الدولة ووكالاتها الرسمية، الإرهاب الذي يقوم به أفراد أو منظمات خاصة من الناحية الشكلية على نطاق واسع، والواقع أنها لا ترتبط - في كثير من الأحوال - بأية حكومة أو دولة معينة مهما كان نوعها.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن النظرة إلى هذه النزاعات الإرهابية - وفي جميع الأحوال - غير متناسقة؛ على الرغم من أنها جميعاً تخدم أغراض القوى الاستعمارية والرجعية. فالإرهاب الذي يقوم به الجناح اليميني المتطرف موجه مباشرة في كل الحالات ضد الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وهو الآن يستخدم - أكثر من أي وقت مضى - من قبل القوى الرجعية للدول الاستعمارية ضد الديمقراطية والأنظمة التقدمية للدول الأخرى وضد حركات التحرر الوطني في كل مكان.

كما أن القتال ضد الدول الاشتراكية وضد الشيوعية العالمية وحركة الطبقة العاملة يحظى بالأولوية في قائمة إرهاب الجناح اليميني المتطرف. ويمكن للمرء أن يقول بكل صدق وصراحة: إن الإرهاب الذي تقوم به الأجنحة اليمينية المتطرفة يعمل تحت ظل حصانة واقعية. ولقد اتضحت تلك الحقائق حين كشفت عنها وسائل الإعلام الغربية، حيث ذكرت أن الأجنحة اليمينية المتطرفة تجد الدعم المادي والمعنوي وتتلقاه من الشركات والأوساط الاحتكارية، وكذلك من المسؤولين في الحكومات الغربية الرأسمالية.

وما يدهش المرء هو ذلك الدعم المادي والعسكري الهائل الذي تقدمه الحكومات والشركات الغربية للمنظمات الإرهابية والأجنحة اليمينية المتطرفة.

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال هناك منظمات إرهابية نشطة تتمتع بحصانة وحماية كبيرتين من قبل الولايات المتحدة، من بينها تلك المنظمة المعروفة باسم (أوميغا 7)، وجمعية الدفاع اليهودية المعروفة على نطاق واسع بارتكابها أعمال إرهابية ضد كوبا، والوطنيين التشيليين والعرب، وكذلك ضد الدول الاشتراكية والتقدمية.

ومنذ الأحداث المؤسفة في السلفادور عام 1980، حيث وقعت أعمال قمع دموية وإرهابية، إضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان والحريات الشخصية، والتي أصبحت تنتشر على نطاق واسع، صار واضحاً منذئذ أن عدداً كبيراً من المجموعات الإرهابية مثل: «اتحاد المحاربين البيض» و «فرقة الموت» و «الذراع الأبيض» و الجيش السلفادوري المناهض للشيوعية اتحدت جميعاً في تحالف تدعمه بعض المؤسسات الأمريكية، وبعض الشركات الاحتكارية التي تختبئ في تلك الدولة (الولايات المتحدة). إضافة إلى الدعم الذي تتلقاه تلك المنظمات الإرهابية من رجال الصناعة المحليين وغيرهم من الممولين والموظفين الذين تربطهم علاقات مباشرة، أو غير مباشرة بتلك المنظمات الإرهابية.

وهناك نقطة هامة يجب التوقف عندها في مثل تلك الظروف الحاسمة، وهي تأسيس روابط وبناء اتصالات وخلق نوع من التحالف الدولي للمجموعات اليمينية المتطرفة.

في عام 1987 ناقش أحد المؤتمرات الفاشية الدولية المنعقد في برشلونة قضية الأعمال التخريبية ضد قوى اليسار في أوروبا الغربية، حيث توجد حوالي مائتي منظمة نازية ما بين قديمة وحديثة في حالة نشاط وعمل كبيرين في ألمانيا الغربية، وهي تدعو بشكل علني إلى بعث النظام الفاشي من جديد. وقد أكد وزير داخلية ألمانيا الغربية أن النازيين يحتفظون بعلاقات وروابط وثيقة مع المنظمات المشابهة في إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وكذلك في عدد من الدول اللاتينية بهدف جذب الاهتمام الدولي لحركاتهم.

وقد كشفت فضيحة «ديوراند» - ضابط الشرطة الفرنسي الذي كان أحد الأعضاء النشطين في منظمة العمل المباشر الفرنسية كضابط اتصال بين

الفاشيين الإيطاليين ونظرائهم الفرنسيين - بعضاً من الحقائق التي تسلط الضوء على ما يسمى الاتحاد العالمي للاشتراكيين الوطنيين الذي ينتشر أعضاؤه في عدة دول أوروبية غربية.

فعشية المأساة التي أعقبت الانفجار المدمر في مدينة «بولونا» الإيطالية تنقل «بول ديوراتند» بحرية مطلقة في أنحاء إيطاليا، وأجرى سلسلة من الاجتماعات مع النازيين المحليين، وقد كتبت مجلة «بانوراما» الشهيرة بعد ذلك أن القتلة الفاشيين والنازيين المتعطشين للدماء مرتبطون من روما وحتى باريس ومن مدريد إلى لشبونة معا برباط غير منظور.

ولقد حاول النازيون الجدد لعدة سنوات مستعملين كل الوسائل أن يضعوا أنفسهم في مسؤولية الجمعية العالمية المناهضة للشيوعية وذات السمعة السيئة.

وفي أوروبا الغربية تم تأسيس مكتب فرعي مهمته الربط بين الجماعات النازية الجديدة في كل من النمسا وبلجيكا وهولندا والنرويج وألمانيا الغربية والسويد وبريطانيا وفرنسا والتقريب بينها، بغية إيجاد دعم ثانوي للاتحاد العالمي للاشتراكيين الفاشيين الوطنيين. ويحاول النازيون الجدد الآن بسط سيطرتهم على فروع مكاتب الجمعية الفاشية في إفريقيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا.

وخلال السنوات الأخيرة توصلت الروابط والاتصالات بين منظمات الأجنحة اليمينية الأوروبية ونظيراتها الأمريكية، ومن المؤكد أن أعضاء الجبهة الوطنية البريطانية والنازيين الجدد في ألمانيا الغربية ومتطري الجناح اليميني الفرنسي يتلقون تدريباتهم في ولاية «ألاباما» الأمريكية، وأن لديهم وحدات عسكرية تأويها الدول الأوروبية الغربية تعمل كمجموعات اتصال بين هذه المنظمات حسبما ذكرت ذلك صحيفة «هامبورج» الجديدة.

أما فيما يتعلق بالإرهاب اليساري، فليس ثمة أسود أو أبيض من ناحية طبيعته السياسية. فأساس نظرية الإرهاب اليساري خليط من القوضوية والنظرية الشيوعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي كما تحددها نظرية «تروتسكي» والنظرية الفاشية.

ويعتبر البرازيلي «كارلوس مارجيلة» - أحد الذين درسوا نظريات الإرهاب اليساري - أول من عرّف هذا النوع من الإرهاب بأنه «أحد الأهداف

لجعل الحياة العامة تسودها الديمقراطية». وعلى الرغم من أن الإرهابيين اليساريين يتحدثون عن القتال ضد مخططات الرأسمالية، إلا أنهم في الواقع يساعدون - أحياناً دون قصد - القوى الرجعية كي تعصف بالحركات الثورية والديموقراطية وتضربها».

ولا بد أن ندرك أنه إلى جانب أن الإرهاب اليساري ينتشر اليوم في أنحاء العالم، وأنه مورس مع مرور الزمن، واتخذ عدة أشكال وطرق محرمة أثارت احتجاجاً شعبياً كبيراً، فإن العالم لا زال يشهد أعمالاً إرهابية كثيرة، مثل تفجير الطائرات، واغتيال السياسيين من مختلف الاتجاهات، وزرع القنابل في المباني الحكومية والعامة، ومهاجمة سفارات الدول الرأسمالية والاشتراكية وخطف الدبلوماسيين.

وهناك من جهة أخرى الإرهاب الذي تعارضه بشدة الدول الرأسمالية، كما تقف ضده الدول النامية والتقدمية والاشتراكية أيضاً. وهناك كذلك الإرهاب اليساري الذي غالباً ما يتحول إلى إعلان خاص وصريح للاحتجاج ضد العنصرية والاستعمار والاحتلال الأجنبي والفقر والإحباط.

ودائماً ما تستغل وسائل الإعلام الغربية هذه الاحتجاجات، في محاولة منها للتشكيك في الأفكار والحركات الثورية وفي نظريات التقدم الاجتماعي وتطبيقاتها. وكثيراً ما يقع الأشخاص الذين يعتنقون أفكار القوى اليسارية - وعلى رأسها الماركسية - دائماً وبصفة عامة ضحايا للإرهاب والاستعمار العالمي. وفي الوقت الذي يعلن فيه المسؤولون في الحكومات الغربية أن هذه الأعمال هي مجرد جرائم عادية، فإنهم يشجبون تماماً - وبالقدر نفسه - أي أعمال تقوم بها الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها ومصالحها.

* * *

2- أعمال الإرهاب والعقاب عليها طبقاً للقانون الدولي

من الجلي الواضح أن الأعمال الإرهابية أصبحت ذات تأثير كبير على العلاقات بين الدول بطريقة أو بأخرى، باعثة بذلك التوترات الشديدة بينها، كما أنها توسع من شقة الخلاف، بما في ذلك إيجاد مبررات للتدخل في الشؤون الداخلية، وهو الأمر الأكثر خطورة.

وقد صرح أحد مسؤولي الحكومة الأمريكية بأن الولايات المتحدة تعتبر تمويل الجماعات الثورية المناهضة للأنظمة الشرعية في أوطانها وتدريبها، وكذلك بيعها الأسلحة أو نقلها إلى تلك المجموعات عملاً إرهابياً في حد ذاته.

والواقع أن هذا هو بالضبط ما كانت تقوم به الولايات المتحدة في السلفادور وأفغانستان وأنجولا وموزمبيق وكوبا. ولا شك أن الأدلة المادية التي قدمتها لجنة «فرانك» الكنسية، والتي أكدت التدخل الأمريكي - السياسي والعسكري - في شئون عديد من الدول جديدة بالاهتمام في هذا الخصوص. فتلك الأدلة الموثقة تغطي فترة ثلاثة عشر عاماً من الأنشطة الإرهابية لوكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) ضد كوبا ، وفي الكونغو وفيتنام وجمهورية الدومينكان وتشيلي وغواتيمالا وبيرو ولاوس وإيران وإندونيسيا ودول أخرى عديدة.

في أغسطس عام 1981م أكدت صحيفة «ديلي تلجراف» البريطانية - طبقاً لمصادر أمريكية - أن الزعيم الكونغولي البارز «بياتريس لومومبا» قد اغتيل بناء على تعليمات مباشرة من واشنطن. وقد وصف الرئيس الأمريكي الأسبق «ليندون. ب. جونسون» هذه النزعة في السياسة الأمريكية بلسان فصيح حين اعترف علناً في الثلاثين من يونيو عام 1973 بأن الولايات المتحدة تدير «مؤسسة اغتيالات» في جزر الكاريبي. أما إدارة «ريجان» فقد حافظت على النهج نفسه، واستمرت في تطبيقه بشكل انتقامي، وذلك عن طريق التخطيط للمزيد من محاولات الاغتيال ضد الزعماء الكوبيين، وتشجيع الأنشطة الإرهابية الموجهة ضد أي نظام لا ترغب الولايات المتحدة في وجوده ودعمه.

أما وسائل الإعلام الأمريكية القاسية والمتشددة فقد حاولت هي الأخرى أن تتفادى التورط المباشر في الحملة الجارية ضد «الإرهاب الدولي»، واضطرت إلى الاعتراف بازدواجية السياسة الخارجية الأمريكية وعدم توافقها. وفي الاجتماع الطارئ الذي عقده مجلس الأمن الدولي عقب عملية الاغتيال الغادرة

للدبلوماسي الكوبي « فليكس غارسيا رودريجز » في نيويورك عام 1980، صرح السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك «كورت فالدهايم» بقوله: «إنني انتقد بشدة هذا العمل الإرهابي الحقيقى». وطلب من وفد الولايات المتحدة في المنظمة الدولية المساعدة في اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لضمان سلامة موظفى البعثة الكوبية في الأمم المتحدة. وأوضح السفير الكوبي لدى الأمم المتحدة «راؤول روكاردي» أن المجرمين يعملون بحرية تامة داخل الولايات المتحدة، وأنهم يتخذون منها مركزاً، حيث يعقدون اجتماعاتهم ولقاءاتهم، ويطلقون عبارات التهديد بالحرب والقتال. وقد قاموا بالفعل بزرع المتفجرات في المباني التي يقيم فيها الوفد الكوبي لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وأضاف السفير قوله: «إن ارتكابهم لجريمتهم الأخيرة كان من الممكن أن يستحيل فعله، لو أن أولئك الذين ارتكبوا جرائم سابقة تم القبض عليهم وعوقبوا على جرائمهم». وكانت تلك الجريمة قد تم ارتكابها من قبل إرهابيى منظمة «أوميجا 7» كما كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية على علم بها.

لقد حاول كثير من الباحثين الأمريكيين تحليل ظاهرة الإرهاب، من بينهم الباحثان الشهيران «روبرت. هـ. كوبرمان» و «داريل.م» اللذان أصدرتا كتاباً يحمل عنوان «الإرهاب، التهديد والحقيقة والرد» وذلك في عام 1979⁽¹⁾ يشير فيه المؤلفان إلى أن 90٪ من الأمريكيين ينظرون إلى الإرهاب كمشكلة عالمية خطيرة جداً، وأن 60٪ يعتبرونه مشكلة داخلية خطيرة للغاية.

إن تدويل مشكلة الإرهاب يتزامن مع توسيع منطقة نفوذ الإرهابيين وعملهم، إضافة إلى التغيرات التي طرأت على وسائل عمل هؤلاء الإرهابيين.

..فقد هددت مجموعة من الإرهابيين في ألمانيا الغربية باستخدام الأسلحة الكيميائية، ووقعت بالفعل حادثة تم فيها نشر نظائر اليود المشع في أحد القطارات، كما قام الإرهابيون - في ألمانيا أيضاً - بمهاجمة خطوط الاتصالات الهاتفية، أما في إسبانيا والأرجنتين فقد هاجموا محطات الإذاعة. وذهب إرهابيون آخرون في فرنسا وإسبانيا والأرجنتين إلى حد مهاجمة المحطات النووية. ويزعم الكتاب أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المسئول الأول عن نشر الإرهاب في جميع أنحاء العالم، كما

(1) في عام 1970 كان «روبرت كوبرمان» باحثاً عالي المستوى في وكالة الحد من التسليح، بينما كان «داريل ترنت» مديراً مساعداً وباحثاً كبيراً في مؤسسة «هوفر» التابعة لجامعة «ستانفورد» الأمريكية.

يتهمها بتدريب مختلف أنواع الإرهابيين على اختلاف أنشطتهم بدءاً باليساريين حتى النازيين الجدد. ومع ذلك فإن المؤلفين أشارا إلى السبب الذي «جعل الولايات المتحدة لا تتأثر بعاصفة النشاطات الإرهابية في الفترة الماضية» وهو عدم وجود قاعدة يسارية واسعة، أو قاعدة يمينية عريضة. كما أرجعوا ذلك إلى بعض الميزات الخاصة في التاريخ الأمريكي، والمناخ النفسي والاجتماعي.

إلا أن هذا الاستنتاج ليس له ما يؤكد من الحقائق الواقعية، ذلك لأن الحياة الأمريكية سواء في الماضي أو الحاضر تقوم على العنصرية والإرهاب، كما تستند إلى نشاطات منظمة الدفاع اليهودية وانتهاك أبسط قواعد القانون الدولي. أما فيما يتعلق بالمثلين الدبلوماسيين وممتلكات الدول الأجنبية فيمكن القول إنها لم تتأثر نسبياً بالإرهاب، ولكنه موجود فعلاً، كما أنه يشكل خطراً وتهديداً كبيرين على الولايات المتحدة... لماذا؟ لم يجب المؤلفان على هذا السؤال في هذه الدراسة الموسعة التي أعدوها بشأن الإرهاب.

وحين تحدث الكاتبان عن «مصادر الإرهاب الحديث الرئيسية أشارا إلى:

1 - فشل حرب العصابات على النمط الكوبي في أمريكا اللاتينية.

2 - هزيمة الجيوش العربية في يونيو عام 1967 التي دفعت الفلسطينيين إلى التخلي عن اعتمادهم على هذه الجيوش النظامية للدول العربية، ومن ثم القيام بأنواع مختلفة من القتال الذي يعتمد على المجموعات الصغيرة، والذي يسميه الغرب إرهاباً، وهذا يعني خلق تأثيرات معينة من أجل الهدف الاجتماعي، وعمل تحليلات موضوعية، Objective analysis، دون اعتبار للحقائق الاجتماعية.

ويتهم الكاتبان الأمم المتحدة بعدم قدرتها على حل مشكلة «الإرهاب الدولي»، بسبب تأييدها مبدأ التحرير الوطني، لذا فقد دعوا إلى الاستفادة من الاتفاقيات الخاصة بين الدول فيما يتعلق بالإرهاب، والإسراع بإنشاء محكمة دولية تعالج هذه القضية الشائكة. بيد أنه ليست هناك أية معايير أو تصنيفات خاصة، أو قانونية، أو أية قواعد في القانون الدولي تحدد هذا النوع من التعاون بين الدول للقيام بعمل ما ضد الإرهابيين وأعمالهم الإرهابية التي تفسد العلاقات الطبيعية بين دول العالم.

في يوليو عام 1981 حصلت مجلة «بانوراما» الإيطالية على بعض الوثائق «الهامة جداً» التي تمت مصادرتها من قبل الشرطة الإيطالية في الوقت الذي اعتقلت فيه «ماريا جرازيه جيلي» ابنة «لوشيو جيلي» مؤسس وزعيم الحركة الماسونية P.2 lodge ، التي سبق أن أشرنا إليها. وذكرت وثائق F.M. 30/31 ، أنه إذا أثبتت الحكومة أنها غير فعالة أو حاسمة في مواجهة «التهديدات الشيوعية» ، فإن عملاء وكالة الخدمات السرية الأمريكية عليهم القيام بعمليات خاصة كي يجعلوا حكومات وشعوب الدول الصديقة ترى الخطر الشيوعي».

لقد اتهمت الولايات المتحدة الاتحاد السوفييتي بمساعدة «الإرهاب الدولي» والتحريض عليه، وذلك حتى تخلق جواً نفسياً مناسباً للانسحاق وراء نهجها العدواني - فيما يتعلق بالشتون الخارجية - ضد أي نوع من أنواع النضال التحرري الوطني للشعوب الأخرى. ويجب أن نفهم جيداً أنه ليس من قبيل المصادفة أن تم اختيار الإرهاب كأداة معارضة ضد الدولة السوفييتية.

وفي السنوات الأخيرة طغت موجة العنف على الدول الغربية فأضحت الأعمال الإرهابية تكاد تكون يومية، مما ضاعف من الخوف والتنديد العام وردود الفعل والاشمئزاز؛ فحاول المسؤولون في واشنطن إلقاء اللوم في ذلك على الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية.

وثمة أمر فريد من نوعه في هذا الشأن هو ظهور كتاب من تأليف «كلير سترلينج» صدر بعنوان «شبكة الإرهاب» صاحبت ظهوره ضجة دعائية كبيرة في كل من فرنسا وألمانيا الغربية وهولندا والنمسا والمكسيك وإسبانيا. وتم تقديم المؤلفة من خلال هذه الحملة الدعائية على أساس أنها من كبار الخبراء البارزين في شئون الإرهاب.

بيد أن هذه «الخبرة في الإرهاب» لم تستطع تقديم أي دليل واقعي أو حقيقي يؤيد - ولو إلى أدنى حد - تلك الاتهامات ضد الاتحاد السوفييتي. وكل المحاولات الأخيرة لإلصاق تهمة «الإرهاب الدولي» بحركات التحرير الوطنية ليس فيها أي جديد، كما أنها لا تقنع أحداً بالمرة. بل إن الأمر هو كما ذهبنا إليه مجلة «أنكوويري» Inquiry ، الأمريكية الشهيرة حيث ذكرت أنه لا السيدة «سترلينج» نفسها، ولا وزير خارجية أمريكا (في عهد ريجان) الكسندر هيج استطاعا ذكر أي من تلك الحقائق المعروفة على نطاق واسع فيما يتعلق بانبعثات الإرهاب اليميني الدرامي في السنوات الأخيرة، ولم يذكر الكتاب المشار إليه أي شيء عن ذلك الانفجار المروع الذي هز محطة السكة الحديد في مدينة بولونا الإيطالية حيث قتل 84 شخصاً وجرح 200 آخرون. كما لم يذكر أي شيء عن

القنبلة التي فجرها الفاشيون في «ميونخ» والتي قتل فيها 12 شخصاً وجرح 215 آخرون، أو تلك التي انفجرت في المعبد اليهودي في باريس وأدت إلى قتل 4 أشخاص وجرح 15 آخرين.

ولا شك أن السيدة «سترلينج» ليس لديها — بالطبع — ما تقوله عن الإرهاب الذي يقوم به المهاجرون الكوبيون، أو عن المؤسسة الإرهابية المتمثلة فيما يسمى إسرائيل ومؤسساتها الحاكمة. ولا شك أيضاً أن أحد أهداف كتاب سترلينج هو عين ما عليه الحال بالنسبة للحملة الأمريكية حول «الإرهاب الدولي»، وهو محاولة تبرير عمليات وكالة الاستخبارات الأمريكية، ورفع أي تحفظ عن تلك العمليات.

ويبدو أن بذور الدعاية الأمريكية تنبت في الحال، لكنهم لم ينتهوا بعد. فقد حاول «راي كلاين» نائب مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية السابق وأحد الذين شغلوا منصب مدير مكتب البحوث والاستخبارات أن يقنع المجتمع الدولي بتورط الاتحاد السوفييتي في الإرهاب الدولي، وذلك من خلال مؤتمر صحفي عقد في مارس عام 1981. عقب البادرة التمهيدية من مؤسسة دراسات الإرهاب الدولي، في جامعة ولاية نيويورك، مع العلم بأن مدير المؤسسة «الكسندر جوناه» عضو في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية التابع لجامعة جورج تاون.

وعند وصفه للإرهاب كنوع من الحرب المصغرة على المستوى العالمي، اتهم «راي كلاين» الاتحاد السوفييتي بأنه مركز دعاية لهذا المبدأ، وأنه مصدر المساعدة من ناحية التدريب والتسليح والإمداد بوسائل الاتصال وتقديم الدعم السياسي والقيام بعمليات التغطية وتوفير الوثائق. وهو ما أسماه كلاين أساس الإرهاب. وقد صرح أيضاً بأن كوبا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية اليمن الديمقراطية وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية تشجع الإرهاب وتدعمه.

ومع ذلك فإن خط حملة الدعاية الأمريكية في عهد إدارة «ريجان» لم يقنع الساسة الأمريكيين الجادين. فقد أعلن «رمزي كلارك» المدعي العام الأمريكي الأسبق الذي حضر الجلسة الثانية للجنة الدولية الخاصة بالتحقيق في جرائم العنصرية والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا والتي عقدت في لواندا بأنجولا في يناير عام 1981، أنه من الخطأ التام وضع حركات التحرير الوطنية في المستوى نفسه مع الإرهابيين، لأن أهدافهم تختلف تماماً. فالإرهابيون عادة ما يلهثون وراء تحقيق مآربهم الشخصية، سواء أكانوا على مستوى المجموعات أم على

المستوى الفردي، بينما حركات التحرير تقاتل من أجل الحرية وضد استغلال شعوبها. فهم - إذن - يعبرون عن مصالح الأمة بكاملها ، لا عن مصالحهم الشخصية أو الفردية. ولعل هؤلاء الذين يطلقون صفة الإرهاب على حركات التحرر الوطني كان من الممكن أن يكونوا صادقين لو أنهم قارنوا رأيهم هذا بالحقائق الواقعية.

لقد كانت الملاحظة الأخيرة في محلها الصحيح، منذ أن أصبح واضحاً كل الوضوح أنه من العسير على رجال المعسكر الصناعي الحربي الأمريكي تحليل الحقائق الواقعية للحياة الدولية السائدة والخروج من ذلك باستنتاج منطقي ومعقول.

أما صحيفة «نيويورك تايمز» فقد ذكرت بشكل آلي أن الولايات المتحدة ليست لديها أدلة عملية تؤيد بها اتهاماتها بأن الاتحاد السوفييتي يقوم بتدريب الإرهابيين وتسليحهم وتقديم الدعم المالي لهم. كما أن تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي، والذي قدم في المؤتمر السادس والعشرين للحزب ذكر « أن المغامرة والاستعداد للتلاعب بالمصالح الحيوية للبشرية لأسباب ومصالح شخصية تافهة وسخيفة كانت تتم عن طريق خلق حاجز أمام التحولات التقدمية في العالم من أجل سيطرة الدوائر الاستعمارية مرة أخرى على مقدرات الشعوب.⁽¹⁾ وهو ما كشف عن الوجه الوقح لتلك الدوائر الأكثر عداوة للشعوب، في محاولة منها للسخرية من آمال الدول واحتقار حقوقها حيث تعمل على تصنيف نضال حركات التحرر الوطني الشعبية ضمن الإرهاب».

إن «مكافحة الإرهاب الدولي»، التي حلت محل «حملة حقوق الإنسان» في الولايات المتحدة استكمال لما عرف بمبدأ ربط سلوكيات الاتحاد السوفييتي بمسائل العلاقات السوفيتية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية. بيد أن هناك سبباً واحداً يجعل من غير الممكن الربط بين الحقائق والأباطيل هو أن ذلك - ببساطة - مستحيل. كما أن المفهوم الدقيق لكلمة « ترابط - Linking ، لا يؤدي هنا غرضاً؛ لأن كل موضوع، وكل قضية في العلاقات الدولية لها حيز ومجال معين - يخصها. ولا يمكن التعامل مع تلك القضايا بجدية إلا من خلال وضع حدود هذا الحيز في الاعتبار.

(1) وثائق وقرارات المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي الروسي. الناشر : وكالة أنباء «نوفوستي» ص 27 موسكو 1981.

ومن وجهة نظر القانون الدولي فإن محاولة تنظيم خطة للقيام بعمل إرهابي أو تنظيمه فعلياً، أو التورط فيه مباشرة إضافة إلى تنظيمه، تقع جميعها تحت مسميات الإرهاب إذا توفرت فيها الجوانب التالية:

1 - إذا كانت أشكال وطرق ارتكاب العمل الإرهابي محرمة في القانون الدولي، أو معاقباً عليها بمقتضى العرف الذي يحظى بقبول عال في العلاقات الدولية، أو كان تجريمه واجباً لتناقضه مع المعايير الأساسية ومع قواعد القانون الدولي.

2 - إذا كان هدف هذا العنف قد مُنح الحماية حسب نصوص القانون الدولي، أو بمقتضى العرف الذي منحت تلك الحماية في إطار العلاقات الدولية، أو ضرورة هذه الحماية النابعة من قواعد القانون الدولي الأساسية.

3 - إذا تم ارتكاب العنف ضد أحد الأعضاء الخاضعين للقانون الدولي مما يجعله يدخل ضمن إطار هذا النظام، أو ارتكب من قبل شخص طبيعي أو قانوني ولكن في حالة تستلزم عواقب دولية يمكن حلها وتسويتها في حدود القانون الدولي.

إن التعقيد في إيجاد أهلية أو البحث عن تصنيف محدد ينبع من غياب الإحساس المشترك والتعريف الدقيق لمثل هذا النوع من العنف كعمل إرهابي. ولكن من الحقيقة أيضاً أن هذه الحالة الخاصة (العمل الإرهابي) تؤثر في القانون الدولي والوطني، وهي بذلك تخلق صعوبة في تطبيق نصوص وقواعد الآخرين.

وحين أسس «ستروم ثورموند» لجنة فرعية للأمن والإرهاب في مجلس الشيوخ الأمريكي قال رئيسها الجمهوري «السيناتور» المحافظ القوي «جيرمي دانتون»: إن التعريف الجديد للإرهاب يعني أنه التهديد، أو استعمال العنف بغرض تحقيق رد فعل نفسي على أية مجموعة مستهدفة وهو في واقع الأمر أكبر وأكثر اتساعاً من ضحايا المباشرين. وهذا التعريف القصد منه إرباك أو تضليل ميزة العمل الإرهابي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وهو إضافة إلى ذلك يعتبر العمليات التي تهدف إلى تحقيق «أهداف أو أغراض عسكرية أو شبه عسكرية أو أعمال التمرد» - إذا اشتملت على أعمال عنف - أعمالاً إرهابية صرفاً.

ولقد أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في هذا الصدد إلى أن بعض عمليات حركات التحرر الوطني يمكن وضعها - بكل وضوح - تحت هذا البند حسب التعريف الجديد. وهذا هو بالضبط الغرض الحقيقي من وراء وضع

التعريف السابق، والذي يعني أيضاً أن أي عمل إرهابي ذي صفة وطنية يمكن أن يوصف في أية لحظة بأنه إرهاب دولي، مع تحميل اللوم في تنفيذه على الدولة التي مورست ضدها سياسة الابتزاز والضغط. وهناك بعض المحاولات الطريفة لتعريف العمل الإرهابي من وجهة نظر القانون الدولي.

فالباحث البلجيكي «إيريك ديفيد» عرف العمل الإرهابي بأنه عبارة عن عنف مسلح ينفذ من أجل هدف سياسي أو اجتماعي فلسفي أو عقائدي أو ديني يؤدي إلى خرق بعض قواعد القانون الإنساني، أي تلك المبادئ التي تحرم استعمال الطرق الوحشية والهمجية، والهجوم على الأهداف البريئة والأشخاص الأبرياء، أو تلك الأهداف التي لا تحتوي على مصالح عسكرية.⁽¹⁾

إن تعريفات الإرهاب الدولي تشمل: اختطاف الأشخاص والقرصنة الجوية ضد الطائرات واحتجاز الأبرياء أو تعذيبهم أو قتلهم، كما تشمل أعمال العنف التي ترتكب كخرق للمعايير المعترف بها، إضافة إلى خرقها لقواعد ومبادئ دبلوماسية دولية أو حربية، لا يمكن — من وجهة نظرنا — اعتبارها تعريفات دقيقة وكاملة طبقاً للقانون الدولي، هذا كله يؤكد الضرورة الملحة لظروف تصنيف الإرهاب، وتعريف جوهر الأعمال الإرهابية التي تؤثر على العلاقات الدولية، وعلى بناء علاقات دولية سليمة.

ويجب قبل كل شيء أن يؤخذ في الاعتبار أن العمل الإرهابي، أو سياسة الإرهاب بصفة عامة، يمكن أن تطبق في حالتها السلم والحرب. ففيما يتعلق بحالة الحرب فإن القانون الدولي يقدم مجموعة من المعايير للتحكم في منع ومقاومة الأعمال الإرهابية ضد المدنيين بصفة عامة، أو المدنيين العاملين في صفوف القوات المسلحة، وكذلك الأعمال الإرهابية الموجهة ضد المقاتلين فعلاً أو هؤلاء الذين توقفت أعمالهم العدائية من بينهم، حتى لو كان الأمر يتعلق بصراع — أو خلاف — ذي طبيعة غير دولية، مثل حرب العصابات ومجموعات المقاومة التي يعامل أفرادها في حالة وقوعهم في الأسر المعاملة نفسها التي يلقاها الأسرى الآخريين التابعين للجيش النظامية. وكذلك الأمر بالنسبة للممتلكات ذات الصلة التاريخية أو الثقافية.

(1) إيريك ديفيد: «الإرهاب والقانون الدولي» ص 58.

وتتضمن تلك المعايير ما يلي:

1 - تشريعات المحاكم العسكرية الدولية (المادة السادسة الفقرتان ب، ج).

2 - أ - مقررات مؤتمر جنيف المنعقد في 12 أغسطس عام 1949 بشأن حماية ضحايا الحروب، وما تبعتها من تشريعات.

ب - مقررات مؤتمر جنيف بشأن الاهتمام بأحوال الجرحى والمرضى والمفقودين في ميدان القتال (المواد: 2، 12، 13).

ج - مقررات مؤتمر جنيف بشأن تأمين أحوال الجرحى والمرضى والفرقى من أعضاء القوات المسلحة في البحر (المواد: 3، 12، 13).

د - مقررات مؤتمر جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب (المواد: 3، 4، 13، 27، 32، 33).

3 - تشريعات مؤتمر لاهاي بشأن حماية الممتلكات ذات الصلة التاريخية أو الثقافية، في حالة نشوب النزاعات المسلحة، وهذه تدخل ضمن قرار منظمة «اليونسكو» الصادر في عام 1954.

4 - قرارات المؤتمر الخاص بعدم قابلية تطبيق قانون تحديد جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية عام 1968، والذي اعتبر خطوة ضرورية تضاف لمعايير القانون الدولي ولوائحه الموجهة نحو قمع جرائم الحرب وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وقد وضع في الاعتبار قضية منع الإرهاب بسبب أنه أحد المؤثرات في العلاقات الدولية حتى في أوقات السلم⁽¹⁾ خاصة وأن قطاعاً كبيراً من المجتمع الدولي يتطلع إلى أن يرى حسماً - بشكل أو بآخر - لقضية الإرهاب الدولي، بسبب موجة تلك الأعمال التي امتدت في الفترة الأخيرة. ومن المفيد أن نلقي نظرة جادة على هذه المشكلة في وقت السلم.

.. فالحاجة إلى تصنيفات أولية أقرت في معظم الأعمال والكتب التي اعتبرت الأعمال الإرهابية - بشكل أو بآخر - داخلية في محيط القانون الدولي. ففي حالة السلم من الممكن أن ترتكب أعمال إرهابية من قبل المسؤولين في حكومة ما ضد مواطنيها بقصد تخويفهم وقمع المعارضة وهو ما نجد له

(1) على سبيل المثال، فإن أعمال الإرهاب التي تنبع من عدم حل مشاكل الشرق الأوسط يرتكب معظمها خارج مسرح العمليات، وليس ضد أسرى الحرب لدول متحاربة.

شواهد في سياسة الإرهاب التي اتبعتها ألمانيا النازية ضد أعضاء الحزب الشيوعي وجميع المنشقين، أو في الإرهاب التشيلي الذي أعقب الانقلاب العسكري الذي وقع في 11 سبتمبر عام 1978، إلى آخر تلك الأعمال، أو سياسة المميز العنصري والترفع والتعالي، وأعمال الإبادة كتلك التي كان يرتكبها النظام العنصري في جنوب إفريقيا أو التي ارتكبها نظام «بولبوت-polpot» السابق في كمبوديا.

فهذه الأعمال تدخل ضمن الشروط المناسبة التالية:

1 - البند السادس الفقرة (ج 2) من بنود المحكمة العسكرية الدولية، حيث جاء فيه ما يلي:

أ - الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وبالتحديد القتل وعمليات الإبادة والاستعباد والنفي وغيرها من الأعمال غير المناسبة التي ترتكب ضد أي مجتمع مدني، قبل أو أثناء الحرب، والاضطهاد والمضايقة بسبب الخلاف في المبادئ السياسية أو العرقية أو الدينية لصلته بما يدخل في نطاق المحكمة، بغض النظر عما إذا كان ذلك يتعارض مع القانون المحلي للدولة التي ارتكبت الجريمة أم لا.

2 - الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948.

3 - الميثاق العالمي الخاص بمنع - والمعاقبة على - جرائم الإبادة عام 1948.

4 - مقررات المؤتمر الدولي الخاص بحظر جميع أشكال الميز العنصري.

5 - مقررات مؤتمرات عام 1966 الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية.

6 - مقررات مؤتمر عام 1968 بشأن عدم صلاحية قانون تحديد جرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

7 - مقررات مؤتمر عام 1973 الدولي الخاص بقمع - والمعاقبة على - جرائم التفرقة العنصرية.

ولكن حتى إذا كانت الأعمال الإرهابية موجهة ضد الأهداف ذاتها، فإنها يمكن أن تنفذ من قبل أشخاص أو مجموعات مختلفة:

فهناك الإرهاب الذي يقوم به مسؤولو دولة معينة ضد أراضي وسيادة دول أخرى، أو السماح - أو التحريض - بارتكاب أية أعمال أو أنشطة إرهابية على أراضي الدولة المذكورة أو على حدودها، والذي يجب أن يعامل باعتباره اعتداء غير مباشر.

وعلى سبيل المثال، فإن المؤتمر الذي اختتم أعماله في 3 يوليو عام 1933 والخاص بتحديد معنى العدوان، والذي ضم كل من: الاتحاد السوفييتي، أفغانستان، استونيا، لاتفيا، إيران، بولندا، رومانيا، تركيا، تم فيه تقديم اقتراح من قبل الاتحاد السوفييتي مؤداه أن أي دولة تعتبر معتدية وفي حالة صراع دولي طبقاً للمادة الثانية من المواد التي أقرها المؤتمر إذا بدأت بارتكاب أي من الأعمال التي أقرها وهي:

«الدعم الذي يقدم للعصابات المسلحة التي تتشكل فوق أراضي الدولة وتقوم بغزو أراضي دولة أخرى، ورفض اتخاذ الإجراءات المتاحة لتجريد تلك العصابات من جميع المساعدات والحماية التي تتلقاها إذا ما طلبت الدولة المعتدى عليها ذلك».

وفي وقت لاحق، صنف الاتحاد السوفييتي هذا النوع من العمل على أنه عدوان غير مباشر. ويبدو أن هذه التصنيفات أصدق وأكثر جدية من حيث إن مثل هذه الأعمال العدوانية ترتكب بموافقة الدولة أو تتم تحت تشجيعها والتستر عليها. ومن جهة أخرى فإن تلك الأعمال ذات مجال واسع وهي لا ترتكب بالضرورة من قبل مواطني تلك الدولة كي يمكن تصنيفها على أنها عدوان مباشر.

وقد سجل هذا الشرط في عدة وثائق قانونية، وكذلك في المسودات التي قدمتها مختلف الدول للجنة الخاصة بتعريف العدوان. وذلك كما جاء في الإعلان المبدئي بشأن قواعد القانون الدولي فيما يتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول حسب مشروع الأمم المتحدة الذي وافق عليه مجلس الأمن في 24 أكتوبر عام 1970 بقراره رقم 2625 في جلسته الخامسة والعشرين.

يقول هذا الإعلان:

«إن من واجب كل دولة الإحجام عن تنظيم أي نزاع مدني مسلح أو

التحريض عليه أو المشاركة فيه، وكذلك أي أعمال إرهابية على أراضي دولة أخرى، أو قبول أي نشاطات منظمة داخل أراضيها يكون من شأنها المساعدة على ارتكاب مثل هذه الأعمال، حين تشكل تلك الأعمال تهديداً، أو تستخدم القوة المسلحة. كما لا يحق لأي دولة أن تنظم، أو تساعد، أو تثير، أو تمويل، أو تحرض، أو تجيز أي نشاطات تخريبية أو إرهابية، أو أية أنشطة مسلحة أخرى تكون موجهة نحو الإطاحة بنظام دولة أخرى عن طريق العنف، أو التدخل في عصيان مدني بالدولة الأخرى.»

ويقول الإعلان الخاص بدعم الأمن العالمي الذي شمله قرار مجلس الأمن رقم 2734 في جلسته الخامسة والعشرين التي انعقدت في 16 سبتمبر عام 1970:

«إن من واجب كل دولة أن تتخلى عن تنظيم أعمال العصيان المدني أو الأعمال الإرهابية في الدولة الأخرى أو مساعدتها أو الاشتراك فيها.»

ولا شك أن تحديد معنى العدوان هو الذي يحظى باهتمام خاص في هذا السياق؛ حيث إن الدولة التي تقع ضحية للعدوان من قبل دولة أخرى لها الحق في الدفاع عن نفسها سواء بطريقة فردية أو جماعية حسب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وقد اقترح الاتحاد السوفييتي تعريفاً للعدوان من أجل صياغته في المسودة المقدمة، هو كما يلي:

«يعتبر عملاً عدوانياً كل نشاط مسلح، أو إرسال عصابات مسلحة، تخريبية أو إرهابية، أو مرتزقة إلى أراضي دولة أخرى، أو التورط في أي نوع من الأنشطة التي تشمل استعمال القوة المسلحة، بغرض خلق قلق أو فوضى داخلية في الدولة الأخرى، أو السعي إلى تغيير سياسة الدولة الأخرى لصالح المعتدي.⁽¹⁾»

وهناك دول مثل استراليا وإيطاليا وكندا، وبريطانيا والولايات المتحدة

(1) تقرير اللجنة الخاصة بتحديد معنى العدوان (من 31 يناير إلى 3 مارس 1972)، حسب السجلات الرسمية للدورة السابعة والعشرين - 8719 / A، ص 8.

واليابان تعتبر أن «تنظيم، أو دعم، أو توجيه العنف المدني أو الأعمال الإرهابية في دولة أخرى»، شأنها شأن «استعمال القوة التي يمكن أن تشكل عملاً عدوانياً»⁽¹⁾

وقد ذكرت الفقرة السابعة من مسودة تعريف العدوان التي قدمتها كل من: كولومبيا وقبرص والإكوادور وغانا وغوايانا وهايتي وإيران ومدغشقر والمكسيك وإسبانيا وأوغندا وأورجواي ويوغسلافيا، الشروط التالية تحت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة:

«حين يتعرض إقليم أي دولة لأعمال تخريبية أو إرهاب، من قبل عصابات غير منظمة تساعد دولة أخرى أو تدعمها؛ فإنه يحق للدولة المعتدى عليها أن تتخذ كافة الخطوات المناسبة والمعقولة للمحافظة على كياناتها ومؤسساتها دون اللجوء إلى حق الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس ضد الدولة الأخرى».

في أبريل من عام 1974 تبنت اللجنة الخاصة بتحديد معنى الاعتداء مسودة لتعريف معنى العدوان اعتبرت فيها أن إرهاب الدولة، أو دعم النشاطات الموجهة لارتكاب مثل هذه الأعمال والتستر عليها بمثابة اعتداء؛ لذا فعندما استخدمت أراضي باكستان لتدريب مجموعات المرتزقة وتهريبهم إلى داخل الحدود الأفغانية للقيام بنشاطات إرهابية ضد شعبها ومسؤوليها، فإن هذه الأعمال وصفت - وبصدق - بأنها أعمال عدوانية من وجهة نظر القانون الدولي، وبذلك بررت حق ممارسة الدفاع عن النفس الفردي والجماعي، طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة الرابعة من المعاهدة السوفيتية الأفغانية الموقعة في عام 1978.

لذا.. فإن مشكلة إرهاب الدولة في القانون الدولي - كارتكاب أعمال إرهابية ضد دولة أخرى من قبل مجموعة مسلحة - يمكن حلها عن طريق اعتبار مثل هذه الأعمال أعمالاً عدوانية. وهذا بالضبط هو ما وصف به مجلس الأمن الدولي الأعمال العدوانية الإسرائيلية، وذلك حين قامت

(1) المصدر السابق ص 2.

مجموعة إسرائيلية بعملية إرهابية ضد قادة حركة المقاومة الفلسطينية في بيروت في العاشر من أبريل عام 1973. كما اعتبر الممثلون الدائمون لمصر والعراق وسوريا - في رسالتهم الموجهة إلى الأمين العام في 25 سبتمبر عام 1973 - هذه العملية عملاً من أعمال «إرهاب الدولة».

ولتوضيح مشكلة ما يعتبر - أو يوصف بأنه - إرهاب الدولة يجب أن نشير إلى الفقرة السادسة من المادة الثانية ضمن المسودة التحضيرية الخاصة بالإساءة إلى السلم وأمن البشرية، التي أعدتها لجنة القانون الدولي في مؤتمرها السادس عام 1954م.

فطبقاً لهذه الوثيقة فإن «شروع مسئولية دولة ما أو تحريضهم على النشاطات الإرهابية في دولة أخرى أو تهاون أولئك المسئولين في تلك الدولة في منع وإيقاف تنظيم أية نشاطات يكون الغرض منها تنفيذ أعمال إرهابية في دولة أخرى» يعتبر إساءة ضد أمن وسلامة البشرية. وبناء على ذلك فقد تم تعريفها في البند الأول من ميثاق الأمم المتحدة على أنها «جرائم تقع تحت طائلة القانون الدولي». وهو نص يؤكد ذلك.

وهذا التصنيف لما سمي بإرهاب الدولة له مبرراته الكاملة، إذ أن أي عمل عدواني من قبل دولة ضد أخرى هو - بدون شك - جريمة حسب قواعد القانون الدولي، لا لأن هذه الجريمة ارتكبت من قبل أحد أعضاء القانون الدولي، ولكن بسبب الخطر الذي تخلقه مثل هذه التصرفات على العلاقات الدولية والحفاظ على السلم والأمن العالميين. ولهذا فمن الممكن تصنيف إرهاب الدولة تحت عنوان الجرائم الدولية مثل: الإساءة للسلم وجرائم الحرب، أو هو على وجه التحديد اختراق قوانين وأعراف الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة وممارسة العنصرية.

وتعتبر المعاهدة الملحقه بمعاهدة جنيف بشأن حماية ضحايا الصراعات الدولية المسلحة في عام 1949، والتي أقرت في 10 يونيو عام 1977 الأعمال التالية بشكل خاص من أعمال إرهاب الدولة:

● معاملة المدنيين معاملة من شأنها جعلهم أهدافاً للهجوم الذي يتوقع فيه حدوث خسائر بشرية، مثل جرح المدنيين أو تدمير الأهداف المدنية، حين

يكون من المعلوم سلفاً أن مثل ذلك الهجوم يمكن أن يتسبب في خسائر فادحة بين صفوف المدنيين أو يكون مدمراً للأهداف المدنية.

● أي هجوم على المنشآت أو المباني التي تحتوي بداخلها على مواد شديدة الخطورة، وبالتحديد الجسور والسدود ومحطات استخراج الطاقة الكهربائية، إذا كان مثل هذا الهجوم يؤدي إلى تسريب مواد خطيرة تنتج عنها خسائر كبيرة بين السكان المدنيين.

● تحويل الأماكن غير المحمية - أي تلك التي ليس لديها دفاعات - وكذلك المناطق منزوعة السلاح إلى أهداف للهجوم، أو شن الهجمات على أشخاص تم تمييزهم باعتبارهم عاجزين عن القتال.

والقاعدة الأساسية التي يتم الحكم من خلالها على الأعمال المسيئة المشار إليها بأنها جرائم دولية هي خطورتها الاجتماعية الشديدة، حيث إنه في عديد من الحالات قد ترتكب الجرائم الدولية من قبل الأشخاص الذين لا يخضعون لأوامر الدولة؛ لكنهم يتصرفون وفقاً لفلسفتهم الخاصة، كما يحدث مثلاً في حالة اغتيال أحد أسرى الحرب.

أما الاتفاقية المتعلقة بالصراعات الدولية المسلحة التي أقرت في العاشر من يونيو عام 1977 كملحق أضيف إلى مقررات مؤتمر جنيف عام 1949، فهي تحرم بوضوح تام الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد الأشخاص غير المتورطين مباشرة، أو الذين توقفوا نهائياً عن الاشتراك في العمليات العسكرية في أي وقت وفي أي مكان وهي بذلك تهدف إلى حماية ضحايا الحرب.

ولهذا، فإن عمل الدوائر الحاكمة في «إسرائيل» ضد الشعب العربي في فلسطين والدول العربية المجاورة لا يمكن وصفه إلا بأنه عمل من إرهاب الدولة.

وهناك حقيقتان جديرتان بالذكر في هذا الخصوص: إحداهما قصف مركز الأبحاث النووية العراقي في جنيف عام 1981 والأخرى قصف المناطق السكنية في بيروت والمخيمات الفلسطينية هناك. وفي كلتا الحالتين لم تكن ثمة ضرورة لأي عمل عسكري، بل كان الهدف الوحيد هو إرهاب الدول العربية والشعب العربي الفلسطيني. وينطوي هذا العمل على خرق

مباشر وصريح للمادتين 51، 56 للاتفاقية الملحق بمقررات مؤتمر جنيف عام 1949، والتي تتعلق بحماية ضحايا الحروب، والتي تمنع بالتحديد ارتكاب أعمال العنف أو التهديد به من أجل إرهاب السكان المدنيين وإثارة ذعرهم، إضافة إلى مهاجمة السدود والمحطات النووية الخاصة بإنتاج الطاقة الكهربائية، والتي قد تؤدي إلى تسرب مواد نووية خطيرة يمكن أن تنتج عنها خسائر فادحة بين السكان المدنيين.

وبناء على ذلك فقد أدينت هذه الأعمال في جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي، وكانت الكلمة التي ألقاها الرئيس الأمريكي (ريجان) في المؤتمر الصحفي الذي عقده في السابع عشر من يونيو عام 1981 والتي كانت محاولة لتبرير هذه الأعمال الإرهابية التي قامت بها إسرائيل وفي الوقت ذاته اتهاماً للدول العربية بالاستمرار في خلق التوتر في الشرق الأوسط أشبه بوضع الملح في الجرح.

إن ارتكاب الأعمال الإرهابية من قبل العملاء السريين لدولة ما، هو نوع خاص من إرهاب الدولة، أصبح الآن يحظى باهتمام كبير.

..وهذا النوع من الأعمال الإرهابية المصحوبة في أغلب الأحيان بأعمال عدوانية يتطلب خطوات رادعة من قبل الدولة المعتدى عليها. وهو فوق ذلك كله يجب أن يعتبر نوعاً من النضال ضمن الواجبات الداخلية للحكومة. وللقيام بهذا أصبح من الواضح ضرورة الاتفاق على مسودة دولية خاصة بقمع هذا النوع من الأعمال العدوانية. وأود الإشارة هنا إلى أنه تم إنشاء إدارة خاصة في هيئة الاستخبارات الأمريكية أواسط الخمسينيات بغرض تنظيم القيام بعمليات اختطاف تدفع المسؤولين في الدول الأجنبية وحكامها إلى التنحي عن الحكم. وتركز عمل تلك الإدارة على أساس التعاون بين وكالة الاستخبارات الأمريكية وعصابات المافيا في الستينيات.

وبناء على اقتراح من وكالة الاستخبارات الأمريكية تم عقد اجتماع خاص لوضع خطة لاغتيال «فيدل كاسترو» وبعض قادة الثورة الكوبيين.

في منتصف السبعينيات ظهرت منظمة النسر «كوندور» وهي منظمة إرهابية تشمل «القوة الضاربة» الرئيسية التي أنشأها اللاجئون الكوبيون المعارضون للثورة، والذين تم «تلميعهم» إعلامياً، والدعاية لهم بمعرفة وسائل

الإعلام الأمريكية باعتبارهم «أفضل قتلة في العالم». وقد توحدت منظمات الخدمات السرية لعدد من الدول في تنظيم واحد مع نظام مسئوليات متبادل، وهو ما كانت تهدف من خلاله إلى تضليل أعضاء حركات التحرير في أمريكا اللاتينية، والقضاء على أكثرهم نشاطاً. وقد ذكرت وسائل الإعلام الغربية منظمة النسر وطبيعة هذه المنظمة الإرهابية لأول مرة في عام 1979م، وذلك بعد قيامها بعملية إرهابية كبيرة ضد إحدى طائرات الخطوط الكوبية فوق «باربادوسا»، كما أشير إلى ذلك خلال جلسات الاستماع في قضية مقتل الاشتراكي «أورلاندو ليتير» وزير خارجية تشيلي الأسبق أثناء وجوده في واشنطن. وقد قدمت بعض المقالات التي كتبها الصحفي الأمريكي «جاك أندرسون» في خريف عام 1979 بعض المعلومات عن بنية ومخططات عملية الاغتيال تلك.

فقد كان هناك عضوان من إدارة «الكوندور» مهمتهما جمع المعلومات عن المعارضة والعمل على تضليلها وتخويفها ومن ثم ابتزازها، بينما هناك إدارة أخرى تقوم بالتخطيط وتنفيذ «العمليات الانتقامية». أما عملاء الإدارة الثالثة فكانت مهمتهم تجميع القوائم وتصنيفها، كما توجد فرقة أخرى موازية لهذه الفرقة تتكون من مجموعة أخرى من العملاء يقومون بعمل دراسات مستفيضة عن نمط حياة هؤلاء الذين وضعوا في قائمة الموت، وعن طباعهم، وما يحبون، وما يكرهون، والأشياء التي يفضلونها، وكل ذلك بهدف الإعداد لمحاولات اغتيالهم.

ويأتي بعد ذلك دور «الكومندوز» وهم عبارة عن مجموعة من القتلة والمأجورين تم تجنيد معظمهم من حثالة الكوبيين في المنفى. ويدخل أعضاء وممثلو وكالات الخدمات السرية المعنية والكوندور تحت إحدى هذه المراحل الثلاثة حسب الظروف. وكما أشارت مجلة «أوتنتيكو» الأرجنتينية، فإن مؤتمر ممثلي الشرطة السياسية في الأرجنتين وتشيلي وأروغواي وبوليفيا الذي عقد في العاصمة الأرجنتينية «بوينس أيرس» كان قد انتوى تنحية الجنرال التشيلي «تشارلز براتس» وعضو البرلمان «زيلمر ميشيليني» ورئيس بوليفيا الأسبق «توريس» إضافة إلى خمسين زعيماً آخرين من أمريكا اللاتينية.

وقد تقدم متحدث باسم حكومة «بيينوشيه» في التشيلي باقتراح إنشاء

مكتب تنسيق داخل السفارات خاص بالمشاكل الأمنية، وذلك لإيجاد مركز موحد فيما يتعلق بجمع المعلومات عن «الماركسيين»، والبدأ في التعاون المستمر والثابت بين الشرطة السياسية في الدول المعنية، وحسب ما ذكرت وسائل الإعلام الغربية، فإن مركزهم الرئيسي في تشيلي، بينما يوجد فرع له في ميامي بالولايات المتحدة، كما ذكرت التقارير أن المنظمة على صلة وثيقة بحركة النازيين الجدد، لا في أمريكا وحدها، بل في جنوب إفريقيا كذلك، وهو ما يظهر جلياً من خلال تعاملها مع الشرطة العنصرية هناك.

وكمثال على ذلك فإن أحد المعارضين الكوبيين من أعضاء منظمة كوندور، يدعي «فيرجيلو باز» أطلق النار على عائلة سميث داخل منزلهم في جنوب إفريقيا عام 1977 بإيعاز من الشرطة العنصرية، علماً بأن «روبرت سميث» الذي كان اقتصادياً بارزاً ورجل دولة معروف كان قد أعلن عن وجود عملية غامضة تتعلق بالتلاعب في الموارد العامة من قبل مسؤولي النظام العنصري. وكان سميث على وشك الكشف عنها وإفشائها. وكان «فيرجيلو باز» هذا قد تورط في محاولة اغتيال «برنارد لايتون» زعيم الجناح اليساري في الحزب الديموقراطي المسيحي التشيلي وذلك عام 1975م في روما، كما تورط أيضاً في عام 1976 في اغتيال «أورلاندو ليتلر» في واشنطن.

وفي الوقت الحالي تمتد نشاطات منظمة كومدور إلى أمريكا الوسطى، والدليل على ذلك هو مقتل «روميرو» رئيس أساقفة السلفادور الذي اغتاله شخصان هما «باز» و «سواريز». وقد ذكرت صحيفة «بوبيلو» الإسبانية في نوفمبر عام 1981 أن التحقيقات حول مقتل الرئيس الإكوادوري «جيمي رولدوس أجويليرا» والزعيم البنمي «عمر تورخوس»، ورئيس هيئة أركان القوات البرية في بيرو «روفائيل هوبوس روبيو»، والزعماء العسكريين في جبهة «السندينستا» في نيكاراغو تؤكد صحة النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق، من أن منظمة كوندور متورطة في هذه العمليات أيضاً. وتقول الصحيفة بناء على معلومات استقتها من فروع مكاتب منظمته دوليتين في مدريد: إن هناك بعثة ممثلة للمنظمة «كوندور» في مدريد تقوم الآن بجمع المعلومات، إلا أنها يمكن أن تتحول في أية لحظة إلى ما يسمى «المرحلة الثالثة»، وهو ما يعني القيام بعمليات الاغتيال. وهو المنهاج نفسه الذي تتصرف طبقاً له الدوائر الحاكمة في إسرائيل.

أما مجلة «تايم» الأمريكية واسعة الانتشار، فقد جاء في تقرير لها أن

الحكومة الإسرائيلية قد أنشأت في عام 1972م مجموعة إرهابية خاصة بها، ساهمت في التخطيط لعدد كبير من الاغتيالات والتفجيرات ضد السفارات العربية ومباني بعثات الأمم المتحدة، وإطلاق النار على بعثات الاتحاد السوفييتي وزرع المتفجرات في مقارها هي وبعض الدول الاشتراكية الأخرى، إضافة إل اختطاف الطائرات والرهائن، وقصف الطائرات المدنية في الجو. وقد قامت تلك المجموعة الإرهابية بتنفيذ تلك العمليات بمعرفة أفرادها ذاتهم. وقد حدثت هذه الجرائم في أجواء وأراضي كل من إيطاليا وفرنسا والنرويج وأوغندا ومصر وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة.

إن الأعمال التي يقوم بها المسؤولون الإسرائيليون ضد الشعب العربي في فلسطين والأراضي المحتلة، وضد قطاع كبير من هذا الشعب الذي فرض عليه أن يعيش خارج أرضه في الوقت الحالي، خاصة في لبنان، هي إرهاب بطبيعة الحال، وقد استخدم هذا النوع من إرهاب الدولة بهدف التصفية الجسدية المباشرة للعنصر العربي الفلسطيني على المستوى الفردي، وعلى المستوى الجماعي أيضاً، وهو ما كان واضحاً أثناء الغارات الوحشية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومهاجمة المدنيين في لبنان. كما ظهر ذلك جلياً أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان في يونيو من عام 1982. إذ قام جيش مؤلف من مائة ألف جندي مدججين بأحدث الأسلحة بعدوان همجي وقح على دولة مجاورة، دون سابق استفزاز، ليحتل حوالي نصف أراضي دولة حرة ذات سيادة. مدمراً في طريقه العديد من القرى، والجزء الغربي من بيروت، فقتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين، ووضع حركة المقاومة الفلسطينية فيما أصبح خياراً لا بديل عنه، بأن جعلهم يتخلون نهائياً عن كفاحهم من أجل تقرير المصير الفلسطيني.

وإنه لمن الضروري - والضروري جداً - أن أشير إلى أن ما قامت، وما تقوم به، إسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني يشكل جريمة إبادة وعمل إرهابي، وخرق صارخ لقوانين وأعراف الحروب. ومثل هذا النوع من الحرب كثيراً ما انتقد من قبل الرأي العام الدولي، كما أنه يعتبر خرقاً للقانون المتمثل في عديد من الاتفاقات الدولية وبالتحديد تلك التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر الدولي عام 1948 الخاص بحظر جرائم الإبادة والمعاقبة عليها.

إن ما قامت به العناصر الحاكمة في إسرائيل، فيما يتعلق بعدوانها على لبنان عام 1982. تسبب في خسائر بشرية وصحية لأكثر من 50,000

عربي، وأكثر من نصف مليون تحتم عليهم مغادرة منازلهم وترك ممتلكاتهم ثم الفرار صوب الشمال.

ولقد أوضح الزعماء الإسرائيليون أن الهدف من العدوان هو القضاء نهائياً على الشعب العربي الفلسطيني. ولطالما دأب الجنود الإسرائيليون - خاصة إبان عدوانهم على لبنان - على استخدام مختلف وسائل الحرب المحرمة دولياً ضد السكان المدنيين، فقد استخدموا مختلف أنواع القنابل والقذائف: الانشطارية والعنقودية والفسفورية وغيرها، ضد النساء والأطفال والشيوخ، كما استخدموا أحدث ما أنتجته المصانع الإسرائيلية والأمريكية من أسلحة الدمار المختلفة، ضد السكان المدنيين من الفلسطينيين واللبنانيين.

ولم يكتف المسؤولون الأمريكيون بتقديم الدعم السياسي المكثف لتلك الأعمال البربرية الإسرائيلية فقط، بل قاموا بتزويدها بشحنات الأسلحة دون توقف، وتدخلوا مباشرة إلى جانب هذا العدوان الصهيوني الهمجي.

وكانت البوارج الأمريكية التي تجوب السواحل اللبنانية تقوم بتوجيه الطيارين الإسرائيليين إلى أهدافهم داخل الأراضي اللبنانية المستقلة.

وبينما كانت الدولة الصهيونية تتواطأ مع الولايات المتحدة في زرع الموت والدمار، كانت تقوم أيضاً بإرهاب السكان المدنيين اللبنانيين، وتركز إرهابها هذا على الفلسطينيين الذين وجدوا في لبنان ملجأ لهم. ومن المعروف جيداً أن إرهاب الدولة محرم نهائياً حسبما تنص على ذلك الاتفاقية الصادرة عن مؤتمر جنيف عام 1949. والتي تتعلق بحماية ضحايا الحرب في الصراعات الدولية. والتي تمت صياغتها بحضور واشتراك كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وتنص تلك الاتفاقية بالتحديد على أن السكان المدنيين ينبغي ألا يكونوا عرضة للهجمات، وأن أعمال العنف، أو التهديد بالعنف، بغرض «نشر الرعب بين السكان المدنيين» محرمة دولياً، حسب المادة «51» (الفقرة الثانية) من الاتفاقية المذكورة آنفاً.

وفي السياق نفسه يجب علينا أن نشير إلى المادة 54 من البروتوكول المشار إليه، والتي تحرم بشكل خاص تلك الإجراءات التي يكون من شأن اتخاذها التسبب في المجاعة بين السكان المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب. كما أن هذه المادة تحظر جميع الإجراءات والأعمال الهجومية التي تؤدي إلى تدمير،

أو إزالة ، أو إتلاف الأشياء الضرورية لنجاة المدنيين (بدءاً من مخازن الأغذية والمحاصيل الزراعية، حتى التجهيزات المائية، مثل الجسور والسدود وغيرها)، بهدف منع هؤلاء السكان من استخدامها باعتبارها من وسائل العيش الضرورية. وبغض النظر عن الأسباب والدوافع، سواء أكانت لأجل نشر الجوع بين السكان لإرغامهم على المغادرة، أم بغرض تحقيق مأرب أخرى. ومع ذلك فإن إسرائيل تقوم بهذه الأعمال من إرهاب الدولة يومياً، على الرغم من تنديد الأمم المتحدة، والعديد من الدول الأخرى باعتبارها خرقاً فاضحاً ومتهوراً للقانون الدولي.

أما التصفية الجسدية للشعوب، ومواطني الدول الأخرى من قبل أجهزة الخدمة السرية، فهي في حد ذاتها شكل من أشكال إرهاب الدولة، حيث يكون الإرهاب مؤسساً على المستوى الرسمي. وكما سبق أن كتبنا من قبل، فإن في إسرائيل قرار يعود إلى مارس عام 1978، وافق عليه البرلمان «الكنيست»، يحث على التخلص من القادة الفلسطينيين عن طريق التصفية الجسدية. وقد ذكرت مجلة الشرق الأوسط البريطانية في عام 1982، أنه تم اغتيال 26 زعيماً سياسياً فلسطينياً من البارزين بمعرفة المخابرات السرية الإسرائيلية خلال عشر السنوات السابقة. وقد بدأت تلك الأعمال منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية أوائل الستينيات، وما لبثت أن اتخذت بعداً أكبر خلال السبعينيات بوجه خاص، بعد أن حظيت المنظمة بتأييد واعتراف عالمي واسع.

وفي أغسطس عام 1981 أطلق مسلح مجهول الهوية سبع رصاصات على أبي داود زعيم منظمة فتح، الذي نجا من الموت بأعجوبة. وقد صرح عقب محاولة اغتياله بأنه «من المعروف أن هناك - على سبيل المثال - تعاوناً كبيراً بين الموساد والكتائب في لبنان»، لذا فمن الممكن أن يكون الكتائبون قد قاموا بتنفيذ بعض العمليات الخاصة نيابة عن جهاز الموساد الإسرائيلي⁽¹⁾.

وقد أدت التحقيقات التي جرت بشأن العملية الإرهابية ضد «بوشيخي» في النرويج، إضافة إلى اغتيال «القوبيسي» في باريس عام 1973، حين اعتقلت الشرطة ستة أشخاص، إلى الكشف عن أدلة دامغة تفيد وجود مجموعة إرهابية

(1) عن مجلة الشرق الأوسط البريطانية في عددها الصادر عام 1981، ص 9.

إسرائيلية خاصة. وقد صرح رالف جرمان مدير الشرطة الجنائية النرويجية بأن هذه المجموعة تعمل تحت قيادة الموساد الإسرائيلي وأوامره المباشرة. كما أثبت أن بعض أعضاء تلك المجموعة، مثل «البرت ليبرمان»، و«إبراهيم جيمر» يعملان لحساب وزارة الدفاع الإسرائيلية. وقد توصل الخبير الأستاذ فينسنت مونتيل , prof.vincent.monteil, إلى استنتاج مؤداه أن جميع العمليات التي تم تنفيذها هي نتاج عمليات خططت لها منظمة الموساد الإرهابية الإسرائيلية، وهو ما أكدته اعترافات الأشخاص الستة الذين اتهموا بتورطهم في قضية بوشيخي في أوصلو، وهم: «إيثيل جلانديكوف» و«سيليفيا رافائيل» المعروفة أيضاً باسم (باتريشيا روكسبورج) و«إبراهيم جيمر» المعروف كذلك باسم (لزي أوبراوم)، «دان إيربل» و«زدي استمبر» و«ميشيل دورف».

أما المسئولون في إيطاليا فقد برهنوا خلال التحقيق في قضية اغتيال زويتر في روما على أن رئيس الاستخبارات السرية الإسرائيلية أشرف مباشرة على عملية تمويل زويتر. وتوصل المدعي العام الإيطالي سانت كورسي المسئول عن القضية إلى الاستنتاج التالي:

«هناك ستة من ممثلي المنظمات الفلسطينية اغتيلوا في أوروبا الغربية ابتداء من أكتوبر 1972، وحتى يوليو عام 1973. وأن عمليات اغتيالهم تمت بإحدى طريقتين: أولاً عن طريق استعمال الأسلحة النارية مع استخدام ذخيرة خاصة، كما في حالي زويتر والقوبيسي، وثانيتهما باستعمال أجهزة التفجير وما شابهها (كما في حالات الهمشري، وأبي الخير، وأبي دية)».

وأود الإشارة هنا إلى أنه قد ثبت بالأدلة القاطعة أن جميع هذه العمليات والجرائم تعتمد على أساس واحد، من ناحية التنظيم الذي تمت البرهنة عليه أثناء التحقيقات القانونية بمجموعة من الحقائق المترابطة. وقد جاء في قرار المحكمة النرويجية بهذا الشأن:

«لابد أن المخابرات الإسرائيلية السرية هي التي وراء هذه العمليات. وقد تم تأكيد ذلك بأقوال تفيد أن بعض هذه العمليات لها صلة وثيقة جداً بهذه المنظمة السرية».

ومثل هذه الأعمال الإرهابية تستوجب دعوة المجتمع الدولي إلى ترتيب جهوده للعمل على عقد مؤتمر دولي حول التصدي لمن يرتكب مثل هذه الأعمال، وتحمله المسئولية القانونية.

ومما يذكر أن الولايات المتحدة تقوم منذ زمن بعيد بأعمال تخريبية

هامة، خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية. وكما هو معلوم للجميع، فإن جنوب إفريقيا يسمح تشريعها العنصري بممارسة الإرهاب كوسيلة لقمع التظاهرات. ولا يقتصر ذلك الأمر على مواطنيها فقط. إذ أن قواتها قامت فيما بين عامي 1978 و 1981 بقصف مدن وقرى أنجولية أكثر من 300 مرة، كما قامت بأكثر من 50 عملية إنزال، كان حاصل نتائجها الفتك بحوالي 1,800 شخص. وحكم على 80 شخصاً بما مجموعه 450 سنة حبس، تحت ذريعة قمع الإرهاب، والأعمال التخريبية في جنوب إفريقيا، وذلك منذ يونيو عام 1976. كما تم اعتقال أكثر من عشرة آلاف شخص لأسباب سياسية ابتداء من عام 1976.

كذلك فإن هناك ما يمكن أن نطلق عليه أنه موجة من الإرهاب المؤسس تعصف بشمال إيرلندا منذ فترة طويلة. ففي أغسطس عام 1969، قامت بريطانيا «العظمى» بتحريك أول وحداتها العسكرية القوية داخل شمال إيرلندا. وأوصلت تلك القوات إلى أوج قوتها حين أصبح عددها حوالي 20,000 جندي في عام 1979.

وتحت مرسوم الطوارئ الصادر في عام 1973 من محاكم شمال إيرلندا، تم استخدام اعترافات المدعي عليهم من الثوار الإيرلنديين دليلاً لإدانتهم، خلافاً للشروط القانونية العامة المعترف بها. ومثل هذا الأمر لا يمكن وصفه بأقل من أنه حكم استبدادي، وإرهاب مقنن.

وحسب المعلومات التي أدلى بها أعضاء كلية القانون في جامعة الملكة في «بلفاست»، فإن 70 إلى 90٪ من تلك المحاكمات، صدرت أحكامها على أساس اعترافات المدعي عليهم أثناء التحقيق معهم في نقاط ومراكز الشرطة.

وفي عام 1977 أدانت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان حكومة بريطانيا العظمى، لممارستها التعذيب في شمال إيرلندا. ولم يستطع المدعي العام في بريطانيا العظمى نفي تلك الحقيقة.

إن إسطورة «التهديد السوفييتي» والاعتيالات بواسطة فرق المرتزقة، وقمع الثورات، والتعذيب، واستنزاف ثروات الشعوب، والإرهاب، تعبر جميعها عن سمة «الإمبريالية» الأمريكية، وتعتبر من خصائصها المميزة. وقد أوضح

«جوس هول» الأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي أنه «مع انهيار البنية الأساسية للمجتمعات الرأسمالية، فإن العنف يصبح أكثر تفشياً، ومشاكل الحياة اليومية تزداد تفاقمًا. ومن ثم تلجأ الرأسمالية إلى الدفاع عن مصالحها عن طريق العنف؛ لأنها فقدت كل مقوماتها كمجتمعات إنسانية».

وخلاصة الأمر، إن الأعمال الإرهابية التي ترتكبها دولة ما - أو المسؤولين فيها - تعتبر مخالفات ضد السلم العالمي وسلامة الأمم والدول، وجرائم ضد الإنسانية، كما تدخل في عداد جرائم الحرب طبقاً لمواد القانون الدولي وبنوده.

وهناك حالة تبرز حين يرتكب شخص ما عملاً إرهابياً لا يمثل رغبة الدولة، بل يتصرف حسب ما تمليه عليه دوافعه الشخصية، أو المنظمة التي ينتمي إليها. ومثل هذا العمل لا تعتبر الدولة مسئولة عنه من الناحية الفنية. مثلما يحدث حين تكون هناك عملية اغتيال ضد ممثل دولة أجنبية بسبب مشاكل شخصية.

وبينما تقع المجموعة الأولى من هذه الانتهاكات بالكامل تحت طائلة القانون الدولي، رغم حاجته إلى التنقيح كوثائق قانونية، فإن النوع الأخير من هذه الانتهاكات - لأنها متنوعة ومتفرقة - لم يحظ باهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي حتى الآن.

أما ما يتعلق بالمسؤولية القانونية عن ارتكاب الأعمال الإرهابية، من قبل أي شخص أو مجموعة أشخاص، فهو يدخل أساساً في إطار التشريع المحلي، أو طبقاً لبعض الاتفاقيات الدولية. ولكن نظراً لتزايد عدد تلك الأعمال وتنامي خطورتها، فإن الأمر يتطلب الوصول إلى اتفاق على تصنيف محدد، وأن تتعاون الدول في سبيل منع تلك الأعمال، أو المعاقبة عليها، ذلك أن تصنيف أي عمل إرهابي يرتكبه شخص طبيعي يعتبر مشكلة معقدة، لأن مثل هذه الأعمال تؤثر في العلاقات الدولية، وذلك للأسباب الآتية:

أ - الغرض من العمل الذي ارتكب.

ب - وجود عنصر دولي في الواقعة المادية للجريمة، وهذا العمل الإرهابي سوف يندرج ضمن القانون الدولي؛ إذا كان الفعل الذي ارتكب من قبل الشخص الطبيعي مشتملاً على ما يلي:

1 - أي عمل من أعمال العنف - محاولة تنفيذ هجوم ما - الاحتجاز - الخطف - التسبب في أضرار جسمية - الاغتيال - أي عمل يشكل تهديداً للممثلين الرسميين في الساحة السياسية أو أفراد عائلاتهم - أي إضرار بالمصالح الاقتصادية أو التقنية أو المدنية أو التجارية، أو العلاقات الثقافية بين أشخاص القانون الدولي.

2 - احتجاز، أو إفساد، أو تدمير الممتلكات الضرورية لإقامة علاقات سياسية أو اقتصادية أو تقنية أو تجارية أو ثقافية بين الدول. إضافة إلى الوسائل والمعدات والتجهيزات المستخدمة في الجو والمياه أو السكك الحديدية أو وسائل النقل المتحركة الأخرى كالعربات بجميع أنواعها.

3 - إذا شكلت هذه الأعمال عنصراً، أو عاملاً دولياً. والعنصر الدولي يجب أن يؤخذ على اعتبار أنه يعني ارتكاب عمل إرهابي معين مثل:

أ - الاعتداء على مقاطعة، أو أراضي إحدى الدول، أو مجموعة دول أجنبية، أو على أي أراض لا تقع تحت حكم دولة معينة.
ب - يكون من قبل مواطن أجنبي، أو شخصية ما، أو بالتواطؤ مع هذا المواطن أو الشخصية الأجنبية.

ج - فيما يتعلق بالمواطنين الأجانب أو الممتلكات سواء أكانت ذات صفة شخصية أم دولية.

إذن فلامفر من أن يكون ثمة باعث للجريمة التي ارتكبت وأن يكون ذلك الباعث مثيراً لتوتر العلاقات الدولية. كي يصنف العمل على أساس أنه عمل إرهابي دولي. وذلك يعني اشتراط وجود بعد دولي في طبيعة العمل الإرهابي، وتفاقم بعده الاجتماعي؛ مما يتطلب تصنيفات خاصة.

ومن الواضح أن الأعمال الإرهابية، التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من الأمم المتحدة، من وجهة نظر أهليتها، هي انتهاكات على مستوى دولي رفيع. بيد أن المعروف والشائع أن هناك تفسيرات وآراء مختلفة، فيما يتعلق بتحديد مصطلح الجريمة الدولية وتعريفه تعريفاً دقيقاً.

لقد حاول المحامون «البورجوازيون» جعل مصطلح «الجريمة الدولية» يشمل كل الانتهاكات التي تحوي داخلها بعداً دولياً، وذلك من خلال استخدام تعريف منطقي لهذا الغرض. فقد عرّف المحامي الروماني «فسبسيان بيللا» الجُنحة القضائية كما يلي:

«الجنحة الدولية هي فعل باطل يعرض فاعله للعقاب الذي يطبق نيابة عن مجموعة من الدول». وسبب اختيار هذا النوع من التعريف يبدو واضحاً تمام الوضوح.

وقد أدرج المؤتمر الأول بشأن توحيد قوانين العقوبات، والذي انعقد في وارسو عام 1927 الأعمال التالية ضمن تلك التي يعتبرها انتهاكات للقانون الدولي:

- 1 - القرصنة.
 - 2 - تزوير العملات المعدنية والأوراق النقدية الأخرى، والضمانات الخاصة بالدولة.
 - 3 - تجارة الرقيق.
 - 4 - المتاجرة في النساء والأطفال.
 - 5 - تجارة المخدرات.
 - 6 - الإتجار في المواد التي من شأنها الدعوة إلى الأعمال المنافية، كالدعارة. وغيرها من الأشياء المنافية للأخلاق.
- إن الاختيارية في تحديد قائمة الجرائم الدولية التي استحوذت على مرافعات المؤتمرات المنعقدة بشأن قانون الجزاءات الدولي. هي التي صاغت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالجرائم، كما صاغت قوانين المحاكم الخاصة بالتشريعات الجزائية الدولية وخاصة ما جاء في البند (3) من مسودة المعاهدة الخاصة بالجرائم الدولية، التي تم تصنيفها ضمن:

- * الجرائم ضد السلم.
- * جرائم الحرب.
- * الجرائم ضد الإنسانية.
- * الأعمال التي تكون عرضة للمقاضاة القانونية تحت بنود مؤتمرات جنيف عام 1949.
- * جرائم الإبادة كما تم تعريفها في مؤتمر عام 1948 المنعقد بشأن منع جرائم الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها.

* تجارة الرقيق والأعمال المشابهة لها.

* القرصنة في أعالي البحار، كما حددتها اتفاقية عام 1958.

* التدخل غير القانوني في عمليات الملاحة المدنية بجميع أنواعها، حسب ما حددته معاهدة «هاجو» عام 1940 المتعلقة بحظر الاستيلاء على الطائرات، واتفاقية مونتريال عام 1971، بشأن منع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة المدنية بصفة عامة.

* الاتجار في المخدرات.

* التهريب بطريقة غير مشروعة عبر الحدود لأي شخص يعمل في الحكومة أو من بين الشخصيات العامة، بعد اختطافه لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية.

* أعمال العنف ضد الأشخاص الذين يتمتعون بحماية، حسب بنود القانون الدولي، والتي ترتكب ضدهم باعتباره مهامهم أو مناصبهم.

* الأعمال الإرهابية التي تقع تحت طائلة القانون الدولي، والتي يكون الهدف من ارتكابها خلق حالة من الذعر بين الأفراد أو المجموعات، أو عامة الجمهور.

* تلويث البيئة بما يشكل تهديداً لصحة البشرية وسلامتها.

* التواطؤ مع مرتكبي الأعمال المشار إليها، أو إعاقة محاولات منعها.

إن غياب المنطق في تبرير مجموعة الجرائم التي تختلف عن بعضها البعض من حيث جوهرها، ومدى خطرها الاجتماعي لا يحتاج إثباته إلى أدلة إضافية. فما على المرء إلا أن يشير إلى أن الجرائم والانتهاكات الدولية لا بد أن تتميز، أولاً انطلافاً من أن هذه الجرائم تكون استكمالاً للسياسات الداخلية، أو الخارجية للدول. ثانياً من حيث إنها تمثل خطراً بالغاً على الإنسانية جمعاء، وثالثاً من واقع أنها تتضمن بعداً دولياً. وبناء على ذلك، فإن إرهاب الدولة - بجميع أشكاله - يمكن تصنيفه باعتباره جرائم دولية، تماماً مثل الأعمال الإرهابية التي تأخذ بعداً دولياً وتمثل خطراً معيناً على الروابط الدولية، استناداً

إلى هذا البعد الدولي، إذ لا يمكن اعتبار ذلك سوى جرائم دولية، إضافة إلى ما ذكر آنفاً بجانب القائمة الطويلة بخصوص انتهاك القوانين الأخرى عدا الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة.

- إن هذه التصنيفات هامة جداً في عملية الاختيار المناسب لآلية المقاضاة والعقوبة ضد مرتكبي أي من هذه الجرائم سالفة الذكر.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن للمرء أن يستنتج ما يلي:

1 - إن مصطلح «الإرهاب الدولي» فضفاض بحيث لا يمكن من خلاله إثارة رد فعل دولي محدد، يهدف إلى منع تنفيذ الأعمال الإرهابية.

2 - إن الأعمال الإرهابية التي تدخل ضمن مجال القانون الدولي يمكن أن ترتكب في السلم والحرب.

3 - على المرء أن يفرق بين الأعمال الإرهابية المعاقب عليها بنص القانون من قبل الفاعل، أو من قبل الذي وقع عليه الفعل. وبمعنى آخر، فإن الأعمال الإرهابية التي تتضمن بعداً دولياً يجب تمييزها كما يلي:

أ - على أساس الفاعل:

* الأعمال الإرهابية التي يرتكبها أشخاص يعملون بالخدمة العامة، أو أولئك الذين درّبوا لهذا الغرض (إرهاب الدولة).

* الأعمال الإرهابية التي ترتكب من قبل أفراد أو منظمة مكونة من مجموعة أفراد.

ب - على أساس الفاعل:

* الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد سلامة إحدى الدول.

* الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد مسؤولين رسميين.

* الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد ممتلكات حكومية لدولة ما، أو ممتلكات أحد أفراد تلك الدولة، (الطبيعيون أو الاعتباريون).

4 - وأخيراً أي عمل إرهابي، يشمل العلاقات الدولية، ويقع ضمن نطاق القانون الدولي بمقتضى:

أ - ارتكابه من قبل إحدى شخصيات القانون الدولي.

ب - الخطر الذي يشكله على العلاقات الدولية.

ج - وجود عنصر، أو عامل دولي به.

د - مصلحة الدولة، على أساس مدى الخطر الاجتماعي، في تنظيم عمل ما على المستوى الدولي للتصدي للأعمال التي من هذا النوع.

5 - العامل الحاسم في توفير الحماية - حسب لوائح وبنود القانون الدولي، لشخص أو ممتلكات - هو وضع هؤلاء الأشخاص، أو تلك الممتلكات، انطلاقاً من مبدأ ضرورة الحفاظ على العلاقات الدولية، بين أعضاء القانون الدولي.

الفصل الثاني

**الاتفاقات الدولية حول منع الأعمال الإرهابية
والمعاقبة عليها**

الاتفاقيات الدولية حول منع الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها

هناك عدد من الاتفاقيات الدولية التي هي قيد التنفيذ الآن، والتي تهدف إلى منع الإرهاب والمعاقبة عليه. وأهم النقاط التي نبدأ - انطلاقاً منها - بمراجعة هذه الاتفاقيات هو اعتبارها أحكاماً مادية للواقعة (*Corpus delicti*) يعاقب عليها حسبما تنص عليه تلك الاتفاقيات. وكذلك صفة هذه الجريمة من وجهة نظر القانون الدولي وحسب مجال مجموعة الموضوعات المحددة إلى جانب الإجراءات والخطوات العملية التي تتعهد بها الدول، أو تأخذها على عاتقها، بمقتضى أوضاعها كأعضاء في تلك الاتفاقيات، التي قامت بالتوقيع عليها.

أولاً: مؤتمر عام 1937 حول منع الإرهاب والمعاقبة عليه⁽¹⁾

تم وضع هذه الاتفاقية - إلى جانب بعض الوثائق الأخرى الثانوية على ضوء الأحداث والوقائع التي لم يستطع المجتمع الدولي الوصول إلى اتفاق بشأنها. ففي العشرينيات كانت هناك موجة من الأعمال الإرهابية ترتكب ضد ممثلي الدبلوماسية السوفيتية، ورغم ذلك فقد أغمض قادة الغرب عيونهم عن تلك الانتهاكات الصريحة للقوانين المتفق عليها بشكل عام، والتي تدخل في نطاق القانون الدولي، أي تلك الخاصة بشروط الحماية القانونية المناسبة للدبلوماسيين وممثلي الدول التي بينها علاقات دبلوماسية.

ولكن حين اغتيل «الكسندر الأول» ملك يوغسلافيا و«لويس بارثو» رئيس الوزراء الفرنسي في مرسيليا في التاسع عشر من شهر أكتوبر عام 1934، طلبت الحكومة اليوغسلافية (مستندة في ذلك إلى ما نصت عليه مقدمة الفقرة الثانية من المادة الثانية من ميثاق عصبة الأمم) من مجلس العصبة الأمم إجراء التحقيق، متهمة في ذلك «حكومة أجنبية» (تقصد بذلك ألمانيا النازية) بتورطها في ارتكاب تلك الجريمة.

وفي رسالتها المؤرخة بالتاسع من ديسمبر عام 1934، بعثت الحكومة الفرنسية بمذكرة إلى مجلس عصبة الأمم أبدت فيه بعض الأسس الجوهرية التي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للقضاء على الجرائم التي ترتكب بناء «على دوافع إرهابية سياسية».⁽²⁾

وقد وافقت عصبة الأمم في العاشر من ديسمبر عام 1934، بالإجماع، على قرار يقضي بتشكيل لجنة من الخبراء⁽³⁾ تقوم بصياغة اتفاقية مؤقتة لضبط وقمع أية مؤامرات أو انتهاكات ترتكب بدوافع «إرهابية سياسية».⁽⁴⁾

(1) لم تدخل مقررات المؤتمر حيز التنفيذ، وقد وافقت عليها الهند في الأول من يناير 1941. كما وقعت عليه كل من: ألبانيا، الأرجنتين، بلجيكا، بلغاريا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية الدومنيكان، الأكوادور، مصر، أستونيا، فرنسا، اليونان، موناكو، هولندا، النرويج، بيو، رومانيا، إسبانيا، تركيا، الاتحاد السوفيتي، فنزिला، يوغسلافيا.

(2) انظر الجريدة الرسمية لعصبة الأمم، 1939، ص 1839.

(3) تكونت اللجنة من بريطانيا، بلجيكا، تشيلي، إسبانيا، فرنسا، المجر، إيطاليا، بولندا، رومانيا، الاتحاد السوفيتي.

(4) انظر الجريدة الرسمية لعصبة الأمم، 1934، ص 1759.

وفي خطاب له أمام مجلس عصبة الأمم، أعلن النائب «مكسيم ليفنيوف»: إن إحدى خصائص هذا النوع من الإرهاب أنه يتم إعداده وتنفيذه على أرض أجنبية، ويتم تمويله من مصادر أجنبية، وهو بذلك يعتبر بمثابة آلة، أو أداة في السياسة الخارجية.⁽¹⁾

وبعد أن وافقت عصبة الأمم على مقدمات صياغات المؤتمر حول منع الإرهاب والمعاقبة عليه، تبنت في الخامس عشر من أكتوبر عام 1936 قراراً أشارت فيه إلى أن «المؤتمر المذكور، وجد نفسه - نزولاً على المبادئ القانونية - ملزماً بالإقرار أن من الواجب على كل دولة أن تتخلى عن التدخل في الشؤون السياسية للدول الأخرى، وأن تأخذ على عاتقها المبادئ التالية:

1 - حظر ومنع أي شكل من أشكال الإعداد أو التنفيذ لأي انتهاك، أو اعتداء على حياة - أو حرية - الأشخاص العاملين ضمن المسؤوليات التي تخص مجتمع أجنبي آخر.

2 - التأكيد على الخطر الجدي لمثل هذه الانتهاكات والعمل على التعاون من أجل تسهيل عملية الاكتشاف المبكر للخطط الرامية إلى ارتكاب مثل هذه الاعتداءات.

3 - التأكيد على معاقبة الشخصية الإرهابية بالمعنى الصارم للكلمة لقاء الأعمال التي تتخذ صيغة دولية سواء بمقتضى المكان الذي تمت فيه عملية الإعداد والانتهاكات، أو بالنسبة للمكان الذي تمت فوقه عملية التنفيذ، أو بمقتضى جنسية أولئك الذين اشتركوا في عملية التنفيذ، أو جنسية ضحاياهم.⁽²⁾

وقد قام المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف في الفترة من 1 إلى 16 نوفمبر 1937 بتبني ودراسة اتفاقيتين: الأولى تتعلق بخطر الإرهاب والمعاقبة عليه، والثانية تتعلق بإنشاء محكمة جنايات دولية. وتضمنت الوثيقة الخاصة بمنع - والمعاقبة على - الإرهاب مقدمة و (29) مادة. أما مقدمة الوثيقة فقد أكدت على أن المؤتمر انعقد لإضفاء الصبغة الدولية المؤكدة للمعاقبة على أعمال الإرهاب.

(1) المعجم الدبلوماسي، موسكو 1964، المجلد الثالث، ص. 351 (بالروسية).

(2) عصبة الأمم، سجلات الجلسة العادية السابعة عشر للمجلس، الاجتماعات الختامية، ص 135.

وتؤكد المادة الأولى من الاتفاقية على أهمية قواعد القانون الدولي، وذلك استناداً إلى أنه من الواجب على كل دولة التخلي عن أي عمل يقصد من ورائه تشجيع الأنشطة الإرهابية الموجهة ضد دولة أخرى. وحسب نصوص المادة الأولى، فإن تعبير «العمليات الإرهابية» يعني الأعمال الجنائية التي توجه ضد دولة ما بغرض - أو على أساس - خلق حالة من الذعر في نفوس بعض أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص، أو عامة الجمهور. وهو ما يؤكد صلة مقدمة الوثيقة بـ «الصفة»، أو «الصفة الدولية»، حيث إن المصطلح الذي ينبع من أعمال الهدف المقصود من العمل الإرهابي يقصد به التسبب في خسائر، أو ممارسة الضغط على الدولة. وذلك من خلال نشر الخوف بين أشخاص بذاتهم، أو مجموعة أشخاص أو الشعب بصفة عامة.

أما المادة الثانية فهي تلعب دوراً مهماً في بنية الاتفاقية، حيث إنها تعرف معنى العمل الإرهابي الذي يتخذ صفة دولية، من ناحية ويشكل - من ناحية أخرى - تعهداً أو التزاماً من الدول المشاركة في المؤتمر بجعل تشريعاتها الجنائية - إذا لم تكن سبقت إلى ذلك - تحمل المسؤولية القانونية، في حالة مخالفة القانون، كما ورد في نص المادة الأولى.

والأعمال التي تتخذ صفة دولية كأعمال إرهابية هي:

1 - أي فعل مقصود يتسبب في الوفاة، أو إيقاع ضرر جسماني خطير، أو يؤدي إلى فقدان حرية أي من :

أ - رؤساء الدول، أو من يمثلهم، أو ورثتهم، أو خلفائهم المعلنين.

ب - أزواج - أو زوجات - الأشخاص المذكورين أعلاه.

ج - الأشخاص الاعتباريين، الذين هم في موقع من مواقع الخدمة العامة، أو القائمين بمهام عامة حين يوجه إليهم الفعل الإرهابي بصفقتهم ممثلين للحكومة.

2 - أي تخريب من شأنه تدمير الممتلكات العامة، أو أية ممتلكات تكون مخصصة للأغراض العامة، وتؤول إلى - أو تحت - مسؤولية جهة اعتبارية.

3 - أي عمل يقصد من ورائه تعريض حياة الأعضاء الذين يمثلون المصلحة العامة للخطر.

4 - أية محاولة بمثابة جنائية تندرج ضمن شروط المادة المذكورة.

5 - تصنيع الذخيرة، أو محاولة الحصول عليها، أو حيازتها، أو التزود بالسلح أو الذخيرة أو المتفجرات أو غيرها من المواد الضارة الأخرى، بهدف استخدامها في ارتكاب أي من الجنايات الواقعة ضمن نطاق المادة المذكورة، أيا كان نوعها.

وجدير بالملاحظة أن الأحكام الهامة في هذا البند هي ما يلي:

1 - تصنيف العمل الإرهابي المشار إليه أعلاه باعتباره جريمة.

2 - توحيد مصطلح «العمل الإرهابي» ذي الصبغة الدولية.

3 - تعريف هدف العمل الإرهابي المرتكب، حيث إنه طبقاً لهذا التعريف المبني على أساس منصب الشخص الذي يمثل الخدمات العامة، أو عمله، أو طبيعة الملكية، التي تكون هدف العمل الإرهابي؛ فإن الصفة الدولية للعمل الإرهابي - حسب اتفاقية مؤتمر عام 1937 - قد بنيت على أساس مبدأ: أن العمل الإرهابي موجه ضد الدولة في شخص من يمثلها (رئيس الدولة، أو أي شخص معين للقيام بأعمال هامة أو يتقلد منصباً عاماً).

لقد اتضح أن هذا غير فعال، بسبب عدم انتظام شرعية الأعمال، التي تشتمل على أفعال إرهابية، ضمن تفسيرات هذه المادة، من وجهة النظر القانونية، في حين أن الفقرات المشار إليها أعلاه (1, 2, 3, 4) ثابتة وواضحة في إبراز العناصر التي تشكل جريمة.

وفيما يتعلق بالفقرة (5) من القائمة المذكورة آنفاً، فليست لها أية علاقة بالعناصر التي تميز عادة العمل الإرهابي كعمل من أعمال العنف، حيث إن الأعمال الواقعة ضمن الفقرة (5) من القائمة المشار إليها، تلائم التنظيم، أما الاشتراك أو المساعدة في ارتكاب العمل الإرهابي فتحتاج إلى بند خاص. ويمكن - على سبيل المثال - نقل الفقرة (5) لتكون ضمن المادة الثالثة من الاتفاقية التي تقدم لكل الأطراف المتعاقدة، حتى تجعل من الأعمال المذكورة فيما بعد جنايات متعمدة حين ترتكب هذه الأعمال فوق أراضي أحد الأطراف المتعاقدين، بغض النظر عن الدولة التي ينفذ على أرضها العمل الإرهابي. وتلك الأعمال هي:

1 - التآمر على ارتكاب مثل هذه الأفعال.

2 - التحريض على ارتكاب أي من هذه الأعمال إذا كانت النتائج إيجابية (ناجحة).

3 - تحريض العامة على ارتكاب أي من هذه الأعمال المذكورة تحت الفقرات: 1, 2, 3 من المادة الثانية، سواء أنجحت عملية التحريض أم لم تنجح.

4 - القصد من الاشتراك في مثل هذه الأفعال.

5 - تقديم المساعدة، مع سابق العلم بارتكاب مثل هذه الأفعال.

وعلاوة على ما سبق، فإنه حسب المادة الرابعة من الاتفاقية فإن أيًا من الجنايات المذكورة في البند الثالث سوف تعامل قانوناً باعتبارها جنایات واضحة وفي جميع الحالات، كلما كان ذلك ضرورياً، بهدف منع إفلات أي مخالف من العقوبة.

ومن المعروف أن الفقرة (5) من البند الثاني شملت في صياغتها تصنيع وإحراز وحياسة الأسلحة والذخائر، وكذلك الإمداد بها، وهو ما عزز من الإصرار على جعل هذه الأعمال تقع تحت طائلة العقوبات الواردة في بند التشريع المحلي الخاص بالجرائم، تماماً كما في حالة ارتكاب العمل الإرهابي ذاتها.

ومن الضروري الإشارة، في هذا الكتاب، إلى مجموعة الأخطار الاجتماعية بسبب عمل معين، حتى في حالة المعايير المتساوية فيما يخص العقوبة المترتبة على مثل هذه الأعمال. إذ ليس من الضروري العودة إلى توحيد مثل تلك الأعمال، فيما يخص تسمية الجناية أو تصنيفها ضمن قواعد القوانين التشريعية للجريمة ذاتها في الدولة المعنية.

لقد انعكست هذه الاعتبارات عند صياغة المادة التي تؤكد على أنه لأي طرف من الأطراف المتعاقدة الحق في استعمال العقوبة نفسها، ضد الأعمال المذكورة في المادتين الثانية والثالثة، وسواء أكانت هذه الأعمال موجهة ضد هذا الطرف أم ذاك من أطراف التعاقد. مع الأخذ في الحسبان بعض الاعتبارات المناسبة، التي اعتبرت بمثابة شروط خاصة (Emphasis added) في التشريع المحلي الخاص بحماية الأشخاص الذين ورد ذكرهم في الفقرة (1) من المادة الثانية أو الممتلكات المذكورة في الفقرة (2) من المادة نفسها.

والبندين 6 و 7 من الاتفاقية يعتبران المسائل الخاصة بقضايا الاعتراف والإدانة السابقة، والأحكام التي أصدرتها المحاكم الأجنبية (من خلال الشروط

التي وضعها القانون المحلي) وكذلك المسائل التي تتضمن شرطاً يتعلق بقبول القانون المحلي للأطراف المدنية المحلية والأجنبية - بما في ذلك الحالات المناسبة - طرفاً رئيسياً، حيث إنه ينبغي أن يكون الشخص متمتعاً بكافة الحقوق التي تنطبق على مواطني الدولة التي جرت فيها المحاكمة، وبناء على قانون تلك الدولة.

أما البند الثامن فإنه - حسب المصطلحات العلمية وطبقاً لمبدأ «التسليم أو المحاكمة» - يضع في الفقرات 1, 2, 3 المبدأ الأساسي لتسليم الجناة (Extradition)، الذين يرتكبون أيّاً من الجرائم المشار إليها في البندين 2, 3. إضافة إلى ما جاء في الفقرة الرابعة، التي تشترط: أنه عند تسليم أي متهم - طبقاً للمادة المتقدمة - ينبغي أن يكون ذلك طبقاً للأحكام التي يقرها قانون الدولة المطلوب منها تسليم المتهم وإجراءاتها. ويدعم هذه القاعدة ما جاء في صياغة البند التاسع بشأن الدولة التي لا تقر مبدأ تبادل، أو تسليم، المتهمين من مواطنيها بهدف المحاكمة، بعد أن يكونوا قد عادوا إلى بلادهم عقب ارتكابهم إحدى الجنايات المنصوص عليها في البندين 2, 3، حتى إذا كان المتهم - أو الجاني - قد حصل على جنسية تلك الدولة بعد ارتكابه الجريمة. ولكن شروط هذه المادة لا ينبغي تطبيقها إذا كانت هناك ظروف تحتم عدم ضمان تسليم الأجنبي.

إن من الضروري أن نوضح في هذا الكتاب أن العلاقة بين ضرورة المقاضاة بسبب جنائية، ووجود باعث، أو حافز يستدعي رفض تسليم الأجنبي، أو مواطن لدولة معينة، تتقرر طبقاً لمعيار محدد يبنى على بعض الأسس السياسية. ونتيجة لذلك تبرز معايير شاملة تنتج عنها مصالحات تكون وسطاً بين ضرورة المقاضاة النابعة من اتساق الشرعية القانونية، والحافز السياسي وراء اختيار النظام القضائي للدعوة بالمحاكمة.

فمبدأ التسليم أو المحاكمة «Aut dedere aut judicare»، هو إحدى الحالات التي تجمع بين الجوهر القانوني والدافع السياسي لاختيار النظام القانوني المطلوب.

وتقدم المادة العاشرة أحكام الاتفاقية التي تحدد عقوبة الجنايات التي شملتها المادة ذات الشأن من الاتفاقية. فقد تم التأكيد على أن الأجانب الذين

يرتكبون أياً من الأعمال التي نُص عليها في المادتين 2,3 - حين يكون هؤلاء على أرض أحد الأطراف - تتم محاكمتهم ومعاقبتهم، كما لو كانت الجناية قد ارتكبت في أراضي ذلك الطرف في الاتفاقية المشار إليها، وذلك إذا توفرت الشروط التالية:

أ- إذا تمت المطالبة بالتسليم، ولكن لم يكن هذا ممكناً، لسبب ليست له علاقة بالجناية نفسها.

ب- إذا كان قانون الدولة التي لجأ إليها يعترف بأحكام قضائها فيما يتعلق بالجنايات التي ترتكب من قبل الأجانب في الخارج.

ج- إذا كان ذلك الأجنبي مواطناً لدولة تعترف - وتقر - بولايتها القضائية فيما يتعلق بالجنايات التي يرتكبها الأجانب في الخارج.

وبالنسبة لطبيعة الحكم الصادر، فإن المادة 11 من الاتفاقية تشترط ألا يتعدى الحكم الصادر، أقصى عقوبة يحكم بها قانون الدولة التي ارتكبت الجناية على أرضها. وهو ما يعني أن الاتفاقية - في إحدى سماتها القانونية - تطبق مبدأ *lex loci delicti*. وإن كان هذا التطبيق جزئياً وغير كامل إلا في حدود المراسيم التي يؤكد بها قانون الدولة التي وقع فيها الحادث.

وتقدم المادة 12 التشريع اللازم، والإجراءات الإدارية التي قد تتخذ لتأكيد الغرض من الاتفاقية المقدمة، بينما تتعامل المادة 13 مع مسألة تنظيم حمل وامتلاك وتوزيع الأسلحة النارية والذخيرة، كما ترسخ مبدأ ضرورة معاقبة أولئك الذين لا يمتلكون ترخيصاً يخول لهم حمل - أو امتلاك - الأسلحة.

لذا فإنه يمكن القول: إن المادتين السابقتين (12,13) تعملان على عكس النسق البنيوي للاتفاقية التي تضع في اعتبارها الأعذار الناتجة عن تغيير المفاهيم الخاصة بشروط الاتفاقية ذات العلاقة بالمسائل نفسها، التي ذكرت في بعض المواد الأخرى.

أما المادة 14، فهي تهتم بالعقوبة المحددة ضد مرتكبي الأفعال التي تشمل تزوير الجوازات، أو غيرها من الوثائق، بصرف النظر عن الصفة الوطنية، أو الأجنبية للوثيقة المعنية. وفيما يتعلق بهذه المادة فإن المرء يستطيع

تقديم الإشارة نفسها، كما في حالة البندين 12، 13، مع الأخذ في الاعتبار أن كل هذه الأفعال المعاقب عليها وفقاً لنص هذه المادة سوف لن يتم توزيعها على كامل الاتفاقية، وذلك حسب الترتيب الذي تمليه خطورة مثل هذه الأفعال من الناحية الاجتماعية..

وأما المواد (15، 16، 17) فإنها تشترط الطريقة والترتيب، والشكل الذي يتم طبقاً له تبادل المعلومات، والتعاون بين الوكالات المعنية في بلدان كل من الأطراف الموقعة على مواد الاتفاقية، هذا إلى جانب تنفيذ المراسلات الخاصة بالمطالب المتعلقة بالجنايات المشار إليها في الاتفاقية، مع عدم الاعتداد بأي شيء في هذا الخصوص، يمكن أن يترجم كطرف يسمح للقضاة المحليين بتسليط طرق الإثبات، على عكس ما هو موجود في التشريعات المحلية. ويمكن الجمع أساساً بين المادتين 18، 19 من الاتفاقية، إلى جانب تنظيم مبدأ: (التسليم أو المحاكمة).

فالمادة (19) مثلاً تحدد تصنيف الجنايات المختلفة، التي تعاملت معها الاتفاقية، مثلما يحدث في حالات التحايل عند استصدار الأحكام، وطرق المقاضاة والمحاكمات والقواعد الخاصة بالظروف الملطفة وشروط الإعفاء والصفح العام. وكل هذه الإجراءات تم تحديدها وفقاً لشروط يقرها القانون الجنائي المحلي لتلك الدول، على اعتبار أنه لا يسمح للجاني بالإفلات من العقوبة بسبب وجود بعض الثغرات في قانون الجنايات في البلد المعني.

وتضع المواد من 20 إلى 29 الخطوات والأحكام الواجب اتباعها لفض أي نزاع قد ينشأ بين الأطراف المعنية في الاتفاقية ذات العلاقة بما جاء في المادة 20 من الاتفاقية وضرورة تعديلها كما هو منصوص عليه في المادة 22، وكذلك المادة 23. مع الأخذ في الاعتبار عدم التزام الأطراف الموقعة على الاتفاقية والتي تقبل شروطها المقدمة بما يتعلق بمستعمراتها، أو محمياتها، أو أراضيها الواقعة فيما وراء البحار، أو الأراضي التي تخضع لسيادتها، أو التي لها حق الانتداب عليها. ذلك لأن الاتفاقية المعروضة في هذه الحالة ليست مناسبة للتطبيق على تلك الأراضي والأماكن التي ذكرت في المادة 25.

وبطبيعة الحال، فإن وجود ما يسمى «مناطق نفوذ استعمارية» لا يفي بشمولية الاتفاقية. وهذا ما يشكل مجموعة من عوامل الخلل التي تجعل من شروطها المدروسة والمعقدة أموراً غير فعالة في منع الأعمال الإرهابية ذات

الصبغة الدولية. وتتعلق المادة الأخيرة من الاتفاقية بالملاحظات والإجراءات الخاصة بحق الوصول إلى المتهم، أو التنديد بذلك من جانب واحد، حسب المادتين (29,25) وذلك ابتداء من اليوم التاسع، مع بداية تطبيق البندين 29,25، وعقب تسليم الأمين العام لعصبة الأمم الآلية الثانية المعدلة للمادة 26. كما أن المادة الرابعة والعشرين جديرة بالاهتمام، حيث إنها تشترط إمكانية قبول أو تعديل الاتفاقية المقدمة من أي من الأطراف الموقعة عليها، مما يتطلب تأكيد هذا الطرف على أن تشريعه المحلي، أو إدارته التنفيذية تجعله قادراً على تقديم إجراءات فعالة، مما يتطلب إجراءات فعالة مؤثرة فيما يخص الأحكام الواردة المقدمة في الاتفاقية.

ويمكن أن نختم هذه المراجعة - أو الدراسة - لاتفاقية عام 1937 بالقول إن المرء يمكنه أن يرى فيها أنها تحتوي على أحكام فردية درست بعناية.. منها:

- * تعريف العمل الإرهابي كعنصر دولي طبقاً للهدف المحدد للهجوم.
- * توضيح - أو تحديد - القاعدة العملية لضمان حرية الأشخاص المذكورين في المادة (2) طبقاً للجنايات التي تشتمل عليها المادة المذكورة.

- * التأكيد على القاعدة التي تقول إنه لا مفر من العقاب، كما تنص على ذلك المواد (8,9,10,11,12,13,19).

- * ضرورة التعاون وتبادل المعلومات، والعمل على تنفيذ الطلبات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية (المواد 15، 16، 17).

- * ضمان شروط تطبيق الاتفاقية، من خلال تشريعات مناسبة. سواء أكانت هذه التشريعات موجودة أصلاً، أم تمت صياغتها حديثاً، إلى جانب إجراء تنظيمات إدارية مناسبة كما هو الحال في المادة (24). مع العلم بأن هذه الاتفاقية - حتى لو أضححت شاملة، نتيجة المدى الذي قد تصل إليه - فلا يمكنها أن توفر حماية كافية، وذلك أنها تعطي الحق في مناطق نفوذ استعمارية حسب المادة (25).

2. الاتفاقيات المتعلقة بمنع التدخل غير المشروع في عمليات الملاحة الجوية

في الفترة الأخيرة أضحى الخطر متنامياً من جراء الأعمال الإرهابية التي توجه ضد سلامة الرحلات الجوية الدولية. ولعل أكبر معدل لمثل هذه الأعمال الإرهابية هو ما تم تسجيله في الفترة ما بين عامي 1968 و 1970، حيث تم اختطاف 121 طائرة في تلك الفترة، بما فيها 69 طائرة من طائرات النقل، وذلك على المستوى العالمي في الفترة من يناير إلى سبتمبر 1969، إلى جانب حدوث اضطرابات في خطوط الطيران لحوالي 47 دولة. ومقتل 97 شخصاً وجرح 23 آخرين. وقد كان من نتيجة عمليات الاختطاف في عام 1968 منع ما يقرب من 1,500 مسافر من الوصول إلى وجهاتهم في الوقت المناسب، ومنع 300 مسافر من السفر نهائياً، في عام 1969.

وبناء على تلك الأحداث تم اتخاذ إجراءات دولية بهدف منع ومكافحة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الملاحة الجوية. فقد تم عقد ثلاث اتفاقيات متتالية في فترة لا تتجاوز سبع السنوات، وهي اتفاقات يكمل بعضها بعضاً من أجل التصدي للخطر المتزايد أمام العمليات العادية للملاحة الجوية الدولية والذي يؤدي إلى إعاقتها. وهذه الاتفاقيات الثلاث هي:

✽ الاتفاقية الخاصة بالجرائم - والأعمال الأخرى - التي ترتكب على متن الطائرة. وقد تم التوقيع عليها في طوكيو في سبتمبر 1963.⁽¹⁾

✽ الاتفاقية الخاصة بالقضاء على ظاهرة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات. وقد تم التوقيع عليها في هاجو (Hague) وذلك في السادس عشر من ديسمبر عام 1970.⁽²⁾

(1) دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من الرابع من ديسمبر عام 1969. وتم التصديق عليها من قبل 60 دولة من بينها ثلاث دول اشتراكية هي: المجر، بولندا، يوغسلافيا.

(2) دخلت تلك الاتفاقية حيز التنفيذ في 14 ديسمبر عام 1971. وصدقت عليها 39 دولة حتى يناير 1977، من بينها دول اشتراكية هي: بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الديمقراطية، المجر، منغوليا، بولندا، رومانيا - الاتحاد السوفييتي.

* الاتفاقية الخاصة بحظر الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة المدنية. وقد تم التوقيع عليها في مونتريال في الثالث والعشرين من سبتمبر عام 1971.⁽¹⁾

وقد أولت التشريعات السوفيتية، وكذلك التشريعات الدولية، اهتماماً كبيراً للقيام بالإجراءات الكفيلة بقمع التدخل غير المشروع في عمليات الملاحة الجوية المدنية لسبب بعينه، لا نود الإشارة إليه ضمن هذه الفقرة، لأنه يتعلق بالتحليلات الدقيقة لشروط الاتفاقية المشار إليها أعلاه. كما أننا نود أن نقصر الحديث على مراجعة بعض النظريات الخاصة بالمشاكل العامة التي تتعلق بأهلية - وعناصر - الجرائم التي تقع تحت بنود اتفاقيات «طوكيو» و «هاجو» و «مونتريال» الثلاث.

ولعل المراجعة المدروسة للاتفاقيات الثلاث المشار إليها توضح أن أضعف هذه الاتفاقيات، وأقلها اهتماماً بالتفاصيل هي اتفاقية طوكيو، على الرغم من أن أكثر من ستين دولة قامت بالتوقيع عليها. وهو أمر طبيعي حيث إن تلك الاتفاقية تمثل أساس الوثائق الدولية خلال عامي 1968 و 1969، التي كانت تهدف إلى القيام بأي عمل - ولو كان متواضعاً - فيما يتعلق بالتصدي لعمليات خطف الطائرات، وبعض الأعمال الأخرى التي تعرض عمليات الملاحة الجوية للخطر.

إذن فقد كان هذا العمل مطلوباً. والواقع أن معظم الدول المشاركة في اتفاقية طوكيو وقعت عليها خلال عامي 1968 و 1969. مما جعلها تصبح نافذة المفعول اعتباراً من 4 ديسمبر عام 1969. على الرغم من أن الاتفاقية تمت صياغتها في تاريخ سابق، وبالتحديد في عام 1963 م.

وتغطي الاتفاقية، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى، المسائل الآتية:

أ - الجرائم التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات.

(1) بدأ العمل بتلك الاتفاقية اعتباراً من 26 يناير 1973. وكان الاتحاد السوفيتي (السابق) عضواً فيها منذ 27 ديسمبر عام 1972.

ب - الأعمال التي لا تشكل جرائم ولكنها تعرض سلامة الأشخاص أو الممتلكات، أو النظام داخل الطائرات للخطر، أو تخل بالأمن فيها.

وتنطبق نصوص تلك الاتفاقية على الجنايات - أو الأعمال - التي يقوم بها أحد الأشخاص على متن أية طائرة مسجلة في إحدى الدول الأعضاء حين تكون هذه الطائرة في حالة إقلاع، أو فوق أعالي البحر، أو أية مناطق أخرى خارج نطاق أراضي أي دولة من الدول.

والتعريف الدقيق للواقعة المعنوية التي تدخل ضمن نطاق الاتفاقية - إلى جانب المنطقة المشار إليها أعلاه في عملية التطبيق - تبين مدى الضعف في تفصيل مشكلة قمع التدخلات غير المشروعة في عمليات الخدمات الجوية ومكافحتها. فضعف الاتفاقية لا يتضمن غياب تعريف «الواقعة المادية للجريمة».⁽¹⁾ فقط ولكنه يتضمن أيضاً استثناء الطيران المحلي من مجال الاتفاقية، عدا الطائرات العابرة فوق أعالي البحار، التي تكون رحلتها محصورة بين مدن الدولة المسجلة بها.

لكن عدم وجود قاعدة واضحة يجعل من السهل إفلات الجاني من العقوبة، كذلك الأمر فيما يتعلق بوجود تصنيفات للجنايات التي تندرج ضمن الاتفاقية باعتبارها جرائم، بغض النظر عن الدوافع والأسباب التي وراء ارتكاب هذه الأعمال. كما أن هناك نقاط ضعف أخرى في الاتفاقية تتمثل في منح المختطفين حقوق الطيران المكثف غير العادل.

وينظم الفصل الأول الخاص بمجال - أو نطاق - الاتفاقية والواقع ضمن المادة 11 مفهوم الاستيلاء غير القانوني على الطائرة. وهو، يخلق الشعور باحتمال وجود خلل في الاتفاقية وذلك في حالة استعمال التفسيرات الجوهرية والإنشائية للاتفاقية. ونقاط الضعف المشار إليها آنفاً اجتمعت كلها في صياغة المادة «22» التي تنص على أن «هذه الاتفاقية تظل بعد نفاذ مفعولها مفتوحة أمام أية دولة عضو في الأمم المتحدة، أو في إحدى مؤسساتها المتخصصة

(1) في عام 1963 كانت ثمانى دول فقط هي التي لديها شروط تعترف فيها بمسئوليتها القانونية تجاه عمليات خطف الطائرات في تشريعاتها.

للاتضمام إليها». وهو ما يعني أن هذه الاتفاقية اعتبرت شاملة، ولا يمكن أن تصبح فردية، رغم أنه مع حلول شهر سبتمبر من عام 1963 كانت هناك صيغة موسكو حيث افتتحت الوثيقة للتوقيع عليها في كل من موسكو ولندن وواشنطن.

والمعروف أن صيغة موسكو تم إدراجها حين كتبت مسودة المعاهدة الخاصة بإجراء تجارب الأسلحة النووية في بيئات ثلاث. وبسبب تلك «الإخلالات» الموجودة في نص اتفاقية طوكيو المذكورة لم تكن تلك الاتفاقية ذات تأثير فعال في موضوع مكافحة التدخلات غير الشرعية في عمليات الملاحة الجوية.

ومع تزايد حوادث أعمال التدخل غير الشرعي في عمليات الطيران المدني، وأمام عدم جدية شروط معاهدة طوكيو. ووضع ذلك في الاعتبار، أصدرت الهيئة العامة لمنظمة الملاحة الجوية الدولية المعروفة اختصاراً بـ (I.C.A.O)، قرارها رقم (A. 16 - 37) تطلب فيه من مجلس الهيئة المذكورة إمكانية اتخاذ تدابير أخرى من أجل إيجاد حل لمشكلة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

وقد اهتم المؤتمر الرابع والعشرون لمجلس الأمن الدولي في عام 1969 بمشكلة «تغيير وجهة الطائرات بالقوة أثناء تحليقها»، فصدق المجلس على القرار رقم 2551 الذي جاء فيه أن المجلس «جد قلق من عمليات التدخل في الملاحة المدنية». واقترح المجلس اتخاذ «إجراءات فعالة ضد عمليات الاختطاف بجميع أشكالها، أو أي نوع آخر من أنواع الاستيلاء أو السيطرة على الطائرات».

كما حث المجلس في قراره هذا على دعم وتأييد جهود هيئة (I.C.A.O) الهادفة إلى الإسراع بوضع اتفاقية يكون من شأنها اتخاذ الخطوات المناسبة ضد أعمال التدخل غير الشرعي في عمليات الملاحة الجوية. ولم يلبث المؤتمر السياسي الذي عقد في «هاجو» في السادس عشر من سبتمبر عام 1970 أن تبني المعاهدة الخاصة بمكافحة عمليات الاستيلاء على الطائرات. وحددت اتفاقية هاجو الجنايات التي تندرج تحت تلك الاتفاقية. فالمادة الأولى منها تقول: «..... أي شخص يكون على متن الطائرة وهي في حالة إقلاع يقوم:

أ - بالتهديد، أو الاستيلاء، أو السيطرة، أو ممارسة أي نوع من الإكراه على الطائرة باستخدام القوة، أو محاولة القيام بأي من تلك الأفعال.

ب - بالاشتراك مع شخص يقوم - أو يحاول القيام - بأي من الأعمال السابقة يكون أحد مرتكبي الجريمة.

وقد قضت الاتفاقية بأنه على كل دولة أن تجعل الجنايات المبينة إعلان خاضعة للعقوبة الشديدة. (المادة 2).

وينبغي النظر إلى توسيع نطاق صلاحية الاتفاقية لتشمل خطوط الطيران المحلية (المادة 3) على أنه بادرة إيجابية في هذه الاتفاقية، بصرف النظر عن إظهار الوقائع المادية للجناية أو الإعلان عنها، إلى جانب أن (المادة 3) تشترط أيضاً مجال الاتفاقية الذي يخص الحوادث التي تشتمل على عنصر دولي..

— إذا كان مكان الإقلاع، أو الهبوط الفعلي للطائرة التي وقعت الجريمة على متنها واقعا خارج أقاليم وأراضي الدولة المسجلة بها الطائرة.

— إذا وجد «الجاني المزعوم» فوق أراضي دولة غير تلك المسجلة بها الطائرة.

أما أهم الشروط في الاتفاقية فهي تلك التي تشمل مبدأ «التسليم أو المحاكمة - Aut de dore Aut judicare»، الذي يشكل نص المادة السابعة. والتي تلتزم - بموجبها - جميع الدول الموقعة على المعاهدة - في حالة وجود المدعى عليه على أرضها - بأنها في حالة عدم تسليمها المتهم المطلوب عليها أن تقدم القضية - دون استثناء، ومهما كان نوعها - إلى المسئولين المختصين ذوي العلاقة بالموضوع، والمخولين بالنظر في مثل هذه القضايا، وذلك بهدف إقامة الدعوى وإجراء المحاكمة للمتهم.

وفيما يتعلق بشكل التسليم فإن المادة الثامنة من الاتفاقية تجعل من الجريمة التي حددتها المادة (1) جريمة تستوجب التسليم، وعلى هذا فلا بد أن تشملها جميع معاهدات تسليم المجرمين الموقعة بين الدول.

وطبقاً للمادة العاشرة من الاتفاقية، فإن الدول الموقعة ملزمة بتقديم أقصى مساعدة ممكنة فيما يتعلق بالجناية التي تدخل ضمن مواد الاتفاقية. أما المادة (13) فهي تلخص صياغة موسكو، التي تجعل التوقيع على الاتفاقية مفتوحاً للجميع في كل من موسكو ولندن وواشنطن. كما أن تلك الصياغة تضع الشروط الواجبة لجعل هذه الاتفاقية عالمية وشاملة.

ولعل الميزة الجيدة والهامة في اتفاقية (هاجو - Hague) هي أنها لا

تتعامل إلا مع مشكلة خطف الطائرات. وقد صيغت الاتفاقية بحيث تحمي الطائرة في حالة الإقلاع الفعلي (الطيران) ، إضافة إلى أنها تحمي أيضاً الطائرة في حالة الاستعداد للإقلاع حين تصبح الطائرة هدفاً لعملية قرصنة أو استيلاء. كما أنها لا تعتبر هذا العمل جنائية إلا حين يتم ارتكاب الفعل من قبل شخص على متن الطائرة ذاتها ولذلك فإن الاتفاقية تستثنى - في محتواها - كل أنواع الأعمال الأخرى التي قد ينتج عنها تهديد لا يقل عن الإخلال بعمليات الملاحة الجوية. وعلى هذا، فإن الهيئة العامة للأمم المتحدة (I.C.A.O)، تبنت القرار رقم « 20 - 17 A »، في يونيو 1970. وقد كان ذلك - بطبيعة الحال - قبل الانتهاء من التوقيع على اتفاقية هاجو، التي جسدت الحاجة لصياغة مجموعة من الشروط بهدف استكمال الاتفاقيات الدولية سارية المفعول.

وإلى جانب ذلك، فإن مجلس الأمن الدولي تبني القرار رقم (2645) في جلسته الخامسة والعشرين وذلك بتاريخ 25 نوفمبر 1970 ، والذي أدان - دون أية استثناءات - جميع أعمال القرصنة الجوية، أو التدخل في الملاحة المدنية الجوية، سواء أكان محلياً أم دولياً، إذا اقترن ذلك باستعمال القوة أو التهديد. كما أدان جميع أنواع العنف الذي قد يمارس ضد المسافرين، أو طاقم الطائرة، أو يكون ضد سلامة الملاحة الجوية، أو الاتصالات المرتبطة بأغراض النقل الجوي.

في سبتمبر من عام 1971 عقد مؤتمر سياسي في مونتريال انبثقت عنه اتفاقية لمكافحة الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة المدنية.

وتنص المادة الأولى من اتفاقية مونتريال على أن:

1 - أي شخص يرتكب جنائية يكون عمله غير شرعي إذا:

أ - قام بأي عمل من أعمال العنف ضد أي شخص يكون على متن الطائرة في حال إقلاعها⁽¹⁾، طالما كان من شأن هذا الفعل احتمال تعريض سلامة تلك الطائرة للخطر.

(1) تعتبر الطائرة في حالة إقلاع منذ اللحظة التي تغلق فيها جميع أبوابها الخارجية قبل الطيران وحتى اللحظة التي تنفتح فيها هذه الأبواب بهدف هبوط ركابها. كما أن الطائرة تعتبر في حالة إقلاع أثناء الهبوط الاضطراري، وحتى تولى المسؤولين المعنيين مسئوليتها بما في ذلك الأشخاص والأمتعة التي على متنها (البند 2 - فقرة أ).

أو....

ب - قام بتدمير طائرة في حالة عملها، أو التسبب في تخريبها بحيث تكون غير قادرة على الإقلاع، أو ارتكاب عمل يكون من شأنه تعريضها للخطر إذا ما أقلعت.⁽¹⁾

أو..

ج - قام بوضع أجهزة ما، أو أية معدات أخرى - مهما كان نوعها - بأية طريقة على متن الطائرة بحيث ينتج عن مثل هذه الأدوات أو المعدات تحطيم الطائرة، أو تعريض سلامتها للخطر أثناء الطيران.

أو...

د - قام بإعطاء معلومات يعرف مسبقاً أنها غير صحيحة، مما يعرض سلامة الطائرة للخطر حال تحليقها في الجو.

2 - كما أن الشخص يعتبر مرتكباً لجناية إذا هو:

أ - حاول ارتكاب أي من الجنايات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

أو....

ب - اشترك مع شخص آخر في ارتكاب - أو محاولة ارتكاب - مثل هذه الجناية.

وتعني اتفاقية مونتريال من خلال الواقعة المعنوية أنها موجهة ضد أعمال الاستيلاء على الطائرات، أو محاولة السيطرة عليها على أساس أنها تستعمل كوسيلة نقل. وكذلك ضد الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد الطائرة، سواء أكانت رابضة على أرض المطار، أم محلقة في الجو، إضافة إلى أن نص الاتفاقية يشمل التجهيزات والمعدات الأرضية الخاصة بالملاحة الجوية.

وطبقاً لهذه الاعتبارات، فإنه يصبح من الضروري اعتبار ما قامت

(1) تعتبر الطائرة في الخدمة منذ بداية الاستعداد قبل الإقلاع، وهي العمليات التي تقوم بها الطواقم الأرضية، أو طاقم الطائرة ذاته. ويقدر ذلك بأربع وعشرين ساعة بعد الهبوط. ووفقاً للفقرة (أ) من البند (2)، والفقرة (ب) من البند نفسه فقد تعدد الفترة التي تعتبر الطائرة خلالها في حالة إقلاع، وذلك في جميع الأحوال.

به السلطات الأمريكية في 12 مايو من عام 1981 بالنسبة لطائرة الخطوط الجوية الروسية «إيرفلوت» انتهاكاً فاضحاً وعلنياً لاتفاقية مونتريال. ويشمل ذلك الخرق الطائرة وطاقمها والمسافرين على متنها وأمتعتهم، بما في ذلك الأمتعة الدبلوماسية.

وكانت طائرة «إيرفلوت» طبقاً للفقرة (ب) من المادة (1) من اتفاقية مونتريال في حالة خدمة. وفي خلال الدقائق العشرين التي سبقت موعد إقلاع الطائرة «السوفيتية» من مطار (دالي) اقتحمت مجموعة من عملاء مكتب التحقيقات الفدرالية الطائرة ودفعت الطاقم إلى خارجها، ثم بدأوا في تفتيش الطائرة، حيث قاموا بفتح الأمتعة، وفحص أجهزة الملاحة فيها، كما قاموا بتفتيش الطائرة من الداخل وغيره من الأماكن الهامة، ولم تسلم من تفتيشهم أي من الأمتعة، بما فيها تلك التي تخص أعضاء الوفد السوفييتي في الولايات المتحدة. وقذفوا بالأمتعة إلى خارج الطائرة قبل أن يقوموا بتفتيشها دون أدنى تردد. مع العلم بأن تلك الأمتعة - وكل ما يخضع للتفتيش - قد سبق فحصها بعناية من قبل ضباط ورجال الجمارك الأمريكيين قبل أن ترفع إلى الطائرة حسب اللوائح والقوانين الدولية. كما أن الطائرة تمت الموافقة على إقلاعها. وجدير بالذكر أن بعض هذه الأمتعة سرق خلال عملية التفتيش التي قام بها عملاء مكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكية. وأسوأ إلى المسافرين الذين كانت من بينهم امرأة حامل، ومريض يعاني من كسور سابقة وبعض الأطفال. وجاء في برقية الاحتجاج «السوفييتي» بتاريخ 30 مايو 1981 ماييلي:

إن ما حدث لطائرة «إيرفلوت» السوفييتية من قبل المسؤولين الأمريكيين، ليس سوى مثال آخر على عدم احترام المعايير والتشريعات القانونية الدولية، والقواعد الأساسية للياقة بصفة عامة. وهذا التصرف الأمريكي الفاضح يوحي بأن الإرهاب واللصوصية أصبحتا السياسة الرسمية للولايات المتحدة.⁽¹⁾

وبرغم عدم الاعتراض بأي شكل من الأشكال على حق السلطات الأمريكية في القيام بالفحص والتفتيش، فلا يمكن للمرء أن يقبل هذا الحق، حين

(1) عن صحيفة «برافدا» بتاريخ 14 مايو 1981.

يتخذ شكلاً يعرض حياة المسافرين وطاقم الطائرة للخطر، ويتسبب في إتلاف المعدات والمهمات الخاصة بشركة «إيرفلوت»، ويلحق الأذى المادي والمعنوي بالمسافرين وطاقم الطائرة، مما خولهم حق المطالبة بالتعويض. إلى جانب أن هذا التصرف الأمريكي شكل انتهاكاً فاضحاً لاتفاقية «فيينا» عام 1961، الخاصة بالعلاقات الدولية، والتي تنص بشكل خاص على وجوب حضور مالك الأمتعة الدبلوماسية كلما كانت إمكانية فتحها محتملة. إذن فما حدث للطائرة الروسية هو - من حيث الشكل والمضمون - خرق لا اتفاقية مونتريال من قبل المسؤولين الأمريكيين، وعليه فإن ما قاموا به يحمل الصفة الإرهابية.

وليس ما يميز اتفاقية مونتريال عن اتفاقية هاجو هو أن الأولى أكثر اتساعاً، ولكن يميزها أيضاً ورود شروط خاصة بها، حيث إن الدول الموقعة عليها تسعى - طبقاً لمواد القانون الدولي والتشريعات الوطنية - إلى اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بهدف منع الجرائم المشار إليها في المادة (10). فاتفاقية مونتريال إذن تعني بالتحديد: إدانة أية جرائم أو جنایات ووضع العقوبات لها. وذلك كما حدث في حادث تفجير الطائرة الكورية في 6 أكتوبر 1976، والتي كانت في طريقها من جورج تاون (غويانا) عبر «بورت أوف اسبين» في (ترينداد وتوباغو) مروراً «ببريدج تاون» «باربادوس». وقد قتل في الحادث 57 كوبياً بمن فيهم طاقم الطائرة بالكامل، إضافة إلى 11 طالباً غويانياً، كانوا ذاهبين إلى المراكز التعليمية الكوبية، وأيضاً خمسة أعضاء في أحد الوفود الثقافية من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كانوا في رحلة إلى عدد من دول أمريكا اللاتينية.

أما الذي حدث فهو أنه بعد مرور عشر دقائق على إقلاع الطائرة بعث قائدها إشارة لاسلكية تفيد أن انفجاراً وقع بالطائرة أدى إلى إشعال حريق بها، وطلب إذنًا بالهبوط الاضطراري، إلا أن الطائرة أخفقت في الوصول إلى الساحل وسقطت على بعد ثلاثة أميال غرب الجزيرة الكوبية. وقد اتضح أن ثمة راكبين استقلا الطائرة في «باربيدوس» ومن هناك قاما بالاتصال هاتفياً من (فيلاج هوتيل) بشخص في كاراكاس يدعى لويس، وأخبراه عن تحطم الطائرة المذكورة. ثم غادر الاثنان إلى ترينداد، وسمح لهما بإجراء مكالمة إلى كاراكاس من فندق (هوليدي إن) حيث صدرت إليهما أوامر بالمغادرة حالاً إلى فنزويلا.

وقد علمت الشرطة التي اعتقلتتهما أن الرجلين مواطنين من فنزويلا يدعيان «هيرنان ريكاردو» و «فريدي لوغو» وقد اعترفا خلال التحقيق معهما أنهما قاما بزرع قنبلة موقوتة كانت مخبأة في أحد أجهزة «الترانستور» أسفل

المقعد رقم D - 27 في الطائرة المذكورة. وأوضحت الاعترافات التي أدلى بها المتهمان خلال التحقيق معهما، أن شُن عمليات إرهاب جوية كان جزءاً من الحملة الإرهابية التي تقوم بها المنظمات المعارضة للثورة الكوبية، وذلك بالتعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية وجهاز الخدمة السرية التابع لحكومة «بينوشيه» في شيلي. ولم يكن اختيار الرجلين منطقة الكاريبي لتنفيذ العملية محض مصادفة، فهما يدركان أن دول تلك المنطقة ترتبط مع كوريا بعلاقات طيبة.

ولا بد من الإشارة إلى أن عدة أعمال إرهابية مشابهة ارتكبت ضد كوبا في السابق، منها - على سبيل المثال - الانفجار الذي حدث بتاريخ 10 يوليو 1967 بمكاتب مركز الخطوط الجوية البريطانية لغرب الهند في باربيدوس. لأن الهند كانت تمثل مصالح الخطوط الكوبية، كما حدثت أعمال أخرى مماثلة في كل من جامايكا وبنما وغويانا. وقد اعترف ريكاردو أثناء التحقيق الذي أجرته معه شرطة ترينداد بأنه عميل لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية منذ عام 1971. وأنه تم تدريبه بمعرفة الوكالة على أعمال التخريب وحمل السلاح والتقاط الصور. أما شريكه «لوغو» فهو كوبي الأصل ويحمل الجنسية الفنزويلية، وكان يعمل في مكتب التحقيقات «بوش بوسادا». وهو مكتب يستخدم كغطاء لفرع وكالة الاستخبارات الأمريكية هناك، وعلى اتصال دائم بها وبمكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) في السفارة الأمريكية.

وقد اعترف المعتقلان بأن الذي أصدر إليهما الأمر بتفجير الطائرة هو «أورلاندو بوش» زعيم جبهة المعارضين الكوبيين الذين يرتبطون بعلاقات مع وكالة الاستخبارات الأمريكية، وكان أورلاندو قد سبق له القدوم إلى فنزويلا لغرض التخطيط لهذه العملية التخريبية. وقد عثرت الشرطة في مفكرتي المجرمين على أرقام هواتف كل من بوش وبوسادا وجوزيف ليو أحد الملحقين بالسفارة الأمريكية في كاراكاس والذي كان في الوقت نفسه عميلاً لمكتب التحقيقات الفدرالي.

ولكن ماذا عن بوش؟!.

لقد كان طبيباً بالخبرة، وعقب انتصار الثورة الكوبية قاتل ضد حكومة الشعب، كما كان قائداً لإحدى عصابات اللصوص في جبال «إيسكامبروي». ثم هرب بعد ذلك إلى الولايات المتحدة. وطبقاً لما ذكرته وسائل الإعلام في حينه، فقد كان بوش مسئولاً عن العصابات المعارضة للثورة في الخارج، والتي قامت بارتكاب حوالي 150 محاولة للاغتيال، كما قامت بخمسين عملية اغتيال ناجحة

خلال فترة عامين فقط قبل اعتقاله. ويذكر أنه كان قد اعتقل ست مرات في الولايات المتحدة وذلك بسبب مخالفته التشريعات الأمريكية. لكنه في كل مرة كان يطلق سراحه بعد تدخل وكالة الاستخبارات الأمريكية. وقد تمت محاكمة بوش وحكم عليه بعشر سنوات سجنًا لمشاركتة في تفجير السفينة اليابانية «أوزاكامارو». لكنه أفرج عنه مبكراً عام 1972 مقابل وعد شرف قطعه على نفسه.

وبعد الانقلاب الفاشل في شيبي أسس بوش علاقة اتصال وارتباط وثيقة مع جهاز الاستخبارات التشيلي (Dina). وقد رفعت توجيهات هذا الجهاز من قدرات بوش في مجال الأعمال الإرهابية «التكتيكية» وذلك في عام 1974. وكان بوش قد زار تشيلي عدة مرات. وفي بوينس آيرس قام بالتعاون مع منظمة التحالف الإرهابية الفاشية المضادة للشيوعية في الأرجنتين والمعروفة باسم (A.A.A). بالتخطيط لاختطاف الدبلوماسيين الكوبيين، والقيام ببعض الأعمال الإجرامية الأخرى.

وفي عام 1976 شارك في مؤتمر للكوبيين المعارضين للثورة في الخارج والذي عقد في «بانيو» بجمهورية الدومينيكان، حيث اتفق هؤلاء في هذا المؤتمر على توحيد أنشطتهم الإرهابية من خلال منظمة (كوندور). وفي السنة نفسها قام بوش بالتعاون مع «جيمس ويليامسون» عميل المخابرات الأمريكية وكذلك مع بعض المنظمات الفاشية الأخرى في بعض بلدان أمريكا اللاتينية بتدبير مؤامرات انقلاب في كوستاريكا. وفي أوائل شهر سبتمبر من عام 1976 م ظهر بوش بمكتب التحقيق التابع لبوسادا في كاراكاس تحت اسم M.paniagu ، وهناك التقى مع «ريكاردو لوجو».

وفي الرابع من أكتوبر قدم ريكاردو ولوجو إلى استراحة «ثياميورا» الصغيرة في ولاية «اندروبيلو» لمقابلة أحد رجال الاستخبارات الأمريكية في فنزويلا، وهو رئيس لما يسمى «اللجنة الدولية للدفاع عن الديمقراطية»، كما أنه أحد الاختصاصيين في مكافحة الشيوعية وتشويه سمعة السوفييت. وفي ذلك المكان نوقشت أبعاد الجريمة بدقة متناهية ، وتم تقديم دفعة مالية أولى مقدارها 40,000 دولار إليهما. وفي اليوم التالي غادرا إلى «ترينداد» بواسطة إحدى طائرات «بان أمريكان».

وحين اعتقلتهما شرطة ترينداد قامت بتسليمهما إلى فنزويلا، وهناك تم اعتقال بوش وبوسادا. إلا أن الحكومة الفنزويلية تعرضت من جراء ذلك إلى ضغوط متزايدة استخدمت فيها كل الوسائل، ابتداء من حملات وسائل الإعلام

وانتهاء بتفجير مكاتب فنزويلا في ميامي ونيويورك. وفي ميامي أيضاً كانت هناك محاولة لتفجير طائرة عسكرية فنزويلية كان قد سبق وصولها، كما مورست عدة عمليات تهديد بالتخريب، ضد شركة الخطوط الفنزويلية في «فياسا».

وفي إحدى مقابلاته مع صحفي أمريكي، لم يتردد بوش في الاعتراف بنشاطاته، وهدد علناً بالقيام بالمزيد من العمليات الإرهابية. وفي تصريح أدلى به لمجلة «ديلي جورنال» وجه عدة شتائم إلى حاكم الولاية الفنزويلية، مما أدى لتحويل قضيته إلى محكمة عسكرية، إلا أنه استمر في توجيه عبارات السباب والطعن ضد الرئيس «حاكم الولاية»، وكذلك ضد القاضي المكلف بالقضية، وفي المحاكمة التي أجريت لهما في كاراكاسي عام 1978، وجد أن المتهمين مدانان، وحكم عليهما بالسجن.

كانت تلك قضية نموذجية عن التحقيق في الجرائم وإدانتها، فقد بينت مدى خطورة الأعمال الإرهابية على الملاحة الجوية المدنية، ودلت على مدى الصلات والروابط بين مثل هذه الأعمال وسلسلة كبيرة أخرى من الأعمال الإرهابية الدولية التي تقع تحت طائلة العقاب. مما يستدعي التعاون بين الدول في سبيل منعها.

وبينما يمكننا إدراك الأهمية الكبيرة لهذه الاتفاقية، فإنه يكون من الخطأ افتراض أنها حلت جميع القضايا المعنية المتعلقة بمكافحة التدخلات غير المشروعة في عمليات الطيران. فعلى سبيل المثال ليست هناك أية إشارة في تلك الاتفاقيات، لأي اقتراح فيما يخص عمليات تدمير الطائرات وهي رابضة على الأرض، أو وهي في حالة غير صالحة للعمل (كما اشترطت ذلك الفقرة «ج» من المادة الثانية من اتفاقية مونتريال) وكذلك في حالة وجود تلك الطائرات في حظائرها، أو في حالة تدمير المعدات وتجهيز المهابط....

ومن أهم مواطن الخلل في هذه الاتفاقية، غياب الشروط التي تعاقب على الأعمال الإرهابية المتعلقة بأفراد الطواقم الأرضية العاملة بالمطارات.

وقد أكدت مأساة مطار «فينوميشينو» في روما في 18 - 12 - 1973 مرة أخرى الحاجة الملحة لإضافة مثل هذه الشروط إلى الاتفاقيات المشار إليها سلفاً، بهدف قمع التدخلات غير القانونية في عمليات الخدمات الجوية. ففي التاريخ المذكور قامت مجموعة إرهابية بتفجير إحدى طائرات «بان أمريكان» في مطار فينوميشينو المذكور، مما أدى إلى مقتل

ثلاثين شخصاً، ثم استولى الإرهابيون بعد ذلك على إحدى طائرات شركة «لوفتهانزا» الألمانية الغربية ليغادروا إلى أثينا، بعد أن اصطحبوا معهم على متن الطائرة عدداً من رجال الشرطة الإيطاليين وبعض المسئولين في المطار كرهائن. ولما أخفقوا في تحقيق مطالبهم في مطار أثينا، غادروه إلى الكويت وهبطوا هناك حيث تم اعتقالهم وإطلاق سراح كل الرهائن، بمن فيهم طاقم الطائرة.

وأهم نقاط تلك القضية تتلخص فيما يلي:

* ليست هناك شروط لحماية مسئولى المطارات في اتفاقيتي هاجو ومونتريال.

* انبثاقاً من حقيقة أن دولة الكويت ليست عضواً في الاتفاقيات السابقة، فلم يكن المسئولون الكويتيون - من الناحية العملية - ملزمين باتخاذ التدابير القضائية ضد الإرهابيين الذين ارتكبوا تلك الجريمة، كما أن الاتفاقيات لم تتعرض لمشكلة المحاكمة والعقوبة ضد الأشخاص الذين يرتكبون جرائمهم خارج الأرض الوطنية، إلى جانب أنه استناداً إلى نصوص الاتفاقية السابقة فإن عدة دول - معاً - لها الحق في محاكمة المتهم وفقاً لمعيار «الغرض من الجناية». أما الحق في المفاضلة القانونية فيجب أن يكون لصالح الدولة المسجلة بها الطائرة، أو في حالة ارتكاب عمل ضد المعدات والتجهيزات الأرضية، أو ضد طائرة رابضة ومتوقفة عن العمل، أو ضد الحطائر. أي تكون الأفضلية للدولة التي تمتلك تلك المعدات الأرضية أو المسجلة بها الطائرة في حالة تسليم الجاني.

وثمة قضية رئيسية يجب الإشارة إليها، وهي غياب نظام ضماني لتأمين جميع المطالب من قبل الدول ينبع من هذه الاتفاقيات. ومعظم الأعمال الإرهابية التي ترتكب الآن - في أشد أشكالها - هي نتيجة المشاكل التي لم يتم حلها حتى الآن في الشرق الأوسط.

والواقع أن معظم دول الشرق الأوسط وقَّعت - أو قبلت - اتفاقيات طوكيو وهاجو ومونتريال، فالدول الأعضاء في اتفاقية طوكيو - على سبيل المثال - هي: ليبيا والسعودية و«إسرائيل»، بينما الدول الأعضاء في اتفاقية هاجو هي: العراق والأردن و«إسرائيل»، أما اتفاقية مونتريال فقد وقعت عليها «إسرائيل».

ولاشك أن ما سبق يخلق صعوبات إضافية أمام القيام بعمل فعال ومؤثر ضد التدخلات غير المشروعة في عمليات الملاحة الجوية. وثمة أمر واحد

ينبغي التعريف به وتمييزه في هذا الشأن، ألا وهو: إلى أي مدى يمكن اعتبار الأعمال الإجرامية التي ترتكب على متن طائرة، أو أعمال التدخل غير المشروع في عمليات الطيران أعمالاً إرهابية تأخذ صفة «الدولية» وإلى حد ما يمكن اعتبارها عنصراً دولياً؟ وما هو موقف الاتفاقيات الواقعة ضمن رعاية الـ (I.C.A.O) فيما يتعلق بمشكلة قمع الأعمال الإرهابية الدولية بصفة عامة؟.

إن من الصعب على المرء أن يقف إلى جانب الاقتراحات التي تتضمنها البحوث والدراسات بشأن الإرهاب التي تتبناها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهي تلك التي قامت بها الأمانة بالاشتراك مع اللجنة السادسة في اجتماعها رقم 1314 حيث أصدرت قراراً ينص على: «إن هذه الاتفاقيات لا تتعامل مع الإرهاب مباشرة، وهي لا تحوي شروطاً تعبر عن ذلك الموضوع».⁽¹⁾

ومن المعروف أن أعمال العنف بدأت بمحاولة الاستيلاء على الطائرات، إذ أنها تستخدم كوسيلة مريحة للسفر عند مغادرة إحدى البلدان، وهو ما صعد من عمليات اختطاف الطائرات بهدف أخذ الرهائن، أو تدمير الطائرة تدميراً مباشراً، بسبب تسجيل هذه الطائرة - أو الطائرات - في دولة بعينها.

وقد أدى هذا كله إلى هلاك أشخاص أبرياء نتيجة استخدام العنف بأشكال عديدة، وهو ما أدى إلى فقدان الثقة بعمليات النقل عن طريق الجو، كما أنه بث الشعور بالخوف والشك بين أطقم الطائرات والمسافرين والعاملين المكلفين بأعمال تخص الطائرة، أو غيرها، مما يتعلق بالملاحة الجوية. وبمجرد أن بدأت عمليات ارتكاب الجرائم ضد حركة الملاحة في الطائرات برز سؤال ملح، هو: كيف يمكن وضع تعريف لمثل هذه الجنايات؟.

لقد كان أحد التعريفات التي استخدمت بصفة مستمرة في هذا الشأن هو «القرصنة الجوية»، وهو مصطلح استعير من التشريعات القومية للولايات المتحدة الأمريكية، ومأخوذ بالتحديد عن القرار الاتحادي الأمريكي بشأن الملاحة الجوية في عام 1958 والذي جاء ضمن التنقيحات التي تمت صياغتها في عام 1961، ثم أضيفت إلى قرار الملاحة الأمريكية الفدرالي الصادر في عام 1958، والذي نص على ضرورة معاقبة جريمة «القرصنة الجوية». وقد عرفت «القرصنة الجوية» في هذا التنقيح على أنها: «أي استيلاء، أو محاولة للسيطرة

(1) مجلس الأمن الدولي أ/ج 6/418 - 2 نوفمبر 1972 م. ص. 32.

عن طريق القوة، أو التهديد باستخدامها، أو الانتهاك لأجل أغراض عدائية ضد الطائرات التي تكون في حالة طيران تجاري». إلا أن الدول بقيامها بعقد اتفاقيات فيما بينها توقفت بالتالي عن استخدام هذا المصطلح في تحديد عناصر الجريمة. وكان لذلك سبب معقول جداً.. وهو أن القرصنة - أو «السطو الملاحى» - كما عرفت المادة 15 من اتفاقية جنيف لعام 1958 والخاصة بأعالي البحار كانت أحد الأعمال الآتية:

1 - أي عمل من أعمال العنف غير المشروعة (حجز - سلب - نهب) يرتكب - من أجل أغراض خاصة - ضد طاقم الطائرة، أو المسافرين على متنها، أو ضد طائرة خاصة يكون موجهاً: ⁽¹⁾

أ - في أعالي البحار، ضد سفينة أخرى - أو طائرة - أو ضد الأشخاص أو الممتلكات التي تكون على ظهر تلك السفينة.

ب - ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص، أو ممتلكات في مكان أو موقع يقع خارج سلطة أي دولة.

هذا.. وتعامل الفقرتان 3,2 مسألة الاشتراك التلقائي، أو تقديم المساعدة، أو التعاون المقصود في ارتكاب الأعمال التي تشملها الفقرتان 1,2. وعلى الرغم من أن البند 15 لا يحتوي على مصطلح طائرة (Air craft) فإن الاستيلاء غير المشروع على أية طائرة، أو تدميرها بالكامل لأسباب سياسية هو هدف بعيد عن الواقعة المادية التي تشكل الجريمة (Corpus delicti)، وذلك حسب مقتضى البند 15 من اتفاقية جنيف بشأن أعالي البحار.

إن التدخلات غير المشروعة في خدمات الملاحة الجوية تشمل الأعمال التي يقصد منها استخدام الطائرة كوسيلة نقل أو هدف للهجوم من قبل الجناة.

(1) آخذون في الاعتبار أن الفقرة (1) من البند 15 لا تغطي أعمال القرصنة التي ترتكب من قبل السفينة المملوكة للدولة، فإن الاتحاد السوفييتي والمجر وتشيكو سلوفاكيا ورومانيا أعلنوا عند توقيعهم الاتفاقية أن «تعريف القرصنة» الذي صيغ ضمن الاتفاقية لا يغطي بعض أعمال معينة، وهي تلك التي تشملها نصوص القانون الدولي الحالي، باعتبارها أعمال قرصنة، لا تخدم الهدف في التأكيد على حرية الملاحة على الخطوط البحرية الدولية.

إن إشكالاً متعددة من العنف، كالتهديد والابتزاز، والتي يقوم بها المتهمون ضد الطاقم في مثل هذه الظروف لا تهدف بالضرورة إلى النهب أو الإثراء الشخصي. فالجناة بشكل عام يطالبون بتغيير وجهة الطائرة. إذن فلا الطائرة ذاتها، ولا ممتلكات المسافرين تكون عادة مناسبة للقيام بمثل هذا العمل. وفضلاً عن ذلك فإن القرصنة غير متزامنة بأي حال مع محاولات تدمير الطائرة في الجو بواسطة القنابل الموقوتة، وقد استعمل التشريع السوفييتي مصطلح «الصوصية الجوية». ويجب ملاحظة أنه في الوقت الذي يستخدم فيه هذا المصطلح — الثابت إلى حد ما — مع أعمال الاستيلاء على الطائرات باستخدام العنف ضد أفراد طاقم الطائرة، فإنه لا يكشف عن الواقعة المادية المطبقة على حالات الضرر الذي يلحق بالمعدات والأجهزة الأرضية، أو تفجير الطائرة في الجو، أو على الأرض. إلى جانب أن مصطلح «الصوصية الجوية» يتزامن — أولاً وقبل كل شيء — مع أعمال العنف التي ترتكب ضد الأفراد أو المؤسسات الاجتماعية⁽¹⁾، فالتدمير أو التخريب أو نسف الممتلكات تصنف عادة كأعمال تخريبية في العرف الوطني.⁽²⁾ وفي الوقت نفسه، فإن أي عمل إرهابي يعتمد في تقديره على الهدف من وراء الهجوم، أو الأسلوب الذي ارتكب به، والذي قد يتخذ أحد الأشكال الآتية:

* الاغتيالات السياسية (مقتل شخص).

* التخريب (تدمير ممتلكات).

* اللصوصية (تنظيم الهجمات).

وفي الختام ينبغي ملاحظة أن تصنيف أعمال العنف التي تتضمن جنائية، أو أذى — حسبما ورد في اتفاقيتي «هاجو» و «مونتريال» باعتبارها أعمالاً إرهابية دولية ارتكبت ضد النقل الجوي سوف — يستجيب — بإجراءات متكاملة — لجميع خصوصيات مثل هذه الجنايات. ويتوافق فعلياً مع أساليب الجناة.⁽³⁾

(1) انظر — على سبيل المثال — البند 77 من القانون الجنائي R.S.F.S.R.

(2) انظر على سبيل المثال — البند 68 من القانون الجنائي R.S.F.S.R.

(3) انظر على سبيل المثال — جي — دوجارد (j.dugard) : الإرهاب الدولي — مشكلة التعريف — يناير 1974 مجلد 50 رقم (1) ص 71.

3 - اتفاقية عام 1971 بشأن منع - والمعاقبة على - الأعمال الإرهابية، التي
تأخذ شكل جرائم (جنايات)، ضد الأشخاص، والابتزازات ذات العلاقة

التي تحظى باهتمام دولي⁽¹⁾

لقد أدى ازدياد عدد الأعمال الإرهابية التي ترتكب في محيط القارة
الأمريكية باللجنة الأمريكية الخاصة بحقوق الإنسان إلى أن تتبنى في أبريل عام
1970 قراراً بشأن الإرهاب الذي يرتكب لأغراض سياسية أو عقائدية. وقد
أدانت اللجنة أعمال الإرهاب السياسي وحروب العصابات، معتبرة إياها انتهاكاً
فاضحاً لحقوق الإنسان وحياته الأساسية.⁽²⁾ إلا أن اللجنة «تناست» الإشارة
إلى تلك الانتهاكات للحقوق ذاتها في دول أمريكا اللاتينية التي ترزح تحت
أنظمة استبدادية!

لقد وقّع أعضاء المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية (O.A.S) في
اجتماعه المنعقد بتاريخ 15 مايو 1970 على قرار اتخذ بناء على التقرير الذي
زودته به اللجنة القانونية - السياسية، التي أدانت أعمال الإرهاب، خاصة
عمليات اختطاف الأشخاص، والابتزاز ذات العلاقة معتبرة إياها جرائم ضد
الإنسانية.⁽³⁾

وفي 30 يونيو 1970 تبنى المجلس العام لمنظمة الدول الأمريكية قراراً
تحت عنوان «الرد العام، وسياسة المنظمة تجاه أعمال الإرهاب، خاصة تلك التي
تتعلق بختطف الأشخاص والابتزاز، ذات العلاقة بالجريمة». وقد كلف المجلس
الأعلى للمنظمة اللجنة القضائية الأمريكية بإعداد صياغة أو أكثر في مدة

(1) وقعت بواشنطن في 2 فبراير 1971 من قبل: كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية
الدومنيكان، جامايكا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، السلفادور، ترينداد، توباغو،
الولايات المتحدة، أوروغواي، فنزويلا.

(2) انظر (O.A.S) سلسلة 23.L. v. II - وثيقة 19 - مراجعة (1) 1970/4/23 م.

(3) انظر القرار C P والقرار 5 (7017) - السجلات الرسمية لمنظمة (O.A.S) .

لا تتجاوز 60 يوماً - فيما يتعلق بالوسائل الداخلية الأمريكية المتخذة ضد عمليات الخطف والابتزاز والهجمات ضد الأشخاص، في الحالات التي يمكن أن يكون لها رد فعل على العلاقات الدولية.⁽¹⁾

وفي جلسته الخاصة الثالثة، التي عقدها المجلس الأعلى لمنظمة الدول الأمريكية التي انعقدت في الفترة من 25 يناير إلى 2 فبراير 1971، تبني المجلس «اتفاقية لمنع - والمعاقبة على - الأعمال الإرهابية التي تتخذ طابعاً جنائياً ضد الأشخاص، وعمليات الابتزاز الأخرى المشابهة ذات «الاهتمام الدولي». وتحتوي الاتفاقية في مضمونها على مقدمة تمهيدية و 13 بنداً، أو مادة. وتوضح المقدمة أن المجلس الأعلى للمنظمة المذكورة يندد بشدة بأعمال الإرهاب، وذلك في قراره رقم 4 الصادر في 30 يونيو 1970، وخاصة عمليات اختطاف الأشخاص وعمليات الابتزاز المرتبطة بها، والتي أطلق عليها تعبير «جرائم شائعة وخطيرة»، مشيراً إلى أن الأعمال الإجرامية ضد الأشخاص الذين يستحقون «حماية خاصة» (تأكيدات إضافية Emphasis added) ضمن القانون الدولي تحدث باستمرار. وهذه الأعمال ذات أهمية دولية، وذلك بسبب النتائج التي قد تترتب عليها في مجال العلاقات الدولية.

وكما تشير المقدمة، فإن هدف الاتفاقية هو تبني معايير عامة يمكن عن طريقها تطوير القانون الدولي، فيما يتعلق بمنع - والمعاقبة على - مثل هذه الأعمال. وتشترط المادة الأولى من الاتفاقية أن تتعهد جميع الدول الموقعة عليها بالتعاون فيما بينها عن طريق اتخاذ كافة الإجراءات التي يمكن أن تعتبر مؤثرة وفعالة وذلك طبقاً لقوانينها المحلية الخاصة، وبالذات تلك القوانين والتشريعات التي تتضمنها الاتفاقية، بهدف منع - والمعاقبة على - أعمال الإرهاب. خاصة عمليات الاختطاف والقتل، والاعتداءات الأخرى ضد حياة - والسلامة البدنية - لهؤلاء الأشخاص الذين يكون واجب الحكومة - بنص القانون الدولي - أن توفر لهم الحماية الخاصة، وتحميهم من الابتزاز وأولئك الذين تكون لهم علاقة بمثل هذه الأعمال.⁽²⁾

(1) انظر قرار 4AG/Res (70/1)، مراجعة (1) من سجلات O.A.S.

(2) الهوامش المأخوذة من كتاب الاتفاقية، المنشور في الأمم المتحدة - الهيئة العامة - A/C. 6/418 وثيقة رقم 5. ص. 1 - 4.

وتصنف المادة الثانية الجرائم سالفه الذكر كجنايات شائعة، ذات اهتمام دولي، بغض النظر عن الدوافع. ويبدو أن قائمة الجنايات الحالية المعاقب عليها طبقاً لبنود الاتفاقية تقتضي - ضمناً - تكوين حماية خاصة في نطاق الأشخاص الذين تجب حمايتهم. ولكن ليست هناك أي شروط من هذا القبيل في الاتفاقية، على الرغم من أن المادة الثالثة تقول: إن الأشخاص الذين اتهموا، أو أدينوا - في أي من الجرائم المشار إليها في المادة الثانية سوف يكونون موضع تسليم، وذلك حسب معاهدات تسليم المجرمين نافذة المفعول بين الأطراف المتعاقدة، أو في حالة الدول التي لا تعتمد مبدأ التسليم في المعاهدة، انسجاماً مع قوانينها المحلية، إذ أن الشروط اللاحقة ترفض في الواقع الحقيقة المؤكدة في هذه الاتفاقية والتي نصت على أنه:

«في جميع الأحوال، فإنه يقع ضمن المسؤولية الكاملة للدولة التي يخضع هؤلاء الأشخاص لحمايتها - أو سلطانها - تحديد طبيعة الأعمال الإرهابية، وأن تقرر ما إذا كانت معايير هذه الاتفاقية صالحة أو ممكنة التطبيق... وهو ما يعني في الواقع أن الدولة نفسها هي التي ستحدد ما إذا كانت القضية المعنية تخضع لبنود الاتفاقية أم لا.

وتنص المادة الرابعة من الاتفاقية على أن أي شخص تسلب حريته - حسبما جاء في الاتفاقية - سوف يتمتع بكافة الضمانات القانونية خلال عرض القضية. وتشكل المادة الخامسة صلب مبدأ (التسليم أو المحاكمة)، حيث إن طلب التسليم قد يرفض، لذا فإن الدولة مطالبة حينئذ بتقديم القضية إلى قضاتها المعنيين طلباً للمحاكمة كما لو كان ذلك العمل الجنائي قد ارتكب على أرضها.

ولعل هذا الشرط - الأخير - يعتبر مهماً جداً في مجال الاتفاقية وهو على كل حال لا يضعف حق الدولة في رفض تسليم الشخص المتهم بارتكاب الجناية المعنية التي تقع ضمن بنود الاتفاقية؛ لأنه من مواطني تلك الدولة، أو بسبب بعض الموانع القانونية أو الدستورية.

وحيث إن تشريعات دول أمريكا اللاتينية تعترف بحق اللجوء السياسي، فإن المادة السادسة تقول إن أيّاً من هذه الشروط الواردة في الاتفاقية لا ينبغي أن

تفسر بما قد يضاعف حق اللجوء. والواقع أن هذا يعني أن الدولة التي تعترف بحق اللجوء السياسي كاملاً يمكنها أن ترفض التسليم إذا لم تشأ ذلك. ولما كان رفض التسليم قد يتعارض مع أغراض الاتفاقية وأهدافها فإن المادة السابعة تطالب الدول الموقعة عليها بالتمييز بين الجنايات المشار إليها في المادة الثانية باعتبارها جنايات تستوجب التسليم.

كما أن هناك شرطان آخران في المادة السابعة يمكن أن يأتي تفسيرهما بنتائج عكسية تماماً هما:

رفض التسليم بسبب تشريعات الدولة المطالبة بذلك واحتوائها على بعض الشروط التي تحتم رفض التسليم في مثل هذه الحالة بالذات، إلى جانب ما ورد في المادة السادسة، التي تسمح روح النص فيها بسلامة عرف اللجوء، ولا تحيل ذلك إلى شروط أخرى في الاتفاقية. ويعتبر نص المادة الخامسة من أشمل الصياغات، حسب الشروط الناجمة عن قوانين الدولة المعنية، والتي تتضمنها المادة السابعة. ومع هذا، فلا بد أن تكون الشروط الخاصة برفض التسليم خاضعة لتفسيرات قانونية متساوية، كي تحول دون إبطال الاتفاقية.

أما المادة الثامنة فتشكل النقطتان (ج) و (د) فيهما مصلحة إجرائية، إذ تحتويان على مطالبة الدول بالتعاون على منع - والمعاقبة على - الإرهاب. وعلى الجنايات المذكورة في المادة الثانية وهي:

أ - اتخاذ كافة الإجراءات - حسب مقدور الدولة - دون أن يخل ذلك بالتناسق العام مع قوانينها ولوائحها الخاصة.

ب - تبادل المعلومات والإجراءات الإدارية الفعالة بهدف حماية الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذه الاتفاقية

ج - التأكيد لكل شخص سلبت حريته - من خلال تطبيق هذه الاتفاقية - بأن له الحق في الدفاع عن نفسه.

د - الأعمال الجنائية التي توجد في قوانينها المحلية والتي تتضمنها هذه الاتفاقية.

هـ - الاستجابة - بأقصى سرعة - لمطالب التسليم الخاصة بالأعمال الجنائية التي شملتها هذه الاتفاقية.

وكما أشرنا سلفاً، فإن المعايير التي لها أسس متشابهة من وجهة النظر الداعية إلى شمولها في الاتفاقية يجب ألا تتوزع، حتى على فقرات المادة الواحدة؛ لكي يمكن تفادي التفسيرات والتطبيقات غير الصحيحة في الاتفاقية. وهناك نقطة إيجابية في صياغة المادة المشار إليها أعلاه، ألا وهي الطبيعة الإيجابية للشرط الخاص في مواجهة التشريعات الوطنية لتجسيد الواقعة المعنوية Corpa delish الموجودة ضمن الاتفاقية. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية قد تم التوقيع عليها في إطار منظمة الدول الأمريكية؛ فإن صياغة المادة التاسعة من الاتفاقية تشمل مدى أوسع للدول المشاركة، حيث إنها مفتوحة للتوقيع عليها من قبل:

- 1 - الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.
- 2 - الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، أو أي من وكالاتها المتخصصة، أو أية دولة هي جزء من جهاز محكمة العدل الدولية.
- 3 - أية دولة يمكن أن تستدعي من قبل المجلس الأعلى لمنظمة الدول الأمريكية للتوقيع على الاتفاقية. ومن خلال تلخيص هذه المراجعة للاتفاقية يمكن الخروج بما يلي:

- 1 - إن الاتفاقية لا تشير لمبدأ الواقعة المعنوية للجناية (Corpa delich) الواقعة ضمنها.
 - 2 - إنه في الوقت الذي يُذكر فيه مصطلح «الحماية الخاصة» (كما في المادة الثانية) فإن الاتفاقية لا تحدد الجوهر التشريعي لهذا المفهوم.
 - 3 - إن الاتفاقية لا تضع قائمة خاصة بطبيعة الأشخاص الذين يمنحون «حماية خاصة» ولا أي شخص آخر.
 - 4 - إن الاتفاقية ليس فيها تمييز واضح بين التزام الدولة النابع من اعترافها بحق اللجوء وبين تعهدا بمراعاة مواد الاتفاقية، والمراعاة الواجبة للقواعد الدستورية وما يتعلق بها في تشريع الدولة المحلي (المواد 5، 6، 7).
- هذا، وهناك سمات أخرى في الاتفاقية تتميز بالإيجابية وهي:

- 1 - وجود مبدأ «التسليم أو المحاكمة» الذي ينبغي أن يكون هو المحور الأساسي لأية اتفاقية تهدف إلى قمع أعمال الإرهاب ذات الصلة الدولية (المادة 5).

2 - صياغة تعهدات الدول لتشمل قوانينها التشريعية - على التوالي -
الأعمال الجنائية الداخلة ضمن نطاق الاتفاقية (المادة 8 فقرة 5).

ورغم ذلك - حتى مع مراعاة كل هذه العناصر الإيجابية في صياغة مواد
الاتفاقية - يجد المرء أنه من الصعب أن تصبح هذه الاتفاقية شاملة بسبب
النقص الواضح في شروطها.

4- اتفاقية عام 1973 بشأن منع - والمعاقبة على - الجنايات التي ترتكب ضد الممثلين الدبلوماسيين والأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية

خلال السنوات الأخيرة كان هناك عدد غير قليل من الانتهاكات ضد الممثلين الدبلوماسيين. ولقد كانت هذه الأعمال موجهة - كأعمال جنائية مباشرة - ضد الأفراد وكرامتهم وحياتهم.

وعلى أية حال، فإن معظم هذه القضايا تم فيها تتبع المذنبين ومعاقبتهم، بينما أخفق المسؤولون الرسميون ذوو الشأن في مثل هذه القضايا في اتخاذ فعل حاسم ومناسب لمنع الاعتداءات الإجرامية ضد الأشخاص وحرية وكرامة الممثلين الدبلوماسيين، ولم يتخذوا الإجراءات الرادعة لمعاقبة الأطراف المذنبة.

لقد وضعت أعمال العنف هذه، والمحاولات المتكررة منها ضد الممثلين الدبلوماسيين للدول في الخارج الشخص الدبلوماسي في خطر محقق (حسب مبدأ الحصانة) كما تنص على ذلك المادة 29 من اتفاقية فيينا لعام 1961، إضافة إلى المبدأ الخاص بحماية الضباط القنصليين ضد أي هجوم على أشخاصهم أو حرياتهم أو كرامتهم.

لقد وضعت المادة 40 من اتفاقية فيينا عام 1963 بشأن العلاقات القنصلية أحكاماً لضمان عدم انتهاك حرمة الشخص الدبلوماسي، أي حقيقة أن حصانات معينة ومزايا مثل هؤلاء الممثلين ضرورية، ولا غنى عنها في العلاقات بين الدول المستقلة ذات السيادة.

أما بالنسبة لمصطلح «حماية خاصة» في هذا المفهوم فإنه يعني زيادة مؤكدة في الحماية أكثر من تلك التي ألزمت هذه الدول بتوفيرها للأشخاص الاعتباريين. فقاعدة «المنيع» أو الذي لا تنتهك حرمة من الدبلوماسيين كانت قد تمت صياغتها في المادتين «22» و «24» من معاهدة فيينا لعام 1961، حول العلاقات الدبلوماسية. ويجب ملاحظة أن لجنة القانون الدولي قد، أوضحت عند تعليقها النهائي على الصياغة الأخيرة للمادة 27، الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية أن: هذه القاعدة لم تقيد حق إجراءات الدفاع عن النفس من قبل الممثل الدبلوماسي، أو تحت الظروف الطارئة، وكذلك الإجراءات الخاصة بمنع الجاني من ارتكاب الجناية، أو أي ضرر آخر.

أما الأحكام الخاصة بحماية ضباط القنصليات، وما حولها، فيمكن الاطلاع عليها في اتفاقية فيينا لعام 1963 بشأن العلاقات القنصلية (المادتان 31، 40 وأكثر من عشرة آلاف اتفاقية قنصلية ثنائية) وهي تنص على حظر انتهاك حرمة ممثلي الدول، وأعضاء البعثات الدبلوماسية، وأطقم البعثات الخاصة، إلى جانب ما يحيط بمقار تلك البعثات كما هو وارد في اتفاقية عام 1969 بشأن البعثات الخاصة (المادتان 25، 29، ومسودات المواد الخاصة بتمثيل الدول في علاقاتها مع التنظيمات الدولية التي أنشأتها لجنة القانون الدولي).

وهناك قائمة أخرى ببعض المستويات تضم الأشخاص الذين يعملون كممثلين رسميين لدول بعينها، أو لمنظمات دولية، أو يعملون كضباط اتصال دوليين، فقد منح هؤلاء أيضاً حماية خاصة وذلك انسجاماً مع أعراف العلاقات الدولية. أو تنفيذاً لاتفاقيات دولية محددة.

وفي العادة فإن معظم الجنايات ترتكب من أجل تحقيق بعض المكاسب السياسية، أو لتسوية خلافات سياسية، من خلال احتجاج، أو عزل، أو ارتكاب أعمال العنف، أو الاستفزاز، وقد تصل إلى حد اغتيال ممثلي الدولة المعنية الرسميين. ولهذا السبب فإن اللجنة القانونية الدولية في جلستها الثانية والعشرين التي انعقدت في عام 1970 اعتمدت الرسالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن بتاريخ 14 مايو 1970، والتي كان قد أرفق معها نسخة من وثيقة كان قد أرسلها إليه سفير هولندا لدى الأمم المتحدة. وهي الوثيقة التي أشارت إلى الحاجة الماسة لاتخاذ عمل جدي يهدف إلى حماية الممثلين الدبلوماسيين وأمنهم؛ بسبب تزايد الهجمات المتكررة ضدهم.

وقد وجدت اللجنة أن هذه المشكلة هي مشكلة ملحة بالفعل إلا أنها أرجأت اتخاذ قرار في هذا الصدد. لأنه كان لازماً عليها الانتهاء من صياغة البنود الخاصة بتمثيل الدول في علاقاتها بالمنظمات الدولية.

وفي الوقت الذي صدقت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 2780، بناء على جلستها السادسة والعشرين بتاريخ 23 ديسمبر عام 1971، ونظراً لما اعتمدته اللجنة سالفة الذكر في تقريرها - وبالتحديد رأي اللجنة بصدد أهمية وضروية مراعاة مشكلة حماية وسلامة الممثلين الدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص المؤهلين للحصول على حماية خاصة تحت ظل مواد القانون الدولي - فقد طلبت أن:

1 - يقوم السكرتير العام بقبول - والترحيب - بأي آراء أو مقترحات تقدم من الدول الأعضاء قبل الأول من أبريل عام 1972، فيما يتعلق بمسألة حماية الدبلوماسيين، وإرسالها إلى لجنة القانون الدولي في جلستها الرابعة والعشرين.

2 - تقوم اللجنة المذكورة - بأقصى سرعة ممكنة - بدراسة تلك المقترحات، وعلى ضوءها تبحث مسألة حماية الممثلين الدبلوماسيين وعدم انتهاك حرياتهم وكراماتهم. وكذلك الأشخاص الآخرين المؤهلين للتمتع بالحماية الخاصة حسب نصوص القانون الدولي. وذلك بقصد إعداد مجموعة من المواد. التي تتعامل صياغاتها مع الجنايات التي ترتكب ضد الدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص الذين تشملهم الحماية الخاصة، حسب مواد القانون الدولي، وذلك لتقديمها إلى الهيئة العامة في أسرع وقت تراه اللجنة مناسباً. (1)

وانسجاماً مع الجزء الثالث من القرار رقم 2780 (xxvi) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من ديسمبر عام 1971م، فقد قدمت الدول الأعضاء تعليقاتها بخصوص مسألة حماية - أو سلامة - الممثلين الدبلوماسيين، وغيرهم من الأشخاص المخولين حماية خاصة، وفقاً لمواثيق الأمم المتحدة. وقد اشتركت 26 دولة في تقديم تلك الاقتراحات تحدثت أغلب الدول فيها (19 دولة) (2) عن تبني اتفاقية خاصة في هذا الشأن، وإن كان اتفاق الآراء حول ضرورة تبني مثل هذه الاتفاقية لم يكن يعني الوصول إلى آراء متماثلة، أو متطابقة لمعالجة المشكلة المعنية.

.. ذلك لأن بعض الدول قبلت - ببساطة - مبدأ الحاجة إلى تبني تلك الاتفاقية، منها: البرازيل، وإيران، والكويت، والنيجر، وتشيكوسلوفاكيا والأكوادور وجامايكا واليابان. بينما رأت دول غيرها (بلجيكا) أن الاتفاقية وضعت بهدف الربط بين تعريف جنائية دولية وتعريف بعض الجنايات المعنية، التي تؤثر على العلاقات الدولية. فالولايات المتحدة - على سبيل المثال - رأت أن الهدف الرئيسي من مثل هذه الاتفاقية يجب أن يكون - إلى أقصى حد ممكن - هو إلغاء «المأمن - Safe Haven» ، الذي يمنح للأشخاص الذين يرتكبون جرائم من هذا النوع مدفوعين من قبل بعض الدول.

(1) الكتاب السنوي للأمم المتحدة - 1971 - المجلد 25 - الأمم المتحدة - نيويورك 1974م، الصفحتان 594، 595.

(2) هي بلجيكا، البرازيل، كندا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، الأكوادور، بريطانيا العظمى، إيران، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الكويت، مدغشقر، هولندا، النيجر، الولايات المتحدة، روسيا، أوكرانيا، يوغوسلافيا.

وقد دعت الدنمارك - بغض النظر عن مسودة الاتفاقية (مسودة روما) - إلى فكرة إنشاء نظام تعاوني دولي لمكافحة الإرهاب، ولكن دون أن تحدد أسس وأغراض وموضوعات مثل هذا النظام.

كما اقترح ممثلاً هولندا وبريطانيا - في تعليقاتهما ومقترحاتهما التي تقدمتا بها إلى الأمين العام - وجوب تزويد الدول باحتمالات معينة «لإفلات» فيما يتعلق بمبدأ (المحاكمة أو التسليم).

أما الحكومة الكندية فقد أكدت من جانبها على أن الاتفاقية يجب أن تحتوي عدداً من الأفكار والمطالب - بقدر الإمكان - حتى يتسنى لعدد كبير من الدول التوقيع عليها بسرعة. بينما بدا أن فرنسا وأستراليا قد أخذتا في الاعتبار المصالح الخاصة بين الدول التي استجابت سلباً لفكرة صياغة اتفاقية دولية. (1)

وقد اعتبرت هذه المجموعة من الدول - بشكل متعادل - أنه ليس من المصلحة خلق معايير جديدة في هذا المجال، وأشارت إلى أنه من الضروري جعل الاتفاقيات سارية المفعول، إذا استجيب لها بجدية أكثر. ومن بين دول هذه المجموعة النرويج ورواندا. أما كولومبيا والأرجنتين فقد انبثق موقفهما من فرضية أن تشريعاتهما المحلية فعالة - إلى حد كبير - فيما يتعلق بالامر.

ونأتي إلى المقترحات التي تقدمت بها الحكومة الفرنسية، والتي كانت أحسن تفسيراً. وقد جاء فيها بالتحديد:

* إن الحكومة الفرنسية تعترض على أية معايير جديدة تصاغ في هذا الشأن.

* إن المشكلة - موضوع الدراسة - تقع ضمن المعايير الموجودة بالفعل والسائدة حالياً. وليس ثمة من داع لإلغاء المعايير الحالية بمعايير أخرى جديدة.

* إن اتفاق غالبية الدول، هو الذي ينبغي له أن يجعل الاتفاقية الجديدة جائزة.

(1) هي أستراليا، الأرجنتين، كولومبيا، فرنسا، النرويج، رواندا.

✳ إن من الضروري تحديد نطاق هؤلاء الأشخاص المخول لهم حق حماية خاصة، حسب مواد القانون الدولي.

✳ إن جميع الدول تعرف — من خلال نظرة تشريعاتها الوطنية — جميع أعمال العنف ضد الشخص — الإنساني — موضوع إجراءات الجريمة، لذا فإن كل ما يتبقى هو تحديد شكل الجناية المرتكبة.

✳ إن الحكومة الفرنسية لا يمكنها القبول بالنص الذي لا يحتفظ بطريقة واحدة للمقاضاة. و المطب الوحيد الذي يمكن قبوله — أو مراعاته — هو أن تحال القضية المعنية إلى المسؤولين المختصين لمباشرة الإجراءات الجنائية.

✳ إن على الاتفاقية ألا تستثنى احتمال رفض التسليم، في حالة ما إذا كانت الجريمة ذات صبغة — أو أهمية — سياسية.

✳ إن الاتفاقية يمكن أن تأخذ شكل المعاهدة فيما يتعلق بالمساعدة القانونية أو Legol aid إلا في الحالات المتعلقة بالعقوبة، وليس بمنهج هذه الجناية أو الجريمة.

وعلىنا أن نلاحظ أولاً أن هذه التعليقات أو الاقتراحات لا تخلو من بعض التناقضات. وعلى سبيل المثال، فإنه في الوقت الذي ترفض فيه الحكومة الفرنسية جوهر صياغة اتفاقية جديدة، فإنها وجدت أن من الضروري تقديم إجراءات أحكام محددة لتعريف شكل الجناية. لكن العقوبة — كما هو معروف جيداً من خلال نظرية القانون الجنائي — لا بد أن يتم توقيعتها حسب درجة الخطورة الاجتماعية للجناية المرتكبة، إلى جانب أن الطريقة الوحيدة لتحديد شكل أي جناية ذات أهمية دولية يكون من خلال المشاورات المباشرة بين الدول، التي لا بد لإعلامها من وجود وثيقة معينة، مثل: اتفاقية بشأن المساعدة القانونية، أو اتفاقية توضح المعايير المناسبة في القانون.

ومن الضروري — كذلك — أن نضيف القول بأن الجنايات التي ترتكب ضد أي ممثل رسمي لدولة ما، عادة ما تتضمن تعقيدات سياسية. ونتيجة لذلك، فإن اقتراحات فرنسا في هذا الصدد تتضمن مبدأ رفض التسليم بصفة عامة كوسيلة للإجراءات المتعلقة بالجريمة على المستوى الدولي. والشيء الإيجابي في الاقتراحات الفرنسية، هي تلك التأكيدات المتعلقة بالحاجة إلى

الالتزام الجدي بالمعايير السائدة في هذا الحقل، وإعطاء توضيح أفضل لمبدأ «الواقعة المادية للجريمة - Corpus delicti» عند صياغة الاتفاقية.

وقد قدمت استراليا فكرة جيدة ومهمة، حيث اقترحت مبدأ «الرغبة في التطبيق - Code of disrable practice»⁽¹⁾. وهو اقتراح يمكن تفسيره على وجهين: إما كتطبيق في إطار التنفيذ بالنسبة للجناية التي من هذا النوع، أو كتطبيق عملي ينتظم المعايير المتفق عليها في هذا الصدد. وفي كلتا الحالتين فإن التعبير، والاعتماد على التجربة أو الخبرة الواقعية وحدها، لا يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حل دون دراسة موسعة، أو شاملة، لكل جوانب القضية.

وقد شكلت لجنة القانون الدولي في جلستها الرابعة والعشرين المنعقدة في الفترة من 2 مايو إلى 7 يونيو عام 1972 مجموعة عمل لدراسة المشاكل الناجمة عن الملاحظات المقدمة من قبل الدول المختلفة، وذلك لصياغة مجموعة من البنود لتقديمها إلى اللجنة. وعقدت مجموعة العمل تلك سبعة اجتماعات، قبل أن تتمكن من تزويد لجنة القانون الدولي بأول تقاريرها، الذي احتوى على اثني عشر بنداً تخص منع - والمعاقبة على - الجرائم التي ترتكب ضد الممثلين الدبلوماسيين وبعض الشخصيات الدولية التي تتمتع هي الأخرى بالحماية الدولية.

كما أن اللجنة المذكورة قامت بدراسة تقرير لجنة العمل - التي سبقت الإشارة إليها - و أحالت صياغات البنود المقدمة لإعادة النظر فيها، على ضوء الملاحظات التي طرحت أثناء المناقشة. وأيد معظم الأعضاء الفكرة العامة التي تبنتها تلك البنود. وجدير بالذكر أن البعض شكك - ثانية - فيما إذا كانت هناك أية فائدة فيما يتعلق بتحديد مبدأ اللجوء الإقليمي في موضوع الجنايات السياسية. كما تمت الإشارة إلى أن البند السادس من اتفاقية منظمة الدول الأمريكية (O.A.S) قد أشار إلى أنه «لا ينبغي أن يفسر أي من أحكام هذه الاتفاقية على أساس الإخلال بحق اللجوء». كما أنه كانت ثمة إشارة إلى أن حق اللجوء الإقليمي كان تقليدياً بالنسبة لأمريكا اللاتينية.

كذلك فإن من الضروري التأكيد على أن بعض الأعضاء الآخرين في اللجنة قد شككوا فيما إذا كانت الاتفاقية سوف تكون فعالة حقاً في تأكيد الحماية المطلوبة حيث إن تجربة هيئة الأمم ذات الصلة بالموضوع كانت فاشلة، إذ لم تقم

(1) من السجلات الرئيسية لمجلس الأمن في دورته السابعة والعشرين. تقرير رقم Rev. I / A / 87 / 0 / 10 ص 109.

بالتوقيع على اتفاقية هيئة الأمم الخاصة بمنع - والمعاقبة على - الإرهاب المؤرخة في 16 نوفمبر 1937. إلا دولة واحدة. إلا أن الأمر الهام هو أنه قد تمت الإشارة إلى صياغات المواد الخاصة بهذا الموضوع في قرار الجمعية العامة رقم 2780 في دورتها السادسة والعشرين.

وقامت اللجنة القانونية بفحص ودراسة التقريرين (الثاني والثالث)، وتبنت صياغات البنود الاثنى عشر بشأن منع - والمعاقبة على - الجرائم التي ترتكب ضد الممثلين الدبلوماسيين وبعض الشخصيات المحمية الأخرى. وتمشياً مع البندين 16، 21 من وضع اللجنة، فقد تقرر تقديم صياغة مؤقتة لمجموعة من البنود إلى الجمعية العامة، وزعت على الحكومات المعنية لإبداء الرأي فيها.

وتقرر صياغة البند الأول ما يلي على وجه التحديد:

(1) «الأشخاص المحميون دولياً»: يقصد بهم:

أ - رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات، حين يكونون في دولة أخرى، إضافة إلى أعضاء أسرهم المرافقين لهم.

ب - أي مسئول رسمي - سواء لدولة ما، أو عضو في منظمة دولية - يكون تابعاً للقانون الدولي العام، أو لاتفاقية دولية خاص بالحماية، لأجل تنفيذ الأعمال نيابة عن دولته، أو المنظمة الدولية التابع لها، وكذلك بالنسبة لأفراد أسرته المخول لهم حماية خاصة.

2 - «الجاني المزعوم»: ويقصد بذلك الشخص الذي تدور حوله الشكوك بشأن ارتكاب جناية أو أكثر من الجنايات المذكورة في البند الثاني.

3 - «المنظمة الدولية» يقصد بها أي منظمة تكون على علاقة بالحكومة بشكل أو بآخر.⁽¹⁾

وبناء على ذلك، فإن الأسس التي يبنى عليها منح الحماية الخاصة

(1) نقلاً عن السجلات الرسمية للجمعية العامة في جلستها السادسة والعشرين - وثيقة رقم 10 / A / 8710 - ص 9 - 1 - Rev.

للأشخاص المذكورين أعلاه هي: أولاً: وضعهم كممثلين رسميين لإحدى الدول أو المنظمات الدولية الخاضعة للقانون الدولي، وثانياً: حقيقة أنهم يقومون بأعمال رسمية مفروضة عليهم.

وعند صياغة الفقرة الثانية (ب) وجدت اللجنة الإلهام في كل من: البند الثاني من اتفاقية منظمة الدول الأمريكية (O.A.S) التي تشير إلى أولئك الأشخاص الذين يكون من واجب الدولة منحهم حماية خاصة، حسب تشريعات القانون الدولي، والبند الأول من مسودة روما (المقدمة من قبل الدنمارك)، والتي تشير إلى:

أ - الأعضاء الدائمين، أو البعثات الدبلوماسية الخاصة وأعضاء المكاتب القنصلية.

ب - الموظفين المدنيين للدول الذين يكونون ضمن وفود رسمية.

ج - أعضاء المنظمات الدولية حين يكونون في أعمالهم الرسمية.

د - الأشخاص الذين تكون نشاطاتهم ووجودهم بالخارج رهناً بتحقيق أعمال مدنية عرفت إحدى الاتفاقيات الدولية للتعاون التقني، أو المساعدة.

هـ - أفراد وأعضاء عائلات الأشخاص المذكورين أعلاه.

وفي هذه الحالة، فإن الحماية الخاصة يجب أن تتجاوب مع العمل الرسمي لأي ممثل لدولة ما في أي مجال. ولهذا.. فإن العميل الدبلوماسي الذي يكون في حالة إجازة - أي ليس موجوداً في العمل الرسمي - في دولة لا تعتمد، ولم تقم باستقباله عادة سوف لن يكون أهلاً للحماية الخاصة. إلا أن بعض أعضاء اللجنة رأوا أنه إذا كان هدف الاتفاقية الحد من حوادث الهجوم على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية في حد ذاته، فإنه ينبغي أن تشملهم الاتفاقية، بغض النظر عما إذا كانوا في زيارة رسمية للدولة الأجنبية، أو كانوا في عطلة. ثم توصلت اللجنة إلى أن استنتجت أن تمديد مثل هذه القوانين الحالية، ذات العلاقة بمتطلبات عدم الانتهاك وتوفير الحماية الخاصة سوف لا يمكن تبريرها. ويبدو لنا أن هذا العرض غير صحيح البتة؛ حيث إن الحصانات والمزايا التي منحت

للشخص في الخارج، استنادا إلى جواز سفره الدبلوماسي الذي منحتة إياه الدولة المعنية، والذي تبعه اعتراف به من قبل الدولة المضيقة لهذه الشخصية الدبلوماسية صاحبة الجواز الممنوح، وباستصدار هذا الجواز فإن الدولة صاحبة الجواز تطلب اعتبار الشخص المعني غير متمتع بأي حصانة دبلوماسية ولا بتلك الامتيازات أثناء إقامة المؤقتة بالخارج.

أما البنود التالية لذلك، فإنها تشترط أن الدولة التي يعبرها الدبلوماسي لا بد أن تمنحه الإجراءات التي تكفل له متابعة عمله، أو العودة إلى مقر هذا العمل في الدولة المضيقة، أو الاستمرار إلى الدولة المقصودة، أو العودة إلى بلده الأصلي. وهذه البنود هي:

* البند الأربعون من اتفاقية فيينا لعام 1961. بشأن العلاقات الدبلوماسية.

* البند الرابع والخمسون من اتفاقية فيينا لعام 1963 بشأن العلاقات القنصلية.

* البند الثاني والأربعون من اتفاقية 1969 الخاصة بالبعثات الدبلوماسية.

* البند الثامن والسبعون من مسودة البنود الخاصة بلجنة تمثيل الدول في علاقاتها بالمنظمات الدولية، فيما يتعلق بالعبور - أو التوقف - فوق أو عبر إقليم دولة ثالثة. وكذلك حق الشخص المعني في عدم انتهاك حقوقه، أو أية حصانات أخرى من شأنها أن تكون لازمة لضمان عبوره أو عودته.

والواقع أن الهدف الرئيسي من تبني هذه المسودة هو جعل المعاقبة على الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص الخاضعين للحماية الدولية لا مفر منها. وتنبغي معرفة أن الحماية الخاصة في هذه الحالة تعني:

1 - اعتبار الجنايات جرائم، بغض النظر عن الدوافع.

2 - توقيع أقصى العقوبات - المقررة في القانون المحلي - ضد الجرائم التي ترتكب في حق الأشخاص الخاضعين للحماية الخاصة، وذلك بهدف التفرقة بينها وبين العقوبات التي تصدر بشأن الجنايات المماثلة التي ترتكب ضد الأشخاص «الخاصين» والأجانب، أو مواطني الدولة المعنية.

3 - تأكيد مبدأ عدم الإفلات من العقوبة المحددة، وفقاً لمبدأ «التسليم أو المحاكمة».

إن اختيار أقصى العقوبات، وفقاً لقانون الدولة المحلي يقضي على الكثير من الخلافات الكبرى، من وجهة النظر الخاصة بعواقب الجنايات التي ترتكب في دول مختلفة.. وتقول صياغة البند الثاني بهذا الشأن:

1 - إن الارتكاب المقصود بغض النظر عن الدوافع أ-:

أ - أي هجوم على الشخص، أو حرته، من بين المخول لهم حماية دولية خاصة.

ب - أي هجوم على موقع أو مستلزمات الشخص المتمتع بالحماية الدولية يكون من شأنه تعريض حياة هذا الشخص - أو حرته - للخطر.

ج - أي تهديد بارتكاب أي هجوم من هذا النوع.

د - أي اشتراك في أي هجوم من هذا النوع بصفة مرافق.

هـ - مأي محاولة لارتكاب أي هجوم من ذلك النوع.

.. سوف يعتبر من قبل كل دولة عضو، جريمة تخضع لقانونها المحلي سواء أكان ارتكاب الجريمة قد وقع على إقليمها أم خارجه.

2 - على كل دولة أن تعاقب على هذه الجرائم أشد العقوبة وأن تأخذ في الحسبان الطبيعة المتفاقمة للجناية.

3 - تقوم كل دولة بمثل هذه الإجراءات كضرورة لإعداد تشريعاتها الخاصة بتلك الجنايات.

وتطرح أحكام البند الثاني سؤاليين مختلفين وإن كانا متداخلين:

أ - كيفية تعيين مجال الاتفاقية من خلال تعريف الجنايات التي تطبق عليها.

ب - كيفية تحديد أهلية الدولة العضو، فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية والمعاقبة على هذه الجرائم.

وأثناء مناقشة هذا البند انقسم أعضاء اللجنة إلى فريقين: فقد أُلح بعضهم على صياغة أدق لمبدأ «الواقعة المعنوية للجناية - Corpa delich»، على أساس أن البنود المتعلقة بمجال التشريع الجنائي ينبغي أن تكون محددة بأقصى قدر ممكن من الدقة؛ لأن تفسير جنائية بعينها لا بد أن يتم حسب مبدأ التقييد - (Re- strichive principle)، إلا أن اللجنة رأت أنه سيكون من الأفضل استخدام تعبير (هجوم صارخ - Violent Attack) حتى يكون بالإمكان تقديم تغطية جوهرية لمثل هذه الجنايات. وفي الوقت نفسه تفادي الصعوبات الناجمة عن تدوين قائمة من الجنايات المحددة في اتفاقية يمكن أن يتبناها أكبر عدد من الدول.

وتقول تفسيرات هذا البند: إن أمثلة الهجوم الصارخ تشمل: الاغتيال والجرح، أو اختطاف شخصية تتمتع بالحماية الخاصة الدولية. وأهم شروط هذا البند من وجهة نظرنا هي:

* إعادة التأكيد على القاعدة القانونية بصفة عامة، من قبل الجميع، والتي يعتد - من خلالها - بالقصد من ارتكاب الجريمة بدلاً من الأسباب التي وراء ارتكابها، ليكون ذلك هو العامل الفاصل.

* تجسد الفقرة (1) مبدأ الشمولية كأساس لإعداد تشريعات فيما يتعلق بالجنايات المسجلة في تلك المسألة.

إن الاتفاقية تعين الأسس التشريعية المتساوية لإعداد التشريعات الخاصة بعمليات القرصنة. ولغرض التشريعات، فإن مجال الاتفاقية يشمل تلك الخاصة بالتعاون على منع - والمعاقبة على - الجنايات التي تؤثر في مصالح المجتمع الدولي ككل، مثل تجارة الرقيق وتهريب المخدرات.. الخ.

وعلينا - بالمثل - ملاحظة أن الأمر ليس كما في اتفاقتي هاجو ومونتريال، ومصوغة روما، التي تستخدم كلمة (جناية - offence). ففي البند الحالي يستخدم مصطلح «جريمة» أو «Crime». وإلى جانب ذلك فإنه يشير إلى أن الصفة الرسمية للضحية معروفة ابتداء كظرف يشير إلى شناعة الجريمة.

كما أن الأحكام الواردة في البند الثالث يقصد منها تأكيد تبني إجراءات أكثر فعالية لمنع الجرائم المشار إليها في البند الثاني. وتقول بالتحديد: إن على

الدول الأعضاء التعاون من أجل منع الجرائم التي ذكرت في البند الثاني، وذلك عن طريق:

أ - اتخاذ الإجراءات لمنع التخطيط لارتكاب تلك الجرائم في أقاليمها، سواء أكان التنفيذ فوق أقاليمها أو فوق أقاليم أخرى.

ب - تبادل المعلومات، والتنسيق لا اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة لمنع ارتكاب تلك الجرائم.

وتخص أحكام البند الخامس ما يتعلق باتخاذ الفعل الفوري حين يكتشف «الجاني المزعوم» فوق إقليم دولة عضو، بعد ارتكاب أي من الجرائم المذكورة في البند الثاني.

وتمشياً مع البند الخامس، فإن هذا الفعل موجه نحو ضمان اتخاذ الإجراءات القضائية ضد الجاني، أو تسليمه. كذلك فإن البند يضمن حق «الجاني المزعوم» في الاتصال بممثل الدولة التي هو أحد مواطنيها. ويعتبر البند السادس أهم بند في الاتفاقية؛ إذ أنه يشمل افتراض أن الدولة العضو التي يوجد «الجاني المزعوم» فوق إقليمها عليها - إذا لم تقم بتسليمه - أن تقدم القضية - دون أية استثناءات مهما كان نوعها وبدون تعطيل غير ضروري - إلى مسؤوليها المعنيين، بغية إجراء المحاكمة، طبقاً للإجراءات التي تتناسب وقوانين تلك الدول.

ونتيجة لذلك، فإن البند السادس يجسد - أو يضمن - قاعدة ومبدأ «التسليم أو المحاكمة - Aut dedere Aut judicare» ، وهذا البند يمنح الدولة العضو - التي وجد الجاني فوق إقليمها - فرصة الاختيار بين تسليمه، أو إحالة القضية إلى مسؤوليها المعنيين لبدأ الإجراءات القضائية ضده. وعلى سبيل المثال، فإن البند الحالي يؤكد مبدأ «لا مفر من العقوبة» دون أن يجعله ملزماً للدولة المعنية بتسليم «الجاني المزعوم».

أما البند السابع فيدعو إلى إنشاء أحكام تتضمن الجرائم التي حددها البند الثاني، كي تضاف إلى أية معاهدة لتبادل المجرمين تكون سارية المفعول بين الدول الأعضاء، إن لم يكونوا قد نصوا على ذلك. ويقول البند: إن الدول الموقعة على الاتفاقية - والتي لا تجعل التسليم شرطاً في المعاهدة السائدة - سوف تعتبر

مثل هذه الجنايات جرائم جنائية قابلة للتسليم فيما بينها وتضعها موضع الأحكام الموجودة ضمن قانون تلك الدولة.

والبند المقدم يستحدث - بالفعل - صياغة للبند الثامن في اتفاقيتي هاجو ومونتريال، والبند الخامس من مسودة روما.

وتبدو ملاحظات يوغسلافيا في هذا الصدد بالذات مؤيدة لفكرة أكثر تشدداً وصرامة لقمع مثل هذه الجنايات. فقد اقترحت الحكومة اليوغسلافية أن يكون بالإمكان رفض طلب التسليم، على أساس أن تباشر الدولة التي ارتكبت الجريمة على أرضها - ويوجد بها الجاني - الإجراءات القضائية ضده، دون أي تأخير في تلك الإجراءات.

وثمة نقطة في ملاحظات يوغسلافيا، تستحق - في رأينا - الاهتمام، خاصة وأن تبريرها يتوافق تماماً مع الدفاع الفعال للشخصية - أو الأشخاص - المحميين دولياً، وبالتحديد حين يكون طلب التسليم مقدماً من مجموعة من الدول في الوقت ذاته. ويكون التسليم في هذه الحالة إلى الدولة التي يتمتع بجنسيتها المجني عليه، وخاصة في حالة الوفاة. وهذه الإشارة يجب - في رأينا - أن تضمن كهامش في الاتفاقية، لا كنقطة منفصلة في بند بعينه. إذ أن ذلك من شأنه التأكيد على مسألة التسليم، وبذلك تبطل التشريعات المناظرة للتسليم أو رفض تسليم الجاني، كما نصت على ذلك الاتفاقية المعنية.

ويضمن البند الثامن المعاملة العادلة، في جميع مراحل المحاكمة للشخص الذي اتخذ ضده الفعل القانوني. بينما يشترط البند التاسع أن تكون المدة المسموح بها قانوناً لتأسيس أو بدأ المحاكمة للجرائم المشار إليها في البند الثاني هي المدة ذاتها التي تكون مخصصة لأشد وأخطر الجنايات الموجودة تحت بنود القانون المحلي لكل دولة.

ويلزم البند الحادي عشر الدولة العضو بالإبلاغ عن النتائج النهائية للتحقيق، فيما يتعلق «بالجاني المزعوم» إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

ويشترط البند الثاني عشر أن أي خلاف بين الأعضاء المعنيين بالقضية ينجم عن تفسير أو تطبيق البنود سارية المفعول قد تثيره أية دولة عضو في الخلاف، يرفع إلى لجنة وساطة (الخيار A) . أو يحال إلى

التحكيم، على أساس أنه إذا لم يستطع أطراف الخلاف الاتفاق على تنظيم التحكيم، فإن لأي من هؤلاء الأعضاء الحق في إحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية، عن طريق طلب يتمشى مع وضع المحكمة. علاوة على ذلك، فإن البند ذاته يعطي الحق لأي دولة في الاحتفاظ بموقفها، مراعاة للشروط الواردة في الفقرة السابقة (الخيار B) .

وبتجميع الأدلة الواقعية التي تمت مراعاتها سلفاً يصبح من الضروري أن نوضح أن لجنة القانون الدولي قد صاغت، بصدق وعدل تامين، وكأساس لصياغة الاتفاقية مبدأ « لا مفر من العقوبة على الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص المؤهلين لحماية دولية خاصة ». ولكن ما سبق لم يكن ليُجعل الاتفاقية تسلم من بعض أوجه القصور الثانوي. وفي هذا السياق، لا بد لنا أن نستعرض بعض الملاحظات القليلة، التي لو كانت وضعت في الحسبان لجعلت من الاتفاقية أداة فعالة و مؤثرة ضد أعمال الإرهاب التي تقع وفقاً لحدودها.

1 - ومن أجل الإشارة إلى البنود، وأيضاً للتفسير المنطقي لجميع بنود الاتفاقية؛ يصبح من الضروري صياغة الشروط المساعدة الشرعية وفقاً لمبدأ التعاون من أجل منع ارتكاب الجرائم وضمان حقوق الشخص الذي تتخذ ضده هذه الإجراءات القانونية على أن تكون منفصلة، بنداً بنداً.

2 - يجب أن يكون ثمة شرط للقيام بعمل ما ضد الجرائم المنظمة والتي يمكن صياغتها كبند منفصل على النحو التالي:

«إن الدول الموقعة سوف تتخذ - وفقاً لما هو سائد في قوانينها المحلية - الإجراءات المناسبة لحل أي منظمة توجد فوق إقليمها، إذا كانت هناك مؤشرات مؤكدة وكافية تدعو للاعتقاد بأن الجرائم المذكورة في البند الثاني من الاتفاقية الحالية قد ارتكبت نتيجة لنشاطات هذه المنظمة».

3 - يكون من الضروري فصل عناصر الجريمة المشار إليها في البند الثاني المتعلقة بالجنايات المرتكبة ضد شخصية محمية دولياً، وتلك التي ترتكب ضد الأشخاص الرسميين الخصوصيين.

4 - وبالمثل، فإنه من الضروري تحديد معنى (حماية خاصة) حسب القانون الدولي؛ حيث إن هذه الحماية تقدم في إطار هذا القانون، وطبقاً للشروط

المناسبة المتوفرة ضمن القوانين الداخلية للدول. ولما كان هدف هذه الاتفاقية هو تقديم الحماية من خلال التطبيق الفعلي؛ فإن إدخال مصطلح الحماية الخاصة في صياغة البند الأول له ما يبرره تماماً، وفي النهاية.. فإن مثل هذه الاتفاقية تنسجم — بكل تأكيد — مع المواقف الأساسية للاتحاد السوفيتي، والتي اعتبرت دائماً أن «مسألة حماية الدبلوماسيين وعدم انتهاك حرمتهم وإهدار كرامتهم، وكذلك الأشخاص الذين يتمتعون بحماية خاصة حسبما ينص عليه القانون الدولي، وهي مسألة ملحة وذات أهمية كبيرة تستوجب اهتماماً جدياً»⁽¹⁾.

وبعد أن فرغت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الثامنة والعشرين من دراسة مسودة الاتفاقية الخاصة بمنع — والمعاقبة على — الجرائم التي ترتكب ضد الدبلوماسيين وبعض الشخصيات الأخرى التي تتمتع بحماية قانونية دولية، والتي قدمتها لجنة القانون الدولي؛ تبنت اتفاقية أخرى بشأن منع — والمعاقبة على — الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص المحميين دولياً، بمن فيهم الممثلين الدبلوماسيين.

ومن الناحية الإنشائية تم توسيع الاتفاقية من اثني عشر إلى عشرين بنداً، إلى جانب إضافة مقدمة تمهيدية. وتم — فوق ذلك — تعديل الاتفاقية كي تحدد طبيعة الأشخاص والأشياء التي ترتكب ضدها أعمال العنف أو التهديد به، أو محاولة ارتكاب مثل ذلك الفعل، أو التصرف كشريك في أي عمل مماثل يدخل في نطاق تطبيق الاتفاقية.

ويوضح البند الثاني عشر من الاتفاقية بشكل جلي، أن الأحكام في هذه الاتفاقية سوف لن تعيق تطبيق المعاهدات الخاصة بحق اللجوء التي تكون سارية المفعول عند تبني هذه الاتفاقية بين الدول الأعضاء في معاهدات من هذا النوع. مع الوضع في الاعتبار أن الدولة التي تكون عضواً في هذه الاتفاقية قد لا تتمكن من تنفيذ تلك المعاهدة بالنسبة لدولة أخرى عضو في هذه الاتفاقية، لا تكون في الوقت نفسه عضواً في مثل تلك المعاهدات. وهذا الشرط يساعد على تطبيق الاتفاقية في محيط أمريكا اللاتينية، حيث إن اللجوء السياسي يعتبر عرفاً

(1) سبقت الإشارة إلى ذلك في ص . 122.

تقليدياً في دولها. وعليه.. فإن الاتفاقية تحتوي الآن على بنود منقحة من ناحية التحرير والتنظيم، وذلك فيما يخص الإجراءات القانونية للدول، بمقتضى اشتراكها في الاتفاقية، ويجب اعتبار الاتفاقية ناقصة، لأنها لا تحتوي بنوداً يخص تعريف المنظمة التي تؤدي نشاطاتها إلى ارتكاب الجنايات والجرائم المعاقب عليها وفقاً لنصوص الاتفاقية.

لقد نجحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع خطوط اتفاقية تخدم مصالح الغالبية الساحقة من الدول، مما يعني أنها سوف تلعب دوراً هاماً في قمع عمليات الإرهاب التي تشكل تهديداً مشيناً للإبقاء الطبيعي على العلاقات الدولية.

وقد أعطت الحوادث التي شهدتها السنوات الأخيرة الدليل القاطع الذي يوضح الضرورة الملحة للتطبيق الفعال لمعايير القانون الدولي، التي صممت لحماية أنشطة الممثلين الدبلوماسيين للدول، وحماية المنظمات الدولية والأشخاص، الذين يناضلون من أجل تحرير أوطانهم من الاحتلال الأجنبي، وضد التفرقة العنصرية.

إلا أن مجموعة كبيرة من الدول ومسؤوليها الرسميين تستمر في ارتكاب جرائم أكثر، ضد رؤساء دول ذات سيادة، وضد ممثلي دول أخرى، وضد حركات التحرر الوطني، التي هي موضع اهتمام القانون الدولي.

فلعدة سنوات، كانت البعثة السوفيتية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وعدة مكاتب لممثلين دائمين للدول الاشتراكية وبعض الدول النامية وموظفوها وأفراد عائلاتهم، هدفاً للأعمال إرهابية تقوم بها ما تسمى «رابطة الدفاع اليهودية»

ففي يونيو من عام 1981 قالت البعثة السوفيتية، في ملاحظة بعثت بها إلى السفير الأمريكي في الأمم المتحدة: إن قنبلة حارقة قد تم اكتشافها على بعد مترين من حافلة مخصصة لتلاميذ المدارس كانت تقف بإحدى محطات الوقوف داخل مقر إقامة البعثة في نيويورك وذلك في السابع عشر من مايو عام 1981. وقبلها تم العثور على ثلاث قنابل حارقة قرب المنتجع الريفي للبعثة في إحدى ضواحي نيويورك. وأشارت الملاحظة إلى أن هذه الأعمال قد شرع فيها ضمن

الحملة غير المنتهية من التهديدات والاستفزازات والمكالمات الهاتفية اليومية عن قنابل يُزعم أنها زرعت في مباني البعثة، وكذلك التهديدات التي تمارسها منظمة «أوميغا - 7» ورابطة الدفاع اليهودية.

وفي سبتمبر عام 1981 أعلنت رابطة الدفاع اليهودية مسؤوليتها عن تفجير سيارة أحد الدبلوماسيين النيجيريين، التي كانت تقف قرب مقر البعثة السوفيتية لدى الأمم المتحدة. وقد دعت البعثة السوفيتية المسؤولين الأمريكيين - أكثر من مرة - إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين سلامة وأمن البعثة السوفيتية وموظفيها، وتوفير الظروف العادية للملائمة لأداء نشاطاتهم، ولوضع حد للهجمات الاستفزازية من قبل الإرهابيين الصهاينة. ومن ناحية أخرى أعلنت لجنة العلاقات بالأمم المتحدة مع الدولة المضيفة (وهي الولايات المتحدة في هذه الحالة) مراراً وتكراراً أن مثل هذه الهجمات لا يمكن السكوت عنها.

وجاء في إحدى ملاحظات الوفد السوفيتي: إن هذه الهجمات هي جزء من حملة إرهابية، وإنه لا مكان في المجتمع المتحضر للإرهاب في أي شكل من أشكاله..

وفي الأول من يونيو عام 1981، وفي العاصمة البلجيكية بروكسل، قُتل ممثل منظمة التحرير الفلسطينية (نعيم حدار) بإطلاق خمسة أعيرة نارية عليه. وقد أعلن مكتب المنظمة في بلجيكا أن اغتيال «حدار» هو - دون شك على الإطلاق - من فعل جهاز الخدمات السرية الإسرائيلي. ولم يكن مقتل حدار هو الأول من نوعه في مثل هذه الجرائم التي ترتكب ضد الممثلين الدائمين لفلسطين والدول العربية الأخرى في دول أوروبا. وخلال السنوات الخمس الأخيرة قتل خمسة من ممثلي فلسطين في باريس وحدها. وفي مايو 1981 اعتقلت الشرطة الفرنسية ثلاثة إسرائيليين، اعترفوا فيما بعد أنهم هاجموا مكاتب الخطوط الجوية السورية في باريس.

وطبقاً لما جاء في تقارير وسائل الإعلام الغربية، فإن الحكومة الإسرائيلية قد شكلت في عام 1972 مجموعة خاصة تهدف إلى القيام بأعمال إرهابية ضد أعضاء وموظفي البعثات الفلسطينية في دول أوروبا الغربية.

وكما هو معروف، فإن السفير الفرنسي في لبنان (لوبيين ديلمار) اغتيل في بيروت عقب زيارة «كلود شيسون» وزير الخارجية الفرنسي للبنان عام 1981. تلك الزيارة، التي اجتمع خلالها مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث صرح بضرورة إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية، مع مراعاة الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني.

وعقب حادث إطلاق النار أمام سفارة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في باريس بالأسلحة الآلية، الذي تسبب في إحراق محتويات السفارة وتدميرها، قالت وزارة الخارجية اليمنية الديمقراطية في مذكرتها بتاريخ 17 يونيو 1981 م: إن هذا العمل الإجرامي هو جزء من خطة صهيونية تهدف إلى نشر الإرهاب على المستوى العالمي.

كما صرح وزير الخارجية الهندي (زيل سينغ) أمام البرلمان في 28 أبريل 1981 عقب تخريب الطائرة التي كان من المفترض أن تستقلها رئيسة وزراء الهند «أنديرا غاندي» للقيام بجولة في الخارج في أوائل مايو من العام المذكور: إن الفحص الذي أجرى على الطائرة كشف عن أن شخصاً ما قام عمداً بتخريب أربعة «كوابل» في الطائرة التي فقدت السيطرة عليها بعد إقلاعها بوقت قصير، ثم هوت محطمة. وقد لاحظ المراقبون المحليون أن أخبار ذلك العمل التخريبي قد انتشرت في الحال، بعد أن ذكرت وسائل الإعلام الهندية أن معارضي الثورة الأفغانية كانوا يستعدون لتنفيذ سلسلة من الأعمال الإرهابية في الهند. كما أشارت صحيفة (أوقات الهندوس - Hindu Times) نقلاً عن مصادر أمنية إلى أن مجموعة خاصة تم تهريبها إلى داخل العاصمة الهندية لذلك الغرض، وأنها قد تلقت تدريبها، تحت إشراف متخصصين في وكالة الاستخبارات الأمريكية وأنها قامت بعدة محاولات اغتيال ضد عدد من أعضاء الحكومة الهندية، كما نفذت بعض أعمال التخريب ضد شركة الخطوط الجوية الهندية وشركة طيران الهند، وأيضاً ضد عدد من أعضاء البعثات الدبلوماسية في دلهي.

ومن ناحية أخرى فقد تم اغتيال الرئيس الإيراني «رجائي» ورئيس الوزراء «بختيار» في انفجار بطهران خلال شهر سبتمبر عام 1981. وجاء في تصريح رسمي بهذا الشأن: إن هذه الأعمال الإرهابية قد تم التخطيط لها وتنفيذها بمعرفة عملاء الإمبريالية والصهيونية. كما أعلن رئيس الوزراء الجديد (آية الله مهدي خاني) أن هناك طابوراً خامساً يعمل داخل البلاد بهدف تخريب النظام القائم. وقبل ذلك كان العالم قد اهتز بسبب محاولة الاغتيال التي تعرض لها البابا «حنا بولس» الثاني في الثالث من مايو عام

1981. وقد كشفت التحقيقات أن الرجل الذي قام بالمحاولة - وهو (مهميت) أو محمد علي، ليس سوى مواطن تركي كانت له اتصالات وثيقة بالحزب الفاشي الجديد المعروف باسم «الذئاب الرمادية» التابع للحركة الوطنية في تركيا. وهي الحركة التي مثل قاداتها قبل ذلك للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية، بسبب قيامهم بأعمال تخريبية قاموا بها داخل البلاد، والتي كان نتيجة إحداها مقتل الكاتب الصحفي «عبدى ابيتشي» محرر جريدة «البورجوازيين الأحرار» ميليت « وذلك في عام 1979 م.

وقد اعتقل الرجل وتم الحكم عليه بالإعدام، إلا أنه فر من سجن اسطنبول قبل أيام من موعد تنفيذ الحكم ضده. واستقر بعد مغادرته تركيا بطريقة غير مشروعة في ألمانيا الغربية حيث توجد مكاتب فرعية للحزب الفاشي التركي، والتي تعمل بحرية مطلقة تحت رعاية جهاز الخدمات السرية الألماني.

وقد سبق لتركيا أن طالبت - أكثر من مرة - المسئولين الألمان بتسليمها الجاني، إلا أنها لم تتلق أي رد. وثمة شريك آخر للإرهابي المذكور يدعى (محمد سينسير) الذي كان - كما أشارت التحقيقات - على اتصال وثيق بالفاشيين الإيطاليين، الذين حصل منهم على مسدس لتسليمه إلى محمد علي أغا، الذي اعتقل في أواخر مايو عام 1981 م في إيطاليا. ومن المعروف أن الفاشيين الإيطاليين تقف من ورائهم وكالة الاستخبارات الأمريكية، وهو أمر شائع، غير أن الحكومة الأمريكية تحاول باستمرار أن تضع اللوم في أية أعمال إرهابية على القوى التقدمية من أجل تضليل الرأي العام.

وفي بنما أدى مقتل الرئيس البنمي السابق «عمر توريوخوس» خلال حادث جوي عام 1981 بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن تلك العملية كانت ضمن مؤامرات وكالة الاستخبارات الأمريكية. وقد نشرت مجلة Dialogo Social مقابلة مع مينستي توريوخوس شقيق الرئيس البنمي جاء فيها: إن الحادث كان عبارة عن عملية إرهابية مدبرة. وكان الخلاف الوحيد في الرأي هو: من الذي قام بهذا العمل.. هل هم الساميزيون أو الحكومة الفردية في بنما أو كلاهما؟.

وقد صرح منشي توريوخوس أن شقيقه كان يمثل عقبة أمام المؤامرات الأمريكية في أمريكا الوسطى، وأن الإمبريالية الأمريكية لم تغفر له الدور النشط الذي لعبه في سبيل تحرير نيكاراغوا، وصداقته الوثيقة مع الكوبيين وزعيمهم فيدل كاسترو، وتعبيره علناً عن آرائه فيما يتعلق بحصار كوبا، وتأييده المقاتلين ضد الطغمة الحاكمة في السلفادور ومقاومته الشديدة للتدخل الأمريكي في

أمريكا الوسطى. وقد أنحى منشي توريوخوس باللائمة - في تلك الجريمة التي راح شقيقه ضحية لها - على الرئيس الأمريكي «ريجان» بوجه خاص. كما أشار إلى أن ثمة كتاب نشره في عام 1976 عضو مجلس الشيوخ «فيليب جرين» تحت عنوان Surrender in Panama ، تصدره تمهيد كتبه ريجان، كان مليئاً بكثير من الطعن ضد شخص الجنرال توريوخوس. وفي مقال ظهر أثناء حملة ريجان الانتخابية وضع ريجان مجادلةة، أخذ يرددها منذ ذلك الوقت في أكثر من مناسبة، دون أية أدلة لتدعيمها، حيث زعم فيها أنه إذا قامت الولايات المتحدة بتسليم القناة لبنما، فإنها ستصبح عندئذ في يد فيدل كاسترو.

وجدير بالذكر أن أول محاولة اغتيال ارتكبت ضد الجنرال توريوخوس كانت في عام 1971، أثناء إلقائه خطاباً حماسياً في الشعب البنمي، وبالتحديد في مربع المدينة يوم الخامس من مايو من العام المذكور، حيث هاجم فيه الولايات المتحدة. وجرت المحاولة الثانية ضده في عام 1973م في بنما قبل اجتماع مجلس الأمن الدولي مباشرة. أما المحاولة الثالثة فكانت هي الناجحة.

وذكر «منشي» أن أقمار التجسس الأمريكية كانت تراقب جميع تحركات الطائرات والسفن قرب قناة بنما، كما وضعت القوات المسلحة الأمريكية التابعة للقيادة الجنوبية تحت مراقبتها جميع الطائرات التي كان يستخدمها عمر تورخوس. وكذلك جميع الأماكن التي كان يزورها. وكان الأمريكيون يعرفون جيداً أنه يستقل الطائرة مرتين كل أسبوع إلى مدينة «توكليستو» ويعرفون خطة الرحلة. كما كتب منشي توريوخوس أن عملية إسقاط الطائرة الصغيرة التي كان شقيقه يستغلها في تنقلاته تعتبر عملية تافهة وسهلة جداً بالنسبة لمن يمتلك تقنية عالية. كما أعلن صراحة أن الرئيس - الذي كان يحلم بامتلاك القنبلة النيوترونية المدمرة، وسبق له التصديق على إنتاجها واستعمالها - لم يكن يتوانى في تنحية أي شخص يعترض طريقته التوسعية في المنطقة. إلا أن احتمالية وفاة كل من الرئيس الإكوادوري «رولدز» والجنرال البيروي «هويوس» والجنرال البنمي «توريوخوس» في الجو وفي مدى عام واحد كانت صفراً من الناحية الرياضية.

ولعل أبرز ما كان يميز جميع هؤلاء الرجال من الرؤساء هو عزمهم على التصدي للتغلغل «اليانكي» الأمريكي في بلدانهم. ولم تقال بعد الكلمة النهائية فيما يتعلق بمقتل توريوخوس. وقد صرح منشي بأن الإمبريالية الأمريكية تريد أن تكون لها حكومة موالية في بنما يسهل عليها إدارتها وتوجيهها، كي تتمكن من جعل البلاد موقعاً حصيناً وقوياً لأي تدخل خارجي يحدث في أمريكا الوسطى.

أما الحملة التي قامت في الولايات المتحدة ضد ليبيا ، والتي تزامنت مع الإعلان عن أن العقيد معمر القذافي إرهابي من الدرجة الأولى فهي قضية أخرى تستحق الاهتمام...

في ديسمبر من عام 1981 زعم المسؤولون الأمريكيون بشكل رسمي أن «فرقة اغتيال» ليبية قد دخلت البلاد وهي تحمل تعليمات باغتيال الرئيس ريجان وأفراد عائلته، وربما أيضاً نائبه بوش وموظفي البيت الأبيض الرسميين، وكذلك موظفي وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) وآخرين من الوزراء. رغم أن هذا «الإعلان الرسمي» قد فضحته بسرعة وسائل الإعلام الأمريكية نفسها واعتبرته تدبيراً خادعاً لا أساس له من الصحة. من ذلك ما ذكرته مجلة «نيوزويك» الأمريكية في عددها الصادر في 14 ديسمبر 1981 عن أن «معلومات الحكومة جاءت أصلاً من مخبر لبناني كان في السابق إرهابياً، وأنه الآن تحت سيطرة وكالة الاستخبارات الأمريكية».

وقد نفى الزعيم الليبي معمر القذافي - في حينه - تلك المزاعم واعتبرها كذبة مفضوحة، وذلك في المقابلة التي أجرتها معه محطة (A.B.C) الأمريكية. وقد عقدت هيئة الأمن القومي الأمريكي - على مدى يومين - اجتماعاً طارئاً لوضع خطط «العقاب» بدءاً من الحصار الاقتصادي ووصولاً إلى التدخل العسكري المباشر، حيث كان كل ذلك محتملاً.

وكانت هناك مزاعم بأن أولئك الإرهابيين «المزعومين» تدربوا في إحدى دول أوروبا الشرقية. وأوضح العقيد القذافي بجلاء أن السبب الوحيد من وراء هذه المزاعم والإدعاءات الأمريكية هو ضرب ليبيا.

والواقع أن الولايات المتحدة هي التي حاولت أكثر من مرة اغتيال العقيد القذافي، وذلك باستخدام شتى الطرق كتسميم طعامه وشرابه وغير ذلك، وقد صرح الرائد عبد السلام جلود أحد قادة الثورة الليبية أثناء زيارة قام بها إلى إثيوبيا أن ليبيا تعارض الإرهاب ، وتندد به في جميع أشكاله، ودعا المجتمع الدولي إلى التنديد بنفاق الإدارة الأمريكية وتضليلها.

كما ذكر «هينز جونسون» الكاتب الصحفي الذي يكتب عموداً في صحيفة الواشنطن بوست أن كل هذه المزاعم الأمريكية تذكر المرء بالحملة ضد كوبا إبان عملية غزو خليج الخنازير، ومحاولة اغتيال الزعيم فيدل

كما سترو، وكيف تم الإعداد لها. لقد كانت تلك المزاعم الأمريكية الكاذبة مجرد مؤامرة ضد دولة عربية مستقلة ذات سيادة، تتصرف من موقع معارضتها الإمبريالية، وما هي إلا محاولة أخرى لتمرير سلسلة القصص الملفقة عن دعم الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى للإرهاب.

وتؤكد الحقائق أن عدداً من مسئولي بعض الدول عرقلوا عن عمد عملية استصدار اتفاقية واضحة تجعل المعاقبة على ارتكاب الجرائم الإرهابية حتمية لا مفر منها. إذ أنهم يتسترون على الواقع، بينما هم يحملون جوهر وأساس معايير القانون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

5. الاتفاقية الأوروبية لعام 1977 بشأن مكافحة الإرهاب⁽¹⁾

من المعلوم أن نصف الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في السبعينيات حدثت في أوروبا الغربية. وكما أشرنا سلفاً، فإن المنظمات الإرهابية الرئيسية تعمل في الدول الرأسمالية. ولنلق نظرة على بعض هذه المنظمات...

تأسس مركز أغنتر (Aginter) الصحفي في لشبونة في عام 1953 م. وبعد ثلاث سنوات، أي في عام 1956، اتضح أن هناك خطان واضحان في نشاطاته هما: «الدعاية والإرهاب المباشر» و «الكفاح المسلح ضد الشيوعية العالمية». وقد اتخذ مركز أغنتر الصحفي (Aginter Press) حالياً من إسبانيا مقراً رئيسياً له، واحتفظ بروابط واتصالات مع النظام الجديد (Ordine nouvo) ومع حركة الفاشيين الجدد في إيطاليا، وغيرها من المجموعات الإرهابية الأخرى من هذا النوع في إيطاليا، وكذلك مع النازيين الجدد في ألمانيا الغربية، و «نادي الاثنين» أو «Monday club»، وهو الجناح اليميني المحافظ في بريطانيا، ومع منظمة الجناح اليميني الغربي الفاشية المتطرفة، والجبهة الوطنية الفرنسية، ومنظمة «لويس غرسية رود ريفور» والجناح اليميني الكاثوليكي في إسبانيا، إضافة إلى مركز الفاشيين الجدد في برشلونة ومدير «أوروبا الصغيرة Jeune Europe»، والنظام الأوروبي الجديد (N.O.E) الذي اتخذ من مدينة لوزان السويسرية مركزاً له في عام 1951 م. وهو يضم منظمة العمل الأوروبية الفرنسية ومتطري الحركة الاشتراكية الإيطالية، والحلقة الإسبانية لأصدقاء أوروبا، وحركة الرابع من أغسطس اليونانية.. وليس هذا سوى قليل من كثير. وأما مركز ميونيخ فيضم المجموعات النازية الجديدة في ألمانيا الغربية، وبعض الخونة من الدول الاشتراكية، وهي جميعاً على اتصال وثيق بإذاعة أوروبا الحرة (Radio Free Europe).

(1) وقعت على الاتفاقية كل من : النمسا، بلجيكا، قبرص، الدانمارك، اليونان، فرنسا، إيسلندا، إيطاليا، لوكسمبرج، هولندا، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، ألمانيا الغربية. وقد بدأ العمل بها اعتباراً من 4 أغسطس 1978 م.

كذلك فإن ثمة منظمة نازية جديدة تسمى منظمة الاتحاد العالمي للاشتراكيين الوطنيين، وهي تعمل في كل من فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا العظمى ودول أمريكا اللاتينية. أما المجمع العالمي لمناهضة الشيوعية فقد تأسس عام 1961م، ويرأسه الفاشي المكسيكي «ريموندو جويريرو». ولهذا المجمع اتصال مكثف بعدد كبير من المنظمات «الشقيقة» في أمريكا اللاتينية، كما أنه على اتصال مباشر بمركز ميونيخ والقوميين الأوكرانيين والاتحاد العمالي الوطني. وكذلك مع أجهزة الخدمة السرية في كل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وسويسرا.

وبعد الإطاحة بالنظام الفاشي في البرتغال.. وبعد أن بدأت إسبانيا في شق طريق الديمقراطية، تعرض مركز اغنتر الصحفي لبعض المضايقات، وعليه فقد تم تمرير مركز القيادة الخاص بتنسيق الأنشطة المتعلقة بالمنظمات والحركات سالفة الذكر إلى منظمة «بالادين - Paladin»، ومركزها في إلكانتبي «Alicante»، وبناء على تقارير الصحافة الغربية فإن لهذه المنظمة فروع ومكاتب في كل من باريس وروما وزيورخ ولشبونة وميونخ. وهي تحتفظ بأرصدة مالية ضخمة في حساباتها الحالية. ومعظم هذه الأموال بقيت محفوظة في المصارف منذ أيام الرايخ وهتلر، وهي جزء من مؤسسة «يورمان». ويدير منظمة «بالارين» مجموعة من النازيين السابقين (جيرهار هيروت - فون شوليرت - جوناثان فون لير).

وإلى جانب ذلك كله، فإن هناك عدداً كبيراً آخر من المنظمات الإرهابية في أوروبا. وما يلفت النظر - وهو أمر مهم في هذه المنظمات - أن جميع المنتسبين إليها من صغار الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم الثلاثينيات. وهم من طبقة صغار البرجوازيين والطبقات المتوسطة، بينهم نسبة صغيرة من أبناء العمال. وكان البعض منهم يعملون في المؤسسات لمدة قصيرة. أما برامجهم فكانت تتلخص في إدعائهم الثورية الحماسية وذلك عن طريق استعمالهم «عبارات ثورية طنانة» بينما أفعالهم الحقيقية متجانسة مع المجموعات الموالية للفاشية. وتشمل هذه المجموعات منظمة الألوية الحمراء الإيطالية والحركة العمالية الاستقلالية، والخلايا العمالية المسلحة، والعمال الشيوعيين المسلحين، ومجموعة الجيش الأحمر في ألمانيا الغربية.

وجميع أعمال هذه المجموعات من أجل تحقيق أهدافها متشابهة، فهم يقومون بالسطو على محلات المجوهرات والمصارف وخطف أقارب وعائلات الأثرياء بغية الحصول على «فدية». ففي إيطاليا - على سبيل المثال - قاموا

بخطف 250 شخصاً في الفترة ما بين عامي 1970 و 1976 م. وقد حصلوا من خلال ذلك على حوالي 50 مليار ليرة. غير أن الهدف الرئيسي لمثل هذه المجموعات اليسارية هو زعزعة الحالة التي يريد اليمينيون استغلالها لضرب القوى اليسارية والديمقراطية. وثمة حادثة من صميم الموضوع: فقد أدت الأعمال التي قامت بها منظمة الجيش الأحمر الألمانية الغربية إلى استحداث تشريعات الطوارئ، ومراسم تخضع للسيطرة المشددة التي تحث على القتال ضد قوى اليسار ومطاردة الشيوعيين، والتحريض على مناهضة الشيوعية، وإثارة الشعور العدائي تجاهها. وقد ذكرت صحيفة «ريناستيا» الأسبوعية الإيطالية أن «الإرهاب هو اليد المسلحة في مواجهة المشاكل ضد الحركات العمالية المنظمة، والتي تعني أن هذه الحركة لا بد أن تدافع عن نفسها ضد هذا العدو»⁽¹⁾.

كما ذكرت مجلة «إسبريس» - *Espress*، أن حلف الناتو «N.A.T.O» قد وضع خططاً للتدخل العسكري تحت اسم «اتلانتيديا» ليتم تنفيذها في حالة حدوث «ظروف طارئة» في إيطاليا. وقد جرت العادة على زعزعة الحالة العادية في بعض الدول المختلفة عبر الوسائل الإرهابية من قبل الأجهزة السرية، كلما كانت هناك تأثيرات فعالة وحادة للشيوعيين وحركة الطبقة العمالية. إلا أن واشنطن دأبت على إلقاء اللوم طول الوقت في الأعمال الإرهابية على الدول الاشتراكية، بل ذهببت إلى حد الزعم بأن الإرهابيين في أوروبا الغربية تدربوا في أوروبا الشرقية.

ففي ربيع عام 1978 أكدت صحيفة *La Donenica del corriere* الإيطالية أن الإرهابي الألماني الغربي «هانز جوشيم كلين» كان قد تم تدريبه على الأعمال التخريبية في معسكر خاص في «كارلوفي جاري» في تشيكو سلوفاكيا، جنبا إلى جنب مع إرهابيين إيطاليين وإسبان وألمان غربيين⁽²⁾. كما زعمت مجلة البورجيس «*IL Borghese*»، أن المركز العالمي لمنظمة الألوية الحمراء يقع في براغ⁽³⁾. وليست هناك - بالطبع - أية أدلة مهما كان نوعها لتدعيم هذه الادعاءات الملفقة.

(1) صحيفة ريناسينا الإيطالية، عدد 17 مايو 1978 م.

(2) عن صحيفة *la domenica del corriere* الإيطالية - 23 أبريل عام 1978 م.

(3) عن مجلة البورجيس *il Borghese* - 15 أبريل 1978 م.

وقد ردت صحيفة «رودو برافو» التشيكية، في معرض رفضها لهذا الجزء من الأخبار العارية من الصحة بصدق قائلة: «إن ملفقي مثل هذه الدسائس المفضوحة» يريدون من ورائها تبطين معاطفهم Want to line tyheir ، coats ، على حساب الغير وتحويل الاهتمام.. وإنهم يريدون تشويه سمعة الدول الاشتراكية، وكأنها هي الوحيدة — دون غيرها — المسئولة عن الإرهاب الذي يعصف بإيطاليا»⁽¹⁾.

ولم يكن محض مصادفة أن تتهم القوى الرجعية الشيوعيين — عقب اغتيال — «الدومورو» — بأن لهم اتصالات مع منظمة الألوية الحمراء. وفي سبيل تكثيف الجهود للتصدي لموجة الإرهاب، من خلال إجراء تحسينات على المؤسسة التشريعية — وكذلك القانونية — وكفاءة قوات الشرطة وفعاليتها، فإن حكومات كل من بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا وسويسرا وبلجيكا والدانمرك وإيطاليا وهولندا والنرويج والنمسا شكلت ما يشبه مجموعة «كوماندوز» مضادة للإرهاب.

وتتكون الوحدة الألمانية في هذه المجموعات من متبرعين تم تدريبهم تدريباً جيداً واختيروا بعناية. ويُعتقد أن هذه الوحدة أفضل وحدات مكافحة الإرهاب، فهي تستخدم أحدث الآلات والوسائل الحديثة، وتتميز بسرعة التحرك. وكان اختطاف «شيلبر» و «مورو» قد أدى بالدول الأوروبية الغربية إلى تكثيف التعاون فيما بينها في صراعها مع الإرهابيين.

وفي أبريل من عام 1978 توصلت دول السوق الأوروبية — إضافة إلى النمسا وسويسرا — إلى التوقيع على اتفاقية كرسست من خلالها كافة مواردها لهذا الغرض. وقد انضمت فرنسا إلى تلك الاتفاقية في سبتمبر من العام نفسه. وقد نتجت عن هذا التعاون القانوني لدول أوروبا الغربية اتفاقية بشأن مناهضة الإرهاب، تم التوقيع عليها في ستراسبورغ في السابع والعشرين من يناير عام 1977م. وقد تضمنت هذه الاتفاقية مقدمة تمهيدية وستة عشر بنداً⁽²⁾. وجاء في المقدمة: «إن هدف الاتفاقية هو اتخاذ إجراءات فعالة تضمن عدم إفلات مرتكبي

(1) صحيفة رود برافو Rude Pravo — 22 مارس 1978م.

(2) هذه التحليلات للاتفاقية مبنية على وثائق سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم 90 ص 2.

الأعمال الإرهابية من المحاكمة، ومن ثم العقاب. وتم التأكيد على مبدأ «التسليم» - وهو إجراء فعال ومؤثر في هذا الصدد - بغية تحقيق النتائج المرجوة. غير أن هذه الاتفاقية - كما يلاحظ في البند الأول - لا تعتبر بعض الجرائم جنایات سياسية، أو ذات صلة بالجنایات السياسية، أو التي تكون وراءها دوافع سياسية. وهذه الجرائم هي:

★ الجنایات التي تدخل ضمن نطاق الاتفاقية المتعلقة بمكافحة عمليات الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقع عليها في «هاجو» في السادس عشر من سبتمبر عام 1976 م.

★ الجنایات التي تدخل ضمن نطاق مجال الاتفاقية، فيما يتعلق بمكافحة الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة المدنية والموقع عليها في مونتريال في 23 سبتمبر 1971 م.

★ الجنایات الخطيرة التي تشمل الهجوم على حياة الشخصيات التي تتمتع بحماية دولية وإهدار كرامتها، بمن فيهم العملاء الدبلوماسيين. (1)

★ الجنایات التي تشمل خطف واحتجاز الرهائن غير المشروع.

★ الجنایات التي تشمل استعمال القنابل والمتفجرات والصواريخ والأسلحة النارية الآلية، أو الرسائل والطرود الملقومة، إذا كان من شأن استعمالها تعريض حياة الأشخاص للخطر.

★ أية محاولة لارتكاب أي من الجنایات المشار إليها أعلاه، أو الاشتراك كمرافق للشخص الذي يرتكب - أو يحاول ارتكاب - مثل هذه الجنایات.

ومن خلال تحليل مبدأ الواقعة المعنوية للجريمة *Corpa delicti* الواقع ضمن الاتفاقية يمكن للمرء الخروج بالاستنتاجات التالية:

تفتقد الاتفاقية تعريفاً صحيحاً ودقيقاً لمعنى الجنایات؛ مما يترك المجال مفتوحاً للتطبيق العشوائي، خاصة ضد القوى الديمقراطية. وهذا القصور

(1) يبدو واضحاً أن في هذا إشارة إلى الجنایات التي تدخل ضمن اتفاقية عام 1973 م، بشأن منع - والمعاقبة على - الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص المحميين دولياً، بمن فيهم العملاء الدبلوماسيين.

مرتبط بالبند الثاني، الذي يمكن للدولة الموقعة بواسطته أن تقرر - بسبب مبدأ التسليم Etradition - أن تلك الجناية غير سياسية، أو غير ذات صلة بالجناية السياسية، أو غير مدفوعة بدوافع سياسية. وأنها ليست جناية خطيرة تتضمن عملاً من أعمال العنف ضد حياة شخص ما أو كرامته أو حريته، أو ضد الممتلكات، وذلك إذا كان هذا الفعل قد خلق - أو شكّل - جملة من الأخطار على الأشخاص، وأيضاً محاولة ارتكاب أي من الجنايات المذكورة، أو الاشتراك فيها مع شخص آخر يرتكب - أو يحاول أن يرتكب - مثل هذه الجناية، وجميعها تكرر للأعمال التي يغطيها البند الأول.

ويطالب البند الثالث بتعديل جميع معاهدات تسليم المجرمين والترتيبات الخاصة بها المطبقة بين الدول الموقعة، بما في ذلك الاتفاقية الأوروبية بشأن تبادل المجرمين إلى الحد الذي لا تتضارب فيه مع هذه الاتفاقية. وهذا الشرط في الاتفاقية الدولية، التي تم التوصل إليها على أساس مكافحة جميع أشكال الأعمال الإرهابية ذات الاهتمام الدولي.

وليس من محض المصادفة أن يكون شرط التسليم في الاتفاقية الحالية قابل للتنفيذ في خمس دول من الموقعين عليها هي: ألمانيا الغربية وبريطانيا العظمى، والنمسا وإسبانيا، بينما صدقت خمس دول أخرى على الاتفاقية بتحفظ هي: الدانمرك والسويد والنرويج وإيسلاند وقبرص. ويعتبر موقف إيرلندا انعكاساً واضحاً على عدم صلاحية الاتفاقية. فقد رفضت هذه الأخيرة التوقيع عليها نهائياً، مستندة إلى مبدأ أنها إذا ما فعلت ذلك فسوف «تخرق قواعد القانون الدولي»⁽¹⁾ المعترف بها عالمياً.

ويجب أن نضيف أن موجة الإرهاب التي اجتاحت دول أوروبا ترتبط بأنشطة الفاشيين الوطنيين والدوليين الجدد، وما يسمى بالمنظمات الإرهابية «اليسارية». إلا أن الاتفاقية - رغم ذلك - لم تضع أي تصور بشأن تعاون الدول الموقعة بهدف مكافحة الأنشطة الإرهابية للمنظمات المذكورة، والتي لا شك أنها تعتبر إعاقة خطيرة من حيث فعاليتها.

(1) مشاكل إنشاء مناطق قضائية أوروبية - تقرير لجون كيلي، من المؤتمر الذي انعقد تحت شعار «دفاع الديمقراطية ضد الإرهاب في أوروبا» - مهام ومشاكل، ستراسبورغ 1980 - ص. 3.

ويتعارض البند الخامس مع الشروط الواردة في البندين الأول والثاني، وذلك حين اشترط أنه لا ينبغي أن يفسر أي شرط من الشروط الواردة في الاتفاقية كفرض لمطلب تسليم المجرمين، إذا كان لدى الدولة المطلوب إليها ذلك ما يدعو للاعتقاد بأن طلب التسليم إنما استغل من أجل محاكمة - ومعاقبة - الشخص على أساس عرقه أو ديانته، أو جنسيته، أو آرائه السياسية. أو أن موقفه معرض للتحيز أو الضرر لأي من الأسباب السابقة. وبمعنى آخر، فإن مسألة تطبيق الاتفاقية المقدمة في الحالة المعنية قد تركت كما هي - بمقتضى البند الخامس - لمصلحة الدولة المعنية من الناحية العملية.

كذلك فإنه من غير القابل للجدل القول بأن الفاشية والفاشية الجديدة هما حركتان سياسيتان، وأنهما تقومان الآن بأعمال إرهابية، ضد الحركات الديمقراطية ورجال الدول الرأسمالية في أوروبا الغربية. وفي هذه الظروف فإنه يصعب - بالطبع - التحقق من نتيجة الاتفاقية الأوروبية كخطوة إيجابية في مجال التعاون القضائي بين الدول في جهودها الرامية لمكافحة الأعمال الإرهابية ذات الاهتمام الدولي. وذلك لأن هذه الوثيقة لم تدرس بدقة كي تضع القواعد والأسس لمعايير القانون الوطني في مجال منع - والمعاقبة على - الأعمال الإرهابية ذات الصبغة الدولية.

ويصوغ البند السابع مبدأ «التسليم أو المحاكمة»، الذي يزيد من تعقيد عملية التطبيق الجدي والثابت للاتفاقية، حيث إن البنود السابقة تشدد على عملية التسليم. ويشترط البند الثامن إلزام الدول، فيما يتعلق بالمساعدات المتبادلة في القضايا الجنائية والإجراءات الجنائية ضمن نطاق الاتفاقية. وتنظم البنود 9، 10، 11، 12، 13، 14، 16 عملية تبادل المعلومات وتسوية الخلافات الناجمة عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية وخطوات توقيعتها وتعديلها ووضعها موضع التنفيذ، وكذلك إجراءات وحقوق التحفظ المعمول به من قبل الدول، فيما يتعلق بأحكام الاتفاقية المختلفة، إضافة إلى عملية التنفيذ.

وينص البند الخامس عشر على أن الاتفاقية سوف لن يكون لها أي تأثير على أي دولة تنسحب، أو تنقطع عن عضوية المجلس الأوروبي. وثمة نقطة هامة يجب الانتباه إليها جيداً عند إجراء تقييم للاتفاقية الأوروبية بشأن مكافحة

الإرهاب، وهي أن هذه الاتفاقية ليست مجرد معاهدة لتسليم المجرمين، أو معاهدة خاصة بالمساعدات المتبادلة فيما يخص قضايا الإجرام، ومن هنا تظل الاتفاقيات الدولية العامة حول تسليم المجرمين أو المساعدات المتبادلة هي الوثائق الأساسية في موضوع التسليم والمساعدات المتبادلة بشأن القضايا الإجرامية، أو مبدأ تبادل المجرمين.

إلا أن البندين الثالث والثامن من الاتفاقية الخاصة بمكافحة الإرهاب يحتويان على شرط، قد يصعب معه رفض مبدأ تسليم الجاني، أو الامتناع عن المساعدة، فيما يتعلق بالقضايا الإجرامية، على أساس أن الجريمة ذات صبغة سياسية. وفي حديث له قال «روبرت لنك» مدير إدارة شئون القضاء في وزارة العدل النمساوية وهو يتحدث عام 1980 في مؤتمر ستراسبورغ الذي انعقد بخصوص «الدفاع عن الديمقراطية في مواجهة الإرهاب في أوروبا - واجبات ومهام» في معرض انتقاده الاتفاقية الأوروبية: «إن الحل الذي قدمته كان تفريطاً في المشكلة، حيث إن تلك الاتفاقية ترفض الصفة السياسية للجناية تحت جميع الظروف»⁽¹⁾. كما كانت هناك آراء أخرى مشابهة، تقدم بها «بول ويلكنسون» الاستاذ البريطاني في العلاقات الدولية.⁽²⁾

ويعتقد وزير العدل الإيطالي السابق السيناتور «فرنسيسكو باولو بونيفيشيو»، كما جاء في الورقة التي قدمها بعنوان «حدود حقوق الفرد في الكفاح ضد الإرهاب» أنه «لا يجب أن تُسن أي قوانين أو تشريعات تتعارض مع الديمقراطية، حتى في مواجهة الأعمال الإرهابية التي ترتكب». وأكد أن «الخبرة والتجربة الإيطالية قد أثبتت وجوب مراعاة ذلك»، وعلاوة على ذلك فإن «بونيفيشيو» مستنداً إلى ضمان اللجوء السياسي وجد أنه من الضروري وجود مثل هذه التفسيرات في الأعمال الدفاعية الهادفة لحظر التسليم لأن ذلك قد يحتوي على قيود واضحة.⁽³⁾

-
- (1) انظر: روبرت لينك: «التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب» - ستراسبورغ 1980. ص. 4 - 5.
(2) انظر: بول ويلكنسون - «مشكلة إنشاء منطقة قضائية أوروبية» ستراسبورغ 1980. ص. 4 - 5.
(3) انظر: فرنسيسكو باولو بونيفيشيو - «حدود حقوق الفرد في الكفاح ضد الإرهاب» ستراسبورغ. 1980. ص. 13 - 14.

ويجب أن نلاحظ أن الاتفاقية تتضمن بعض الشروط التي تخول الدولة رفض تسليم الإرهابي، وذلك استناداً إلى الصفة السياسية للجناية، والتي ستضعف - بالطبع - جهود الدول في مكافحة الإرهاب.

إلا أن الشيء الهام هو أن الاتفاقية المذكورة لا ترسم أي مسار للتمييز بين الأعمال الإرهابية ذات الاهتمام الدولي، والأخرى ذات الصلة المحلية، وذلك مما يجعل عملية التعاون صعبة للغاية، حين تكون هناك عدة أنظمة وطنية مختلفة متورطة في الكفاح ضد الجنايات الإجرامية بصفة عامة. وهو ما قد يعيق الحلول المناسبة، وقد تخلق مختلف أنواع الانتهاكات في هذا الخط.

وجدير بالذكر أنه كانت هناك كثير من ردود الأفعال التي انتقدت الاتفاقية الأوروبية من قبل الرأي العام الأوروبي وبالتحديد تلك التي صدرت عن بعض المحامين. فقد عقد مؤتمر في باريس لحماية حق اللجوء كإجراء احتجاجي على هذه الاتفاقية. ويعتبر المحامي البلجيكي المعروف «جين سلومون» أن البند الأول من الاتفاقية يمكن أن يطبق على أي شخص، سواء أكان جاسوساً، أم جلاداً أم مدنياً بريئاً تماماً، وأن بعض الاتفاقية لا ينسجم البتة مع الأهداف والموضوعات التي وضعت من أجلها، فالاتفاقية في نظره لا تهدف إلى مكافحة الإرهاب الدولي بشكل خاص، بقدر ما تهدف إلى معارضة العنف السياسي الداخلي، فالاتفاقية تنعش روح التحالف المقدس لأجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتتعارض مع مبادئ عدم التدخل ومبدأ المساواة، كما أنها تنص على أن مواطني الدول الموقعة عليها يجب عليهم مواجهة أحد الخيارين: إما أن يواجهوا المحاكمة، أو يفقدوا حق اللجوء السياسي، بسبب الجريمة غير المحددة نهائياً. وأن أي معارض سياسي للنظام القائم، لم يرتكب أي عمل من أعمال العنف مهما كان نوعه، يمكن أن يعتبر مساعداً على ارتكاب العنف، ويعامل على الأعمال الإرهابية.⁽¹⁾

(1) انظر: جين سلومون - «الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب».

« un vrai pas en arriere journal des tribunaux, septembre 24/1977. »

ونتيجة للشعور المتنامي بأهمية الاتفاقية، فقد أصبحت تعبر عن مصطلح «النظام والحرية»، الذي أصبح يلقي رواجاً، وأصبح هذا المصطلح يعرف في الغرب بـ «مبدأ الأمن أو Security doctrine». وإذن فقد أصبحت الاتفاقية أساساً لقانون الجرائم الأوروبي، على الرغم من أنها ذات صفة تشريعية دولية من الناحية الفنية.

6. اتفاقية عام 1979 الدولية بشأن احتجاز الرهائن

إن القيام بمراجعة لجوهر الأعمال الإرهابية، الواقعة ضمن نطاق القانون الدولي، توضح أنه في كثير من تلك الحالات يشمل الفعل في هذه الجنايات احتجاز الرهائن. إذ أن احتجاز الرهائن تزامن دائماً مع أعمال التدخل غير المشروع في عمليات الطيران. وما من أحد في العالم لم يسمع عن المأساة التي حدثت على متن طائرة لوفتهانزا الألمانية الغربية عام 1977م، والتي انتهت - لحسن الحظ - بإطلاق سراح الرهائن في مطار مقديشيو. وكم من مرة قامت فيها مجموعات من المتطرفين اليساريين في أوروبا الغربية باحتجاز رهائنهم ثم أخذهم إلى أراضى أجنبية، محدثين بذلك توتراً في العلاقات الدولية. والآن أصبح في حيز التنفيذ تحريم احتجاز الرهائن في ظروف معينة في القانون الدولي.

ويحظر البند الثالث في الاتفاقية الثانية من اتفاقيات جنيف عام 1949 بشأن حماية ضحايا الحرب احتجاز الرهائن أثناء الصراعات المسلحة، كما يوجد حظر مشابه يمكن أن نجده أيضاً في الاتفاقيات الدولية المعقودة بشأن مقاومة التدخل غير المشروع في عمليات الخدمة الجوية، كما في اتفاقيتي هاجو لعام 1970 ومونتريال لعام 1971. كذلك فإن الاتفاقية الخاصة بمكافحة - والمعاقبة على - الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية - بمن فيهم الممثلين الدبلوماسيين - تنص على ذلك الحظر، وكذلك ينص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2645 في دورتها الخامسة والعشرين.

وأثناء الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة دعت ألمانيا الغربية إلى استحداث اتفاقية دولية ضد عمليات احتجاز الرهائن وإدراجها في جدول الأعمال كقضية خاصة. وفي 15 ديسمبر عام 1976، وبناء على توصيات اللجنة السادسة، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرسوماً يحمل رقم 31/103، أشارت فيه إلى الحاجة الملحة لدراسة هذه القضية وتقديمها إلى لجنة (Ad Hoc) التي كان من المفترض أن يتم تشكيلها من أجل صياغة اتفاقية دولية في مواجهة

عمليات خطف واحتجاز الرهائن، وهي لجنة تتكون من 34 ممثلاً من الدول الأعضاء.⁽¹⁾ وقد اجتمعت تلك اللجنة في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من 11 إلى 19 أغسطس عام 1977م.

ومن خلال تحليل مناقشات اللجنة المذكورة، يمكن للمرء أن يلاحظ التماثل في مواقف الدول المشاركة فيها، فيما يتعلق بمسألة الإرهاب الدولي.

فقد أكد ممثل الاتحاد السوفياتي عند حديثه خلال المناظرة العامة، أنه من الضروري القيام - في هذا الشأن - باتخاذ الخطوات المناسبة لتوسعة مجال العضوية في الاتفاقيات سارية المفعول. وأنه ينبغي اعتبار قضية احتجاز الرهائن شروعا في الإرهاب. كما يجب اتخاذ الإجراءات الكافية على المستوى الوطني. إذ من شأن هذا أن يكون مؤثراً وفعالاً في التعامل مع المشكلة.

ولكن ينبغي ألا يكون هناك سوء فهم في تفسير نوع الجناية حتى لا يعيق ذلك الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في مواجهة عمليات احتجاز الرهائن فيشمل نضال حركات التحرر الوطني ضد الأنظمة الاستعمارية والعنصرية، وقد رحب الممثل السوفياتي بالمبادرة الألمانية الغربية في هذا الشأن. ومن المعلوم أن ألمانيا الغربية وضعت أمام اللجنة صياغة لا تفاقية دولية ضد عمليات احتجاز الرهائن. وقد حدد البند الأول من الصياغة الجنايات التي يشملها مجال الاتفاقية.

واستناداً إلى الفقرة الأولى من هذه الاتفاقية فإن: أي شخص يحتجز أو يستولي، أو يهدد بالقتل، أو يجرح، أو يستمر في احتجاز شخص آخر (عرّف في الاتفاقية بأنه «رهينة») بهدف إجبار طرف ثالث، وبالتحديد «دولة بعينها»، أو منظمة شبه حكومية، أو شخص قضائي طبيعي، أو مجموعة من الأشخاص.

(1) من سجلات الجمعية العامة للأمم المتحدة - الدورة 31 (1976) - وثيقة رقم (A/31/39) ص 186. 39. وقد ضمت اللجنة كل من: الجزائر، باربادوس، روسيا البيضاء، كندا، تشيلي، الدنمارك، مصر، فرنسا، بريطانيا، غويانا، إيران، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، ليبيا، ليسوتو، المكسيك، نيجيريا، هولندا، نيكاراغوا، اليمن، الفلبين، بولندا، سوريا، الصومال، السويد، سورينام، تنزانيا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، فنزويلا، ألمانيا الغربية، يوغسلافيا.

وكذلك من يمتنع عن فعل أي عمل علني - أو ضمنى - يكون من شأن هذا العمل إطلاق سراح الرهائن فإنه يكون مشتركاً في جناية احتجاز الرهائن حسبما تنص عليه هذه الاتفاقية.

ولا بد من ملاحظة أن الجناية المذكورة لا تشمل قضية احتجاز الرهائن على اعتبارها عملاً موجهاً ضد الضحية نفسها لإجبارها على فعل - أو الإمساك عن فعل - تصرف ما ، أو استخلاص أية مكاسب أو عوائد سياسية من خلال واقعة احتجاز الشخص، وهو ما يؤدي إلى تقويض العلاقات الدولية.

أما الواقعة المادية للجريمة فلا تحتوي عنصراً دولياً كي يصبح هذا النوع من الجنايات خاضعاً لا اتفاقية دولية.

وتنص الفقرة الثانية من الاتفاقية المذكورة على أن أي شخص:

أ - يحاول ارتكاب فعل احتجاز الرهائن..

ب - أو يكون شريكاً لشخص يرتكب - أو يحاول ارتكاب - أي فعل يتعلق باحتجاز الرهائن، فإنه أيضاً يرتكب جناية تدخل ضمن معنى الاتفاقية.

وينظم البند الثاني مسألة التعاون بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، وبالتحديد عن طريق اتخاذ إجراءات في إطار القانون المحلي؛ لمنع ارتكاب مثل هذه الجنايات داخل أقاليمها، أو خارجها، وذلك من خلال تبادل المعلومات، والتنسيق فيما يخص اتخاذ الإجراءات المناسبة لإحباط ارتكاب الجناية.

ويلزم البند الثالث الدول الموقعة على الاتفاقية تيسير وضع الرهائن الذين يجدون أنفسهم فوق إقليم أي من هذه الدول والقيام بالإجراءات المناسبة لضمان إطلاق سراحهم. كما أن الدول مطالبة - ضمن أمور أخرى - بتوفير وتقديم كافة التسهيلات لمغادرة الرهائن الذين يتم تحريرهم، وإعادة الأشياء والأمتعة التي استولى عليها الجاني بالقوة.

ويقرر البند الرابع عقوبات مشددة ضد الأشخاص الذين يرتكبون أيّاً من الجنايات المنصوص عليها في الاتفاقية، وأهلية مثل هذه الجرائم لأن تكون من أبشع الجرائم الشائعة، يجعل من الممكن التخفيف إلى أدنى حد للفارق الموجود ضمن النظام القضائي الدولي في مجال التشريع الجنائي.

ويقول البند الخامس: إن ترسيخ التشريع الجنائي القضائي حول الجنايات المعرفة بنصوص الاتفاقية لا يستثني تلك التشريعات الجنائية التي تمارس بالتنسيق مع التشريعات الوطنية والمحلية. ويمكن للمرء أن يقول في هذا الشأن: إنه سيكون من الأجدر - والأصوب - الحديث عن سن تشريعات ثابتة ومحددة فيما يتعلق بالجاني.

أما البندان السابع والثامن، فهما يصوغان مبدأ «التسليم أو المحاكمة - Aut dedere out judice»، وضمناً نجد أنه اللهجة الرئيسية أو السمة المميزة هنا، هي فيما يخص تسليم الجاني إلى الدولة التي كان من الممكن أن يقع مواطنوها ضحية فعل احتجاز الرهائن. وهذا الشرط هو التكملة الهامة لضمان عدم إفلات هذا النوع من الجنايات من العقوبة.

بينما ينظم البند التاسع مسائل ضمان المساعدة القانونية فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية والقضائية، التي تتخذ ضد الجناة، وفقاً لهذه الاتفاقية.

ويوضح البند العاشر أن الاتفاقية السائدة ليس لها أي تأثير على اتفاقيات أعوام: 1949، 1970، 1971، 1973 السابق الإشارة إليها، أما البنود: 11، 12، 13، فهي ذات طبيعة إجرائية؛ إذ أنها تنظم عمليات الموافقة والتنفيذ الفعلي، وآلية فض المنازعات، التي قد تنشأ عن تطبيق الاتفاقية.

من المعلوم أن الاتفاقية الدولية الخاصة بعمليات احتجاز الرهائن تحتوي على عشرين بنداً. وكان قد تم إقرارها وتبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع عشر من ديسمبر عام 1979 م. وأصبحت جاهزة للتوقيع عليها من قبل الحكومات في اليوم التالي. وتلزم هذه الاتفاقية الدول الموقعة بضرورة محاكمة أي شخص يرتكب جريمة احتجاز الرهائن أو تسليمه، وذلك بمقتضى القوانين الجنائية، كما أنها تلزم الدول باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لمعاقبة الجاني - أو الجناة - آخذة في الاعتبار الطبيعة الخطرة للجنايات التي من هذا النوع. وبهذا يكون بعض التقدم قد حدث من خلال القانون الدولي، فيما يتعلق بحل مسألة احتجاز الرهائن.

وستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد أن تقدم 22 دولة إجراءات التصديق أو الإضافة للسكرتير العام للأمم المتحدة. وتسجل مقدمة الاتفاقية بحيث إن

الدول الأعضاء تعتبر « احتجاز الرهائن أمراً بالغ الخطورة بالنسبة للمجتمع الدولي » وأنه « من الضروري تنمية وتطوير التعاون الدولي بين الدول في سنّ وتبني إجراءات فعالة لمكافحة ومقاضاة - والمعاقبة على - جميع طرق احتجاز الرهائن كظاهرة من ظواهر الإرهاب الدولي ».

تشرط الاتفاقية أن الدولة العضو التي يوجد على إقليمها « الجاني المزعوم » سوف تكون ملزمة - في حالة عدم تسليمها إياه - بتقديم القضية إلى مسئوليتها المختصين بغرض مقاضاته عن طريق الإجراءات القضائية المتبعة حسب القوانين الجنائية لتلك الدولة (البند الثامن).

وإذن، فإن ما سبق يسير في المسار نفسه مع أهم مبادئ آلية الاتفاقية، التي تضمن عدم إفلات مرتكب الجريمة من العقوبة (مبدأ « التسليم أو المحاكمة »).

وهذه الشروط إلزامية (دون أي استثناء مهما كان)، وبغض النظر عن أن الجناية ارتكبت فوق إقليم الدولة العضو المعنية أو لا.

كما أن بنود الاتفاقية تنص على أنه ليس من الضروري ضمان عملية تسليم « الجاني المزعوم » إذا كان لدى الدولة المطالبة بتسليمه أدلة أساسية تكفي للاعتقاد بأن طلب التسليم المقدم إليها من الطرف الآخر، قد اتخذ ضد الشخص المطلوب بسبب عرقه أو جنسيته أو ديانته، أو ميوله السياسية، أو أن موقفه قد يتعرض للانحياز ضده. ولا شك أن الإشارة إلى « الميول السياسية » أو الجدل حول « موقف الشخص واحتمال الانحياز ضده » يقدمان عذراً لأية دولة من الدول الأعضاء الموقعة كي تطبق الاتفاقية كيفما تشاء.

والآن.. فإن الاتفاقية - حسب البند الثالث عشر - سوف تطبق على الجنايات ذات الصلة الدولية. ومن الصعب أن نستشهد بمثال ما، أو نفترض أن مثل هذه الجنايات ترتكب لأغراض جنائية صرف. ولا بد للمرء أن يراعي - كأمر هام جداً - ماورد في البند الثاني عشر. إذ أنه وفقاً لما جاء في هذا البند، وطالما أن اتفاقية جنيف بشأن حماية ضحايا الحرب والملاحق التابعة لها سارية المفعول، فيما يتعلق بأي نوع من أنواع احتجاز الرهائن.. وطالما أن الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية ملزمة بمقاضاة أو تسليم الجاني الذي يحتجز

الرهائن، فإنه سوف لن يتم تطبيق الاتفاقية على جريمة احتجاز الرهائن التي ترتكب أثناء النزاعات المسلحة، كما هو مُعرف في اتفاقيات جنيف لعام 1949، والملاحق التابعة لها، بما في ذلك النزاعات المسلحة المشار إليها في الفقرة الرابعة من البند الأول من الملحق الأول لعام 1977. والتي تقاوم فيه الشعوب الاحتلال الأجنبي والهيمنة الاستعمارية والأنظمة العنصرية من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير، حسبما تكفل لها ذلك تشريعات الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول، تمشياً مع تلك التشريعات.

وتفصل البنود (5، 6، 7، 8، 10، 11) مسألة إلزام الدول بإجراءات التعاون، فيما يتصل بتطبيق هذه الاتفاقية. وتعتبر الاتفاقية وثيقة هامة في القانون الدولي، فيما يتعلق بمقاومة جرائم احتجاز الرهائن ذات الصبغة الدولية. إلا أن المشكلة تكمن في كيفية جعل هذه الاتفاقية شاملة من الناحيتين: السياسية والجغرافية، مما يجعل تطبيقها أكثر تأثيراً وفعالية.

وأحد العوائق الموجودة في الاتفاقية، هو غياب - أو عدم وجود - بند خاص بقمع المنظمات الإرهابية، التي ترتكب أعمال احتجاز الرهائن. كما تجب الإشارة إلى أن احتجاز الرهائن قد يكون ضمن نسق حالات تتعلق بالكفاح من أجل التحرر الوطني.

وفي الوقت الذي نعترف فيه بعدالة وبطولات هؤلاء الموجودين في ميدان القتال، فإن المرء يلاحظ أن الرجعيين يستغلون مثل هذه الأمور من أجل التشكيك في هذه الحركات وتكثيف عمليات قمعها، بل ومن أجل تحطيم أشخاص الرهائن. ويعتبر أسر رئيس البعثة الدبلوماسية الإسبانية في جواتيمالا في يناير عام 1980 من قبل مجموعة من القرويين في مقر السفارة الإسبانية في الدولة المذكورة، كحالة - أو دليل - ملموس على صدق أقوالنا.

فمن المعروف أن تلك المجموعة القروية قد اقتحمت مبنى السفارة، حيث أعلنت أنها تريد احتلالها كعمل احتجاجي ضد أعمال القمع الشنيعة التي تقوم بها قوات الحكومة والشرطة والمنظمات العسكرية الإرهابية، مثل العملية التي نفذتها «زمرة الموت» التي يمولها ملاك الأراضي والشركات الاحتكارية. وكان

السفير الإسباني «مكسيمو كاجال» موجوداً بالسفارة أثناء حدوث العملية، كما كانت هناك مجموعة من أبرز المحامين في غواتيمالا «من بينهم «إيدواردو كاسيرس لينهوف» الذي كان نائب رئيس سابق و «أدولفو مولينا أورانتيس» وهو وزير خارجية سابق والأستاذ الجامعي «ماريو أغوير جودوي»، الذين كانوا على وشك المغادرة إلى مدريد لحضور مؤتمر المحامين. وقد صرح السفير الإسباني للصحفيين في وقت متأخر بأن القرويين أبلغوه أنهم قدموا من مقاطعة الكويشي « El Quiche »، وأنهم لم يعودوا يطبقون عمليات الإرهاب والعنف، وطلبوا منه الدعوة إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تلك المقاطعة، التي تسكنها غالبية من القبائل الهندية.

وقد اقتاد المتطفلون القرويون، الذين كانوا بقيادة امرأة، أعضاء السفارة والزوار إلى مكتب السفير في الدور الأول من السفارة، و«تمترسوا» هناك مع رهائنهم. وعلى الرغم من أن احتلال السفارة كان سلمياً، فقد حاول السفير الاتصال بالسلطات المعنية لإعلامهم بحقيقة مطالب هذه المجموعة، إلا أنه أخفق في العثور على أي مسئول في وزارتي الخارجية والداخلية على الهاتف. فاتصل بوزير الخارجية الإسباني، وأبلغه أن مطلب القرويين سلمي، وأنهم غير مسلحين، حسبما تبين.

وحسب رواية وكالة الأنباء الإسبانية E. F. E فقد مضت الأحداث كما يلي:

في تمام الساعة الواحدة، وبينما كان الصحفيون يتجمعون أمام السفارة في انتظار ما تسفر عنه القضية التي كانت على وشك الحل سلمياً، ومحاولة لقاء القرويين والرهائن والتحدث إليهم، أحاطت قوات كبيرة من رجال الشرطة، والشرطة السرية بمباني السفارة. وقد حاول السفير عبثاً حث الشرطة عبر الهاتف على عدم القيام بأي عمل مسلح، حيث كانت ثمة فرصة لحل المشكلة سلمياً، خاصة بعد أن سمح القرويين للأستاذ «جوري» بمغادرة مبنى السفارة والقيام بدور الوسيط. واضطر السفير إلى أن يصيح في قوات الشرطة من نافذة مكتبه قائلاً: «لا تقتحموا مقر السفارة، سوف نصلح كل شيء بأنفسنا.. لا تحاولوا إطلاق النار!».

ورغم تحذير السفير فقد تجاهلت الشرطة دعوته، واقتحمت المبنى مهشمة الأبواب والنوافذ، على الرغم من أنه لم تكن هناك ضرورة أو داع لمثل هذا. ولا أحد يعرف من الذي أصدر لرجال الشرطة الأمر بإطلاق النار. وبمجرد

أن بدأ إطلاق النار حدث انفجار هائل أمام مكتب السفير، قتل فيه 39 شخصاً، واستطاع اثنان فقط الهرب، وهما السفير نفسه، الذي فر من نافذة مكتبه الكائنة في الطابق الأول، والثاني كان أحد القرويين. وقد هرول السفير نحو الفناء الواقع أمام مدخل السفارة يناشد رجال الإطفاء المساعدة في إخماد النيران التي تهدد حياة أولئك الذين لازالوا على قيد الحياة بالداخل.. والذين كان من الممكن إسعافهم وإنقاذهم، إلا أن رجال الإطفاء تجاهلوا التماسه، وتم نقل السفير والقروي إلى المستشفى، غير أن شخصاً ما قام باختطاف القروي هناك، ثم اغتاله بطريقة وحشية.

وفي اليوم التالي، وبينما كانت عشرات من التوابيت تنقل إلى المقبرة عبر شوارع العاصمة غواتيمالا، هاجمتها عصابة إرهابية مسلحة فقتلت ثلاثة أشخاص.

لقد كان هذا العمل غير المشروع بالاستيلاء على مبنى السفارة واحتجاز الرهائن مدخلاً إلى أقصى الانتهاكات الفاضحة لبعض المعايير الأخرى في القانون الدولي من قبل المسؤولين في غواتيمالا، علاوة على تجاهل اتفاقيات «هافانا» لعام 1928 بشأن الدبلوماسيين الرسميين، واتفاقية «فيينا» لعام 1961م حول العلاقات الدبلوماسية.

وكرر فعل احتجاجي قررت الحكومة الإسبانية قطع العلاقات الدبلوماسية مع غواتيمالا.

وهناك حالة أخرى من هذا النوع، تم فيها انتهاك أعراف القانون الدولي ولوائحه، وهي الاستيلاء غير المشروع على السفارة الأمريكية في طهران. وعلى الرغم من أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران كانت دائماً هلي التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة واستغلال مواردها الوطنية، وتنظيم أعمال إرهابية محكمة ضد رجال الدولة في إيران، وضد الأشخاص الاعتباريين والممتلكات. فقد كان موقف الاتحاد السوفييتي دائماً ثابتاً وجلياً في هذا الشأن؛ ولذلك فإن الاحتجاج الذي قدمته الحكومة الأمريكية إلى سفارة الاتحاد السوفييتي في واشنطن حول الزعم بأنه يحاول إعاقة إيجاد حل إيجابي سلمي لمشكلة إطلاق سراح الرهائن من موظفي السفارة الأمريكية من خلال وسائله الإعلامية، لم يكن له أساس من الصحة، بل إن الأمر في الحقيقة ليس سوى أكاذيب ملفقة.

وجاء في مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية السوفيتية إلى مسئول الشؤون الخارجية في السفارة الأمريكية بموسكو «إن جمهوريات الاتحاد السوفيتي على مر الزمن تحبذ الحرص على عدم الإخلال بالمعايير الدولية المعترف بها عالمياً، والتي ينص عليها القانون الدولي، أو التي تتعلق بالحصانة الدبلوماسية لموظفي السفارات والقنصليات، وكما تنص على ذلك اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية. وقد أشرنا - مراراً وتكراراً - إلى هذا المبدأ علناً، فيما يتعلق بالمشكلة القائمة، وهو معروف للعالم بأسره، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة إيران. ومعلوم إلى جانب هذا كله، أن الاتحاد السوفيتي كان قد صوت في ديسمبر من عام 1979. إلى جانب بعض الدول على قرار يدعو الحكومة الإيرانية إلى إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في السفارة الأمريكية فوراً. وطالب القرار كلتا الحكومتين: الولايات المتحدة وإيران، باتخاذ خطوات جريئة نحو حل القضية سلمياً، من خلال حل تلك القضايا برضى متبادل».⁽¹⁾

ورغم حل الخلاف، فإن احتجاز الرهائن الأمريكيين استغل من قبل الدوائر الحاكمة في واشنطن كحجة للقيام بشن سلسلة من الأعمال الاقتصادية والسياسية غير المشروعة ضد الحكومة الإيرانية، وبعض الدول الأخرى في المنطقة.

واستخدمت الولايات المتحدة مسألة احتجاز الرهائن ذريعة للقيام بحشد قوة بحرية ضخمة في منطقة الخليج. إضافة إلى أن الحكومة الأمريكية لم تبد أي إشارة إلى أنها عازمة على سحب قواتها البحرية وإعادتها إلى بلادها، حتى بعد أن تم حل قضية الموظفين الأمريكيين المحتجزين بشكل إيجابي.

ومن الواضح أن السبب الرئيسي الذي كان وراء إحداث ضجة كبيرة حول قضية الرهائن هو فقط مجرد إيجاد ذريعة تغطي بها الولايات

(1) صحيفة إزفستيا - 30 يناير 1981 م.

المتحدة خططها الرامية إلى ترسيخ الوجود الأمريكي المستمر في تلك المنطقة من أجل ممارسة الضغط على دولها والسيطرة عليها. وتلك لم تكن المرة الأولى التي تتصرف فيها الولايات المتحدة بهذه الطريقة.

7- المرتزقة جريمة دولية

كما أشرنا سلفاً، فإن المشكلة القانونية الدولية الرئيسية حول منع الأعمال الإرهابية في الوقت الحاضر هي كيفية توحيد جهود الدول ضد تلك الأعمال التي ترتكب في وقت السلم. إلا أن هناك مظهراً من مظاهر هذه المشكلة ينبع من حقيقة أن عدداً كبيراً من هذه الأعمال الإرهابية يرتكب بقصد تشويه سمعة حركات التحرر الوطني والحروب الأهلية. والذين يرتكبون هذه الأعمال هم «الجنود المرتزقة»، الذين هم مجموعة من القتلة المأجورين و «هواة الحروب» المرتزقة. والذين يعود تاريخ ظهورهم إلى زمن الثورات التي قامت ضد «البلاط» والحروب الأهلية.

وأحد الأمور الهامة في الوقت الحاضر هو أن مجموعات منظمة من القوى الرجعية المرتزقة في عدة دول تعمل باضطراد في خطين متوازيين ضد حركات التحرر الوطني والحركات الضاربة، وضد قادة بعض الدول التقدمية الديمقراطية. ولهذا فإن ظاهرة المرتزقة تبدو اليوم غريبة، لا في أوقات النزاع المسلح فقط، بل وفي وقت السلم أيضاً. وفي حين نجد أن المرتزقة يستخدمون طرقاً ووسائل إرهابية، فإن ذلك يتطلب بحثاً ودراسة لهذه الظاهرة كجزء من مكافحة الإرهاب الدولي.

لقد كانت فرق المرتزقة منتشرة بشكل كبير في روما القديمة. وكانت شائعة جداً في العصور الوسطى حيث يسيطر الإقطاع، وفي فترة الرأسمالية، كما انتشرت بشكل واضح حين كانت الإمبريالية في أوج قوتها. وقد جعلت المرتزقة من الـ «Common Fodder» تجارة شيدت عليها سياساتها الوطنية، ففي القرن التاسع عشر - على سبيل المثال - قمعت انتفاضة في مقاطعة التبت الصينية، إذ تصدت لهذه الانتفاضة القوى الرجعية والمرتزقة الصينيون المحليون والقوات البريطانية وكذلك الفرنسية.

ثم إن التغييرات الأساسية في ميزان القوى، الذي كان لصالح الاشتراكية والسلام والتقدم، جعل من العسير على الدول الاستعمارية أن تتدخل مباشرة -

وبكل قوتها — ضد الدول المستقلة حديثاً، أو الشعوب المناضلة، لذا فقد عادت الدول الاستعمارية والأنظمة العنصرية إلى استخدام المرتزقة على نطاق واسع، ولكن بطريقة أكثر سرية وتحايلاً.

ففي جنوب روديسيا — على سبيل المثال — كان لدى نظام «إيان سميث» العنصري في عام 1977 م ألفان من المرتزقة ضمن قواته. وبعد أن تلقى هؤلاء تدريباً لفترة قصيرة، وبعد أن تأقلموا مع الأوضاع السائدة هناك، بدأ هؤلاء المرتزقة في قتل المدنيين الأفارقة وحرق مزارعهم وأكواخهم وتخريب المحاصيل. وبالاختصار، فقد قاموا بكل ما من شأنه بث الرعب والفرع بين السكان الوطنيين الأصليين، ومنع أي دعم أو سند للقوى الوطنية، التي تقاتل وتناضل من أجل التحرير.

وفي مقابلة مع مجلة «المراقب الجديد» الفرنسية بتاريخ الثالث من يوليو عام 1978 م، اعترف أحد هؤلاء المرتزقة الذين كانوا في «روديسيا» أنه كان، هو ورفاقه، يقتلون المدنيين. وقد روى قصصاً مروعة عن عمليات العقاب الجماعي ضد سكان المنطقة، وتعذيب القرويين والفلاحين الذين يتم أسرهم. كما أنهم كانوا يستخدمون جميع الطرق والوسائل، بما فيها تلك المحرمة دولياً. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعمال الوحشية كانت ترتكب في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تحاولان إقناع الأفارقة بأنه لا ينبغي المطالبة بحل جيش «إيان سميث» كشرط لضمان استقلال زمبابوي، لذا فقد حاولت الدولتان المحافظة على قوات سميث العنصرية الضاربة، دون أي مساس، حتى بعد استقلال زمبابوي.

لقد بات من الواضح أن الطريقة المثلى للقضاء على ظاهرة المرتزقة هي سن قوانين وتشريعات وطنية شاملة ومحددة لحصر خدمات المرتزقة وتجنيدهم وبثهم إلى الأجزاء المختلفة من العالم. وكذلك من خلال عقد اتفاقات دولية لمحاكمة — والمعاقبة على أعمال — المرتزقة تحت قانون الجرائم.

وتوضح الوثائق أن معظم الأعمال المرتزقة في السنوات القليلة الماضية تنظمها وتدعمها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا والسويد. رغم أن جميع هذه الدول لديها القوانين والتشريعات المناسبة الموجهة بطريقة أو بأخرى ضد أعمال المرتزقة.

..في فترة رئاسة جورج واشنطن، أعلنت الحكومة عن أول قانون للسيطرة على عملية تجنيد المرتزقة من ولاية، للعمل في ولاية أخرى. كما أن هناك لوائح منظمة أخرى - استثنائية - أعطت تعريفاً أكثر تفصيلاً لمبدأ خطر أعمال المرتزقة.

وفي «لواندا» بانغولا، جذبت قضية محاكمة المرتزقة انتباه الرأي العام الأمريكي إلى عمليات تجنيد المرتزقة فوق الأراضي الأمريكية. واعترف المسؤولون الرسميون بحقيقة وجود مراكز ومعسكرات خاصة بالتجنيد لهذا النوع من الخدمات. وقد صرح «روبرت ل. كبتشي» الذي كان يشغل منصب نائب المدعي العام المساعد لقسم الجنايات، عندما قدم الأدلة للجنة الفرعية الخاصة بالعلاقات الدولية في مجلس الشيوخ الأمريكي في مارس من عام 1976 بأن قسم الجنايات «كان على دراية تامة بعدة مزاعم تتعلق بأنشطة ذلك النوع من التجنيد، وأنه يقوم بإجراء التحقيقات المناسبة».⁽¹⁾ ومع ذلك فلم يتم اتخاذ أية إجراءات، رغم وضوح الجزء رقم 959 من الفقرة 18 من قانون الجنايات في الولايات المتحدة الأمريكية الواردة تحت عنوان «التطوع في الخدمة الأجنبية» والذي ينص على:

«أي شخص أمريكي، يتطوع، أو يقحم نفسه، أو يستأجر، أو يوكل، أو يقحم، أو يتخطى القوانين الأمريكية، بهدف القيام بأي من الأعمال سالفه الذكر لصالح أي دولة أجنبية، أو أمير، أو مستعمرة، أو مقاطعة، أو شعب، أو يعمل كجندي، أو بحار، أو ملاح على ظهر أي زورق أو قارب حربي، أو على ظهر زورق قرصنة، يتعرض لعقوبة الغرامة بما لا يزيد على ألف دولار، أو السجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو بالعقوبتين معاً». كما يحتوى المرسوم بنوداً أخرى تهدف إلى تأكيد حياد الولايات المتحدة، والإبقاء على علاقات جيدة مع الدول الأجنبية.

وينص الجزء رقم 956 على أن الأشخاص الذين يتآمرون لتخريب - أو تدمير - أية ممتلكات خاصة على أرض دولة أجنبية، أو تخص حكومة أجنبية،

(1) «ويلفريد بورشيت» و«ديريك ديوبوك»: تفجر الحرب «whores of war»

و «المرتزقة اليوم» - منشورات بنجوين، هارموندوس وورث 1977 ص 214.

كما في حالة السكك الحديدية والقنوات والجسور وغير ذلك من الممتلكات العامة أو الخاصة، سوف يعاقبون بغرامة لا تتجاوز 5,000 دولار والسجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويوضح الجزء رقم 960 العقوبة التي تترتب على التورط في أي حملة ضد دولة أجنبية صديقة.

ويمكن إيجاد الشروط المناسبة في المرسوم الأمريكي الخاص بالهجرة والجنسية.

فالجزء رقم 349 ينص على سحب الجنسية الأمريكية من أي شخص يدان بحمل السلاح لصالح - أو ضد - دولة أجنبية. وقد طبقت الحكومة الأمريكية ذلك على «هيرمان . ف. ماركس» الذي غادر الولايات المتحدة إلى كوبا عام 1958، وانضم إلى فصيل «فيدل كاسترو»، ثم عاد إلى الولايات المتحدة بعد انتصار الثورة الكوبية عام 1960. إلا أن الحكومة الأمريكية لم تلتزم بهذا المبدأ في حالات أخرى، مثل حالتي «بوفكن» و «لوبيو - ديل - صول» وغيرهما من المرتزقة الذين ارتكبوا جنایات ضد الحكومة الشرعية في جمهورية أنغولا الشعبية، والذين انضموا في النهاية إلى جيش روديسيا العنصري.

ويبدو أن الحكومة الأمريكية قد «تناست» هذا المرسوم عند تجنيد المواطنين الأمريكيين للعمل في الجيش الإسرائيلي في قتاله ضد الدول العربية، وضد حركة التحرير الفلسطينية.

.. ففي الرابع عشر من أكتوبر عام 1969، فسر متحدث باسم السفارة الأمريكية في تل الربيع أن المرسوم الخاص بالجنسية الأمريكية لا يسمح فقط للأشخاص الذين هم من أصل يهودي بالاحتفاظ بالجنسية الأمريكية، بينما هم يعملون في قوات الجيش الإسرائيلي، ولكنه في الواقع، يشجع على تجنيدهم في الحرب لمصلحة القيادة العليا للدولة الصهيونية. وقد أصابت جريدة الدستور الأردنية تماماً، حين وصفت هذا التفسير بأنه «مسار جديد» للنمو العدائي في الشرق الأوسط.

لقد زادت الولايات المتحدة من دعمها وتأييدها لإسرائيل، من المساعدة إلى التدخل المباشر، وذلك خلال الحرب الأخيرة ضد الدول العربية، حيث سمحت للمواطنين الأمريكيين بالخدمة في الجيش الإسرائيلي. مع الاحتفاظ بجنسيتهم الأمريكية.

في عام 1870 أقرت بريطانيا مرسوم التطوع «الأجنبي»، الذي يحظر على المواطنين البريطانيين التطوع للعمل في دولة أجنبية بهدف المساهمة في أعمال

عدائية ضد دولة أخرى، إذا لم تكن تلك الدولة في حالة حرب مع بريطانيا العظمى.

وجدير بالذكر أن هذا هو القانون الوحيد فيما يختص بأعمال المرتزقة الذي لا تزال تعمل به بعض دول «الكومنولث»، أي رابطة الشعوب البريطانية. وقد أكد البرلمان البريطاني سريان مفعول هذا المرسوم خلال الحرب الأهلية في إسبانيا. وفي مايو من عام 1968، أصدرت بريطانيا العظمى مرسوماً يحظر على مواطنيها الاشتراك في أية أعمال في روديسيا.

غير أن الشرطة البريطانية تجاهلت بالكامل تقارير وسائل الإعلام عن تجنيد المرتزقة في بريطانيا ضد الحكومة الشرعية في جمهورية أنغولا الشعبية، وللعمل في صفوف الجيش العنصري للمدعو «سميث». علاوة على أن المسؤولين في الشرطة البريطانية قاموا بتوفير جميع السبل والوسائل والمساعدات لنقل أولئك المرتزقة إلى أنغولا، عبر محطات شركتي الخطوط البريطانية والبلجيكية، بعد أن تم إلغاء الإجراءات الجمركية الهامة. والشكليات المتبعة في الحدود لعدد من الحالات الخاصة.⁽¹⁾

كذلك ثمة بعض الدول الأوروبية الأخرى، التي تسن قوانين وتشريعات، وتضع قيوداً على مواطنيها تحظر حمل السلاح لصالح دولة أجنبية في أي مستوى، وعلى أي حال من الأحوال بما في ذلك أعمال المرتزقة، ومع ذلك فإن هذه الدول تعتبر من الموردين الرئيسيين للجنود المرتزقة soldier of fortune.

فبلجيكا - على سبيل المثال - يحظر قانونها الجنائي تجنيد أي شخص للعمل في الجيوش الأجنبية، دون الحصول على موافقة ملكية مسبقة. وينص هذا القانون على معاقبة منتهكي هذا الحظر بالحبس لمدة تتراوح بين ثمانية أيام وستة أشهر (البندان 35)، كما أن البند 123 من قانون الجنايات يحدد مدة السجن التي يجب أن يقضيها من يقوم بعمل عدائي يعرض الدولة البلجيكية إلى

(1) انظر: «ويلفريد بورشيت» و «ديريك ريوويوك» - (op - cit) ، ص 227 . وانظر أيضاً «و.م.ج. هوفر»: قوانين الحرب والمحاكمة الأنغولية للمرتزقة، موت كلاب الحرب دراسة: و. س. ج.: القانون الدولي المحلي - مجلد 9 - مدينة كليفلاند 1977، ص. 323 - 406.

عداء دولة أجنبية أخرى. وقد حددت تلك المادة مدة الحبس من خمس إلى عشر سنوات. كما أنها أضافت أنه «إذا نتج عن هذا العمل تعرض الدولة بالفعل إلى عمل عدائي، تصبح مدة السجن من عشر إلى خمس عشرة سنة».

وفي يونيو من عام 1937، لم يحظر البرلمان البلجيكي التجنيد لأجل الفائدة والكسب المادي وغيره فقط، بل حظر أيضاً نقل، أو عبور الأشخاص للعمل في إسبانيا، بعد أن أقر بالموافقة على مدة الحبس المفروضة، وجعلها تصل إلى ستة أشهر في حالة انتهاك ذلك الحظر. ومن المعروف جيداً أنه كان هناك عديد من الجنود البلجيكيين المرتزقة أثناء الحوادث التي وقعت في الكونغو إبان الستينيات، إلا أنه لم تطبق ضدهم أي من تلك القوانين سالفة الذكر.

فقط اتخذت الحكومة البلجيكية سلسلة من الإجراءات: كسحبها جوازات السفر الأجنبية التي كانت في حوزة أولئك المرتزقة، بعد عودتهم إليها، أو حصولها على تعهد من الأشخاص الذين كانوا في طريقهم إلى كاتانجا يفيد أنهم لن يعملوا ضمن أية قوة أجنبية. إلا أن تلك الإجراءات أخفقت في إعطاء أية نتائج مثمرة وحاسمة. فقط بعد أن صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم S/161 في الحادي والعشرين من فبراير عام 1961، الذي دعا فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات رادعة لمنع إرسال - أو عبور - المرتزقة، أصدر وزير العدل البلجيكي التعليمات الضرورية فيما يخص المواطنين البلجيكيين والأجانب، الذين كان كثيرون منهم في كاتانجا في ذلك الوقت.

كذلك فإنه لم يتم اتخاذ أية إجراءات فعالة بينما كانت عملية إرسال المرتزقة من بريطانيا، عبر بروكسل، إلى أنغولا، مستمرة في يناير 1976م

أما فيما يتعلق بالقضاء الفرنسي، فإن لديه مادة واحدة تخص موضوع المرتزقة. إذ أن المادة (85) من قانون الجنايات الفرنسي تعاقب بالحبس لمدة سنة، إلى خمس سنوات، وغرامة من 3,000 إلى 30,000 فرنك كل من يجند أو يقوم بالتجنيد - نيابة عن قوة أجنبية في وقت السلم، ومع ذلك - وكما يعلم الجميع - فإن هناك عديد من المرتزقة الفرنسيين يقاتلون إلى جانب القوى المتطرفة في لبنان. ومعظم هؤلاء تم تجنيدهم في فرنسا لهذا الغرض.

أما السويد، فإنها منذ القرن التاسع عشر تعتبر تجنيد المواطنين للعمل في

صفوف أية قوة أجنبية، دون الحصول على موافقة ملكية جريمة. وفي عام 1918 شهد رئيس الوزراء السويدي تشكيل وحدات خاصة فوق إقليم دولته، استعداداً للاشتراك في الحرب الأهلية التي كانت تجري آنذاك في فنلندا، وحدث الشيء نفسه إبان الحرب الأهلية في إسبانيا بين عامي 1937 و 1939.

وكان ثمة مرسوم خاص في السويد قيد التنفيذ، يحظر التجنيد لأداء الخدمة العسكرية في إسبانيا. وفي عام 1948، تم إقرار قانون خاص «هو الآن ضمن نصوص قانون الجنايات السويدي» يفرض الغرامة أو السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر لكل من يتم تجنيده للعمل في القوات المسلحة لدولة أجنبية، دون موافقة الحكومة، أو في حالة التسلل بطريقة غير مشروعة من البلاد للقيام بذلك العمل، وتصل العقوبة إلى سنتين في وقت الحرب. ومع ذلك فإن الوثائق توضح أن الطيارين السويديين انضموا إلى الانفصاليين في نيجيريا أثناء الحرب الأهلية هناك. كما أن ثمة معلومات تؤكد أن هؤلاء الطيارين شاركوا أيضاً في قيادة طائرات النقل، التي كانت تقوم بنقل القوات التي تحارب الحكومة الشرعية في أنغولا. ومع ذلك، فقد أعلن المدعي العام السويدي منذ عام 1948. أنه ليست هناك أية دواعٍ لتطبيق التشريعات السارية آنذاك فيما يتعلق بهذه القضايا.

وقد استخدمت الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا وحدات من المرتزقة خلال عدوانها على أنغولا في سبتمبر عام 1981. إذ كان الفيلق الثاني والثلاثون المعروف باسم «بوفلو Buffulo»، يتكون من 1200 جندي مرتزق، تم تجنيد معظمهم في الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل وبعض الدول الأخرى. وكان هذا الفيلق هو القوة الإرهابية الضاربة ضد السكان المدنيين في أنغولا. ويتكون معظم هذا الفيلق من قدامى المحاربين، الذين اشتركوا في الحرب الأمريكية القذرة ضد فيتنام، وأفراد من رجال الاستخبارات الألمانية إبان عهد هتلر، وأعضاء في زمرة القصاص الروديسية، وبعض عملاء الشرطة السرية في البرتغال، والمجرمين العاديين، الذين تتكون منهم الكتيبة الفرنسية، التي استخدمت بالأساس ضد منظمة شعب غرب إفريقيا، المعروفة باسم «منظمة سوابو - Swap»، كما استخدمت ضد السكان المدنيين في أنغولا وموزمبيق.

وقد استخدم المرتزقة أيضاً ضد دولة سيشل الإفريقية عام 1981، والتي كانت قد استقلت حديثاً، حيث قامت الحكومة هناك ببعض الإصلاحات

التقدمية لمصلحة الشعب. وكانت تلك الحكومة موجودة في السلطة منذ عام 1977، إلا أن اكتشاف النفط هناك، على سواحلها وفي بعض المناطق الأخرى - بما في ذلك العاصمة - دفع وزارة الدفاع الأمريكية «البنجاجون» إلى اعتبارها هامة للولايات المتحدة، من الناحية «الاستراتيجية»، وهو ما كان كافياً لتبرير عملية الإنزال، التي قام بها حوالي مائة من المرتزقة على جزيرة «ماهي» في الخامس والعشرين من نوفمبر عام 1981. في محاولة لتدبير انقلاب في هذه الدولة الإفريقية. فتصدت لهم القوات المسلحة في تلك الدولة، فهرب منهم 44 شخصاً، فروا إلى جنوب إفريقيا، بعد أن استولوا على إحدى طائرات الخطوط الجوية الهندية ليهبطوا بها في مطار مدينة «دوربان».

ومن الأمور الجديرة بالاهتمام، أن المسئولين في جنوب إفريقيا لم يقوموا بتسليم أولئك المرتزقة، الذين طالبت جمهورية سيشل آنذاك بتسليمهم. أما المسافرون الذين كانوا على متن الطائرة المختطفة فقد صرحوا بأن هؤلاء المرتزقة مواطنون من جنوب إفريقيا، وضباط في الجيش الروديسي السابق، وألمان غربيون، وفرنسيون، وإيطاليون، ومواطنون من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والبرتغال، ونيوزيلندا.

وقد تباهى المرتزق القديم «مايك هوار» بأنه لم يخطط فقط للانقلاب الفاشل في سيشل، ولكنه كان مشاركاً فيه بنفسه، كما اعترف وزير الدفاع في جنوب إفريقيا (إم - مالان) بتورط العسكريين من بلاده في محاولة الانقلاب الفاشلة كذلك فإن «مارتن دولنشيك»، وهو ضابط نظامي في جهاز الاستخبارات لجنوب إفريقيا تم القبض عليه في عملية سيشل الفاشلة التي تمت عبر بعض الأراضي الإفريقية الأخرى التي تستضيف قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها واعترف بهذه الأعمال والأنشطة التخريبية، وغيرها من المؤامرات السابقة ضد الدولة الإفريقية الصغيرة.

وجدير بالذكر أن أول محاولة من هذا النوع في إفريقيا كانت ضد الحكومة الشرعية في «بنين» عام 1977 م. قام بها الرجل ذاته الذي قاد المحاولة الانقلابية ضد جمهورية سيشل، وهو ما لاحظته «ماثيو كيريكو» رئيس بنين، وأشار إليه في رسالة التهئة التي بعث بها إلى جمهورية سيشل بعد العملية الفاشلة.

وقد ذكرت صحيفة «أوقات زامبيا» بهذا الشأن أن نظام «بوتا» في جنوب إفريقيا شكل قوات خاصة لغرض الأطاحة بحكومات بعض الدول مثل:

موزمبيق، أنغولا، بوتسوانا، زيمبابوي، زامبيا. كما اعترفت صحيفة النجم Star، التي تصدر في جوهانسبرغ بأن التمويل المالي لتجنيد المرتزقة يأتي من مصادر أمريكية.

أما حكومة سيشل فقد طلبت من الأمم المتحدة تشكيل لجنة دولية للتحقيق في ظروف، ومصادر تمويل هذا الهجوم الغادر تكون تحت إشراف المنظمة الدولية. ومن ناحيته ندد مجلس الأمن الدولي بالعدوان الذي قام به أولئك المرتزقة ضد تلك الجمهورية الإفريقية، ووافق على تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء للتحقيق في ظروف وملابسات ذلك العمل، وتقدير الخسائر المادية التي نجمت عنه.

وقد نشرت مجلة إفريقيا الجديدة أو «نيو أفريكان» سلسلة كاملة من التحقيقات التي تؤكد أنشطة المرتزقة، وتعاونهم الوثيق مع المؤسسات الاحتكارية في عدد من الدول الاستعمارية، وفي إحدى إشاراتهما إلى وثائق العمليات السرية الأمريكية، ذكرت المجلة قصة المرتزقة في جنوب إفريقيا (بريتوريا) الذين يقاتلون ضد جمهورية الدومينكان الصغيرة الواقعة في منطقة الكاريبي في عام 1981م. وقد اعتمد «مايكل بيردو» قائد مجموعة المرتزقة على أنه سوف يحصل على مبلغ 150 ألف دولار، مقابل الإطاحة بالحكومة الشرعية للجمهورية المذكورة، إلى جانب حصوله على بعض الامتيازات والتسهيلات الأخرى المربحة لمؤسسته الأمريكية في ولاية تكساس والتي تدعى (نورنيك انتربرايز إنك).

وقد اتهم «أوجينا تشارلز» رئيس دولة الدومينكان صراحة جنوب إفريقيا بالتورط في محاولة الانقلاب تلك، كما أن مجلة «ليتراتورينا جازيت Litaraturanya gazeta» نشرت وثيقة حقيقية في عددها رقم 27 الصادر في 1982، وهي عبارة عن رسالة من ممثل شركة أفراد الملاحة الجوية الأمريكية العالمية، إلى أحد كبار المسؤولين في السلاح الجوي لجنوب إفريقيا وهو الفريق «ي.م. مولير»، نصها كالآتي:

...سيدي العزيز:

بناء على اتفاقنا المؤرخ في 12 ديسمبر 1981... فإننا نقوم الآن بإرسال

قائمة الأفراد الطيارين، والذين هم - حسب تقديرنا واختيارنا - يناسبون تماماً المعايير التي اشترطتموها، حيث إن هؤلاء الطيارين مؤهلون لقيادة الطائرات المروحية من طراز YAH - 64 المقاتلة. وهم مدربون جيداً على حروب الغابات. ونحن نكرر أننا نريد لفت انتباهكم إلى حقيقة أن مهمتنا تقتصر على تجنيد واختيار الطيارين، أما فيما يخص إجراءات الاشتراك في القتال فإنها مسئولية ممثليكم. وبناء على التعليمات التي وصلتنا من الجهات المسئولة في حكومة الولايات المتحدة، وبسبب العوامل والظروف السياسية، فإن هذه النشاطات بين مؤسستنا وبينكم تستدعي السرية التامة من جانبكم، وذلك انسجاماً مع الضمانات التي سبق أن قدمتموها لنا. وهذا الطلب يعود إلى الانعكاسات التي نتجت عن عملية سيشل؛ إذ أننا لا نرغب القيام بمخاطرة كالأولى التي نتجت عن سوء التقدير للظروف المحيطة. وعلى هذا فإننا نتوقع منكم تقدير دوافعنا التي يمكن أن تجد المبررات المتبادلة والعادلة في كيفية تحسين وتطوير علاقات العمل والتعامل بيننا، وكيفية سيرها في المستقبل..».

ومن خلال هذه الوثيقة التي تعبر عن نفسها، يتضح أن ممارسات المرتزقة المتفشية في أوساط الإدارة الأمريكية، كانت دائماً تنظم تحت سمع وبصر المسؤولين الأمريكيين، وبمعنى آخر فإن جميع الدول التي تمد بالمرتزقة، أو ترسل مواطنيها في هذا الشأن لها قوانين تقف في مواجهة الجنود المرتزقة وضد الذين يقومون بتجنيدهم، إلا أن هذه اللوائح والقوانين لم تستخدم - أو تنفذ - عملياً، حيث إن القوى الاستعمارية في حاجة لمثل هؤلاء المرتزقة للقضاء على حركات التحرر الوطني.

والسؤال الآن هو: كيف كان رد فعل القانون الدولي في مواجهة أعمال المرتزقة؟

من المعلوم أن أعمال المرتزقة ارتبطت دوماً بأعمال العدوان والاستيلاء على أراضٍ أجنبية، كما ارتبطت بالتعدي على حقوق الدول المستقلة، وممارساتها السائدة مخالفة في الواقع أبسط قواعد القانون الدولي. وإذا حاولنا تحليل أي من الحالات المعروفة في الوضع العالمي، فإن النتيجة التي تخرج بها من ذلك واضحة تمام الوضوح: فالمرتزقة استخدموا ضد أنغولا كقوة عدوان ضاربة، من قبل «الإمبريالية»، ضد تلك الدولة الإفريقية المستقلة.

ولقد كان لزاماً على حكومة تلك الجمهورية الناشئة مواجهة غزو أجنبي مسلح، استغل بعض الأنغوليين المضللين الذين وقعوا تحت تأثير جبهتي «فنلا F NLA ، و «يونيتا Unita ، كغطاء. وكان الهدف الرئيسي من ذلك التدخل هو الإطاحة بالحكومة الشرعية لجمهورية أنغولا الشعبية. وقد تورطت قوات جنوب إفريقيا وزائير النظامية، يساندها المستشارون والأسلحة الأمريكية في القتال ضد الشعب الأنغولي عام 1976م. وكان ذلك الفعل عبارة عن خرق مباشر لقوانين ولوائح الأمم المتحدة. طبقاً لما تنص عليه الفقرة الرابعة من البند الثاني، والتي تقول: إن على جميع أعضاء المنظمة الدولية التخلي — في علاقاتهم الدولية — عن التهديد أو استعمال القوة ضد أقاليم أي دولة، أو انتهاك كرامتها أو استقلالها السياسي، أيأ كانت الطريقة التي يحدث بها ذلك طالما لم تنسجم مع أهداف الأمم المتحدة.

في ديسمبر من عام 1965، وعقب المبادرة السوفيتية، وبناء على المواد المناسبة في تشريع الجمعية العامة للأمم المتحدة تم تبني إعلان خاص بعدم قبول أي نوع من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ووجوب حماية استقلالها وسيادتها. وجاء فيه ما نصه «ليس لأي دولة الحق في التدخل المباشر — أو غير المباشر — ولأي سبب من الأسباب مهما كان نوعه، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى. ونتيجة لذلك فقد تم التنديد بالتدخل المسلح، وجميع أشكال التدخل الأخرى». زد على ذلك أن هذا الإعلان يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التخلي نهائياً عن تنظيم، أو تمويل، أو تشجيع الأعمال الإرهابية والأنشطة المسلحة «الهدامة» التي يقصد بها الإطاحة بنظام دولة أخرى عن طريق استخدام القوة أو العنف.⁽¹⁾

إن حظر التدخل العسكري المسلح بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول تمت صياغته كجزء منفصل في هذا الإعلان لمبادئ القانون الدولي المتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودعت فيه جميع الدول إلى «الكف عن أية

(1) الكتاب السنوي للأمم المتحدة - 1965 - نيويورك 1967 - ص 95.

أعمال بالقوة أو غيرها، يكون من شأنها سلب الشعوب حقوقها في السيادة والحرية والاستقلال». وأكد أنه «على جميع الدول أن تحترم بالكامل سيادة الدول الأخرى، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، بعيداً عن التدخل الخارجي».⁽¹⁾

ولا يمكن وصف ما قامت به حكومة جنوب إفريقيا العنصرية بأقل من أنه اعتداء مسلح ضد استقلال وحرية وكرامة أنغولا. فتلك الأعمال التي ارتكبت ليست سوى خرق فاضح لمواثيق وتشريعات الأمم المتحدة.

في ديسمبر من عام 1974، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة لتعريف معنى العدوان، حيث دعت جميع الدول إلى «التخلي عن جميع أشكال العدوان». وقد عرف البند الثالث العدوان بأنه: «غزو — أو هجوم — القوات المسلحة لدولة ما على أراضي دولة أخرى». وأنه أيضاً «إرسال — أو الإرسال نيابة عن دولة أخرى — العصابات المسلحة، أو المجموعات، أو المرتزقة، أو غيرهم، للقيام بأعمال مسلحة ضد دولة أخرى... أو التورط في مثل هذه الأعمال».⁽²⁾ ولا شك أن جميع نقاط هذا التعريف تنطبق بالكامل على الهجوم المسلح المباشر الذي قامت به جنوب إفريقيا على أنغولا.

أما الصحافة الغربية، فليس لديها أي عذر من أي نوع لما قامت به من جهود لتبرئة النظام العنصري في جنوب إفريقيا، بالإشارة إلى ما أسمته «التهديد الشيوعي لإفريقيا»، و «تهديد العالم المتحضر»، وذلك الزعم الذي بدأت رناته تتعالى بعد وصول القوى الديمقراطية الثورية في أنغولا إلى السلطة.

لقد وصف البيان الذي أصدرته أمانة منظمة الوحدة الإفريقية عام 1976م بدقة الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الجنود العنصريون. والواقع، ومن خلال التعريف المشار إليه أعلاه لمعنى العدوان، فليست هناك أية دوافع، أو أسباب، لتبرير العدوان الذي تورطت فيه العناصر اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبشكل خاص وكالة استخباراتها ذات السمعة السيئة، لما تقوم به

(1) الكتاب السنوي للأمم المتحدة - 1970 - نيويورك 1972 - ص. 78، 90، 106، 105

(2) الكتاب السنوي للأمم المتحدة - 1974 - «ي.ن» نيويورك 1977 - ص. 847.

من أعمال هدامة في الخارج والداخل ضد استنقار أنغولا، وهو ما يعتبر انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي، بل وللتشريعات الأمريكية ذاتها. وقد ذكرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية، أن حوالي ثلاثمائة مرتزق من الولايات المتحدة متورطون في غزو أنغولا وأن عدداً آخر يماثلهم على وشك استكمال تدريبهم، تحت إشراف وكالة الاستخبارات الأمريكية.⁽¹⁾

لقد كانت هناك عدة مراكز مفتوحة علناً، في عدة ولايات أمريكية لتجنيد الاختصاصيين العسكريين الأمريكيين، بهدف إرسالهم إلى أنغولا. وذكرت الصحيفة المذكورة أن الحكومة الأمريكية قامت في يناير 1976م بتهريب ما قيمته حوالي 32 مليون دولار من العتاد والأسلحة إلى داخل أنغولا.⁽²⁾

وحيث تصدت الحكومة الأنغولية لهذا العدوان المسلح ضد استقلالها وسيادتها، فإنها تصرف من منطلق حق الدفاع الجماعي والفردى عن النفس، وهو ما ينص على شرعيته البند الحادى والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أدت حكومة كوبا عام 1976 واجبها في مساعدة الدولة ضحية العدوان. فقامت بإرسال قوات إلى أنغولا، استطاعت التصدي للعدوان بالاشتراك مع قوات الحكومة الشرعية في أنغولا، وإعادة الأمن والطمأنينة لتلك البلاد. ولا شك أن العمل الكوبى الأنغولى المشترك يتوافق تمام التوافق مع الشروط القانونية المشار إليها آنفاً، كما أنه في حدود القانون الدولى. وقد أصدرت الدولتان بياناً مشتركاً بمعرفة وزيرى خارجيتيهما في فبراير من عام 1982. جاء فيه: «إن وجود أو انسحاب القوات الكوبية من الأراضى الأنغولية هو من حق الدولتين ذواتا السيادة: جمهورية أنغولا الشعبية وكوبا، وهو ما ينسجم تماماً مع البند الحادى والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد طرد قوات جنوب إفريقيا من أنغولا بشهر، وبالتحديد في الثانى والعشرين من أبريل عام 1976، قررت حكومتا كوبا و أنغولا تخفيض عدد القوات الكوبية، حيث تم تقليصها إلى أكثر من الثلث في أقل من عام. غير أن عملية

(1) انظر: «ويلفريد بورشيت» و «ديريك ريبوك» - (op. cit) ص 140.

(2) صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» - 2 يناير 1976م.

الاستمرار في تخفيض عدد تلك القوات توقفت بسبب عودة التهديد ضد أنغولا، وبسبب عدوان جنوب إفريقيا الجديد في مايو 1978 م. وتهديد حلف «الناتو» بإنزال قواته في شمال شرق أنغولا، وهو ما كان يشكل خطراً كبيراً على سيادة واستقلال الجمهورية الأنغولية، مما استدعى الإبقاء على القوات الكوبية في أنغولا للمساعدة في حماية أراضيها، والحفاظ على كرامتها.

وفي منتصف عام 1979، اتفقت حكومتا أنغولا وكوبا على البدء في برنامج انسحاب القوات الكوبية، خطوة خطوة، بيد أنه في سبتمبر من العام نفسه، شنت قوات جنوب إفريقيا عدواناً واسعاً آخر على مقاطعتي «كونين» و «أونغوا» الأنغوليتين، ثم في أغسطس من عام 1981 شنت جنوب إفريقيا عدواناً جديداً على أنغولا، وذلك حين قامت وحدات ضخمة من جيش نظام بريتوريا العنصري، تدعمها المدفعية الثقيلة والدبابات والطائرات، بغزو الأراضي الأنغولية، لتحتل أجزاء منها لعدة أسابيع، ورغم تنديد الأمم المتحدة بهذا العدوان الغادر، وهو ما عبر عنه قرار مجلس الأمن، الذي عارضته الولايات المتحدة باستعمال حق النقض (الفيتو)؛ فإن قوات جنوب إفريقيا استمرت في احتلال منطقتي «كونين» و «كواندو — كوبانجو» الأنغوليتين. وبذلك توقف مشروع تحقيق انسحاب القوات الكوبية التدريجي من أنغولا، نتيجة لاستمرار الأعمال العدوانية الإجرامية ضد تلك الدولة.

وقد أصدرت حكومتا كوبا وأنغولا بياناً جديداً جاء فيه: إن سحب القوات الكوبية الموجودة فوق الأراضي الأنغولية سوف يتوقف على ما تقرره حكومة جمهورية أنغولا الشعبية المستقلة. وهو ما سوف يتوقف - بطبيعة الحال - على ما إذا كان التهديد والعدوان أو أي عدوان مسلح ضد الجمهورية سوف يستمر أم لا!. وقالت الحكومة الكوبية في هذا الشأن: إن حكومة كوبا تؤكد من جديد أنها سوف لن تعارض مطالب الحكومة الأنغولية ذات السيادة على أراضيها في إتمام عملية انسحاب القوات الكوبية في أي وقت تراه مناسباً.

ويجب على المرء أن يطلق الوصف نفسه على الأعمال التي قام بها المرتزقة ضد الحكومة الأفغانية، التي وقعت ضحية الأعمال العدوانية، التي كانت ترتكب انطلاقاً من الأراضي الباكستانية والإيرانية، إضافة إلى النشاط المكثف الذي كانت تقوم به الولايات المتحدة لدعم هذه الأعمال.

وتحت هذه الظروف واستجابة لطلب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، وبناء على ما نصت عليه المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يخص حق الدفاع الفردي - أو الجماعي - عن النفس، وتطبيقاً للمادة الرابعة من المعاهدة السوفيتية الأفغانية الموقعة في عام 1978، فقد زود الاتحاد السوفيتي الشعب الأفغاني بالمساعدات المادية والعسكرية لصد الهجمات العدوانية!

وقد نشرت المجلة الأمريكية للقانون مقالاً بقلم «هـ. ك. يورمستر» المدير القانوني لإدارة المدعي العام الأسترالي، تحدث فيه باستفاضة عن التجنيد غير المشروع، واستخدام المرتزقة من وجهة نظر القانون الدولي المعاصر.

وقد ذهب الكاتب المذكور إلى أنه ينبغي اعتبار استخدام المرتزقة في الصراعات الدولية بمثابة تدخل أجنبي، كما تنص على ذلك التشريعات الدولية التي حددتها مواثيق الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من أنه لا يوجد طرف ثالث متورط مباشرة - أو بالموافقة - على استخدام مواطنيه في القوة المرتزقة.⁽¹⁾ وأشار المقال إلى أنه منذ تطوير القانون الدولي في عام 1945، آلت بعض الدول على أنفسها السيطرة على أعمال المرتزقة لمنع واثقاء أي فعل ضار يلحق بها نتيجة مثل تلك الأعمال.

وتمشياً مع مبادئ القانون الدولي التي هي الآن قيد التنفيذ، فإن بإمكان المرء أن يشير إلى أن تجنيد استخدام المرتزقة يعتبر خرقاً فاضحاً لالتزام الدول بالمحافظة على الأمن والسلم العالميين. وإذا ما حاول أحد مواطني أية دولة تعريض السلم والأمن العالميين للخطر أو عرضهما لذلك بالفعل، فإن على الدولة المعنية اتخاذ الإجراءات الصارمة التي تكفل - من وجهة نظر القانون الدولي - التعرف على هذه الأفعال. وقد تمت الموافقة على هذا الرأي، حتى من قبل عدد من المسؤولين «البورجوازيين» ذوي العلاقة بالقانون الدولي.

وكانت الأمم المتحدة قد صوتت في أكثر من مناسبة إلى جانب التنديد بأعمال المرتزقة، واعتبرتها جريمة دولية. وأضحت مشكلة الارتزاق ظاهرة

(1) هـ. ك. يورمستر: «تجنيد واستخدام المرتزقة في النزاعات المسلحة» - المجلة الأمريكية للقانون الدولي - مجلد 72 - رقم (1) - يناير 1978 - ص. 43 - 44.

خطيرة، ازدادت حدتها أثناء الأحداث التي جرت في الكونغو عام 1961، حيث استقبل رئيسها آنذاك (تشومبي) 500 مرتزق أبيض من أوروبا وجنوب إفريقيا.

في تلك الأثناء، أصدر مجلس الأمن في 21 فبراير 1961م، قراراً حث فيه على اتخاذ إجراءات سحب وإخراج جميع القوات البلجيكية والأجنبية الأخرى، وأشباه العسكريين والمستشارين السياسيين الذين لا يخضعون لسيطرة الأمم المتحدة من الأراضي الكونغولية فوراً، وبأقصى سرعة، بمن في ذلك جميع المرتزقة.⁽¹⁾ وبعد ذلك أصدرت الأمم المتحدة قراراً آخر، أجازت فيه استخدام القوة الضرورية اللازمة لتنفيذ القرار الذي تبناه مجلس الأمن في 24 نوفمبر عام 1961.⁽²⁾ وبذلك تمكنت قوات الأمم المتحدة من طرد 273 مرتزقاً من الكونغو في أغسطس 1961. ولكن في نوفمبر من العام نفسه ظل هناك 237 جندياً مرتزقاً. لم تتخذ القوى الغربية أية خطوات فعالة بشأنهم.

أما في نطاق القانون الدولي بصفة عامة، فإن أول محاولة لمنع وحظر أعمال المرتزقة جاءت في اتفاقية «هاجو» التي ظهرت في عام 1907، والتي تنص المادة الرابعة منها على حظر تجنيد المقاتلين، وحظر فتح وكالات لتجنيد المرتزقة على إقليم أي دولة، أو قوة محايدة، بهدف مساعدة أي من الدول المتحاربة.

ومن جهة أخرى، فإن المادة السادسة من هذه الاتفاقية أعفت الدول المحايدة من المسؤولية القانونية، في حالة مغادرة مواطنيها الخصوصيين تلك البلاد للخدمة في القوات الأجنبية، لذا فقد طبقت اتفاقية «هاجو» على الدول المتحاربة. أما وضع الدول المحايدة، فقد فرقت الاتفاقية المذكورة بين حظر أعمال المرتزقة وتأسيس، أو إنشاء - متبرعين. وهو ما ينبغي التفريق - دون لبس - بينه وبين الارتزاق.

لقد ثار بعض الجدل في السنوات الأخيرة في أوساط الإعلام الغربي حول

(1) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 4741 / 5 في 21 فبراير 1961م.

(2) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 5002 / 5 في 24 نوفمبر 1961م.

تفسير الارتزاق، وأعمال المرتزقة، وقد رأت بعض هذه الأوساط أنه من الصعب تحديد ذلك، وبالتالي يستحيل منعه، أو تصنيفه.

وعلى سبيل المثال، فإن «هـ. ك. بورمستر» - سالف الذكر - يفترض أن من المستحيل التمييز بين المرتزقة والمتطوعين، بحكم أن كليهما يعرض الأمن والسلم العالميين للخطر بالمستوى نفسه.

وحسب البند السادس من اتفاقية هاجو لعام 1907، وتقديراً لحقوق وواجبات القوى المحايدة والأشخاص في حالة الحرب البرية، فإن «مسئولية القوى المحايدة لا تتأثر نتيجة عبور أشخاص إلى الجبهة بشكل منفصل لتقديم خدماتهم إلى أحد الأطراف المتحاربة»⁽¹⁾، وهو ما يعني من الناحية العملية أن اشتراك المواطنين، من منطلق التطوع الشخصي، هو أمر بعيد كل البعد عن المنع المشار إليه. وبطريقة أخرى مماثلة، يكون من الواضح - في محيط القانون الدولي السائد حالياً - أن اشتراك المتطوعين في النزاعات المسلحة، ذات الصلة الدولية، أو غير الدولية، سوف لن يخلق - أو يشكل - أي خطر على الأمن والسلم العالميين.

... فاشتراك المتطوعين في صراع دولي مسموح به، يكون في مصلحة الضحية المعتدى عليها، ومصلحة أولئك الذين يقاتلون من أجل التحرر الوطني والسيادة الكاملة على أراضيهم، وضد الاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية. ويعتبر هذا عنصراً جديداً ومهما يتم تقديمه ضمن لوائح وتشريعات ونصوص القانون الدولي. ومن هذا المنطلق، فإن اشتراك المتطوعين في القتال إلى جانب الجمهوريين في الحرب الإسبانية - على سبيل المثال - يجب أن ينظر إليه باعتباره عملاً مشروعاً. بينما اشتراك «المتطوعين» مع القوات النظامية الإيطالية والألمانية، في القتال الفعلي لمساعدة «فرانكو». وحيث إن هذه القوات النظامية ارتكبت عدواناً على إسبانيا، فإن ذلك يعتبر أمراً غير شرعي.

ويتضمن القانون الدولي حالياً تعريفاً لأعمال المرتزقة، يمكن للدول أن

(1) اتفاقيات هاجو وإعلاناتها لعامي 1899 و 1907. تحرير: «جيمس براون سكوت».

مطابع جامعة أكسفورد، نيويورك، 1918 م. ص. 134.

تعتمد عليه في سن تشريعات داخلية بهذا الشأن. وقد اتسعت اتفاقية جنيف لعام 1949 الخاصة بحماية ضحايا وأسرى الحرب لتشمل الأعضاء في التشكيلات نفسها وبعض الكتائب المتطوعة. ولم تعتبر عدة دول المرتزقة مقاتلين شرعيين. ولما كانت هناك ضوابط محددة لتطبيق اتفاقية جنيف بشأنهم، فقد أصدر مجلس الأمن بالتالي سلسلة من القرارات، ندد فيها بأعمال المرتزقة، ودعا فيها إلى حظر تلك الأعمال نهائياً.

وفي العشرين من ديسمبر عام 1968 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها بشأن تنفيذ الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة، أن استخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطني عمل يعاقب عليه كفعل إجرامي، وأن المرتزقة أنفسهم يعتبرون خارجين عن القانون. ودعا القرار حكومات جميع الدول إلى سن تشريعات فعالة يصبح بموجبها تجنيد وتمويل وتدريب المرتزقة على أراضيتها جنايات يعاقب عليها، وحظر العمل كمرتزقة على مواطنيها.⁽¹⁾

وجدير بالذكر أن هذا الاقتراح جاء من الاتحاد السوفييتي وبعض الدول الاشتراكية الأخرى. وعلى الرغم من أن عدداً من الدول الغربية تحفظ على تلك النقطة الأخيرة، إلا أنه أمكن إقراره والتوقيع عليه، ضمن القرارات الأخرى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتحديد القرار رقم 2548، في الدورة الخامسة والعشرين التي انعقدت بتاريخ 14 ديسمبر من عام 1970، وفي القرار رقم 3103 في الدورة الثامنة والعشرين التي انعقدت بتاريخ 12 ديسمبر عام 1973م، بشأن القواعد الأساسية لأوضاع المقاتلين الذين يناضلون ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية، وضد الأنظمة العنصرية.

لقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن استخدام المرتزقة من قبل

(1) السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة - الدورة الثالثة والعشرون - 1968 -
رقم 7218 / A / 18.

الأنظمة الاستعمارية والعنصرية ضد حركات التحرر الوطني التي تكافح من أجل حريتها واستقلالها عن السيطرة الاستعمارية والهيمنة الأجنبية يعتبر من الأفعال الجنائية، وبناء عليه فإنه تجب معاقبة الأشخاص المرتزقة كمجرمين.⁽¹⁾

لقد كان ذلك إنجازاً هاماً للمجتمع الدولي في كفاحه ضد المرتزقة، وقد أكدت الدول الاشتراكية والتقدمية والنامية في المؤتمر السياسي الخاص بالقانون الإنساني ، Humanitarian law ، في جنيف عام 1975، أثناء مناقشة البند الثاني والأربعين من مسودة «البروتوكول» الملحق باتفاقية جنيف عام 1949 الخاصة بحماية ضحايا الحرب، على صياغة القرار الصادر في 12 ديسمبر 1973، كي يتم إقراره كبند في الملحق. إلا أنه لم تتم الموافقة على ذلك المشروع لمعارضة القوى الغربية له. ورغم ذلك فقد كان هناك إجماع عام في المؤتمر بعدم اعتبار المرتزقة مقاتلين شرعيين.

إن ما سبق كان انتصاراً باهراً لقوى السلام، وللقاعدة الديمقراطية السليمة الداعية لإنشاء تعريف محدد لأعمال المرتزقة. وقد تبني المؤتمر السياسي في عام 1977م البند الثاني والأربعين الملحق بالاتفاقية الخاصة بالنزاعات الدولية المسلحة، الملحق باتفاقية جنيف عام 1949، والخاص بحماية ضحايا الحرب، والتي تتضمن تعريفاً عاماً واضحاً لمعنى المرتزقة.

فهذا البند يعتبر العمل ضمن المرتزقة جريمة دولية، وأن الشخص المرتزق غير مؤهل للتمتع بوضع المقاتل الشرعي، وأنه لا يعتبر أسير حرب. وهذا التعريف هو كالآتي:

المرتزق هو الشخص الذي:

أ - جُند خاصة لغرض القتال في صراع مسلح، سواء في الداخل أو الخارج.

ب - يشترك مباشرة في النزاع.

ج - تكون دوافعه من الاشتراك في هذا القتال أساسها الرغبة في المكاسب والفائدة والشخصية، حيث إنه ينال وعداً من قبل - أو نيابة عن

(1) الكتاب السنوي للأمم المتحدة، 1973، «ي.ن» نيويورك 1976، ص 553.

ـ أحد أطراف الصراع بالتعويض المادي المتفق عليه، والدفع له
كما يدفع للمقاتلين من الرتبة ذاتها، والعاملين في القوات المسلحة لذلك
الطرف في الصراع.

د ـ ليس مواطناً لأحد طرفي النزاع، ولا يقطن ضمن الإقليم الذي
يسيطر عليه هذا الطرف.

هـ ـ ليس عضواً في القوات المسلحة لأي من طرفي النزاع.

و ـ لم يُرسل من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع في مهمة رسمية بصفته
عضواً في قواتها المسلحة.⁽¹⁾

إن هذا التعريف يحدد اتجاهها واضحاً ومميزاً، يمكن رسمه للتفريق بين
الأعمال من أجل الارتزاق والأعمال التطوعية، فمن جهة نجد شخصاً يرتكب
جرماً، وبذلك يتعرض للمقاضاة والعقوبة، بينما نجد ـ من ناحية أخرى ـ
شخصاً قادراً على المشاركة في الصراعات المسلحة، بما لا يتنافى مع تشريعات
القانون الدولي.

وطبقاً لهذا التعريف الذي يجعل المرتزقة غير مخولين للتمتع بوضع
أسرى الحرب، فإنه من خلال هذه الحقيقة الهامة تكون أعمال المرتزقة عرضة
للمعاقبة عليها، حسب القانون الجنائي، لأن التعريف السابق يتضمن السمات
التي تجعل هذا الشخص (المرتزق) شخصاً خارجاً على القانون.⁽²⁾ وعلى هذا
النحو، فإنه من الصعب الاتفاق مع «بورمستر»، الذي يزعم أن هذا البند لم يأخذ
بعين الاعتبار حقيقة الارتزاق، كي تصبح معاقباً عليها وفقاً للقانون الجنائي.
وسوف يكون من الخطأ أيضاً تطبيق البند الخامس والأربعين من المعاهدة
المضافة بشأن الصراعات الدولية المسلحة، على المرتزق الذي يجعل من الممكن ـ
لشخص بعينه، وفي أوضاع معينة أن يطالب بمعاملته كأسير حرب، حيث إن
البند السابع والأربعين، لم يدع مجالاً للشك في هذا الخصوص، بيد أن هذا لا

(1) الملاحق المضافة إلى اتفاقيات جنيف في 12 أغسطس 1949 ـ اللجنة الدولية للصليب
الأحمر ـ جنيف 1977 م.

(2) انظر: «هـ.ك. بومستر» (op. cit) ص. 55، وانظر أيضاً «إبريك ديفيد»: المرتزقة
والتطوعة .. ص. 32.

يعني أن المتطوعين من دولة ثالثة - على سبيل المثال - الذين يشتركون في صراع، أو نزاع مسلح، لأسباب واعتبارات أخرى غير تلك التي نص عليها البند السابع والأربعون لا يتمتعون بحماية قانون حقوق الإنسان الدولي، وبالتحديد ما جاء في البند الخامس والأربعين من الملاحق المضافة إلى الاتفاقية.

ويقدم كتاب «كثافة النيران Fire Power»، والذي كتبه اثنان من قدامى المرتزقة هما: «كريس دمبستر» و«ديف تمبكنس»، والذي نشر في عام 1978م، عرضاً مفصلاً وصريحاً، بُنى على أساس وثائق وأدلة مؤكدة عن المرتزقة في حالة «العمل المباشر».⁽¹⁾ ويقيم المؤلفان بعض المشروعات التي شارك فيها. وعلى الرغم من أن الكتاب يهدف من الناحية الفعلية إلى تبرير أفعالها، إلا أنه لم يدع أدنى شك لدى القارئ عن صفات الارتزاق والمرتزقة كعمل إجرامي.

وفي اجتماع للجنة AD HOC عام 1973 حول الإرهاب، قامت عدة دول بمحاولة ضم أعمال المرتزقة إلى القائمة التي تتضمن تعريفات الإرهاب.

وعلى سبيل المثال، فإن المسودة التي قدمتها كل من: الجزائر والكونغو وغويانا والهند وموريتانيا ونيجيريا وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية والجمهورية السورية وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية اليمنية ويوغسلافيا وزائير وزامبيا، عالجت في فقرتها الثانية الإرهاب كظاهرة عدم اكتراث أو ترتيبات وشروط مساعدة من طرف أية دولة لبقايا الفاشية، أو مجموعات المرتزقة التي توجه أنشطتها الإرهابية ضد الدول المستقلة.

وكانت منظمة الوحدة الإفريقية نشطة جداً في هذا الشأن. ففي جلستها الرابعة التي عقدتها خلال سبتمبر عام 1967 في «كينشاسا»، نددت المنظمة في هذا الاجتماع، الذي انعقد على مستوى الرؤساء والحكومات، مرة أخرى، بأعمال المرتزقة، ودعت الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى تقديم التأييد والدعم لهذه القضية، كما حثت جميع الأمم في العالم على إصدار تشريعات تعتبر من خلالها تجنيد المرتزقة وتدريبهم فوق أراضيها جنائية، وأن تحظر على مواطنيها الخدمة كمرتزقة. وحين شكلت القوات المسلحة البرتغالية والمرتزقة خطراً

(1) كريس دمبستر و«ديف تمبكنس»: كثافة النيران - مطبوعات غورجي - لندن 1978م.

على جمهورية غينيا عام 1970، أصدر مجلس وزراء دول منظمة الوحدة الإفريقية بياناً ندد فيه بالمرتزقة.

وإضافة إلى ما سبق، طلبت المنظمة إلى الأمين العام صياغة اتفاقية تحظر أنشطة الارتزاق في إفريقيا. وبناء على ذلك تم تبني قرار مناسب حول الموضوع في قمة المنظمة التي انعقدت في أديس أبابا في يونيو من عام 1971 م.

ومن أهم ما قدمته منظمة الوحدة الإفريقية وشاركت به في الكفاح ضد المرتزقة، ذلك التقرير الذي قدمته لجنة من خبراءها إلى الدورة العادية التاسعة والعشرين لمجلس وزرائها، التي انعقدت في الرباط خلال شهر يونيو 1972 م. وقد اشتمل هذا التقرير على جميع الخطط والمحاولات الرامية إلى السيطرة الدولية على ظاهرة المرتزقة. وكانت المحصلة النهائية لتلك الجهود ميلاد اتفاقية جديدة؛⁽¹⁾ إذا تم إقرارها وتبنيها إلى جانب الملاحق المضافة إلى الاتفاقيات الخاصة بالنزاعات الدولية المسلحة، فسوف تكون قاعدة أساسية جنوهرية، وشرعية دولية في مكافحة أعمال المرتزقة.

وتشير مقدمة الوثيقة المذكورة إلى التهديد الخطير، الذي تمثله أنشطة المرتزقة على استقلال و سيادة وكرامة أراضي الدول الأعضاء في المنظمة الإفريقية، والنمو المتنامي في العلاقات القائمة بينها.

ويقدم البند الأول تعريفاً لمصطلح «المرتزقة». وحسب الاتفاقية الحالية فإن «المرتزق» هو الشخص الذي لا يكون من مواطني الدولة التي وجهت نشاطاته ضدها، والذي يوظف أو ينظم، أو يرتبط بنفسه، عن طريق الرغبة الشخصية، بشخص أو مجموعة، أو منظمة يكون هدفها:

أ - الإطاحة، سواء عن طريق القوة المسلحة أو بأية وسيلة أخرى، بحكومة دولة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية.

ب - تقويض استقلال، أو تهديد سلامة ووحدة أراضي إحدى الدول المذكورة، أو أعمالها الطبيعية، أو مؤسساتها.

جـ - إعاقة أنشطة أية منظمة من منظمات التحرر الوطني، التي تعترف بها منظمة الدول الإفريقية بأي وسيلة من الوسائل.

لذا.. فإن تعريف «المرتزقة» يعكس ظاهرة عملية لا يعزى إليها حقيقة توظيف، أو تجنيد، أو «التطوع» فيما يخص الانتساب إلى الأشخاص، أو المجموعات، أو المنظمات التي توجه أنشطتها ضد الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية فقط، بل إنها - فوق ذلك كله - توضح طبيعة الجناية الناجمة عن هذه الأفعال في ضوء القانون الدولي.

وتعتبر الفقرة الأولى من البند الثاني أعمال المرتزقة - بناء على التعريف السابق - جرائم ضد السلام وأمن إفريقيا، إضافة إلى كونها معاقب عليها في حد ذاتها. ويصنف البند - بالطريقة ذاتها - أعمال التورط في تجنيد، أو الاشتراك في تجنيد المرتزقة، أو تدريبهم، أو تمويل أنشطتهم، أو منحهم الحماية ضمن الجرائم طبقاً لنص الفقرة المذكورة.

أما البند الثالث، فإنه يعد الخطوات والإجراءات التي تعهدت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، والتي وقعت على الاتفاقية، باتخاذها. والتي هي بالتحديد:

أ - منع مواطنيها، أو الأجانب المقيمين فوق ترابها من ارتكاب أي من الجنايات المعروفة في البند الثاني من الاتفاقية.

ب - منع دخول أي مرتزقة، أو معدات تخصهم، أو مرورها عبر أراضيها.

ج - حظر أية نشاطات فوق أقاليمها تقوم بها المنظمات أو الأفراد الذين يتم توظيفهم كمرتزقة ضد الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية.

د - إبلاغ الدول الأعضاء في المنظمة الإفريقية بأية معلومات حول أنشطة المرتزقة في إفريقيا، بمجرد اكتشافها.

هـ - اتخاذ كافة الإجراءات القضائية السريعة التي تكفل تنفيذ الاتفاقية.

وبغية تخفيض نسبة الخلاف بين العقوبات التي تطبق وتلك التي في إطار القوانين الجنائية للدول المعنية، فقد نص البند الرابع على أنه ينبغي على كل دولة القيام بفرض عقوبات مشددة، ضد الجنايات المنصوص عليها في الاتفاقية. وتؤكد البنود (5، 6، 7) مبدأ « لا مفر من العقوبة » أي أنها بمعنى آخر تقر مبدأ «التسليم أو المحاكمة». علاوة على أنه من الواضح في حالة التسليم أن الجاني سوف يتم تسليمه إلى مسؤولي الدولة التي ارتكبت - أو كانت سترتكب - الجريمة ضدها، وهو ما يعنى أن الوثيقة المذكورة أعادت تأكيد المقترحات التالية:

- ★ إن استخدام المرتزقة في النزاعات المسلحة هو عمل إجرامي.
- ★ إن المرتزقة هم مجرمون «شائعون» وأعمالهم ذات صفة إرهابية.
- ★ يجب على كل دولة اتخاذ الإجراءات الصارمة والفعالة، لمنع تنظيم، أو تجنيد، أو انتقال المرتزقة عبر أراضيها.
- ★ يجب على كل دولة أن تقدم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة، وكذلك شركاءهم.

في عام 1976، وجد المرتزقة أنفسهم في قفص الاتهام، أمام المحكمة الثورية الشعبية في أنغولا، وفيما بين عامي 1975، و 1976، وعقب الإعلان عن استقلال أنغولا في 11 نوفمبر 1975، حاولت الجماعات المنشقة على حركة «يونيتا - Unita» التي تدعمها جنوب إفريقيا العنصرية وتعمل انطلاقاً من أراضيها، وكذلك حركة «ف.ن.ل. أ - Funla» التي تعمل انطلاقاً من أراضي زائير، وتدعمها هي الأخرى دولة جنوب إفريقيا، الاستيلاء على السلطة في تلك الدولة المستقلة، بعد أن بدأت عمليات عسكرية مسلحة ضد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا «MPLA»، وضد السكان المدنيين المؤيدين لها.

و حين لم تحظ هاتان المنظمتان بأي دعم، أو تأييد من الغالبية العظمى للسكان، شنتا حملة إرهابية، بالاعتماد على دولتي جنوب إفريقيا وروديسيا العنصريتين، إضافة إلى اعتمادهما على دعم زائير وبعض الدول الغربية الأخرى، وبطبيعة الحال على الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً!

وقد اتضح آنذاك، أن هناك مجموعات كبيرة من المرتزقة من بريطانيا والولايات المتحدة تعمل ضمن الوحدات الأنغولية المنشقة. واستمرت محاكمات

هؤلاء المرتزقة، من مايو، حتى يونيو عام 1976، في لواندا عاصمة أنغولا. وشملت تلك القضية محاكمة ثلاثة عشر مرتزقاً بريطانياً وأمريكياً (عشرة من البريطانيين، وثلاثة من الأمريكيين). وتم تشكيل محكمة شعبية ثورية، اتخذت في المرافعات مبدأ أساسياً هو ما نص عليه المرسوم رقم 7/76، الصادر في غرة مايو 1976 م.

ومن المبادئ العامة في القانون، أنه لا يمكن العمل به بأثر رجعي. ولا يمكن من خلال ذلك القانون اتخاذ أي إجراء عقابي ضد ما يعتبر جنائية، إذا لم يكن هناك قانون أو تشريع مناسب وقت ارتكاب الفعل. وقد أخذ المرسوم 7/76 في الحسبان معايير القانون الدولي الأنغولي السائدة آنذاك، والتي تعتبر المرتزقة و«الارتزاق» جرائم تستوجب العقوبة.

لقد كانت تلك المحاكمات هامة لعدة أسباب: فهي أولاً؛ كانت درساً للمرتزقة المتحمسين الحاليين وعظة لهم، وهي ثانياً؛ أظهرت بوضوح الطبيعة الإجرامية للمرتزقة أمام العالم بأسره فرأى وشاهد، وهي ثالثاً؛ بددت أسطورة «الجندي المرتزق» إلى الأبد، بعد أن برهنوا على «ساديتهم» ووحشيتهم وشروهم وعدم كفاءتهم العسكرية وعنصريتهم، وانعدام إنسانيتهم، وهي رابعاً؛ ألقت الضوء على الأسباب والدوافع التي تنبع منها ظاهرة المرتزقة في المجتمعات الغربية.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الجدل الرئيسي الذي دار خلال المرافعة التي قام بها المحامون الإنجليز والأمريكيون كان يتلخص في أن موكلهم كانوا «نتاجاً غير سعيد» للنظام الرأسمالي المستغل والمنهار. وقد أشار أولئك المحامون - أكثر من مرة - إلى مواطن الخلل الموجودة ببلدانهم مثل: البطالة وعدم وجود فرص للتعليم وانتشار المخدرات والمواد التي تؤثر على العقل والخمور والعنف. وكل هذا ينتج بسبب وجود بعض الأشخاص الذين يقتاتون من وراء نشر هذه الأشياء، واحتكارها كتجارة مربحة، ولسبب آخر هو: أن هؤلاء الأشخاص يجدون متعة في العنف والانحلال الخلقي بصفة عامة. وقد كانت اللهجة الصادقة التي تحدث بها أولئك المحامون عن انهيار الغرب تدعو للعجب، وكان من العسير التشكيك في أن محامي المرتزقة ليست لهم آراء ديمقراطية؛ إذ أنهم تم تعيينهم

بالأجر من قبل أولئك الذين أرسلوا المرتزقة إلى أنغولا، من الأمريكيين والإنجليز.

لقد قدمت تلك المحاكمة كثير من الأدلة على الأنشطة التخريبية التي قامت - ولا تزال تقوم - بها حكومات جنوب إفريقيا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في إفريقيا.

وليس المثال الأنغولي مجرد درس فقط، بل لقد كان شديد الأهمية من الناحية القانونية. إذ أنه تم تشكيل لجنة تحقيق دولية بشأن المرتزقة، بناء على طلب حكومة جمهورية أنغولا الشعبية. وقد تشكلت اللجنة المذكورة من ممثلي ست عشرة دولة إفريقية، وتسع دول من أوروبا الغربية، إضافة إلى جمهورية فيتنام الاشتراكية وأستراليا.

وقد اطلعت اللجنة على الوثائق الدولية التي تتحكم في عمليات المرتزقة، كما راجعت قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالموضوع، كذلك قامت اللجنة بالتحقيق في جرائم المرتزقة التي ارتكبت في أنغولا، ثم صاغت اتفاقية بشأن منع ومكافحة أعمال المرتزقة. وكان أساس تلك الصياغة يعتمد على تعريف «الارتزاق»، وقد شملت تلك الصياغة العناصر الأربعة التالية:

أ - أي مرتزق يقاتل في دولة أجنبية.

ب - لا يقاتل كجندي موفد من بلاده.

ج - يقاتل من أجل تحقيق مكاسب شخصية، بغض النظر عما إذا كانت لديه دوافع عقائدية أم لا.

د - الغرض الذي يقاتل من أجله، يعني التدخل في حق أحد الشعوب في تقرير مصيره، ويتعارض مع حريات المواطنين وسلامتهم.⁽¹⁾

وتتضمن المادة الأولى من المصوغة تعريفاً رئيسياً للجريمة جاء فيه: «إن جرائم المرتزقة هي التي ترتكب من قبل أفراد، أو جمعيات، أو ممثلي دولة، أو

(1) نقلاً عن كتاب (op. cit) - لولفريد بورشيت - ديريك ريوبيك - ص 236 - 237.

الدولة ذاتها، والتي يكون الهدف منها معارضة عمليات أو إجراءات تحقق السيادة الوطنية عن طريق استخدام العنف المسلح وقيامها بأي من الأفعال الآتية:

أ - تنظيم أو تمويل، أو تزويد، أو تجهيز، أو تدريب، أو السماح، أو دعم، أو توظيف قوة عسكرية - بأي طريقة كانت - يشترك فيها أشخاص ليسوا من مواطني الدولة التي يقومون بأعمالهم على أراضيها، بهدف تحقيق فائدة شخصية عن طريق دفع مرتبات لهم، أو أي نوع من التعويضات المشابهة الأخرى.

ب - تسجيل أو إدراج - أو محاولة الاشتراك في القوة المذكورة.

ج - السماح بالأنشطة المذكورة في الفقرة (أ)، بهدف تنفيذها ضد أي إقليم تحت شرعيتها، أو في مكان يخضع لسيطرتها، أو توفر الإمكانات اللازمة للعبور، أو النقل، أو أية أعمال أخرى، للقوة المشار إليها.

وتشترط المادة الثالثة مسؤولية ممثلي الدولة عن ارتكاب الجرائم المعرفة في الاتفاقية، وكذلك مسؤولية الدول في ارتكاب هذه الجرائم، التي يمكن أن تنفذها أي دولة فيما يخص علاقتها بتلك الدولة المستولة، أو أمام المنظمات الدولية ذات الاختصاص (المادة الثالثة).

وكما أن نصوص الاتفاقية تحظر الأعمال المرتزقة فهي كذلك تحرم القائمين بها من التمتع بوضع أسرى الحرب إذا ما تم أسرهم (المادة الرابعة). أما المادة السادسة، فهي تلزم الدول المتعاقدة بسن كافة التشريعات، وغيرها من الإجراءات الضرورية لتنفيذ كافة الشروط التي تنص عليها الاتفاقية، كذلك فإن نصوص الاتفاقية أكدت مبدأ « التسليم أو المحاكمة ».

وتذكر المادتان: السابعة والثامنة بحقيقة أن الذين قاموا بصياغة الاتفاقية، وجدوا أنه من الضروري التشديد على مبدأ التسليم، الذي يبدو صحيحاً تماماً، وأن له ما يبرره.. إذ أن أي جانب ينبغي تسليمه إلى الدولة التي استهدفتها جنايته.

وعلى الجانب الآخر، فإن نصوص الاتفاقية تتضمن تشريعات معترف بها

بشكل عام، فيما يتعلق بحقوق المتهمين الذين يساقون إلى المحاكمة على الجنايات التي نصت عليها الاتفاقية وهو ما نصت عليه المادة التاسعة.

وهناك - ضمن نصوص الاتفاقية - تقدير للدول المتعاقدة فيما يتعلق بقضايا الإجراءات الجنائية التي تحظر الجرائم المشار إليها في المادة الأولى، مع تعهد الدول بضمان تنفيذ عقوبة مؤثرة ومناسبة ضد الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم المرتزقة، كما في البندين: العاشر والحادي عشر.

وأخيراً، فإن البند الثاني عشر يوضح آلية فض الخلافات المتعلقة بتفسير الاتفاقية وتطبيقها. وبينما يعتبر ذلك تقييماً إيجابياً للطريقة الفعالة التي يصوغها تعريف الواقعة المادية للجريمة «Corpa delicti»، الواقعة ضمن نطاق الاتفاقية، فإن ذلك يشكل أيضاً دراسة قانونية عميقة، مقارنة مع مصوغة منظمة الوحدة الإفريقية. وينبغي على المرء ملاحظة أن أعمال المرتزقة يجب تصنيفها كجناية إجرامية خطيرة ذات طابع دولي، وأنه في حالة ارتكاب إحدى الدول لهذه الجريمة يعتبر ذلك عدواناً.

وقد يكون من الأجدى توسيع نطاق تعريف موضوع الجناية، حيث إن أعمال المرتزقة ليست موجهة ضد حقوق تقرير المصير وحركات التحرر الوطني فقط، بل إنها تتعدى ذلك لتوجه أيضاً ضد الحركات المناهضة للاحتلال الأجنبي، والحكومات الشرعية والهيئات غير الحكومية، وكذلك الأشخاص الاعتباريين. والفائدة الرئيسية في هذه الصياغة هي تأثيرها الفعال المثير والمنبه إلى الصياغة القانونية لموضوع الارتزاق والمرتزقة، فالارتزاق لا ينبغي حظره فقط، إذ أنه محظور في واقع الأمر.

لقد أظهرت المحاكمة التي جرت وقائعها في لواندا، إضافة إلى «الكم» الهائل من الأدلة الدامغة، قضية المرتزقة كخطر شنيع على قضية السلام والأمن العالميين، وأوضحت كيف أن قضية المرتزقة تستخدم كأداة في أيدي الدوائر الاستعمارية الحاكمة، في قمعها الحركات التقدمية في إفريقيا، بل وفي سائر الدول كذلك.

فالقوى الرجعية أنشأت تنظيمات مختلفة من المرتزقة مستفيدة في ذلك، وعلى نطاق واسع، بجميع أنواع المغامرين والمنبوذين والخونة، الذين فروا من

بلادهم بناء على رغباتهم، أو أولئك الذين يتم طردهم لعلاقتهم بدولة أجنبية، أو لارتكابهم أعمالاً إجرامية، أو بسبب الاختلاس أو الرشوة، أو التجسس لصالح استخبارات دولة أجنبية من دول أوروبا الغربية. وتم دمج هذه التنظيمات فيما يسمى «منظمات إفريقيا الحرة - OFA»، الذين ذكرت مجلة (إفريقيا - آسيا) أنهم يمولون من قبل أجهزة الخدمات السرية في فرنسا وجنوب إفريقيا وأمريكا.

إن أحد أهداف هذه المنظمة هو تجنيد المرتزقة والإشراف عليهم، حيث يتورطون مباشرة، بتدخلاتهم العسكرية، إلى جانب تدخلهم في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، كما تقع عليهم مسؤولية خلق حالة من الفوضى في كامل القارة، وإثارة الخلافات وزعزعة الأنظمة التي لا تروق للغرب، بل والإطاحة بها. كما حدث في جزر «كومورو» عام 1978 م.

وكان الاعتقاد السائد هو أن المرتزقة يجندون في كل حالة على حدة، إلا أن تأسيس «منظمة إفريقيا الحرة» أثبتت أن المرتزقة جيش قائم بذاته، وأنهم يستعملون بشكل مكثف، لا في إفريقيا وحدها، بل وفي عدة أماكن أخرى من العالم. ويمكن للمرء أن يشير - على سبيل المثال - إلى تجمع الفاشيين الدولي في برشلونة عام 1978⁽¹⁾، حيث درسوا القيام بأعمال هدامة ضد قوى اليسار في أوروبا الغربية. ودعم نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وإثارة مشكلة توسيع مجال الأعمال المرتزقة.

ولم يؤكد المؤتمر الدولي الخاص بمكافحة أعمال المرتزقة الذي عقد في بنين أوائل السبعينيات، على القضاء على ظاهرة المرتزقة كمسكلة ملحة فقط، بل إنه أشار الانتباه كذلك إلى «الاتصالات المزدوجة للمرتزقة، في صراعهم ضد حركات التحرر الوطني في إفريقيا، وضد قوى اليسار والشعوب العاملة في أوروبا الغربية».

وقد أشار «جويدوبمبي» - ممثل الشيوعيين الإيطاليين إلى أن القوى التي تمول المرتزقة وتجندهم للعمل ضد إفريقيا كانت في الوقت نفسه تنظم أعمال

(1) عن صحيفة «المجاهد» الجزائرية، 19 يناير 1978 م.

الاستفزاز ضد طبقة العمال والقوى التقدمية في غرب أوروبا، كما كان هؤلاء المرتزقة يحصلون على الوسائل اللازمة لتنفيذ أعمالهم من المصدر ذاته.

ولعل قصة الناقل Clock vinus ذاعت في كل العالم، إذ أنه بينما كانت تلك السفينة راسية في ميناء «لوهافير» الفرنسي أضرب طاقمها عن العمل، فتم إحضار مجموعة من المرتزقة الذين سبق تجنيدهم في بريطانيا «لتهدئة» المضربين.

وثمة جبهة عريضة تعمل منذ زمن بعيد في مكافحة الارتزاق وأعمال المرتزقة، التي تعتبر دليلاً على الصفة الجنائية والإجرامية لهذه «المؤسسة»، وعلى ضرورة الملاحقة القضائية لأولئك المسؤولين عنها.

إن مكافحة الاستعمار، ورفع درجة التعاون بين الأمم المحبة للسلام في العالم بأسره هي الطريق لحل مشكلة مكافحة الإرهاب الدولي في جميع صوره. وقد ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلساتها (34، 35، 36) صياغة اتفاقية دولية شاملة للسيطرة على ظاهرة المرتزقة، وشكلت لجنة لتحرير تلك الصياغة.

وكان الهدف — وهو ما ينسجم مع القرار الصادر في الجلسة الرابعة والثلاثين — هو صياغة اتفاقية دولية تحظر أعمال المرتزقة بجميع أشكالها، ودراسة إمكانية اتخاذ خطوات فعالة للحيلولة دون تجنيد، أو عبور، أو توظيف المرتزقة على إقليم أي دولة. وقد دعت الأمم المتحدة جميع الدول إلى إبداء رأيها للسكرتير العام للأمم المتحدة، فيما يتعلق بضرورة القيام بعمل صياغة سريعة لنص اتفاقية دولية تحظر تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة. ومع حلول موعد الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت عديد من الدول بحوثها حول الموضوع.

ولم تكف الدول التي قدمت تلك الوثائق بفكرة الاتفاقية الدولية الشاملة فقط، بل اقترحت شروطها الرئيسية. فحكومة فنزويلا — على سبيل المثال — اعتبرت أن المرتزق هو جندي يتورط في العمليات العسكرية لصالح دولة ليس من مواطنيها، ويقوم بالخدمة العسكرية المسلحة لأجل بعض المكاسب والعوائد المحددة، أو بهدف الحصول على منافع أخرى. وأن ما يميز المرتزق بوجه خاص هو انعدام الدوافع الأخلاقية والأدبية، وما من شيء يجعله يتصرف على هذا النحو سوى مصلحته الشخصية.

كذلك أوضحت الحكومة الفنزويلية أن أنشطة المرتزقة في إفريقيا تميزت على الدوام بنتائج سلبية على استقلال وسلامة ووحدة أراضي الدول، وقلقت الوضع في هذه القارة السوداء. ووضعت الأمن والسلام الدوليين في دائرة الخطر.

وقد نبهت حكومة المكسيك إلى أن الأسس الدولية للاتفاقية موجودة الآن في شكل ملاحق مضافة إلى اتفاقية جنيف لعام 1977، والخاصة بحماية ضحايا الحروب، رغم وجود بعض الثغرات بها. كما ألححت المكسيك إلى أن مشكلة المرتزقة ستظل دوماً حالة مأساوية، والدليل على ذلك ما تشي به الأوضاع في زائير وأنغولا وروديسيا وناميبيا. وأن من الضروري العمل - بأقصى سرعة وجدية - على صياغة اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع.

ورأت حكومة نيجيريا أنه بما أن معظم المرتزقة جاءوا إلى إفريقيا من قارات أخرى، فإن من المستحيل على إفريقيا وبقية دول العالم الثالث أن تتخلص من تهديدات المرتزقة إلا من خلال تعاون دولي، مدروس بعناية فائقة.

كما جاء في ملاحظات حكومة جمهوريات الاتحاد السوفييتي التأكيد بشكل خاص على أن «الارتزاق» يجب أن يصنف كجريمة شنيعة تحظى بالاهتمام الدولي، وأنه في حالة استخدام المرتزقة من قبل دولة ما على نطاق واسع، وجب اعتبار هذا عملاً عدوانياً. كما ينبغي اعتبار أشخاص المرتزقة مرتكبي جرائم يجب تقديمهم إلى العدالة كمرتزقة، وكذلك الدول التي تتغاضى عن عمليات تجنيد وتدريب وانتقال المرتزقة داخل - وعبر - أراضيها.

وقد اعتمدت لجنة Ad Hoc التي كلفت بصياغة اتفاقية دولية لمكافحة تجنيد وتوظيف وتدريب المرتزقة في فبراير عام 1981 الصياغة التي تقدمت بها نيجيريا، والتي تضمنت الشروط الجوهرية التي سنسردها فيما بعد، مع ضرورة ملاحظة أن تلك الصياغة وضعت في الحسبان عاملي الخبرة والتجربة اللذين استخلصا من آليات قانونية دولية أخرى في الموضوع، وأن التعريفات الخاصة بالمرتزق والارتزاق الواردة بها ذات أهمية، فهي على سبيل المثال تعرف شخص المرتزق بأنه الذي:

أ - تم تجنيده عن رضى، من خلال الجبهة الوطنية - أو في الخارج للقتال في نزاع مسلح.

ب - تورط مباشرة في الأعمال العدائية.

ج - قام بدور في العمليات العسكرية، منقاداً - في الغالب - لرغبته في الحصول على مكاسب شخصية يعده بها الـ ف المعني، أو بناء على وعد بمكافأته، وهو ما يعتبر بالفعل بذلاً لمكافأة - وعودة، تدفع للمقاتلين الذين يحملون الصفات ذاتها ويقومون بتلك الأعمال ضمن القوات المسلحة للدولة المعنية.

د - ليس من مواطني الدولة التي هي طرف في النزاع، أو يكون من المقيمين في الإقليم الواقع تحت سيطرة ونفوذ أحد أطراف الصراع.

هـ - ليس عضواً في القوات المسلحة للدول التي هي طرف في النزاع.

و - غير مبعوث من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بهدف القيام بواجبات رسمية، كشخص يشكل جزءاً من قواتها المسلحة.

وقد عرفت جرائم المرتزقة على النحو التالي:

«هي تلك الأعمال التي تحدث حين يقوم فرد، أو مجموعة أو تشكيل، أو أي شخص قانوني مسجل في الدولة المعنية، أو تقوم الدولة نفسها، أو ممثل لها بتهديد مقصود، أو عنف مسلح ضد أراضي دولة أخرى، أو ضد الآمال المشروعة لحركات التحرر الوطني، يعرض تحقيق سيادتها الذاتية للخطر، أو يرتكب أيا من الأفعال الآتية:

أ - تنظيم، أو تمويل، أو تجهيز، أو تسليح، أو تشجيع، أو دعم، أو توظيف أفراد، أو عصابات، أو قوات مسلحة، يكون ضمن أفرادها أشخاص ليسوا من مواطني أي من طرفي النزاع، ممن يسعون لتحقيق مكاسب شخصية من خلال الحصول على رواتب أو أية تعويضات مادية أخرى.

ب - تنظيم أو تجنيد فرد، أو مجموعة، أو تشكيل أو شخص قانوني للخدمة العسكرية.

ج - السماح، أو طبع، أو تكليف شخص آخر بنشر أية معلومات تتعلق بما سبق.

د - السماح - أو التجاهر - لأية عمليات يتم بواسطتها القيام

بالأنشطة المشار إليها، على أراضي أو أقاليم، أو أي مكان يخضع لصلاحيته أو نفوذه، أو تسهيل التنقل، أو العبور أو أية عمليات أخرى للقوات المشار إليها أعلاه.

حـ. المشاركة الفعلية في أي من الأنشطة المذكورة في الفقرات السابقة، والتي تؤدي إلى قتل الأشخاص، أو تدمير ممتلكاتهم، أو تخريبها.

فأي شخص، أو مجموعة، أو تشكيل، أو أي ممثل لدولة ما، أو تلك الدولة نفسها يحاول القيام بأعمال المرتزقة، يصبح شريكاً لأي شخص يرتكب - أو يحاول ارتكاب - جناية، ويعتبر كما لو كان هو نفسه ارتكب إحدى الجنايات المعرفة في الاتفاقية.

وتصنف المصوغة مثل هذه الأفعال باعتبارها جريمة ضد أمن وسلامة الدولة. وعلى كل دولة أن تشترط عقوبات ضمن تشريعاتها على هذه الأفعال، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى خطورة مثل هذه الجنايات. وحين ترتكب الجناية على أرض دولة ما، فإنها تجد نفسها ملزمة باتخاذ اللازم نحو هذه الجناية، حين ترتكب من أحد مواطنيها، أو بمعرفة شخص قانوني مسجل في تلك الدولة، أو حين ترتكب من قبل ممثل الدولة.

لقد أوليت مسألة المساعدة المتبادلة اهتماماً كبيراً في الصياغة، وقد تم تحديدها بحيث تخدم شروط الاتفاقية كأساس للتسليم. ولم تعتبر الدول المشاركة جرائم المرتزقة جنايات سياسية، أو جنايات ارتكبت لأهداف سياسية. وإذا لم تقم الدولة المعنية بتسليم الجاني، يصبح لزاماً عليها تحويل القضية إلى القضاء المعني في الدولة نفسها، للبدء في الإجراءات القضائية التي تتوافق مع قوانينها المحلية.

ويتعامل أحد نصوص الاتفاقية الهامة مع الأفعال ذات العلاقة بإعادة دفع الخسائر من خلال التعويض. وهذا النص يؤكد على أن الدولة، أو المواطن، أو الشخص الاعتباري، التي - أو الذي - تكبد خسائر، أو ضحايا بشرية يمكن له إقامة الدعوى للحصول على تعويض من الدولة التي تأوى «الجاني المزعوم». وهناك أيضاً شرط هام: هو أن الدولة المتعاقدة التي تتكبد خسائر نتيجة ارتكاب جناية يحق لها المطالبة بدفع تعويض من أي من الدول المتعاقدة، التي تثبت

إدانتها – سواء بذاتها أو بالمشاركة مع الغير – بأي ذنب، أو تقصير قد يشكل جريمة.

ورغم أنه تمت مناقشة تلك الصياغة بمعرفة اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة Ad. HOC، فإنها لا تزال قيد الدراسة والمناقشة من قبل المجتمع الدولي. ويعود السبب في ذلك إلى معارضة الدول الاستعمارية، فهي التي تسعى لعرقلة العمل في هذه الوثيقة الهامة.

وأثناء مناقشة الأعمال التي قام بها المرتزقة ضد جمهورية سيشل في ديسمبر عام 1981، أعلن «أوليج ترويانوفسكي» ممثل الاتحاد السوفيتي أن الوفد الأمريكي «الذي حاول الناطق الرسمي باسمه تحويل الأنظار عن الموضوع الرئيسي، وتغيير مسار المناقشة» قد خلق حالة من الترفع داخل المؤتمر. ومن نافلة القول أن الولايات المتحدة هي التي تعارض الاتفاق المبكر على صياغة اتفاقية دولية لمواجهة أعمال المرتزقة.

ومن خلال استعراض ما احتواه هذا الفصل يمكن للمرء القول بأن ممارسات عصابة الأمم، ومنظمة الأمم المتحدة، كانت دوماً السعي إلى صياغة اتفاقيات تبحث في شأن الأنشطة الإرهابية للأشخاص الطبيعيين، تنفصل تماماً عن سياسة الإرهاب المنبوضة من قبل الدول، وبغية تقديم الحماية ضد الأنشطة الإرهابية الدولية، التي توجه ضد الشخص المعني بسبب العمل الذي يقوم به، أو بسبب وضع الممتلكات الخاصة التي ارتكب الاعتداء ضدها. إلا أن هذا لا ينفي الحاجة إلى استنباط شروط إضافية لمنع، وقمع، والمعاقبة على أية أنشطة إرهابية ضد مسؤولي الدول الرسميين المشتغلين بأعمال العلاقات الدولية.

ويمكن القول إذن بأن أفضل الاتفاقيات موضوع الدراسة التي تم تفصيلها قد كرست المبادئ الهامة التالية:

- 1 - تعريف الواقعة المادية للجريمة التي تدخل ضمن نطاق الاتفاقية المناسبة المعنية بالموضوع، إذا كانت غير معروفة في التشريع المحلي، أو كان هناك اختلاف في الشكل فيما يتعلق بمحتوياتها أو تفسيراتها.
- 2 - تصنيف الجنايات التي تشملها الاتفاقية المناسبة باعتبارها جرائم، والإقرار بأنه لا مفر من العقوبة على الجناية المرتكبة.
- 3 - لا مفر - كذلك - من إنزال العقوبة بسبب ارتكاب الجنايات المعروفة في الاتفاقيات المعنية، طبقاً لمبدأ «التسليم أو المحاكمة».

4 - إلزام الدول الأعضاء في الاتفاقية المعنية باتخاذ الإجراءات المناسبة، ضمن إطار قوانينها المحلية، لتأكيد الإبقاء على التعهدات الناتجة عن اشتراكها.

5 - إلزام الدول الموقعة بالتعاون فيما يخص الخطوات الإجرائية، النابعة من صلاحيات الاتفاقيات المناسبة، وتبادل المعلومات والوثائق الأخرى، المتعلقة بالحالات الواقعة ضمن نطاق الاتفاقيات.

وبرغم وجود بعض أوجه القصور، فإن الاتفاقيات المدروسة مبكراً، استطاعت تقديم بعض الأسس النظرية والعملية والجوهرية لقمع الإرهاب والأعمال الإرهابية ذات الصبغة الدولية. ونتيجة لذلك، فإن حماية القانون الدولي للشخصية الدولية ضد الأنشطة الإرهابية تشمل حالياً.

★ أطقم الطائرات والتجهيزات الملاحية الجوية والطائرات المحلية والدولية، وذلك تمثيلاً مع اتفاقيتي هاجو ومونتريال المتعلقتين بالمسائل المختلفة لقمع الأعمال الإرهابية الدولية، التي ترتكب ضد عمليات الخدمة الجوية.

★ الأشخاص، وأماكن معيشتهم، والأماكن الرسمية، ووجوب ضمان الدولة المضيفة حماية خاصة لهم، على اعتبار أن الأعمال الوظيفية التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص هي بناء على تعليمات دولهم، أو المنظمات الدولية الحكومية التي توظفهم. وهذا النوع من الحماية نصت عليه اتفاقية عام 1946، الخاصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية للأمم المتحدة، واتفاقية عام 1947 بشأن الامتيازات والحصانات الممنوحة لبعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، واتفاقية فيينا لعام 1961 م، بشأن العلاقات القنصلية، واتفاقية عام 1969 بشأن البعثات الخاصة، وأيضاً اتفاقية عام 1973 الخاصة بمكافحة وطمع، والمعاقبة على الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص المحميين دولياً، بمن فيهم العملاء الدبلوماسيين.

وقد كانت الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في 17 ديسمبر عام 1979، والخاصة بمكافحة عمليات احتجاز الرهائن، خطوة هامة إلى الأمام رفعت من مستوى التعاون الدولي في دراسة وتبني إجراءات فعالة لمنع، ومكافحة، والمعاقبة على جميع أعمال حتجاز الرهائن.

وكما سبق أن أوضحنا، فإن القضية هي قضية العلاقة الوثيقة بالموضوع، كي تتم صياغة وتبني اتفاقية خاصة بمكافحة المرتزقة. وهي الاتفاقية التي ستجعل من الممكن تكثيف الجهود لردع هذه الجريمة الدولية، والإسهام في تأكيد الطمأنينة ودعم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإنقاذ أرواح العديد من الأبرياء.

* * *

الفصل الثالث

التعاون الدولي في مقاومة الإرهاب

مشكلة البحث عن صياغة إتفاقية

خاصة بمكافحة الإرهاب

خلال انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة العامة للأمم المتحدة، أشار ممثلو 93 دولة إلى مسألة الإرهاب الدولي أثناء المناظرة التي جرت في تلك الدورة.⁽¹⁾ إذ لا شك أن تلك المناقشة تأثرت بالأحداث المؤلة التي وقعت بميونخ في سبتمبر عام 1972م إبان دورة الألعاب الأولمبية. وليست هناك دولة واحدة أيدت الأنشطة الإرهابية عبر التاريخ، إلا أن الموقف الذي اتخذ بشأن منع الإرهاب باعتباره وسيلة من وسائل العنف، كان يعكس بالفعل الخلافات المتباينة في السياسات المحلية.

وقد خصص ممثلو إسرائيل والبرتغال وجنوب إفريقيا جل أحاديثهم في تلك الجلسة على الحاجة لمكافحة الإرهاب بصفة عامة، والواقع أن هذه الدول تلقي اللوم كله في ذلك على حركات التحرر الوطني الشرعية. وكان ما حدث في الجلسة المذكورة مثلاً حياً على الطريقة والأسلوب اللذين تتبعهما الدول الرأسمالية بصفة عامة، في مواجهة العنف بجميع أشكاله وأنواعه.⁽²⁾

أما ممثل الولايات المتحدة فقد ركز بشكل خاص على أن الإرهاب قضية ملحة تستدعي معاقبة الجناة على أعمالهم الإجرامية التي ترتكب في الجو، بل التي ترتكب في أي مكان. وقد حظيت المبادرة الأمريكية بتأييد واسع في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والسبب في ذلك هو أن الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد الدبلوماسيين ورؤساء البعثات السياسية الأجنبية مستمرة، ولا تزال مستمرة، وهي ترتكب في الولايات المتحدة نفسها، ويتستر عليها المسؤولون هناك.

لقد أشير أثناء المناظرة العامة، ولأسباب صريحة وواضحة، إلى أن جميع

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة - A/C6/418 ، 2 نوفمبر 1972م.

(2) انظر: خطابات ممثلي: بريطانيا وفرنسا والبرازيل وفنزويلا وبعض الدول الرأسمالية الأخرى، خاصة دول أوروبا الغربية، في قرار الجمعية العامة رقم A/C6/867

الحاضرين كانوا جد مندهشين لرؤية الولايات المتحدة على عجلة لتزعم حملة أسمتها «مكافحة الإرهاب»، بينما الأمم المتحدة ذاتها، والبعثات الدائمة في نيويورك تتعرض للتهديد، والهجوم من قبل المنظمات الإرهابية في أمريكا، في الوقت الذي لم تتخذ فيه الحكومة الأمريكية أي إجراءات فعالة ضد أولئك الإرهابيين، وهي بذلك تتجاهل تعهداتها بشأن الأمم المتحدة.

وينبغي ملاحظة أن هذه المبادرة الأمريكية بشأن مناقشة وتبني اتفاقية بخصوص مقاومة الإرهاب، استغلت الفرصة السانحة لمناقشة تلك القضية في الأمم المتحدة عقب الأحداث المأساوية في ميونيخ، بحيث تسعى لتطبيقها على حركات التحرر الوطني، التي تناضل من أجل استقلال بلدانها. وقد نحى ممثل إسرائيل منحى خاصاً، حين خصص حديثه بالربط بين تسوية قضية الشرق الأوسط وبين مقاومة «الإرهاب العربي»، معلناً في الوقت ذاته أن العمل الوطني والإقليمي والدولي، ضد ما أسماه «الإرهاب الدولي» مطلب لا مفر منه، وأنه ضروري لاستكشاف واستطلاع السبيل إلى السلام في منطقة الشرق الأوسط.

أما ممثل مصر فقط أكد - في معرض حديثه الذي يفضح سياسة إسرائيل الإرهابية في الأراضي العربية المحتلة - أن إسرائيل دولة إرهابية، وأضاف: أنها دولة تساعد على - وتنتهج - سياسة إرهاب الدولة ضد الدول المحيطة بها.

وقد دعا ممثلو الجزائر والعراق وسوريا ولبنان إلى القضاء على الأسباب الرئيسية التي كان الإرهاب أحد أعراضها. ومن جهة أخرى، فقد أوضح ممثلو الدول الاشتراكية مدى الحاجة الملحة لاستئصال شأفة الموجة الإرهابية التي اتسعت، والتي عرضت - ولا تزال تعرض - حياة الأبرياء يومياً للخطر، وأعاقت بناء وتطوير علاقات دولية وتعاون طبيعي. كما أشار هؤلاء المندوبون إلى الخطوات الواجب اتخاذها لقمع الإرهاب، والتي ينبغي ألا تكون مبرراً ووسيلة لقمع حركات التحرر الوطني. وكان هذا الموقف الأخير هو موقف: يوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وبولندا والاتحاد السوفياتي.

وقد أعلن «أندريه جروميكو» وزير الخارجية السوفياتي في معرض حديثه أثناء الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن:

«إننا، وبصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى، نؤيد حق النضال المشروع للشعب العربي الفلسطيني، من أجل استعادة حقه الشرعي، الذي

أقرته الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال لا يمكن للمرء أن يقبل التصرفات الإرهابية لبعض العناصر داخل الحركة الفلسطينية، التي أدت إلى الأحداث المأساوية في ميونيخ، حيث إن أفعالهم الجنائية تضرب المصالح والآمال الوطنية للشعب الفلسطيني إذ أن هذه الأعمال تستغل من قبل المجرمين الإسرائيليين لحساب سياساتهم التوسعية ضد الشعوب العربية. وإن الاتحاد السوفيتي، انطلاقاً من مبادئه، يقف ضد الأعمال الإرهابية التي تضر بالأنشطة الدبلوماسية بين الدول، وممثليها، وخطوط الاتصال بينها، وكذلك بالمسار الطبيعي للعلاقات والروابط، والتي تضر أيضاً باجتماعاتهم. وهو ضد أعمال العنف التي لا تخدم غرضاً مشروعاً، أو تلك التي تكون نتيجتها إزهاق أرواح بشرية بريئة.

وبناء على ما سبق، فإنه يمكن للمرء أن يشير إلى ثلاثة خطوط رئيسية للوصول إلى لب المشكلة، بعد أن أصبحت واضحة من خلال المناظرة العامة.

أولاً: مقاومة العنف والإرهاب بصفة عامة، وهو الموقف الذي اتخذته الأنظمة الاستعمارية والدول «الإمبريالية».

ثانياً: التنديد بالأعمال الإرهابية — مثلما حدث في ميونيخ — والتحريض على إزالة جميع الأسباب المؤدية إلى الإرهاب. وكان هذا هو موقف ممثلي الدول العربية، وبعض الدول الإفريقية والآسيوية.

ثالثاً: التمييز بين العنف الذي يمارس من أجل نيل الشعوب حقوقها في التحرر الوطني، وبين الأعمال الإرهابية الإجرامية التي تقوض الأنشطة السياسية والدبلوماسية للدول، والتي تمارس ضد ممثليها، أو وسائل الاتصال بينها، ولا تخدم أي أغراض مفيدة، وتتسبب في خسائر في الأرواح البشرية. وكان هذا هو موقف ممثلي الدول الاشتراكية.

لقد اقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها العادية رقم 2037، المنعقدة في 23 سبتمبر 1972 موضوعاً، أوحى بإدراجه في جدول الأعمال، وتم طرحه أمام اللجنة السادسة يهدف إلى:

«اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي، الذي يهدد — أو يودي — بحياة الأبرياء، أو يعرض الحريات الأساسية للخطر، ودراسة الأسباب

الكامنة وراء هذا النوع من الإرهاب وأعمال العنف التي تكون نتيجة الشعور بالتعاسة والإحباط والظلم وفقدان الأمل، والتي تدفع بعض الأشخاص إلى التضحية بحياة البشر، بما في ذلك حياتهم، في محاولة لإحداث تغييرات متطرفة»⁽¹⁾.

وكانت الآراء متباينة أثناء المرافعات أمام اللجنة السادسة...

فالولايات المتحدة - على سبيل المثال - قدمت مشروع قرار تضمن بنداً يتعلق بمسؤولية الحكومات عن اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان أمن جميع الدبلوماسيين الأجانب أثناء تأديتهم أعمالهم العادية، وكذلك سلامة كل المواطنين والمسافرين والزوار أو المقيمين بالخارج من الأجانب، وحمايتهم قانوناً من التعرض لأي أذى جسماني، أو تهديد، أو ضرر من جراء ذلك الإرهاب. وقد احتوى هذا الجزء من مصوغة القرار الأمريكي على خطأين قانونيين:

الخطأ الأول يظهر من خلال معنى اتفاقية فيينا لعام 1961 بشأن العلاقات الدبلوماسية والحصانة والامتيازات الممنوحة للممثلين الدبلوماسيين، بغض النظر عما إذا كان هؤلاء الممثلون في حالة تأديتهم لأعمالهم الرسمية أم لا.

ثانياً: معاملة العميل الدبلوماسي بمثل معاملة المواطن الأجنبي العادي، فحين يكون هذا الدبلوماسي في رحلة خاصة إلى الخارج، تزول جميع الأسباب التي توجب الحصانة والامتيازات لهذا الشخص، حتى من وجهة نظر الحماية القانونية من الأضرار البدنية. ومن الطبيعي أن عدم احترام حقوق الشعوب في السيادة، وكذلك عدم الدقة القانونية لعدد من الشروط في صياغة الوثيقة الأمريكية جعلها غير مهمة، لذا لم تحظ بالقبول من لدن الممثلين الوطنيين في اللجنة السادسة.

وقد قدمت استراليا وبلجيكا وكندا وكوستاريكا وإيطاليا واليابان

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة - A/C.6/418 .

ونيوزيلندا مشروع قرار آخر، انضمت إليهم فيه كل من: النمسا وبريطانيا وغواتيمالا والهندوراس ولوكسمبرغ ونيكاراجوا.

وثمة نقطة هامة يمكن ملاحظتها، فيما يتعلق بذلك الموضوع، إذ أنه ليس مثل المشروع الأمريكي، فقد أكد على مبدأ تساوي الحقوق، وعلى مبدأ تحقيق السيادة الكاملة، التي أقرتها ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب الاقتراح بعدم وجود شيء في هذا القرار يمكن تفسيره بأي طريقة لتوسيع أو تقليص نطاق العمل بشروط الميثاق المتعلقة بالحالات التي يكون استخدام القوة فيها حقاً مشروعاً، وذلك عن طريق اتخاذ بعض الوسائل المعينة المشار إليها، وقد أوضح القرار عدم شرعية مثل هذه الأمور ومخالفتها للميثاق في كل الظروف.

ورغم وجود بعض النقاط الإيجابية في مشروع القرار، إلا أنه أخفق في الحصول على تأييد بعض الدول الإفريقية والآسيوية، لأنه لم يذكر أي شيء فيما يتعلق بالتنديد بالأنظمة الاستعمارية والعنصرية الأجنبية التي تنتهج سياسة الإرهاب والقمع والعنف.

وتقدمت مجموعة من دول عدم الانحياز⁽¹⁾ بمشروع قرار، تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين بتاريخ 18 ديسمبر عام 1972، بناء على توصية من اللجنة السادسة في قرارها رقم 3034 وذلك بعد موافقة 76⁽²⁾ ضد (36)⁽³⁾ وامتناع 16⁽⁴⁾ دولة عن التصويت.

(1) هي: أفغانستان، الجزائر، الكامرون، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، غويانا، الهند، كينيا، مدغشقر، مالي، موريتانيا، السودان، يوغوسلافيا، زامبيا.

(2) هي: ألبانيا، بلغاريا، روسيا البيضاء، الصين، تشيكو سلوفاكيا، المجر، بولندا، رومانيا، أوكرانيا، روسيا، يوغسلافيا، وجميع الدول العربية، إضافة إلى عدد كبير من الدول الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية.

(3) هي: استراليا، النمسا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الدانمارك، الدومينكان، بريطانيا، فيجي، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، إيسلندا، إيران، إسرائيل، إيطاليا، نيكاراغوا، بورغواي، الفلبين، البرتغال، جنوب إفريقيا، تركيا، الولايات المتحدة، أورغواي.

(4) هي: الأرجنتين، باربادوس، السلفادور، فنلندا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، ساحل العاج، نيبال، ملاوي، النرويج، إسبانيا، ستغافورة، السويد، تايلند، زائير.

ويعبر هذا القرار عن مدى أهمية التعاون الدولي للقيام بإجراءات فعالة ومؤثرة في مواجهة الأعمال الإرهابية، والتحقيق في أسبابها الجوهرية، بقصد إيجاد حلول سريعة : عادلة وسليمة. كما يؤكد القرار على حق جميع الشعوب المضطهدة من قبل الأنظمة العنصرية، وبعض أشكال الهيمنة الأجنبية، وعلى حقها في تقرير مصيرها واستقلالها، الذي تحفظه لها المواثيق الدولية، وتدعم شرعية كفاحها، وبشكل خاص النضال الذي تقوم به حركات التحرر الوطني انسجاماً مع أهداف ومبادئ الميثاق والقرارات الدولية ذات الصلة. وفي الوقت نفسه يندد القرار بأعمال القمع والإرهاب التي تقوم بها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية، التي تسلب الحريات والحقوق الإنسانية الأخرى.

وأحد الاقتراحات التي تضمنها القرار، والتي يمكن للمرء الإشارة إليها هو الاقتراح الذي يدعو الدول لا اتخاذ الإجراءات المناسبة على المستوى الوطني. بقصد الوصول إلى حل نهائي ومبكر لهذه المشكلة، واعتبار الموضوع قضية ملحة. كما دعا القرار الدول إلى تقديم مقترحاتها وملاحظاتهما إلى السكرتير العام قبل العاشر من أبريل عام 1973م. وذلك لأجل إيجاد حلول فعالة للمشكلة. ودعا القرار أيضاً إلى تشكيل لجنة لدراسة موضوع الإرهاب الدولي، تتكون من خمسة وثلاثين عضواً، يعينهم رئيس مجلس الأمن، يمثلون مبدأ التمثيل الجغرافي تمثيلاً عادلاً.

ومن بين الملاحظات التي قدمتها الدول الاشتراكية، تلك التي بعثت بها روسيا البيضاء وتشيكو سلوفاكيا وأوكرانيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكية ويوغسلافيا. أما الملاحظات التي بعثت بها الدول الرأسمالية الأوروبية، فقد وردت من: النمسا وبلجيكا وقبرص والدانمارك وبريطانيا وفنلندا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبرغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا وسويسرا والفاتيكان. وأما التي بعثت بها الدول الآسيوية والإفريقية فقد جاءت من: إيران، وإسرائيل وتركيا والجمهورية العربية اليمنية، كذلك أرسلت استراليا ونيوزيلندا ملاحظتهما.

وجدير بالذكر أن الملاحظات التي وردت من قارة أمريكا هي فقط تلك التي جاءت من كندا وغواتيمالا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أن دولاً عدة من بين التي صوتت لصالح القرار رقم 3034 في الدورة السابعة

والعشرين، لم تشارك في الجلسات الافتتاحية للجنة Ad Hoc . وبناء على ذلك، فإن اللجنة اعتمدت على تقديم الملاحظات بشأن القيام بالدراسات الضرورية، لتقدم بعد ذلك توصياتها، بينما هناك دول أخرى صوتت ضد القرار، وأرسلت ملاحظاتها التي يمكن أن تشكل مادة للمناقشة أمام لجنة Ad Hoc ، مما سيجعلها تخرج عن أهداف القرار.

لقد أوضحت الملاحظات المقدمة من الولايات المتحدة أن من الأفضل التعجيل باتخاذ إجراءات فعالة ضد الأعمال الإرهابية. ووافقت الولايات المتحدة على التعاون مع اللجنة، ومساعدتها على تحقيق بعض النتائج المرضية.

وخشية العزلة، أشارت الحكومة الأمريكية إلى أنها تعارض استخدام القوة ضد محاولات تحقيق السيادة للدول، وذكرت أنها سوف لن تكون طرفاً في أي عمل يؤثر، أو يعيق، تحقيق هذا الهدف⁽¹⁾، رغم أنه لم يسبق أن أصدرت الولايات المتحدة أي تصريحات من هذا النوع، لا في مشروع الاتفاقية، ولا في القرار الذي قدمته. وفي الوقت الذي اعترضت فيه بأن صياغة الاتفاقية لم تكن مدروسة جيداً، فإنها أشارت في ملاحظاتها التي قدمتها إلى أن هذه الصياغة كانت إحدى محاولات السيطرة على المشكلة.

وإلى جانب ذلك فقد وجدت الولايات المتحدة أن من الضروري اتخاذ عمل جدي، دون تأخير، مهما كان نوعه، فيما يتعلق بمحاولة إيجاد حل لهذه المشكلة الخطيرة والملحة⁽²⁾.

وقد قبلت الولايات المتحدة المبدأ الهام الذي ينص على: أنه في الوقت الذي يحق فيه للمرء الدفاع عن حق تقرير المصير، فإنه ينبغي استبعاد احتمال القيام بأي عمل من أعمال العنف يمكن أن يعرض النظام العالمي للخطر، أو ينتهك الحقوق الأساسية للإنسان، أو يضعف، أو يعيق الأهداف الأصلية والحقيقية لتقرير مصير الشعوب.

وجاء في ملاحظات فرنسا، إلى جانب المقترحات المقدمة بشأن إجراء دراسات مستفيضة حول الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة - A/AC . 160 / 1 - 16 مايو 1973، ص. 44.

(2) المصدر السابق نفسه.

تضمنتها ملاحظات معظم الدول أنه: «سيكون من غير المجدي الخوض في أسباب هذه الأعمال، أو محاولة إيجاد علاج لها، دون إعطاء تفسيرات دقيقة لتلك الانطباعات»⁽¹⁾. وقد كان هذا الاقتراح شديد الأهمية، لأن مجمل القضايا التي تستند إليها أية اتفاقية دولية، لا بد أن تكون واضحة ومحددة بدقة.

لقد قدمت الحكومة الإسرائيلية ما يمكن اعتباره تقريراً شاملاً عن مسألة «الإرهاب الدولي». وكانت إسرائيل - كما سبق القول - قد صوتت ضد القرار رقم 3034، وتضمنت ملاحظاتها المبررات التي جعلتها تنحو هذا النحو. فقد رأت الحكومة الإسرائيلية أن القرار:

1 - تجاهل تماماً ضرورة اتخاذ تدابير فعالة ضد الإرهاب الدولي.

2 - لم يأخذ في الاعتبار الأحداث التي جعلت الجمعية العامة تتولى الموضوع.

وبناء على تلك الملاحظات فإن هذا يعني في هذه الحالة أن إسرائيل حاولت أن تنزل بقضية الإرهاب الدولي إلى مستوى «الإرهاب العربي». كما أنها اقترحت أن يتضمن تعريف الواقعة المادية للجريمة في العمل الإرهابي اعتباره «أي عمل غير مشروع يوجه ضد دولة ما، أو أجهزتها، أو أدواتها، أو مواطنيها، أو مصالحها، أو ممتلكاتها، بما في ذلك وسائل النقل، إذا كان القصد من وراء هذا العمل إحداث حالة من الذعر والترهيب في أذهان الجمهور بشكل عام، أو في أذهان بعض الأفراد أو الجماعات»⁽²⁾.

فموقف إسرائيل - إذن - يرتبط بسياساتها الإرهابية التي تطبقها الدوائر الحاكمة هناك ضد الشعب العربي الفلسطيني، إضافة إلى ممارسة الإرهاب الفردي ضد منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها. كما أن الملاحظات التي قدمتها لم تشر إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومحاولتها تمرير هذه القضية، عن طريق الفصل بين العمل الإرهابي الذي يرتكب في وقت السلم، وذلك الذي يرتكب في أوقات النزاع، مع التحفظ على

(1) المصدر السابق نفسه ص 14.

(2) المصدر السابق نفسه . ص. 14.

اعتبار أن هذه الخصومات تعني تلك التي تنفذ وفقاً للاتفاقيات الدولية، وهو ما يعني كذلك أن حكومة إسرائيل احتفظت بحقها في تقرير ما إذا كانت أي عملية عسكرية بعينها تقع ضمن اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا الحرب أم لا.

وانطلاقاً مما سبق، أوضحت الحكومة الإسرائيلية في عدة مناسبات أن أعضاء المجموعات «الإرهابية» العربية لا ينتمون إلى أي من فئات الأشخاص المذكورين، أو المشار إليهم في اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب الصادرة في 12 أغسطس عام 1949⁽¹⁾. وبناء على ذلك الفهم رفضت المحاكم المدنية العسكرية الإسرائيلية دوماً، الجدل القائم حول حق أعضاء المجموعات العربية التي يعتقلونها في التمتع بوضع أسرى الحرب⁽¹⁾. فالحكومة الإسرائيلية ترى أن هذه المجموعات ليست جماعات مقاتلة بالفعل، وأنها ليست لها أي صفة أو أي حق في القتال الفعلي.

أما أعضاء حركة المقاومة الفلسطينية فإنهم طبقاً لواقع الحال - ينطبق عليهم تعريف «حرب العصابات» انسجاماً مع الفقرتين A/2 و A/6 من المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب. وطبقاً لمواد القانون الدولي، فإن حركة المقاومة العربية المنظمة، التي تعمل انطلاقاً من الأراضي العربية، التي تحتلها إسرائيل، تنطبق عليها شروط وأوضاع الحرب الفعلية، وهو ما يعني أن من حق أي عضو من أعضاء الحركة يقع في الأسر أن يعامل كأسير حرب.

ذلك أن هناك ما يشير - في اتفاقية جنيف - إلى شرعية حركات المقاومة المنظمة، التي تعمل داخل - أو خارج - أراضيها الخاصة، حتى إذا كانت تلك الأراضي محتلة، كما تشير إلى حق سكان الأراضي المحتلة في المقاومة، إذ أنهم - مع اقتراب العدو - يحملون السلاح تلقائياً، في مبادرة منهم لقتال القوات الغازية، دون أن يكون لديهم الوقت الكافي لتشكيل جيش أو قوات نظامية، شريطة أن يتقيدوا بحمل السلاح علناً، وأن يتقيدوا بمراعاة قوانين الحرب وأعرافها.

(1) المصدر السابق نفسه . ص. 20.

إذن... فجوهر الاقتراحات والعروض الإسرائيلية لا ينسجم مع تطبيقاتها الفعلية، فهي - على سبيل المثال - في الوقت الذي تقترح فيه أنه لا يجب أن تؤخذ الحصانة الدبلوماسية أو القنصلية في الحسبان عند الحكم ضد الجناية الواقعة ضمن مواد الاتفاقية، فإنها لم تتبرأ، أو تتخل، عن الحصانة الدبلوماسية للدبلوماسي الإسرائيلي - وضابط الأمن - «إيجال أيال»⁽¹⁾، حين تم اعتقال اثنين من المتهمين الستة الذين اتهموا باغتيال المواطن المغربي «أحمد بوشيخي» في شقته بمدينة «ليلهيمار» النرويجية في 23 يوليو عام 1973.

وعلاوة على ذلك، فإن «ماتير روسن» رئيس الإدارة القانونية في الخارجية الإسرائيلية طالب بإطلاق سراح «زوي ستمبرغ» الذي اعتقل في منزل إيال. وقد رفضت الحكومة النرويجية هذا الطلب. وكانت بعض النقاط في الملاحظات التي تقدمت بها الحكومة الإسرائيلية قد اقتبست أساساً من الاتفاقية الخاصة بمنع - والمعاقبة على - الإرهاب، التي أعدت تحت إشراف الأمم المتحدة عام 1973 م.

وحاولت إسرائيل، عن طريق تلاعبها بالمصطلحات القانونية إضفاء الشرعية على أهدافها الأساسية، التي تتمثل في تبرير احتمال مهاجمة إحدى الدول، من خلال ارتكاب عمل إرهابي يقوم به أشخاص طبيعيون، أو مواطنون، أو مقيمون دائمون في تلك الدولة. وقد جاء في الملاحظات الإسرائيلية: «إن التصورات الواردة في الاتفاقية ستكون غير فعالة، إذا لم تعط تعبيراً لمبدأ أن المجتمع المنظم هو المسئول عن حماية الأبرياء، ومقاواة الإرهابيين، وتكبييل أية أيد تدعمهم. وكلما تم تجاهل هذه المطالب، ظهر للوجود حق الدفاع عن النفس مؤثراً وفعالاً، ضد أية حكومة تدعم وتمول وتحرض على الإرهاب»⁽²⁾.

لقد كان ذلك مطابقاً تماماً لإضفاء الشرعية والتبرير على أي عدوان آخر يمكن أن تقوم به إسرائيل ضد الدول العربية، منفذة بذلك عملاً إرهابياً، حقيقياً أو مزعوماً، سواء أكان هذا العمل قد تم ارتكابه بمعرفة أشخاص في خدمة الدولة، أم من قبل أفراد آخرين، ولأي سبب كان. وأخطر السمات في هذه

(1) كان «إيجال أيال» قد تم طرده من النرويج.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة . A\Ac.160\I . يونيو 1973 - ص. 21.

الطريقة الإسرائيلية، هي ممارسة حق الدفاع عن النفس، الذي يعني لديها الهجوم على دولة ما، رداً على أعمال إرهابية ارتكبتها أفراد.

أما الدول العربية التي بعثت بملاحظات فـهي فقط: لبنان واليمن، وسوريا، وأهم تلك الملاحظات، التي اشتملت على إيضاحات موسعة، هي تلك التي قدمتها سوريا، وجاء فيها بهذا الشأن:

1- إن الجمهورية العربية السورية تقف دائماً ضد الإرهاب، سواء أكان هذا الإرهاب قد ارتكب من قبل أفراد أم من قبل مجموعات دولية.

2- إن الحكومة العربية السورية تؤيد قرار الجمعية العامة رقم 3034 في دورتها السابعة والعشرين. حيث إنه يميز بوضوح بين العمل الإرهابي الجنائي الدولي الذي ليست له علاقة بنضال الشعوب، وبين مفهوم المقاومة من جهة، والكفاح ضد جميع أشكال الممارسات الاستعمارية من جهة أخرى. مع العلم بأن سوريا عارضت إدراج ذلك الموضوع ضمن جدول أعمال الجلسة بسبب محاولات الإمبريالية الصهيونية وضع الجرائم الإرهابية في المستوى ذاته مع نضال الشعوب المضطهدة وإخضاعها للتنديد نفسه.

3- إن الأمم المتحدة أشارت -أكثر من مرة- إلى شرعية نضال شعوب: غينيا بيساو وزيمبابوي وناميبيا، إضافة إلى الكفاح الشرعي للشعب العربي الفلسطيني.

4- إن الحكومة السورية ترى أن يكون هدف الأمم المتحدة الأهم بخصوص الإرهاب الدولي هو البدء «بإرهاب الدولة» والاهتمام به؛ حيث إنه أخطر أنواع العنف.

5- إن الأسباب الرئيسية والأساسية من وراء الإرهاب والعنف هي سياسات وممارسات الدول الاستعمارية والجرائم التي ترتكبها هذه الأنظمة ضد الشعوب.

6- إن من واجب الأمم المتحدة إيجاد الحلول الحاسمة وخلق المناخ المناسب، الذي يؤدي إلى تحقيق آمال وطموحات الشعوب، خاصة حقها في تقرير المصير.

7- إنه إلى جانب «إرهاب الدولة»، هناك نوع آخر من الإرهاب، يمارس

لأجل تحقيق مآرب إجرامية تهدف إلى الحصول على مكاسب شخصية لمرتكبي هذه الجرائم، وهو لا شأن له بكفاح الشعوب.

8 - إن ثمة فرقاً جوهرياً بين الدول فيما يتعلق بمشكلة الإرهاب الجنائي، الذي يكون بسبب نزوة شخصية، أو عاطفية، ينتج عنها سقوط ضحايا أبرياء، وآخر يكون بسبب محاولات القوى الاستعمارية المعتدية إضفاء الشرعية على الإرهاب الاستعماري، وإنكار النضال المشروع للشعوب من أجل الانعتاق من براثن الطغيان.⁽¹⁾

وتنبغي ملاحظة أن قضية «إرهاب الدولة»، أو تلك الأعمال العدوانية التي تقوم بها بعض الدول، كانت قد تمت مناقشتها في اللجنة الخاصة بمسألة تعريف العدوان في الفترة من عام 1952 إلى عام 1974. وقد صاغت اللجنة قراراً بتحديد معنى الاعتداء تبنته، ومن ثم قدمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين.

ولم تضيف ملاحظات لبنان واليمن أية عناصر جديدة، مقارنة مع موقف الحكومة السورية. أما ملاحظات الدول الاشتراكية فقد قدمها الاتحاد السوفييتي وروسيا البيضاء وأوكرانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا. وقد حددت الحكومة اليوغسلافية عدة مبادئ، رأت، من وجهة نظرها، أنها تشكل أساس الاتفاقية المستقبلية. وتلك المبادئ هي:

1 - إن الحكومة اليوغسلافية تتعهد بتقديم دعمها الكامل لنضال الشعوب ضد القوى الاستعمارية والعنصرية، وضد الاحتلال الأجنبي وسياسات التدخل والهيمنة الاستعمارية. وتؤكد - مرة أخرى - على أن أية أفعال - أو إجراءات - تتخذ في إطار كبح الإرهاب الدولي، ينبغي ألا توجه، أو تفسر، بأي حال من الأحوال، لحظر الكفاح الشرعي لحركات التحرر الوطني ضد الاستعمار.

2 - إن الحكومة اليوغسلافية تدعو الدول التي لم تنضم بعد للمعاهدات، والمعنية بمظاهر مكافحة الإرهاب الدولي للانضمام إلى تلك المعاهدات.

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة، - A\Ac. 160\I - 6 مايو 1973 - ص 39 - 37.

3 - إن الاتفاقية المرتقبة يجب أن تبنى على أساس مبدأ «التسليم أو المحاكمة».⁽¹⁾

أما حكومة تشيكوسلوفاكيا فقد طرحت ما يلي:

أولاً: يجب التنديد بالإرهاب الدولي كظاهرة، تتناقض بشدة مع الجهود الرامية إلى نشر التعاون، والتعايش السلمي بين الدول.

ثانياً: إن بروز ظاهرة الإرهاب تعود جذورها العميقة إلى أسباب اجتماعية ينبغي أن يتم اكتشافها وتحليلها.

ثالثاً: يجب ألا تعيق دراسة أسباب تنامي حدة الإرهاب الدولي عملية الإعداد لاتخاذ إجراءات فعالة على المستويين المحلي والدولي؛ إذا كانت تلك الأسباب تتعلق بالشؤون الداخلية للدول.

رابعاً: ينبغي عدم إساءة استعمال الإجراءات التي تتخذ بشأن هذه الأعمال، بقصد الإضرار بالنضال المشروع لحركات تحرير الشعوب المضطهدة فوق أراضيها، ولا تكون مقاومة المعتدي فوق الأراضي التي يحتلها داخلة ضمن هذه الأعمال.⁽²⁾

مما سبق نستخلص أن موقف الحكومة التشيكية احتوى أهم المبادئ العامة التي تبنى عليها صياغة تقارب فعلي لمكافحة الأعمال الإرهابية الداخلة ضمن نطاق القانون الدولي. ومن وجهة نظر حكومة روسيا البيضاء، فإن النقطة الهامة في مكافحة أعمال الإرهاب الدولي، هي تحديد تلك الأعمال من حيث درجة العنف (الاغتيال، الإيذاء البدني الجسيم، الاختطاف) التي توجه ضد المواطنين الأجانب، بصرف النظر عن الأسباب التي وجدوا من أجلها في الدولة المعنية، إذا كانت تلك الأعمال قد ارتكبت أساساً لأغراض سياسية، أو أدت إلى عرقلة خدمات النقل، كما في حالة اختطاف طائرة، على سبيل المثال.⁽³⁾

أما موقف أوكرانيا، فهو - إلى جانب الآراء والمقترحات المذكورة آنفاً -

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/Ac. 160 I Add 2 ، 9 يوليو 1973، ص. 6 - 7.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/Ac. 160 I Add 2 ، 9 يوليو 1973، ص. 3.

(3) المصدر نفسه ص 2.

يتضمن إشارة إلى المادة 59 من القانون الجنائي الأوكراني، التي تنص على إيقاع عقوبات صارمة ضد القائمين بالأعمال الإرهابية التي ترتكب في حق ممثلي الدول الأجنبية.⁽¹⁾ وقد أكدت حكومة الاتحاد السوفييتي تأييدها لما جاء في قرار الأمم المتحدة رقم 3034 (الدورة السابعة والعشرون). وأشارت إلى أن الاتحاد السوفييتي لا يعارض صياغة، أو إقرار، اتفاقية دولية تفرض على الدول الأعضاء مطالب وشروط معينة للسيطرة على الإرهاب الدولي، وأعلنت أنه من غير المقبول أن تمتد تفسيرات هذا المفهوم لتشمل نضال حركات التحرر الوطني، التي تقاوم العدوان على الأراضي التي يحتلها المعتدون، أو الأعمال التي تدافع بها الشعوب عن حقوقها ضد الاستغلال، كذلك أكد الاتحاد السوفييتي على ما أشارت إليه ملاحظات روسيا البيضاء وأوكرانيا، بشأن الحاجة إلى اعتبار كل أعمال العنف التي ترتكب ضد جميع الأجانب من أعمال الإرهاب الدولي بصرف النظر عن مهام هؤلاء في الدول المضيفة⁽²⁾ كما احتوت الملاحظات على إشارة خاصة إلى التشريع السوفييتي الذي يتعامل قضائياً فيما يتعلق بأي عمل إرهابي ضد ممثلي الدول الأجنبية.

وقد عقدت لجنة Ad Hoc جلسة حول الإرهاب الدولي ضد المؤسسات المركزية للأمم المتحدة، وذلك في الفترة من 16 يوليو إلى 11 أغسطس، دون أن تحقق أية نتائج إيجابية، وهو عين ما حدث مع اللجان الفرعية الثلاث المنبثقة عنها وهي: اللجنة المنوط بها تعريف الإرهاب الدولي، واللجنة المنوط بها البحث عن أسباب هذا الإرهاب، أما اللجنة الخاصة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الإرهاب فقد استطاعت الوصول إلى صياغة عامة على نقطة مقبولة بشأن الموضوعات الموكلة إليها. كما أن مشروعات الصياغة المقدمة من مختلف دول العالم لم تأت بجديد، مقارنة بالمناقشات التي جرت في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مقارنة بالملاحظات التي قدمتها الدول المختلفة.

وقضلاً عن ذلك، فإن حكومة الجزائر تقدمت إلى اللجنة الفرعية باقتراح

(1) المصدر السابق نفسه . ص . 4.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، السجلات الرسمية، الجلسة 28، وثيقة رقم 28، A/9028 نيويورك 1973، ص. 23 - 24.

حول تحديد أسباب الإرهاب الدولي، جاء فيه «أن الباعث على الإرهاب الفردي جدير بأن يكون موضوعاً للدراسات الاجتماعية والنفسية والوراثية، وكذلك العلوم الإنسانية المعاصرة. وأن تلك الدراسات لا تدخل ضمن نطاق عمل لجنة Ad Hoc» .

لقد كانت جميع التأكيدات ضمن مرافعات اللجنة المذكورة تتلخص في الحاجة إلى إجراء تحقيق بشأن إرهاب الدولة، والأشكال التي يتخذها. وقد كان هذا الاتجاه شديد التميز ضمن موقف مجموعة دول عدم الانحياز.⁽¹⁾

وقد تبنت الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة تقريراً مقدماً من لجنة (Ad Hoc) بشأن الإرهاب الدولي.⁽²⁾ كما تبنت الجمعية العامة أيضاً، وبناء على توصيات اللجنة السادسة⁽³⁾ في اجتماعها العادي رقم 99 المنعقد في 15 ديسمبر 1976، القرار رقم 31/102 تحت عنوان «إجراءات منع الإرهاب الدولي، الذي يهدد، أو يؤدي بحياة الأبرياء، أو يقوض الحريات الأساسية، ودراسة الأسباب الخاصة لتلك الأشكال من الإرهاب وأعمال العنف، التي يدفع إليها البؤس والإحباط والظلم واليأس. وهو ما يؤدي ببعض الأشخاص إلى التضحية بالأرواح البشرية بما في ذلك أرواحهم هم، في محاولة منهم لإحداث تغييرات متطرفة».

ثم اجتمعت اللجنة المذكورة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من 14 إلى 25 مارس 1977، للنظر مرة أخرى في مشكلة الإرهاب. وقد اشتركت في المناظرة العامة كل من:

الجزائر، استراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، بريطانيا، اليونان،

(1) هي: الجزائر، الكونغو، غويانا، الهند، موريتانيا، نيجيريا، اليمن، سوريا، تنزانيا، تونس، اليمن الديمقراطية الشعبية، يوغسلافيا، زائير، ناميبيا.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، السجلات الرسمية، الدورة (32)، وثيقة رقم 37/32/37 A/32/37 نيويورك 1977، ص. 1-5.

(3) الجمعية العامة للأمم المتحدة، السجلات الرسمية، الدورة (31) 31/429 A/31/429، الجزء العاشر (para) نيويورك، 14 ديسمبر 1976 م.

هايتي، المجر، إيطاليا، اليابان، السويد، سوريا، تونس، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفييتي، فنزويلا، يوغسلافيا.

وقد أجمعت اللجنة المذكورة على تأكيد حق الشعوب المشروع في تقرير مصيرها، واستقلال جميع الشعوب التي تترشح تحت نير الأنظمة الاستعمارية والعنصرية، والتي عانت – وتعاني – من أشكال مختلفة من الحكم الأجنبي، وعلى حق تلك الشعوب في مناهضة تلك القوى، وبشكل خاص منظمات التحرر الوطني، وذلك تمشياً مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة. وقد أصرت بعض الدول على أنه لا ينبغي إيراد تصنيف بعينه، مهما كان نوعه، عند التنديد بالإرهاب الدولي ومحاولات قمعه.

وبغض النظر عن عدم الاتفاق على أي من الأعمال، التي يجب أن يشملها مفهوم الإرهاب الدولي، فمن خلال تلك المناظرة أمكن استخلاص الأفكار والمقترحات التالية:

أولاً: ينبغي ألا يكون هناك أي استثناء عند التنديد بأنشطة الإرهاب الدولي ومحاولات قمعها.

ثانياً: إن بعض الممارسات الإرهابية التي تطبقها بعض الدول والحكومات، تشكل نوعاً من الأعمال الإرهابية، وهي تدخل ضمن النوع الشائع من الإرهاب محل التنديد.

ثالثاً: إن موضوع الإرهاب كان مرتبطاً منذ أمد بعيد بالمشاكل الأساسية لحقوق الإنسان وحياته.

رابعاً: إن موضوعات حقوق الإنسان تخرج عن نطاق صلاحيات اللجنة.

خامساً: إن من الضروري التركيز على فئات محددة من الأعمال الإرهابية، مما يساعد على اتخاذ إجراءات دولية مشتركة. وإن بعض الدول على قناعة بأنه لا يمكن الوصول إلى إجراءات مؤثرة وفعالة، إلا من خلال تعريفات دقيقة ومحددة لمثل هذه الأعمال، ودراستها دراسة مستفيضة، للوقوف على أسبابها، إذ أن الخطوات التدريجية لن تكون مجدية، ولن تكون لها أية نتائج حاسمة، سوى أنها سوف توسع دائرة الخلاف.

سادساً: اقترحت بعض الدول اتخاذ إجراءات فعالة على المستوى

الوطني، خاصة في مجال حماية البعثات الدبلوماسية. لحظر أنشطة المنظمات والمجموعات التي تمارس الإرهاب ضد تلك البعثات، على سبيل المثال.

وتم وضع تصورات محددة، إضافة إلى أهمية الانضمام إلى هذه الاتفاقيات، التي هي الآن قيد التنفيذ، والتي تنبع من حقيقة أنه من واجب الجمعية العامة الاستمرار في بذل الجهود لمقاومة الإرهاب الدولي، كما أن التعاون الدولي حتمي في هذا الشأن أولاً وأخيراً. وقد أكد ممثل الاتحاد السوفييتي من جانبه على النقاط التالية:

أ- إن الوثائق التي سيتم تبنيها، ينبغي أن تكون مناسبة، وأن تحظى بقبول جميع الدول.

ب- إنه ينبغي أن يكون هناك توسع في التفسيرات حتى لا تشمل حركات التحرر الوطني، والمقاومة ضد المعتدي فوق الأراضي المحتلة، أو جهود الشعوب ضد الاستغلال.

ج- يجب أن تعطى الأولوية لمقاومة أعمال العنف الموجهة ضد المواطنين الأجانب، بما في ذلك الأعمال التي ترتكب لأسباب سياسية.

د- من الضروري تدارك التدهور في العلاقات الذي يكون نتيجة لارتكاب مثل هذه الأعمال الإرهابية.

هـ- ينبغي توجيه الوثائق التي يتم تبنيها إلى الأعمال التي يتم ارتكابها لدوافع إجرامية، مع جعل هذا النوع يشمل فيه أنشطة المتطرفين الصهاينة ومراكز الهجرة الوطنية والمنظمات شبه السياسية.

و- المسؤولية في هذا الشأن تقع على عاتق الدول التي تستضيف المنظمات الدولية.

ز- الاتفاق على معاهدات ثنائية، ومتعددة الأطراف - فيما يتعلق بتسليم المجرمين - يمكن أن يساهم في الحد من عمليات اختطاف الطائرات، وكذلك الأنشطة الإرهابية الأخرى.

ولعله يمكن ملاحظة أنه منذ إنشاء لجنة Ad Hoc لم يحدث سوى تغيير طفيف في التمييز بين مواقف الدول المختلفة فيما يخص قضية الإرهاب الدولي، رغم أن جميع الدول تسعى إلى إحداث تقدم في هذا المجال.

ولقد كان من المهم التأكيد على أهمية الأخذ في الاعتبار السجلات العالمية في النضال ضد أنواع بعينها من الإرهاب التي تتخذ الصفة الدولية. كما أن لجنة Ad Hoc استنبتت في جلستها عام 1979 توصيات هامة تتعلق باتخاذ

إجراءات عملية في مجال التعاون من أجل الإسراع بالقضاء على مشكلة الإرهاب الدولي. وهي التوصيات التي عكست الآراء الشائعة، ذات الأسس الجوهرية.

فعلى سبيل المثال - وكشرط هام لا اتخاذ إجراء فعال ضد الإرهاب، ينبغي على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدعو جميع الدول للمساهمة، بشكل فردي، أو عن طريق التعاون مع دول أخرى، أو مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، إلى الإسراع بإزالة الأسباب الجوهرية التي تفرخ الإرهاب الدولي. كما أن على الجمعية العامة دعوة جميع الدول إلى احترام التزاماتها بالقوانين الدولية والتخلي عن تنظيم، أو التحريض، أو المساعدة، أو المشاركة في الأعمال الإرهابية، وعمليات العصيان المدني في دولة أخرى، أو القبول بنشاط إحدى المنظمات التي توجد ضمن أراضيها وتكون موجهة للقيام بمثل هذه الأعمال.

كذلك فإن إحدى النقاط الرئيسية، التي حظيت باهتمام عام في هذا الشأن، هي تلك التوصيات التي تدعو كافة الدول إلى اتخاذ إجراءات مناسبة على المستوى المحلي، بقصد الإسراع بالقضاء نهائياً على مشكلة الإرهاب الدولي. فعلى سبيل المثال، يمكن تعديل التشريعات الوطنية، كي تتناسق مع الاتفاقيات الدولية، لمواكبة المتطلبات الضرورية المفروضة، التي تهدف إلى العمل على إحباط عمليات إعداد وتنظيم مثل تلك الأعمال التي تكون موجهة ضد دول أخرى.

ولابد للمرء أن يضع في الاعتبار أن من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام خاص من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي للأوضاع التي تزيد من ظاهرة الإرهاب الدولي، مثل الاستعمار والعنصرية، إضافة إلى الأوضاع الناجمة عن الاحتلال الأجنبي التي قد تعرض السلام والأمن العالميين للخطر.

وأخيراً، فقد أوصت اللجنة بإعادة النظر في الاتفاقيات الدولية التي تأسست بشكل خاص على مبدأ تسليم الجناة، أو عقابهم بقصد قمع الأعمال الإرهابية التي لم تقم الاتفاقيات الدولية الأخرى بتغطيتها. ولا بد للمرء أن يلاحظ من خلال مناقشة قضية الإرهاب الدولي أن الفروق بين الأنظمة السياسية ليست هي التي لها علاقة بالموضوع قيد المناقشة، بل إن الواقع الدولي هو الذي أبقى هذه المشكلة دون حل.

إن أهداف الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حلول سلمية وعادلة لعدد من المشاكل الدولية الحساسة، بما في ذلك تلك التي تخص القضاء نهائياً على آخر

معاقل الاستعمار والعنصرية لم تتحقق. وعلى أية حال، فإن مشكلة الدول النامية كانت ذات تأثير في هذا الشأن، إلا أن الأمم المتحدة ألفت نفسها غير قادرة على التجاوب مع القرارات المناسبة والتطبيقات الفعالة للاتفاقيات الموقعة تحت رعايتها، أو التجاوب معها. كما عجزت عن الوقوف ضد العنف والإرهاب الذي تمارسه الدول الاستعمارية والعنصرية وبالذات ذلك الذي تمارسه إسرائيل وجنوب إفريقيا، والذي يجعل الخيار في توظيف السبل النضالية ضد تلك الأنظمة. خاصة وأن التناقضات الداخلية في الدول الاستعمارية هي التي تثير رغبتها في الهيمنة على العالم.

لقد أوضحت مناقشة قضية الإرهاب الدولي داخل مؤسسات الأمم المتحدة أنه ليس ثمة تفاهم فيما يتعلق بالعمل الإرهابي وعلاقة ذلك بالقانون الدولي. ثم إن هناك إشارة إلى تحديد فئة الأشخاص الخاضعين للحماية طبقاً للقانون الدولي، وكذلك الأسس التي بنيت عليها مثل تلك الحماية، وسبلها، كما بينت المناقشة كيف أن الدول المعنية أخفقت في اتخاذ مواقف محسوبة ومناسبة فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية لمكافحة الأعمال الإرهابية. وقد تطرقت المناقشة المحدودة إلى جدل حول العنف بصفة عامة.

وفي القرار رقم 3034 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين لقيت الملاحظات المقدمة تجاوباً، ويبدو أن الدول الثمانية والثلاثين اقترحت جميعاً إقراراً باتفاقية شاملة، ومنظومة من الاتفاقيات الخاصة بمكافحة أعمال الإرهاب الدولية، أو لعلها لم تعترض - في كل الحالات -، على استحداث مثل هذه الوثائق والمعاهدات.⁽¹⁾

وبطبيعة الحال، فإنه إلى جانب الحاجة إلى معايير قانونية تنبع أكثر من حقيقة أن الاتفاقيات السائدة في هذا المجال لا تغطي كل الحالات التي ترتكب فيها أعمال إرهابية، فإنها أيضاً لا تخلو من بعض القصور والثغرات الأخرى. ولا شك أن القانون الدولي غير قادر بمفرده على إزالة الجذور الاجتماعية لظاهرة ما. وفيما يتعلق بأعمال الإرهاب، فإن تبني وثائق دولية قانونية تبحث

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة A\Ac. 160\I Add I A\Ac. 160\I Add I

في الإرهاب، ووسائل مكافحته. سوف تكون لها الأفضلية في سن العقوبات على مثل هذه الأعمال التي تقوض المسار الطبيعي للعلاقات الدولية، وتزيد من تعقيد الأوضاع بين الدول. كما أن تأثير مثل هذه الوثائق سوف يعتمد - بطبيعة الحال - على مدى الجدية المتوفرة عند دراستها، وعلى مدى اتساع تطبيقها. غير أن هذا لا يعني أنها هي وحدها التي سوف تساعد على حل أزمة مثل أزمة الشرق الأوسط، أو أي أزمات أخرى تساعد على تشجيع الأعمال الإرهابية وارتكاب معظمها في الوقت الحالي.

إذن.. فما هي الوسائل الممكنة للتعاون المشروع بين الدول فيما يتعلق بمقاضاة مرتكبي أعمال الإرهاب الدولي وعقابهم؟

إن ذلك يعتمد على ما يعرف بالواقعة المادية للجريمة Corpus delict ، وعلى مدى الخطر الاجتماعي، الذي تسببه، وكذلك على مدى التعاون الدولي بشأن منع الجرائم التي تحدث على المستوى الدولي والسيطرة عليها، وهو ما يمكن أن يستوحي من المنهج الآتي:

أولاً: توحيد معايير التشريعات المحلية، فيما يخص الجنايات المعنية.

ثانياً: اتفاقية للتعاون في مجال التشريع الخاص بوجود عنصر دولي ضمن «الواقعة المادية للجريمة» إضافة إلى خطورتها الاجتماعية على العلاقات الدولية.

ثالثاً: استحداث نظام جنائي وقضائي دولي يتضمن أسلوب عمل محكمة الجنايات الدولية.

2. الطريقة الموحدة

لقد حاولت الجمعية الدولية لقانون العقوبات «penal law» توحيد التشريعات الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب. فتم عقد عديد من المؤتمرات لتوحيد قوانين العقوبات، تحت رعاية الجمعية المذكورة، وذلك انسجاماً مع التوصيات التي أقرها المؤتمر الدولي الأول لقانون الجزاءات الذي عقد في بروكسل خلال الفترة من 26 إلى 29 يوليو عام 1926 م.⁽¹⁾

كما أن المؤتمرات الدولية (من الثالث إلى السادس) التي عقدت بخصوص توحيد العقوبات قد اهتمت بقضية الإرهاب. وكان مصطلح «إرهاب» قد استعمل للمرة الأولى في المؤتمر الدولي الثالث، الذي انعقد في بروكسل عام 1929، كما أن المؤتمرين الدوليين (الخامس والسادس) اللذين انعقدا في كوبنهاجن عام 1935 اهتمتا أيضاً بقضية الإرهاب. وقد نصت قرارات المؤتمر الخامس عزو أن توحيد المعايير المتعلقة بقضية الإرهاب غير كاف لرفع الدعوى القضائية ضد الجريمة التي ترتكب في نطاق دولي. ولهذا السبب كان من الضروري توحيد، أو تنسيق عملية تطبيق القواعد المحلية والتشريعية الشاملة.⁽²⁾

واستناداً إلى الأوراق المقدمة من قبل بعض ذوي التخصص والخبرة بين المتحدثين، فإن المؤتمر الأول «السادس» أقر وثيقة خاصة بموضوع الإرهاب، حدد فيها «الانتهاكات التي تعرض المجتمع للخطر، أو تخلق حالة من الذعر».

وحيث إن نطاق الأشخاص الذين يرتكبون العنف يستلزم تطبيق قانون العقوبات، أو إصدار تشريعات خاصة ضدهم؛ لأن هذه الأعمال تخلق أوضاعاً خطيرة، وحالة من الذعر كما أنها يمكن أن تؤدي إلى إحداث توترات في العلاقات الدولية، وتشكل خطراً على السلام العالمي بوجه خاص؛ فإن تلك الأعمال

(1) حضرت هذا المجتمع وفود تمثل الدول، كما حضرته وفود أخرى تمثل منظمات حكومية وغير حكومية.

(2) أعمال المؤتمر في باريس عام 1938 - جزء (A) «Pedonel» - ص 179.

تستدعي — في حالة ارتكابها — تطبيق عقوبات صارمة بمقتضى نص المادتين الثانية والثالثة من الوثيقة التي تبناها المؤتمر الدولي السادس، والتي تشمل:

★ أي عمل متعمد يتسبب في إحداث دمار، أو يؤدي إلى إعاقة خطوط السكك الحديدية، أو البحرية، أو المائية، أو الاتصالات الجوية، أو يعرقل الخدمات والمرافق العامة.

★ استخدام المتفجرات، أو المواد الحارقة، أو الخانقة، أو المعادن الخطرة.

★ نشر الشائعات، أو الأمراض المعدية، أو الوبائية.

★ تخريب المباني، أو المخزونات الغذائية، وإتلافها، وكذلك طرق المواصلات ووسائل النقل والاتصال والإشارات والمنارات الضوئية.

★ تخريب التجهيزات «الهيدروليكية»، أو تدميرها.

★ التحريض على ارتكاب الجرائم، أو المساعدة على ارتكابها، أو محاولة ارتكاب أي من الجنايات المذكورة.

★ الاشتراك في تنظيم، أو تأسيس جماعة، بقصد ارتكاب أي من الجنايات سالفة الذكر.⁽¹⁾

★ تصنيع أو حيازة أو نقل الأسلحة والذخائر، إضافة إلى المعادن أو المواد التي يمكن استخدامها في ارتكاب الجنايات المذكورة.

وبناء على المادة الأولى من وثيقة المؤتمر الدولي السادس، فإن الشخص الذي يعرض المجتمع للخطر عامداً، أو يخلق حالة من الذعر بهدف تغيير، أو إعاقة عمل المسؤولين الحكوميين، أو يعكر صفو حياة، أو كرامة رئيس الدولة، أو بدنه، أو صحته، أو حريته، أو يفعل ذلك ضد شخص يمثل رئيس الدولة، أو الأمراء، أو أعضاء الحكومة، أو الأشخاص المتمتعين بالحصانة الدولية، أو أعضاء المجالس الدستورية أو الهيئات القضائية، سوف يكون عرضة لتشديد العقوبة ضده.⁽²⁾

(1) المصدر السابق ص 420.

(2) المصدر السابق نفسه.

هذا.. إلى جانب أن المؤتمر السادس كان قد أوصى - فيما يتعلق بتوحيد قوانين العقوبات - بأنه في حالة عدم وجود اتفاق على تسليم الجاني، ينبغي إحالته إلى محكمة جنائية دولية، إلا إذا رأت الدولة المعنية أن من الأفضل محاكمته في محاكمها الخاصة.⁽¹⁾

وطبقاً لما سبق، فإن الشروط المشار إليها أعلاه من وثيقة المؤتمر السادس، قد حددت هدفها، وهو خلق، أو تأسيس آلية دولية شاملة للتحكم في الأنشطة الهدامة، لتكون بديلة عن صيغة دولية، عدا حالات ارتكاب الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص المتمتعين بحصانة دولية. كما أنه من الممكن تطبيق مبدأ آخر بخصوص توحيد التشريعات المحلية، وذلك بإضافة معايير مناسبة تؤكد الإجراءات الجنائية والقضائية ومعاقبة أولئك الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية ضد عنصر دولي.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن عدداً من الدول لديها ضمن قوانينها الجنائية المحلية مواد تحدد الموضوع والهدف من ارتكاب العمل الإرهابي الدولي، إضافة إلى العقوبات التي توقع على من تدينه المحكمة القانونية بارتكاب جنایات تدخل ضمن المواد المذكورة.

فالمادة الرابعة من قانون الجنایات في الاتحاد السوفييتي (الصادر في 25 ديسمبر 1958، والخاصة بالمسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب ضد الدولة) موحدة في جميع جمهوريات الاتحاد، كما أن المادة 109 من قانون الجنایات والإجراءات الجنائية لجمهورية بلغاريا الشعبية، والمواد 219، 220، 221، 222، 224 من القانون الجنائي لجمهورية رومانيا الشعبية، والمادة 64 من قانون الجنایات لجمهورية منغوليا الشعبية، والمواد 283، 284، 285 من قانون الجنایات والإجراءات الجنائية في جمهورية بولندا الشعبية، والمادة 221 من قانون الجنایات الأرجنتيني والمرسوم الكولومبي رقم 3135 لعام 1956، والمادة 38 من مرسوم مدغشقر رقم 29 - 59 الصادر في 27 فبراير عام 1959، تضع جميعها درجات مختلفة من المسؤولية على مرتكبي أعمال الإرهاب الدولي.

(1) المصدر السابق نفسه ص 421.

وتجب ملاحظة أن هذه المواد تغطي - عادة - تلك الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الدبلوماسيين، أو التدخل غير المشروع في عمليات الخدمة الجوية، وذلك بفضل اشتراك الدول في الاتفاقيات المناسبة في هذا الشأن.

وقد اضطرت الدول إلى اتخاذ تشريعات وإجراءات معينة، نتيجة تزايد العمليات الإرهابية ذات الصلة الدولية التي ترتكب فوق أقاليمها. فقد شكلت الحكومة الأمريكية - على سبيل المثال - لجنة وزارية لمكافحة الإرهاب يرأسها أحد وزراء الدولة، بهدف تنسيق أعمال الاستخبارات المتعلقة بعمليات الإرهاب الدولي. وقد عملت تلك اللجنة على تحسين الإجراءات الاحتياطية، عن طريق الوكالات السياسية، فضاعفت من الرقابة على المطارات لمنع مثل هذه الأعمال، كما قامت بدراسة إمكانية إصدار تشريعات جديدة، ووضعت خططا بديلة واحتياطية في مواجهة هذه الأعمال.⁽¹⁾

ففي الرابع والعشرين من أكتوبر عام 1972، قام الرئيس الأمريكي (آنذاك كان ريتشارد نيكسون) بالتوقيع على مرسوم يتعلق بحماية المسؤولين الرسميين والضيوف الأجانب في الولايات المتحدة، وقد صدق مجلس الشيوخ بعد ذلك على هذا المرسوم.⁽²⁾

وقد اعتبر المرسوم أن اغتيال أي شخص يتمتع بحماية خاصة، أو أي تأمر يهدف إلى القتل، أو الاحتجاز غير المشروع، أو الاستمرار في هذا الاحتجاز، أو الاختطاف بهدف الحصول على فدية، أو ارتكاب جنایات أخرى ضد هؤلاء الأشخاص، سوف يعرض مرتكب مثل هذا العمل إلى العقوبة الشديدة، حسب نصوص المواد: 1166، 1117، 1201. والتي تحدد العقوبة بمدد متفاوتة من السجن، وتصل إلى حد الحكم بالإعدام. وقد أخذت في الاعتبار الوثيقة التي أصدرها مجلس الشيوخ في مارس عام 1974.

واستناداً إلى الجزء (ب) من المادة 1116، فإن تعبير «مسؤول أجنبي» أو «ضيف أجنبي» يقصد به:

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1 / 160 / Ac / 2 / A 6 مايو 1973، ص 44.

(2) المجلة الأمريكية للقانون الدولي، مجلد 67 - رقم (3) - يوليو 1973، ص 26 - 622.

1 - رئيس دولة، أو من في مستواه، أو نائب أو رئيس للوزراء، أو سفير، أو وزير خارجية، أو مسؤول آخر في الحكومة، أو من هو أعلى منه في حكومة أجنبية، أو مدير لإحدى المنظمات الدولية، أو أي شخص يكون عمل في السابق في هذا المستوى، أو أي من أفراد عائلته حين يكون في زيارة للولايات المتحدة.

2 - أي شخص أجنبي، أبلغت الحكومة الأمريكية مسبقاً، أو في حينه باعتباره مسؤولاً، أو موظفاً في حكومة أجنبية، أو منظمة دولية، يكون موجوداً في الولايات المتحدة في مهمة رسمية وكذلك أي فرد من أفراد عائلته، يعتبر وجوده في الولايات المتحدة مرتبطاً بوجود ذلك المسئول أو الموظف الرسمي.

ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن الإشارة إلى أن الفقرة (ج) من المادة 1116 تتضمن تعريف أن تعبير (حكومة أجنبية) يعني حكومة دولة أجنبية بصرف النظر عن اعتراف أو عدم اعتراف الولايات المتحدة بها. (ولكن ينبغي التذكير بأنه منذ فترة ليست بعيدة تقوم الولايات المتحدة بالاستشهاد بعدم معارضتها حكومات بعض الدول، كما في حالة كوبا، في محاولة منها لتبرير موقفها عند ارتكابها أي عمل من أعمال العنف ضد ممثلي هذه الدولة). أما تعبير «منظمة دولية»، فهو يعني أي منظمة حكومية دولية تأسست طبقاً للقسم (1) من مرسوم حصانات المنظمات الدولية [العبارة الثانية من الفقرة ج من المادة 1116].

ويحدد المرسوم «الضيف الرسمي» بأنه أي شخص، أو مواطن من دولة أجنبية يوجد على أراضي الولايات المتحدة كضيف رسمي على الحكومة الأمريكية، يكون متوافقاً مع «التعيينات» التي يصدرها - على سبيل المثال - وزير الخارجية. ورغم ذلك فإن المرسوم لا زال غير مطبق من الناحية الفعلية. فالمسؤولون الرسميون في البعثات، ورجال الدولة الزائرون يكونون بدون حماية، كما تتم مساعدة المتهمين في أعمال إرهابية على الإفلات من العقوبة.

وقد حدث - على سبيل المثال - أن أطلق رجل النار على «س.ف. اصطفانوف» عضو السفارة الروسية فأصابه في رأسه إصابة خطيرة توفي على أثرها في أكتوبر عام 1976. وفي نهاية عام 1977 أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مرسوماً خاصاً بالعلاقات الدبلوماسية، منح فيه جميع الأشخاص الخاضعين لمبدأ الحصانة الدبلوماسية الحق الكامل في الدفاع عن حصانتهم أمام المحاكم

ومسؤولي الإدارة الأمريكية في حال تعرضهم لأي عمل جنائي، سواء من قبل المسؤولين أو الأشخاص الخصوصيين، وهو ما سوف يخفض، في واقع الأمر أية إجراءات فعالة — كحد أدنى — ضد أعمال العنف الموجهة ضد الأشخاص الذين يتمتعون بالحصانة، خاصة أطقم البعثات الدبلوماسية.

وبطبيعة الحال، فإن هذا المرسوم لا يصلح العمل به إلا فوق الأراضي الأمريكية وداخل محاكمها، وهو لا يحل المشاكل الناجمة عن ارتكاب العمل الإرهابي ذي الصبغة الدولية، حتى بالنسبة للمواطنين الأمريكيين في أي بقعة خارج نطاق القضاء الأمريكي. كذلك فإنه، طبقاً لتفسيرات هذا المرسوم، يستثنى تمثيل منظمات التحرر الوطني، قبل اعتراف الحكومة الأمريكية بها. ومن الواضح — وكما تدل على ذلك التجارب الواقعية — أن ذلك ينبغي أن يكون من صميم واختصاص اتفاقيات بعينها تحدد نطاق الأشخاص والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أعمال الإرهاب التي تؤدي إلى توتر العلاقات الدولية؛ حيث إن ضم مثل هذه النماذج إلى التشريعات المحلية لا يعني حل جميع المشاكل المتصلة بتعاون الدول على قمع أعمال الإرهاب الدولي ومكافحتها. كما هو الحال بالنسبة لقضية عدم الإفلات من العقوبة، التي تأخذ في الحسبان توفر العنصر الدولي ضمن مبدأ الواقعة المادية للجريمة، كما نأخذ في الحسبان أيضاً المظاهر المتنوعة للتعاون القانوني على المستوى الدولي.. الخ

ويمكن للمرء أن يلاحظ — ضمن سلسلة كاملة من الأمثلة، كما تشير إلى ذلك السجلات الأمريكية — أن الدولة تتنكر من الناحية العملية لمسألة مقاضاة مرتكبي هذه الأعمال ومعاقبتهم.

يقول المحامي البلجيكي « بارت دي شوتر » أحد الاختصاصيين في مجال قانون العقوبات الدولي: «هناك من الناحية النظرية مجموعة من الشروط الدولية والمحلية فيما يتعلق بالإرهاب، كما أن الاتفاقيات الدولية السائدة يمكن أن تفي بالغرض، ومع ذلك فإن الآراء تختلف بشأن وسائل القمع: إذ أنها تمتد من المفهوم المثالي لمحاكمة جنائية دولية، إلى المزاем حول مدى مقدرة وكفاية المحاكم الوطنية». وقد اقترح بارت «تأسيس نظام مختلط، عن طريق تشكيل

غرف خاصة بالمحاكم المحلية، تسمح للمراقبين الأجانب بحضور مرافعات
المحاكم المحلية، وتشكيل محاكم تتكون من قضاة يمثلون جنسيات محلية
وأجنبية.⁽¹⁾

(1) بارت دي شوتر - دراسة مستقبلية لآلية قمع الإرهاب - جامعة بروكسل 1974 - ص
265-266.

3. الآلية الدولية لمقاضاة مرتكبي أعمال الإرهاب الدولي ومعاقبتهم

لقد كان من الممارسات العادية أن يسعى المجتمع الدولي إلى عقد اتفاقيات تهدف إلى قمع أعمال الإرهاب الدولي بشكل عام كما حدث من قبل «عصبة الأمم»، أو من حيث الأنواع الفردية لمثل هذه الأعمال، كما حدث من قبل الأمم المتحدة. ولكن الاتفاقية، على عكس الطريقة الموحدة، لا تحدد ماهية الواقعة المادية للجريمة، الواقعة في نطاقها فقط، بل إنها تحدد المبادئ التي توضح كيفية تطبيق التشريع المحلي للدول الأعضاء في الاتفاقية، بهدف اتخاذ إجراء قانوني ضد أولئك الذين يرتكبون الجناية، إضافة إلى إلزام الدول المعنية بالتعاون في هذا المجال، وهو ما يعني التأكيد على عدم إفلات الأشخاص - الذين تشكل أفعالهم وقائع مادية للجريمة المرتكبة - من العقوبة.

فإذا كان مثل هؤلاء الأشخاص يخضعون لتشريع أي من الدول الأعضاء، فإن هذا نتیجته إتاحة الفرصة لمقاضاة أي شخص على الجناية التي يرتكبها على أحد الأقاليم، وذلك بسبب خطورتها على العلاقات الدولية، مهما كانت الدولة المعنية التي أقيمت الدعوى ضد الجاني فوق إقليمها.

وحيث نتحدث عن «الآلية الاتفاقية» للتعاون الدولي على قمع الإرهاب، فإننا نعني بذلك طبيعة الأعمال التي تقوم بها الدول التي تلتزم باتفاقية دولية، وهو ما يعني، وفقاً لكل الاعتبارات، تسليم «الجناة المزعومين» والتعاون المتبادل في القضايا الجنائية، وتبادل مواد التحقيقات الجنائية، والتعاون على تطبيق قرارات المحاكم الجنائية، وكذلك التعاون المتبادل على مراقبة الأشخاص المتهمين، أو الذين أطلق سراحهم بكفالة، أو نتيجة لتعليق الأحكام الصادرة ضدهم. وأخيراً تعاون الشرطة الجنائية.

إن كل ما سبق ذكره من أنواع - وأشكال - التعاون، يمكن أن يكون هدفاً، أو موضوعاً، لصياغة اتفاقيات شخصية خاصة، تجد لها انعكاساً في الاتفاقية الخاصة بالتعامل مع قمع ومكافحة أي جناية. وكما أشرنا سلفاً، فإن الأمم المتحدة كانت تدرس، منذ أمد بعيد، إمكانية صياغة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

بيد أن هناك خلافات شاسعة في تفسير معنى الإرهاب الدولي من قبل دول مختلفة، وهو ما يجعل من الصعب على أية اتفاقية أن تصبح شاملة في المرحلة الحالية من تطور العلاقات الدولية. ومن ناحية أخرى فإن جميع الدول تعترف عملياً بضرورة التعاون على مكافحة أعمال الإرهاب التي تعرض العلاقات الدولية للخطر.

وبصرف النظر عن مثل هذه الاتفاقية، شاملة كانت أو متخصصة، فإنها يجب أن تحتوي على قواعد قانونية محددة. كي تكون فعالة. وهناك حالياً اتفاقية جاهزة، إلى جانب آراء مختلفة حول الشروط الأساسية لصياغة اتفاقية في مجال مكافحة أعمال الإرهاب الدولي. كما نجد مثل ذلك في المناظرة العامة التي جرت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي اهتمت بمشكلة الإرهاب الدولي، ضمن عدة موضوعات أخرى. وقد قدمت الولايات المتحدة مسودة اتفاقية بشأن مكافحة أنواع معينة من الإرهاب الدولي.⁽¹⁾ أما مصوغة الاتفاقية. فإنها تحتوي أصلاً على مقدمة وست عشرة مادة.

أما المقدمة فإنها تذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625، في دورتها الخامسة والعشرين، التي انعقدت في 24 أكتوبر عام 1970. والتي تؤكد بشدة على أن من واجب كل دولة التخلي نهائياً عن تنظيم، أو تحريض، أو المساعدة، أو الاشتراك في الأعمال الإرهابية على أراضي دولة أخرى، أو السماح أو قبول الأنشطة الساعية إلى مثل هذا الهدف فوق أراضيها. إلا أن المقدمة المذكورة ليس فيها ما يشير إلى حق الدولة في تقرير مصيرها بنفسها، أو إلى حق الشعوب في حمل السلاح للتحرر من القمع الاستعماري والهيمنة الأجنبية.

وتحدد المادة الأولى من المسودة طبيعة «الواقعة المادية للجريمة» التي تدخل ضمن نطاق الاتفاقية، كما تعتبر جنائية دولية أياً من الأعمال الآتية:

1 - القتل.

2 - التسبب في أذى بدني خطير.

(1) السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسة الثامنة والعشرون وثيقة رقم 28، A/9028، ص. 28.

3 - الاختطاف.

4 - محاولة ارتكاب أي من تلك الأعمال.

5 - الاشتراك - كمرافق - مع الشخص الذي يرتكب أيًا من هذه الأفعال،
إذا كان الفعل قد:

أ - ارتكب - أو كان تأثيره - خارج إقليم الدولة التي يكون «الجاني المزعوم» أحد مواطنيها.

ب - ارتكب خارج إقليم الدولة التي وجه ضدها الفعل أو امتد تأثيره خارجها، أو ضمن إقليم الدولة التي وجه الفعل ضدها، والتي يعرف «الجاني المزعوم»، - أو لديه من الأسباب ما يجعله يعرف - أن الشخص الذي وجه ضده الفعل ليس مواطناً من مواطني تلك الدولة.

ج - لم يرتكب من قبل - ولا ضد - عضو في القوات المسلحة للدولة التي في حالة نزاع عسكري.

د - يهدف إلى تخريب مصالح دولة ما، أو منظمة دولية، أو بغرض الحصول على تنازلات من هذه الدولة أو المنظمة، ونعني بالمنظمة الدولية: أي منظمة دولية حكومية، ونعني بإقليم الدولة جميع الأراضي الواقعة تحت سلطان، أو إدارة تلك الدولة، وذلك يعني أنها تشمل الممتلكات الاستعمارية والأراضي المحتلة.

ورغم أن المادة الأولى من المسودة تبدو - رغم شروطها - مدروسة بعناية، إلا أنها تعاني من أوجه النقص والقصور، حيث إنها تفتقر إلى تعريف شامل لعناصر العمل الجنائي، ولا تغطي سوى الجنايات التي ترتكب ضد الأشخاص الطبيعيين، ومجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تحديد الأشخاص الذين يقع الهجوم عليهم، ضمن حدود هذه الاتفاقية.

وتحتوي المادة الثانية على تصورات للعقوبات المشددة ضد الجنايات المذكورة في المادة الأولى، بينما تركز المادة الثالثة على مبدأ «التسليم أو المحاكمة». أما المادتان 13، 14 من المسودة فيعولان على اتفاقيات جنيف الصادرة في 12 أغسطس 1949، إضافة إلى أية اتفاقية أخرى صيغت - أو يمكن أن تصاغ - فيما

يتعلق بحماية الملاحة الجوية والدبلوماسيين، وبعض الأشخاص الذين يتمتعون بحماية دولية، إذا كانت تتعارض مع أي من شروط هذه الاتفاقية.

ولاشك أن هذه الصياغة غريبة، أو أنها - على الأقل - تجعل من غير الضروري تماماً إقرار أو تبني اتفاقية تكون مؤسسة على نصوص هذه المسودة، في حالة وجود اتفاقية ثنائية بإمكانها أن تكون أكثر فاعلية، وأن تستخدم بدلاً من الاتفاقية الأصلية؛ إذا ما تعارضت هذه الأخيرة مع أي من شروط القضية.

وتكرس المادة (16) صياغة إجراء طويل وهام لتسوية النزاعات، أو الخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقية. وأخيراً فسوف يكون من الخطأ أن نرى الأعمال الإرهابية محصورة في تلك الأفعال التي ذكرت فقط في مسودة الصياغة.

ولسوف يكون من المفيد بهذا الشأن الإشارة إلى اعتبار أعمال الابتزاز أعمالاً إرهابية. وأن المسودة بنيت على أساس مبدأ «التسليم أو المحاكمة».

غير أن أفضل طريقة فعالة للمقاضاة سوف تكون من خلال تسليم الجاني إلى الدولة التي وقعت الجريمة على إقليمها، إذا كان الجاني المعني ليس أحد مواطني الدولة الموجود فيها. ولا يستطيع المرء تحمل حقيقة أن مشروع الاتفاقية يتضمن «قانون القصور» لدى التعامل مع مرتكبي مثل هذه الجنايات. كما أنه سوف يكون من الأجدر والأدعى للحكمة استثناء تطبيق ذلك القانون في معاقبة مثل هذه الجرائم.

وبسبب من تجاهل حق الشعوب في تقرير المصير، وكون أحكام الاتفاقية غير مدروسة بعناية كافية فلم يتم أخذ المسودة في الحسبان أثناء مرافعات لجنة Ad Hoc الخاصة بالإرهاب الدولي.

في ديسمبر من عام 1978م أشارت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة حين تبنت قرارها بشأن الإرهاب، رفضت بشكل خاص فكرة الولايات المتحدة التي تبحث في شأن اتهام منظمات التحرر الوطني بقيامها بنشاطات إرهابية. وقد اعترف «جورج بوش» الذي كان يشغل آنذاك منصب سفير الولايات المتحدة في المنتدى الدولي بهذه الهزيمة.

وثمة نقطة هامة بهذا الخصوص يمكن التأكيد عليها، وهي أن موقف الولايات المتحدة تجاه الموضوع يتعارض تماماً مع روح القانون الدولي ونصوصه. لأن ميثاق الأمم المتحدة، والممارسات التعاقدية⁽¹⁾ والنزاع الدولي تُعنى بالتحديد بذلك النزاع الذي تقوم فيه الشعوب بمكافحة الهيمنة الاستعمارية، أو الاحتلال الأجنبي، أو الأنظمة العنصرية من أجل ممارسة حقها في تقرير مصيرها.

ولاشك أن ما سبق لا يتضمن فقط الاعتراف بشرعية حركات التحرر، بل إنه يشمل واجب إمدادها بكافة المساعدات، بما في ذلك إمدادات السلاح، بقصد المساعدة على تأكيد حقها في السيادة وتقرير المصير. وعقب مناقشتها موضوع الإرهاب الدولي في دورتها الرابعة والثلاثين، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً هاماً حمل تنديداً شديداً بجميع أعمال الإرهاب الدولي، التي تعرض حياة الإنسانية، أو الحريات والحقوق الأساسية للخطر⁽²⁾.

وقد نددت الجمعية العامة باستمرار أعمال العنف والقمع والإرهاب، التي ترتكبها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية، وبالأعمال التي تنكر حقوق الشعوب الشرعية في تقرير مصيرها واستقلالها، والحقوق الإنسانية والحريات الأخرى. ودعا القرار جميع الدول إلى التعاون على استئصال أسباب الإرهاب الدولي، كما حث الدول على الوفاء بالتزاماتها نحو القانون الدولي، فيما يتعلق بتنظيم - والتحريض أو المساعدة أو الاشتراك في - أعمال العصيان المدني، أو مختلف أعمال الإرهاب الموجهة ضد أي دولة من الدول الأعضاء، وتنسيق تشريعاتها لتنسجم مع الاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق ذلك الهدف. كما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول إلى تكثيف التعاون فيما بينها،

(1) «البروتوكول» الملحق باتفاقية جنيف لعام 1949 بشأن حماية ضحايا الحرب أثناء نشوب النزاعات الدولية المسلحة الصادر في 10 يونيو 1977.

(2) السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة - 786 - 34 / A / 8 ديسمبر 1979.

من خلال تبادل المعلومات لقمع الإرهاب الدولي، والاتفاق على معاهدات خاصة، أو إضافة تصورات جديدة إلى المعاهدات الثنائية السابقة الخاصة بتسليم أو محاكمة الإرهابيين.

كذلك دعت الجمعية العامة جميع الدول إلى تقديم أبحاثها واقتراحاتها الخاصة بضرورة وجود اتفاقية - أو اتفاقيات - إضافية لقمع عمليات الإرهاب الدولي. وقد أكد القرار بوجه خاص أنه إذا كان على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي المساهمة في إزالة أسباب الإرهاب الدولي: فإن عليهما أيضاً أن يعيرا اهتماماً خاصاً لجميع الأوضاع الناجمة عن الاحتلال الأجنبي، والتي يمكن أن تساهم في تنامي حدة الإرهاب الدولي، أو ينتج عنها تهديد للأمن والسلم العالميين، وذلك عن طريق تطبيق الشروط المناسبة لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك ميثاقها رقم (VII) الخاص بهذا الشأن، إذا استلزم الأمر ذلك.

ويعتقد «جون ريوغارد» أن من الضروري تبني اتفاقية فردية شاملة. على أن تكون تلك الاتفاقية مثالية من حيث:

1 - التأكيد على واجب كل دولة في التخلي - في جميع الأحوال - عن تشجيع الأنشطة الإرهابية في دولة أخرى.

2 - حظر الاتفاقية أعمال الإرهاب التي تهدف إلى ضرب استقرار النظام الدولي، لا تلك الأعمال التي تهدف إلى تقويض النظام السياسي في دولة بعينها. كما أن الاتفاقية ينبغي أن تتضمن تعريفاً شاملاً لما يسمى «الإرهاب الدولي».

3 - وجوب اقتصار الاتفاقية على الأفعال التي تؤدي إلى الموت، أو الضرر البدني فقط، وألا تشمل أية محاولة لارتكاب أعمال إرهابية. ولتوضيح وجهة نظره هذه، يجادل «ريوغارد» في أن التشريعات الوطنية بها تعريفات كثيرة للإرهاب يمكن أن تغطي أي شكل من أشكال السلوك غير الدستوري، وهي بذلك تتعامل مع المعارض السياسي باعتباره إرهابياً.

4 - عدم وجود علاقة للدافع على ارتكاب العمل الإرهابي بمسألة تحديد ما إذا كان العمل الإرهابي تم ارتكابه أو لا.

5 - وجوب قبول الاتفاقية مبدأ «التسليم أو المحاكمة» كدليل ضمن إجراءات التنفيذ.

6 - وجوب تأكيد الاتفاقية على استهجان وكرهية «إرهاب الدولة» كما عبرت عن ذلك مبادئ نورمبرغ.⁽¹⁾

وفي الوقت الذي نوافق فيه على رغبة «جون ريوغارد» في تأسيس آلية قانونية ودولية فعالة، فإن المرء لا يمكنه الموافقة أو القبول باقتراحاته، رغم أنها تؤكد بالفعل الحاجة إلى توسيع مجال الاتفاقية، كي تشمل أعمال الإرهاب التي تقوض الاستقرار العالمي، وتشكل تهديداً للعلاقات الدولية، إذ أنه لا يوضح عناصر الجناية الدولية في تلك الأعمال الإرهابية التي يجب أن تندرج ضمن نصوص الاتفاقية.

وفي غياب مبدأ «الواقعة المادية» يقترح «ريوغارد» حصر نطاق عمل الاتفاقية في حالات الموت والضرر البدني، مشيراً إلى احتمال إجراء ممارسات استبدادية، عند تطبيق القوانين المحلية على حالات أخرى. ولا تستطيع قاعدة «التسليم أو المحاكمة» أن ترسم مثل هذه الاتفاقية، حيث إن الإجراءات ضد الشخص الذي يتهم بارتكاب الجناية الواقعة ضمن مجال الاتفاقية، لا تعني حتمية العقوبة ضده، كما أن سجلات عصبة الأمم، وكذلك الأمم المتحدة توضح أنه إذا ما تم إعداد ودراسة اتفاقية شاملة، فإنها يمكن أن تتضمن الشروط الرئيسية التالية:

1 - عرض واقتراح مقدمة لاتفاقية محتملة تتضمن:

أ - حث الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات السارية وتقديم اقتراحاتها بشأن المفاهيم المختلفة لمشكلة الأعمال الإرهابية.

ب - التأكيد على الحقوق الثابتة لجميع الدول الرازحة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية، وغيرها من أشكال الهيمنة الأجنبية في تقرير مصيرها واستقلالها.

ج - الإشارة إلى وجوب الإعلان عن قواعد القانون الدولي بشأن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول، تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة.

(1) جون ريوغارد، «الإرهاب الدولي - مشاكل التعريف»، يناير 1974، المجلد 50 رقم (1)،

د - توضيح أهمية التعاون الدولي في استتباط إجراءات تهدف إلى مكافحة فعالة ومؤثرة لأعمال الإرهاب الدولي.

هـ - حث الدول على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة على المستوي الوطني، بهدف حل المشكلة في أسرع وقت ممكن.

2 - تحديد مفهوم مبدأ «الواقعة المادية للجريمة» الواقع ضمن الاتفاقية، لتفادي أي اختلاف في تفسيره ضمن ممارسات الدول.

3 - تصنيف الجنايات التي تدرج تحت نطاق الاتفاقية باعتبارها جرائم، بصرف النظر عن الدوافع، وهو شرط هام لتأكيد عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقوبة. لأن تصنيف العمل الإرهابي كجريمة جنائية بهدف تسليم الجاني لا يتضمن بذاته مبدأ عدم الإفلات من العقوبة، لأن التسليم قد لا يكون هو المحصلة النهائية، نظراً لرفض الدول المعنية تسليم أحد مواطنيها بغية تأجيل إيجاد حل، لذا فإن الاقتراح بخصوص التسليم لا غني عنه، ولكنه قد لا يحوز موافقة غالبية الدول. وبناء على ذلك فإن الاتفاقية قد تصبح غير شاملة، حتى برغم أن مثل هذا الاقتراح في حد ذاته قد يصل إلى فحص الأعمال الإرهابية.

4 - قاعدة «التسليم أو المحاكمة» التي هي بالمثل جد هامة لتأكيد عدم الإفلات من العقوبة لأي مرتكب لإحدى الجنايات الداخلة ضمن نصوص الاتفاقية.

5- تحديد العنصر الدولي لارتكاب الجناية، مثلما هو الحال في الأحكام التي تسمح بتطبيق الاتفاقية المتقدمة، حين إنه ليس كالطريقة الموحدة التي تجعل من أركان الجناية عملاً يدخل ضمن التشريع المحلي المعاقب عليها طبقاً لقانون مناسب يحدد تطبيق آلية الاتفاقية، إلى جانب توفر العنصر الدولي.

6 - إلزام الدول الأعضاء في الاتفاقية بتصنيف الجناية الواقعة ضمن نطاقها كإحدى أخطر الجرائم في نصوص تشريعاتها الوطنية، حيث إن ذلك سيختزل الفارق بين العقوبات المنصوص عليها في تلك التشريعات المختلفة إلى أدنى حد.

7 - اتخاذ الدول الأعضاء في الاتفاقية إجراءات مناسبة للتحكم في أنشطة المنظمات إذا ارتكبت الجنايات الواقعة ضمن نطاق الاتفاقية نتيجة تلك الأنشطة. ولكن هذا الاقتراح لم يأخذ بعين الاعتبار أيًا من الاتفاقيات السابقة الخاصة بقمع ومكافحة أعمال الإرهاب الدولي ، على الرغم من أن سجل السنوات الأخيرة يوضح أن معظم الجنايات في هذا المجال تم ارتكابها بمعرفة أعضاء في منظمات مختلفة.

8 - تتعهد الدول الأعضاء في الاتفاقية بالمحافظة على التعاون القانوني، فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية.

9 - يجب أن تكون الاتفاقية غير محددة بزمان، وأن تكون مفتوحة للتوقيع عليها أمام كل الدول. وبطبيعة الحال، فإن فعالية الاتفاقية ومدى تأثيرها سيعتمدان أولاً ، وقبل كل شيء، على مدى شموليتها، إضافة إلى الإجراءات التي سوف تتخذ على المستويات الوطنية، لأن التشكيل القضائي طبقاً لأحكام الاتفاقية شرط ضروري ولازم، رغم أنه غير كاف للقضاء على الجنايات الداخلة في نطاقها، أو المعاقبة عليها. ولتسهيل صياغة الاتفاقية، وتبني اتفاقية شاملة، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإمكانها استحداث إعلان مناسب، أو قرار، على أساس الاقتراحات المذكورة سلفاً والمتعلقة بالمقدمة.

إن إحدى النقاط التي تمكن ملاحظتها في جميع مفاهيم آلية الاتفاقية لمقاومة أعمال الإرهاب، هو أن هذه الطريقة سوف لن تؤكد توحيد تعريف «الواقعة المادية للجريمة» فقط، بل تحمي كذلك الأشخاص والممتلكات الذين - أو التي - ينبغي حمايتهم بمقتضى أوضاعهم في القانون الدولي.

4. التشريع الجنائي الدولي

لا شك أنه إضافة إلى الطرق المعترف بها بشكل عام فيما يتعلق بالمقاضاة على ارتكاب أعمال الإرهاب الدولي، وضمن إطار التشريعات المحلية والقوانين المحلية، والاتفاقيات المعقودة بهذا الشأن على المستوى الدولي، هناك اقتراحات عديدة فيما يتعلق بعملية المقاضاة والمعاقبة على ارتكاب مثل تلك الأعمال الجنائية الإرهابية، من خلال محكمة جنائية دولية تشكل لهذا الغرض.

ويبدو من الواضح أنه لا بد من مراجعة المسودات المختلفة فيما يتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية، يتم إيجادها بهدف المقاضاة والمعاقبة على ارتكاب أعمال الإرهاب، طبقاً لتفسيرات ومعاني القانون الدولي.

فكما أشرنا سلفاً - وإلى جانب الاتفاقية الخاصة بمنع - والمعاقبة على - الإرهاب، فإن عصبة الأمم قد صاغت في عام 1937 اتفاقية بشأن تشكيل محكمة جنائية دولية. ⁽¹⁾ والجدير بالاهتمام أنه توجد في هذه الاتفاقية موضوعات تخص الإجراءات والشمولية والعلاقات والأحكام الرئيسية لمنع - والمعاقبة على - الإرهاب. وهي تشمل في الأساس مقدمة و 56 مادة، يمكن تصنيفها باعتبارها دستورية وإجرائية.

فالمادة الأولى تدعو إلى إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الأشخاص الذين يتهمون بارتكاب الجنايات التي حددتها اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه. ⁽²⁾

أما المادة الثانية فتتص على أنه في الحالات المشار إليها في المواد 2,3,9,10 من الاتفاقية المذكورة سيكون كل طرف رئيسي متعاقد مؤهلاً لإحالة المتهم المعني إلى المحاكمة في محكمة جنائية دولية، بدلاً من مقاضاته أمام محكمة خاصة. ونتيجة لذلك، فإن هذا القسم من المادة الثانية من الاتفاقية يحدد

(1) لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ إطلاقاً، لكنها وقعت من قبل: بلجيكا، بلغاريا، إسبانيا، فرنسا، اليونان، هولندا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، تركيا، يوغسلافيا. ولم تكن هناك أي تعديلات.

(2) ضمنت الواقعة المادية للجريمة في المواد 2,3,9,10.

الإجراء الاختياري الذي يتم الاستماع من خلاله لوقائع المحاكمة في القضية المعنية. (للاختصار سوف تعني لفظة «المحكمة» في هذه الفقرة المحكمة الجنائية الدولية).

والنقطة الهامة الثانية في المادة الثانية، هي أن الطرف الرئيسي المتعاقد سوف يكون مخولاً (في الحالات التي يكون فيها قادراً على ضمان التسليم تمثيلاً مع المادة الثامنة من اتفاقية منع - والمعاقبة على - الإرهاب) إحالة المتهم إلى المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية، إذا كانت الدولة المطالبة بالتسليم هي الأخرى عضواً في الاتفاقية ذاتها. وهو ما يعني - من الناحية العملية - أن الدولة بعد أن تنشئ تشريعاتها فيما يخص الجاني، يمكنها الاختيار بين واحدة من الحالات الثلاث التالية:

1 - الاستماع إلى وقائع القضية حسب تشريعاتها المحلية الخاصة.

2 - الموافقة على التسليم.

3 - إحالة الجاني إلى المحكمة الجنائية الدولية للمحاكمة. وفي مثل هذه الحالة سوف يكون من المفيد ملاحظة المبدأ أو القاعدة التي يمكن من خلالها - أو بواسطتها - أن تختار الاتفاقية قانون المحكمة.

وتوضح المادة الثانية أن القانون الجنائي، الذي سوف تطبقه المحكمة الجنائية الدولية لا بد أن يفرض عقوبة أدنى. ولتحديد ماهية القانون الذي ينبغي على المحكمة تطبيقه، لا بد أن تضع في اعتبارها قانون الإقليم الذي وقعت فوقه الجريمة، وقانون الدولة التي حول المتهم إليها لمواجهة المحاكمة.

ومن خلال المادة الثانية يمكن للمرء ملاحظة أن من الممكن أن يكون هناك تضارب بين نصوص قانون الإقليم الذي وقعت فوقه الجريمة، ونصوص قانون الدولة التي أحالت الجاني لتلقي المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، رغم أنه قد تم تأسيس الحد الأدنى للعقوبة المراد تطبيقها وتم إقراره، إلا أنه لا يوجد حل نهائي لمشكلة: « أي من القوانين سوف تطبقها المحكمة الجنائية الدولية أو (ICC) »، حيث إنها ليست لديها قوانين خاصة بها، وهو ما يعتبر أحد أوجه النقص الموجودة في الاتفاقية المرسومة. فإما توحيد الشروط المناسبة، وإما صياغة قانون يحدد الشروط الشرعية.

وحسب المادة 24، فإن رئيس المحكمة سوف يقوم بإبلاغ الدولة التي

ارتكبت ضدها الجناية، وكذلك الدولة التي يكون الجاني أحد مواطنيها بقرار العضو الرئيسي الخاص بتحويل الشخص المتهم للمحاكمة، بعد أن يتم إبلاغ هذا الرئيس بمضمون القرار.

وأما فيما يتعلق بالمادة 25، فإنها تصوغ الأسس التي تحكم الوثيقة، التي يتم بمقتضاها إحالة الشخص المتهم إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمته. كما أن هذه الوثيقة سوف تحتوى - أولاً وقبل كل شيء - جملة من الاتهامات المبدئية، التي توجه ضد ذلك الشخص، وتحتوى ثانياً المزاعم التي سوف يحدد، بناء عليها، العميل الذي سيمثل الدولة التي أحالت المتهم.

كذلك تنص هذه المادة على أن الدولة التي أحالت الشخص المتهم للمحاكمة الدولية المذكورة، سوف تواكب إجراءات المحاكمة إلا إذا عجزت عن ذلك فحينئذ يحق للدولة التي وقعت الجناية على أرضها أن تعبر عن رغبتها في المحاكمة. وبناء على ذلك، فإن هذه المادة تقدم ميزة فيما يتعلق بالتشديد في الاتهام من قبل الدولة التي ارتكبت ضدها الجناية. وهذا المبدأ لديه من الأسباب ما يكفي لتطبيقه، إلا أنه غير متابع في شروط الاتفاقية الأخرى، كما هو موضح آنفاً.

وفي حالة عدم استخدام حق تمثيل الاتهام وعدم بيان الدول التي لها هذا الحق رغبتها في ممارسته، فإن المحكمة سوف لن تستمر في نظر القضية، ولها أن تأمر بإطلاق سراح المتهم (المادة 28).

أما فيما يتعلق بالمواد 39، 40، 41، فإنها تتعامل مع تنفيذ أحكام المحكمة. وتوضح الفقرة الثالثة من المادة التاسعة والثلاثين أن على الدول الأعضاء في الاتفاقية الالتزام باتخاذ جميع الإجراءات التي تنص عليها قوانينها الخاصة، بحيث يتم فرض قرارات المحكمة على المواضع، أو الممتلكات الخاصة بالمحكوم عليهم، التي تقع داخل إقليم أي من هذه الدول. إلى جانب أن تلك الشروط سوف يتم تطبيقها استناداً إلى الفقرة الرابعة من البند التاسع والثلاثين، وذلك في حالات توقيع العقوبة، أو أثناء المرافعات، كما في المادة الأربعين، التي تعتبر من أهم المواد السابقة، لأنها تنص على أن الأحكام التي تشمل فقدان الحرية سوف يتم تنفيذها من قبل متعاقد رئيسي، يتم اختياره بناء على موافقة المحكمة، وهي الموافقة التي لا يمكن للدولة التي أحالت المتهم إلى

المحكمة رفضها. فإذا ما أبدت رغبتها في القيام بذلك فسوف ينبغي تنفيذ الحكم بمعرفة هذه الدولة.، وذلك في جميع الأحوال.

أما إذا كان الإعدام هو منطوق الحكم، فإن الدولة التي تعينها المحكمة لتنفيذ ذلك، يكون لها الحق في استبدال ذلك الحكم بعقوبة أخرى، تكون أقصى ما ينص عليه تشريعها المحلي، من العقوبات التي تتضمن فقدان الحرية (المادة 41).

وهذه الصياغة للمادة تسمح بافتراض أنه يمكن النظر في أي حالة والتحقيق فيها طبقاً لنص قانوني، بينما تنفيذ الأحكام يتم وفقاً للوائح وشروط القانون الآخر. وهو ما يعني - إلى حد كبير - إبطال شروط الاتفاقية المتعلقة بمنع الإرهاب والمعاقبة عليه، والتي نص عليها بهدف التأكيد على عدم إفلات مرتكبي الجنايات المشار إليها في المواد ذات الشأن في هذه الاتفاقية.

وفي رأينا أن القضية يجب - في هذه الحالة - أن تحل عن طريق اختيار قانون الدولة التي وجهت ضدها الجناية، وتنفيذ الأحكام حسب المعايير التي يحددها النظام القانوني نفسه، والتي سوف تجد الالتزام بمبدأ المقاضاة من جهة، كما تحت - من جهة أخرى - الدولة التي لا توجد في تشريعاتها شروط تحكم هذا النوع من الجنايات، كي تتخذ إجراءات أكثر تطرفاً. ومن وجهة النظر العامة فإن المادة الثانية والأربعين (الأخيرة) هي الأجدر بالاهتمام، إذ أنها تضمن حق العفو من قبل الدولة التي أمرت بتنفيذ الحكم، ولكن على أساس أن هذه الدولة سوف تتشاور في ذلك مع رئيس المحكمة. وهذا الشرط يقلل كذلك من احتمال تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية الخاصة بقمع - والمعاقبة على - الإرهاب، حيث إنه:

1 - قد يتعذر على رئيس المحكمة التأثير على رغبة الدولة المانحة للعفو، نظراً لوضعه، أو صفته.

2 - تأكيد ضمان العفو في القضايا التي من هذا النوع، يجعل نسبة الإفلات من العقوبة كبيرة من الناحية العملية، مع الأخذ في الاعتبار أن الاتفاقية لا تحدد الدولة التي سوف تطبق العقوبة بشكل خاص.

إن هذه الفكرة تثبت - في جميع الأحوال - بطلان شروط الاتفاقية فيما

يتعلق بالضمانات القانونية الممنوحة للمتهم مثل: حق الدفاع عنه أو إعادة الاستماع إلى القضية (إعادة المحاكمة) أو دراسة المواد والأدلة الخاصة بإجراءات المحاكمة.

لذا، فقد عمد المجتمع الدولي إلى القيام بمحاولة (لم يقدر لها النجاح) لخلق آلية محاكمة قضائية ضد مرتكبي أعمال الإرهاب الدولي. وقد كانت تلك التجربة شاقة. لأن خلق، أو إنشاء هذه الآلية لا زال مدرجاً في جدول الأعمال. ورغم أن هناك عدة آراء متنوعة بين المثقفين، كما أن هناك مواقف متباينة لعديد من الدول، فإن هذه التجربة كان ينبغي استثمارها لاستنباط صيغة حل مؤقت للموضوع. ويجب الأخذ في الاعتبار أيضاً، أن هذا الموضوع هو جزء من مشكلة كبرى، هي محاولة تأسيس وتطوير القانون الجنائي الدولي.

أما مسألة إنشاء تشريع جنائي دولي، فقد سبق أن نوقشت في الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة اتفاقية عام 1948 الخاصة بمنع - والمعاقبة على - جرائم الإبادة. وقد نصت على أنه: «ينبغي أن تكون هناك محكمة جنائية دولية يكون تشريعها متوافقاً مع جميع الأطراف المتعاقدة، التي تقبل تلك التشريعات.⁽¹⁾

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الخامسة القرار رقم 489، الذي جسد قرار إنشاء لجنة خاصة بالتشريع الجنائي الدولي هي «لجنة جنيف». وقد تسلمت الدورة السابعة للجمعية العامة تقريراً، أو مسودة تشريعية، قدمتها اللجنة.⁽²⁾ إلا أنها لم تتخذ أي قرار في الموضوع، ومع ذلك فقد شكلت لجنة جديدة كلفتها بالمهمة ذاتها وهي لجنة السبعة عشر عضواً، التي قدمت تقريرها مع مصوغة تشريعية منقحة تتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية إلى الدورة التاسعة للجمعية العامة.

والواقع أن كلا اللجنتين قامتا بعمل عظيم فيما يتعلق بصياغة تشريعات

(1) الكتاب السنوي للأمم المتحدة - 1948 - 1949 - الأمم المتحدة - نيويورك 1958 ص 959.

(2) السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة - الدورة السابعة - وثيقة رقم 11 (A 2136).

المحكمة، وكانت تقاريرهما وصياغتهما شيقة بدرجة كبيرة، رغم أن صياغة التشريع لم يتم رفع توصية بها، أو قبولها من أي دولة.

وقد برزت مجموعة من المشاكل، فيما يتصل بإنشاء أو صياغة تشريع جنائي دولي، وكانت اختصاصات المحكمة هي أهم تلك المشاكل. وتم التعامل مع القضية من خلال الصياغات الافتتاحية تحت عنوان «الغرض من المحكمة»، بينما تم تناول قضايا الاختصاص بالتفصيل في الفصل الثالث.

وتنص المادة الأولى من م صوغه تشريع جنيف على أنه «قد تم إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الأشخاص المتهمين بالجرائم الواقعة في نطاق القانون الدولي. كما نصت عليها الاتفاقيات العامة، أو الخاصة الموقعة من قبل الدول الأعضاء في التشريع السائد» (1) كما تنص المادة ذاتها المقدمة من لجنة «السبعة عشر» على أنه «تم إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الأشخاص الطبيعيين، المتهمين في جرائم عامة معترف بها في القانون الدولي» (2). وقد حدد تقرير لجنة جنيف أن «تصميم هذه الفئات سوف لن ينشئ أي سلطان قضائي».

وقد أوضحت «لجنة السبعة عشر» أن المادة الأولى لا تفرض أي سلطان قضائي على المحكمة، إلا أنها تحدد مبادئها وأهدافها، وهي بذلك تفرض قيوداً عامة على النطاق الذي لا يمكن للمحكمة العمل فيه، كما لا يمكن للدول أن تفرض عليها أي سلطان قضائي. وتعتبر بنود الفصل الثالث المتعلقة باختصاص المحكمة من الأهمية بمكان لأنها - أولاً وأخيراً - تعتبر الأسس الاحتمالية التامة والمؤكدة على اختراق المحكمة للسيادة الوطنية، أو استبعاد مثل هذه الاحتمالية.

وتقول الفقرة الأولى من المادة السادسة والعشرين (خاصية التشريع): إن سلطان المحكمة لا يمكن استغلاله، ولن تكون للمحكمة أي سلطات قضائية، ما لم يكن للدولة سلطان عليها، من خلال تعبير مناسب يدل على الرضى بذلك، وهذا دليل على الحاجة إلى تنصيب محكمة جنائية دولية أساسية، وأن ذلك مرده

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) السجلات الرسمية للأمم المتحدة، الجلسة التاسعة، وثيقة رقم (A/2645) (N 12)، 1954، ص. 23.

إلى انتشار التشريع الجنائي الدولي. وقد أشارت صياغة جنيف إلى أن السلطات القضائية العامة لا يتم منحها إلا من خلال اتفاقية، بينما تكون صفة التشريع attribution of jurisdiction من خلال اتفاقيات خاصة، أو من خلال الإعلان المسموح به من جانب واحد *past factum* فقط. وقد أزيل هذا الخلاف من صياغة «لجنة السبعة عشر».

وتنص الفقرة الثانية من المادة السادسة والعشرين على أنه «يمكن أن يكون لدولة ما سلطان قضائي على المحكمة بموجب معاهدة، أو اتفاق خاص، أو من خلال الإعلان من جانب واحد. ومن المفهوم ضمناً أن هذه النقطة قد أشارت إلى الاتفاقيات الخاصة والإعلانات.... الخ. ومثل هذه الوثائق هي التي تقرر من أجل إنشاء تشريع جنائي دولي. وذلك يعني الإشارة إلى الأسس التي ستعمل المحكمة من خلالها. وهو ما يحول دون احتمال القيام بعمل تشريع اعتباطي بسبب عدم وضوح مصادر القانون وتضاربها.

وقد كان تشريع المحكمة اختيارياً، وفي التشريعات الخصوصية للمحكمة، لم تلزم الدولة نفسها بتحويل أي قضية، أو قضايا معينة إلى المحكمة المذكورة. فرغم أنها مؤهلة لذلك، إلا أنها قد تفضل اتخاذ الإجراء اللازم في محاكمها، أو حسب قوانينها وتشريعاتها الخاصة، أو في محاكم دولية خاصة. وإذا لم يتم تصور إجراء مختلف وفقاً لمرسوم مناسب، فإن الالتزام الوحيد الناجم عن خاصية تشريع المحكمة Attribution هو الالتزام السلبي وغير الفعال عن طريق السماح ببدء الإجراءات - في تلك المحكمة - ضد أشخاص معينين. وسوف لن تجرى محاكمة أي شخص من قبل المحكمة، إذا لم يتم فرض السلطات التشريعية عليها بمعرفة الدولة - أو الدول - التي يزعم أن الجريمة وقعت فيها (المادة 27). ويمكن للدولة أن تسحب منحها للتشريع، وهو الفعل الذي يسري مفعوله بعد مرور عام على إشعار الأمين العام للأمم المتحدة بذلك.

وبعد... فلأزال هناك موضوع هام يتمثل في: من هو صاحب حق الوصول إلى المحكمة؟

لقد اشترطت اتفاقية جنيف أنه يمكن إنشاء الإجراءات بمعرفة الأمم المتحدة، أو أي دولة تخولها الأمم المتحدة هذا الحق، أو من قبل أعضاء التشريع.

وقد تضمنت صياغة السبعة عشر عضواً خيارين: الخيار الأول ينص على أنه يمكن اتخاذ الإجراءات من قبل أي دولة أكدت سلطاتها التشريعية على المحكمة بخصوص الجنايات المعنية. والخيار الثاني يشترط - إلى جانب الشرط المذكور - أنه يمكن، من أجل الحفاظ على السلام، تنصيب جهاز تعينه الأمم المتحدة، بحيث يمكنها الاستمرار في - أو إيقاف - النظر في المحاكمة لأية قضية أمام المحاكم (المادة 29).

ويبدو أن الخيار الثاني له ميزة أكبر، غير أن بإمكان المرء الموافقة على تنصيب ذلك الجهاز الخاص. إن مجلس الأمن هو الذي يمكن أن يكون الجهاز الوحيد الذي يمكنه إيقاف عرض، أو مقاضاة أي شخص أمام المحكمة.

إن النتيجة التي يمكن للمرء أن يخرج بها من خلال مراجعة الفصلين: الأول و الثالث من صياغة تشريع المحكمة الجنائية الدولية هي أن أهم المشاكل المتعلقة بإنشاء المحكمة - أي اختصاصها وصفتها والاعتراف بصلاحياتها وقانونها والوصول إليها - قد تم حلها أساساً بالطريقة الصحيحة - طبقاً لرأينا - حيث إنها مبنية على قواعد عامة معروفة، وطبقاً لمعايير القانون الدولي، كاحترام السيادة الدولية على سبيل المثال، إلى جانب ذلك فإن عدداً من الشروط التي هي موضع دراسة عميقة سوف يتم إقرارها مثل: مساعدة الدول للمحكمة، وتحديد نوع العقوبة وتنفيذ الأحكام... الخ. كما احتوت الصياغات على تفسير مفصل - ومعقول - للإجراء القضائي المتعلق بموضوعات مثل: حقوق المتهم، حقوق المحكمة، الخ (المادتان 35، 52).

إن أحد أهم الموضوعات الناجمة عن تأسيس محكمة جنائية دولية هي الطريقة التي ستشكل بها المحكمة. وقد ناقشت لجنة السبعة عشر، أربع طرق يمكن من خلالها تأسيس المحكمة الجنائية الدولية هي:

- أ - إنشاء المحكمة وفق الميثاق المنقح للأمم المتحدة.
- ب - إنشاء المحكمة وفقاً لاتفاقيات متعددة الأطراف، أو عن طريقها.
- ج - إنشاء المحكمة بناء على قرار تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة.

د - إنشاء المحكمة بناء على قرار تصدره الجمعية العامة، يلحق بعد ذلك باتفاقيات.

ويمكن أن يكون إنشاء — أو تأسيس — المحكمة عن طريق تنقيح الميثاق من خلال تشكيل غرفة جنائية تحت رعاية محكمة العدل الدولية، أو تشكيل محكمة جنائية دولية تكون أداة رئيسية جديدة.

لقد شكك معظم أعضاء اللجنة في احتمال إنشاء المحكمة بأي من هذه الطرق في غضون المستقبل القريب، رغم الأخذ في الاعتبار أن إنشاء المحكمة طبقاً لاتفاقية متعددة الأطراف سيكون هو الأفضل، والإجراء الأكثر واقعية، على الأقل لبعض الوقت. وقد اقترحت اللجنة صياغة النص التمهيدي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث سيكون من المناسب الاعتراف بها عن طريق قرار تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة، ترغّب من خلاله في إنشائها، وتدعو فيه إلى مؤتمر يحضره مبعوثون وممثلون من مختلف الدول، تكون لهذا المؤتمر صلاحية إتمام صياغة تشريع المحكمة، والمراسيم الأخرى التي تفرض على الدول ذات العلاقة التزامات بخصوصية المحكمة وعملها.

وقد اعتمد أولئك الذين فضلوا تأسيس محكمة جنائية دولية من خلال قرار تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن مثل هذه المحكمة سوف تتم الموافقة على تشكيلها في الحال، دون الحاجة إلى أي تعديل لميثاق الأمم المتحدة. وقد استشهدوا في هذا الصدد بنص المادة الثانية والعشرين من الميثاق التي تخول الجمعية العامة إنشاء أي جهاز استثنائي، كلما كان ذلك ضرورياً للمساعدة على تنفيذ أعمالها. ورغم أنه من الممكن الأخذ بصحة صلاحية الجمعية العامة لتأسيس مثل تلك الأجهزة الاستثنائية، إلا أنه ليس هناك من سبب يفسر اختصاصاتها بما يعني أن من حق الجمعية العامة إنشاء محكمة جنائية دولية.

إن الجمعية العامة بإمكانها تبني قرار توصي فيه بإنشاء المحكمة، وأن تكون التوصية كمصوغة لاتفاقية تتضمن تعهد الدول بشأن إنشاء وتنظيم عمل المحكمة، غير أن التصديق من قبل الدول المختلفة على هذه الوثيقة لا يسمح بإنشاء المحكمة المنشودة. وقد طالبت الولايات المتحدة بتأسيس المحكمة بناء على قرار تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعقبه اتفاقية بهذا الخصوص. ولا شك أن إنشاء المحكمة بهذه الطريقة يعني أن الجمعية العامة لا بد لها من إصدار قرار تقترح فيه التشريع الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن ذلك

القرار لا بد أن يُنص فيه على أن المحكمة تعتبر غير قائمة إلا بعد أن يتم فرض السلطات القضائية عليها بمعرفة عدد من الدول بناء على اتفاقية أو معاهدات خاصة، أو إعلانات جماعية، ومن أطراف عدة.

إن الطريقة التي ينبغي اعتمادها - حسب رأينا - كأفضل طريقة مقبولة من الأطراف الأربعة التي سبق ذكرها، هي إنشاء المحكمة من خلال اتفاقية جماعية دولية، وهي الطريقة التي قررت لها - واتفقت عليها - لجنة السبعة عشر في نهاية الأمر.

ولاشك أن المناقشة التمهيدية حول موضوع خلق تشريع قضائي دولي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر حتمي لا مفر منه، لأنه سوف يوضح، في كل الأحوال، موقف الدول بالنسبة لهذه المحكمة والصفة التشريعية لها، إلى جانب أنه سوف يبين بشكل جلي عدد الدول التي توافق على حضور المؤتمر الذي تدعى إليه لهذا الغرض. ويمكن توقع حضور الدول التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة الخاص بهذا الموضوع المؤتمر الذي سيعقد لصياغة الاتفاقية، وقبول عدد كاف وكبير من الدول للتشريع، وهو شرط ضروري لإنشاء قضاء جنائي دولي.

إن إحدى أهم القضايا الناشئة عن مشكلة القضاء الجنائي الدولي تتمثل في القانون المستقل، أو الأساس الذي ستقوم المحكمة المعنية بتطبيقه. وقد أشار تقرير قدمته «لجنة السبعة عشر» إلى أن «بعض الأعضاء شعروا بأنه لا زال من الواضح - في الوقت الحاضر - أن القانون المستقل الذي سوف تزاوّل المحكمة من خلاله عملها لم يكن مدروساً دراسة كافية، حتى يجعل من إنشاء تشريع جنائي دولي أمراً يمكن استخدامه عملياً. وكان لبعض الأعضاء الآخرين رأياً يقولون فيه: «إنه منذ إنشاء محاكم Ad Hoc تمت محاكمة وإدانة آلاف من المجرمين على أساس ذلك القانون، لذا فإن بالإمكان إنشاء محكمة جنائية دولية لتطبيقه، وأن افتقاد الدقة في هذا القانون زادت من حدة الجدل، فيما يتعلق بتأمين وضمان تطبيقه. حيث إن محاكم Ad Hoc يتم إنشاؤها لكل مناسبة، أو غرض على حدة. إلا أن المحكمة التي سبق تشكيلها هي التي ستضمن تطبيقاً أكثر شمولية».⁽¹⁾ بيد

(1) السجلات الرسمية للأمم المتحدة، الدورة السابعة، وثيقة رقم (A / 12 / 2645).

أن افتقاد الدقة في القانون المستقل يمكن أن يتخذ ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. لذا فإن النص على شروط محددة في هذا القانون سوف يظل قضية مبدأ.

ويجب ملاحظة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عهدت، في قرارها الصادر في 21 نوفمبر 1947، بصياغة قواعد القانون الدولي المعترف بها في محاكم نورمبرغ، وفي قضاء المحكمة إلى لجنة القانون الدولي. ووجهتها إلى صياغة مبادئ القانون الدولي المعترف بها في ميثاق محكمة نورمبرغ. وفي قضاء المحكمة، وإلى إعداد مسودة لمجموعة الجنايات التي ترتكب ضد أمن وسلامة البشرية، مشيرة بوضوح إلى مكان النص الذي يناسب القواعد المذكورة في الجزء الخاص بذلك من الفقرة (أ) المذكورة أعلاه.⁽¹⁾

وقد قال ممثل الاتحاد السوفييتي آنذاك «إن الوفد السوفييتي يعتبر صياغة مسودة لمجموعة الجنايات التي ترتكب ضد أمن وسلامة البشرية أمراً هاماً. لقد تضمن تقرير لجنة القانون الدولي المقدم إلى الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1950 صياغة لمبادئ نورمبرغ. كما طالبت الجمعية العامة في قرارها الذي أصدرته في 12 ديسمبر 1950، الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم ملاحظاتهم الخاصة بهذه الصياغة. كما طلب إلى لجنة القانون الدولي أن تأخذ في الحسبان، عند إعداد صياغة لمجموعة الجنايات التي ترتكب ضد أمن وسلامة البشرية، الملاحظات التي قدمتها الوفود بشأن هذه الصياغة خلال الدورة الخامسة للجمعية العامة، وكذلك أي ملاحظات أخرى قد تقدمها الحكومات.⁽²⁾

ومع الأخذ في الحسبان جميع الملاحظات المقدمة من الوفود، إضافة إلى تلك التي جاءت على شكل تعليقات مكتوبة من حكومات أربع عشرة دولة قدمت إلى الجمعية العامة، والتي تبنتها المنظمة الدولية، فإن اللجنة صاغت مجموعة الجنايات التي ترتكب ضد أمن وسلامة البشرية، قدمتها فيما بعد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراستها. وكان قد تم إدراج موضوع الصياغة المذكورة

(1) الكتاب السنوي للأمم المتحدة، 47 - 1948 - الأمم المتحدة نيويورك 1949 - ص 215

(2) الكتاب السنوي للأمم المتحدة 1950، الأمم المتحدة، نيويورك 1951، ص 857.

ضمن جدول الأعمال التمهيدي في الدورة السادسة للجمعية العامة. لكنه تم تأجيل دراسته بناء على قرار منها. وطلب إلى اللجنة الاستمرار في صياغة مجموعة الجنايات، مع الأخذ في الاعتبار الاقتراحات التي تقدمت بها إليها الدول المختلفة.

وقد جاءت مقدمة الصياغة لتؤكد على الأعمال الإجرامية المتصلة - بطريقة أو أخرى - بالإرهاب الدولي، خاصة عمليات التخطيط للاعتداء. وجدير بالذكر أن الفقرة الرابعة من المادة الثانية تم التوسع في صياغتها النهائية عام 1954 من قبل اللجنة المذكورة، مقارنة بتلك التي صيغت عام 1951 م.

إذ أنه بدلاً من الصياغة المبسرة «الإغارة على أراضي دولة من قبل دولة أخرى بواسطة عصابات مسلحة تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية» قامت اللجنة بجعل الاقتراح يشمل مجاًلاً أوسع لكل الجنايات المعنية، اشتمل على شروط تتعلق بتنظيم، أو تحريض، أو دعم، أو تجاهل وجود العصابات المسلحة وعملياتها، إضافة إلى شروط عدة تحدد القضايا المحتملة، التي يمكن فيها استغلال تلك العصابات لأراضي الدول التي يوجدون فيها، ويعملون من خلالها.

ولا شك أن تلك التفسيرات العامة لا تقدم تعريفاً واضحاً لأخطر الجنايات الدولية فحسب، بل إنها تسمح كذلك للمسؤولية الدولية أن تنشأ بناء على ضمانات كبرى. وتشير الفقرة الخامسة من المادة الثانية لمجموعة من المبادئ المصاغة إلى «تولي، أو التحريض من قبل مسؤولي الدول للأنشطة الهادفة إلى إثارة العصيان المدني في دولة أخرى، أو تجاهل هؤلاء المسؤولين للأنشطة الهادفة إلى إثارة العصيان المدني في دولة أخرى». وهذا الشرط يتوافق تماماً مع ما جاء به القرار رقم 380 الصادر في 17 نوفمبر 1950، والذي ينص على أن «إثارة العصيان المدني لصالح قوة أجنبية يشكل عملاً عدوانياً، كما أن الصياغة تحتوي على إثارة خاصة لاتفاقية عام 1937 الدولية الخاصة بقمع ومكافحة الإرهاب، والتي عرضت تفسيراً موسعاً للفقرة السادسة من المادة الثانية من مصوغة مجموعة الجنايات التي ترتكب ضد أمن وسلام البشرية، والتي ليست لها قائمة بالأنشطة التي تعتبر أعمالاً إرهابية.

إن أهمية تضمين المصوغة أحكاماً خاصة بالإرهاب قد تم التأكيد عليها من قبل الاتحاد السوفييتي حين تحدث مندوبه في الدورة السادسة للجنة العامة أمام اللجنة السياسية، وذلك حين أشار إلى المرسوم الأمريكي حول المسائل الأمنية في العاشر من أكتوبر عام 1951، مبدياً ملاحظاته الخاصة بأهمية الصياغة المشار إليها، خاصة ما جاء في الفقرة السادسة من المادة الثانية.⁽¹⁾

وتكفي قراءة المرسوم الأمريكي، كي يتضح الهدف الذي صيغ هذا المرسوم من أجله. إذ أنه ينص على تدبير مخصصات مالية تصل إلى مائة مليون دولار لتمويل العمليات الخاصة بهؤلاء «الأشخاص المختارين، الذين يقيمون، أو يفرون من بلدان: الاتحاد السوفييتي، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر ورومانيا وبلغاريا وألبانيا... الخ، إما لتأهيل هؤلاء الأشخاص في وحدات عسكرية تدعم منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو - Nato)، أو لأغراض أخرى.⁽²⁾

إذن فذلك المرسوم يتناقض تماماً مع المعايير الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية عام 1937، التي تمت صياغتها بشكل واضح تماماً لتدلل على أن مثل هذا العمل يعتبر جريمة دولية وخرقاً فاضحاً لمعايير القانون الدولي.

وقد كان هذا هو السبب الرئيسي وراء الحملة المكثفة التي قام بها الوفد الأمريكي لأعاقة مناقشة - وتبني - صياغة مجموعة من المبادئ التي احتوت ما ينص على ضرورة حظر الأنشطة الإرهابية. ومع ذلك فقد تمت دراسة صياغة «لجنة السبعة عشر» في الدورة التاسعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أخفقت في اتخاذ قرار بشأن الموضوع.

وبناء على القرارين 897، 898، فقد تم إرجاء النظر في مسألة التشريع الجنائي الدولي. إلى أن تتم صياغة تعريف يحدد معنى الاعتداء. كما تم تأجيل النظر في المسألة ذاتها خلال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأسباب نفسها، وذلك ما نص عليه القرار رقم 1181.

الجمعية العامة للأمم المتحدة

(1) صحيفة ازفستيا السوفييتية، 22 ديسمبر 1951م.

(2) السجل السنوي للأمم المتحدة 1951، الأمم المتحدة، نيويورك 1952، ص 354.

وحين وُضعت مصوغة تعريف معنى الاعتداء أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974، اقترح السكرتير العام إعادة النظر في مصوغة مجموعة الجنايات التي ترتكب ضد أمن وسلام البشرية، وكذلك موضوع التشريع الجنائي الدولي. وفي عام 1977 اقترح تقرير لجنة القانون الدولي إعادة النظر في صياغة عام 1954م. وفي عام 1980 دعت سبع دول إلى ضرورة إدراج ذلك الموضوع ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان «صياغة مجموعة الجنايات التي ترتكب ضد أمن وسلامة البشرية». وقد أشار «إيريك سوي» المستشار القانوني للأمم المتحدة - صراحة - إلى أنه من بين الوثائق القانونية التي يجب أخذها في الاعتبار لا تصالها بصياغة مجموعة المبادئ، لا بد للمرء أن يذكر بالاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال الميز العنصري، الصادرة في 7 مارس 1966، وكذلك الاتفاقية الخاصة بعدم ملائمة و حظر جرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية الصادرة في 26 نوفمبر 1968، والاتفاقية الخاصة بمنع - والمعاقبة على - الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص المحميين دولياً، بمن فيهم الدبلوماسيين، والصادرة في 14 ديسمبر 1973م. وتعريف معنى العدوان، والإعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة، والإعلان الخاص بقواعد القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الشعوب، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة. كما يمكن إضافة الاتفاقية الدولية الخاصة باحتجاز الرهائن.

إذن فمن الواضح الجلي، أنه يجب وضع الوثائق في الحسبان، عند صياغة مجموعة من المبادئ المعنية (الجنايات). وعند وضع شروطها موضع التنفيذ في الوقت الحالي، للتعاون بين الدول في السيطرة على الجرائم الدولية. كما أن سجلات المناقشة لتلك المسألة في اللجنة السادسة، خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة خلال عام 1968، وكذلك المناقشة التي دارت حول الموضوع نفسه في اللجنة السادسة عام 1980، قدمت أدلة هامة وموثقة بهذا الخصوص. إضافة إلى أنه ثمة جزء آخر من الدلائل الهامة والموثقة التي تتصل بإعداد وثيقة دولية قانونية هامة لجميع الدول، وهي تلك الردود التي وردت من الحكومات والمنظمات الدولية إلى السكرتير العام للمنظمة الدولية.

وبما أن معظم الآراء التي جاءت نتيجة المناظرة السادسة كانت قد بنيت على أساس الحاجة إلى النص في هذه المدونة على تلك الجنايات (باعتبارها أعمالاً غير شرعية ضد سلامة الملاحة المدنية، وجنايات ترتكب ضد الأشخاص المتمتعين بحماية قانونية دولية، وعدم صلاحية التشريع المحدود في مكافحة مثل هذه الجرائم والجنايات، وقمع أنشطة الأفراد والمجموعة والمنظمات التي تشكل خطراً على السلام وتتعارض مع القانون الدولي)، فإن محكمة نورمبرغ استخلصت مفهومًا جديدًا، ألا وهو مفهوم المسؤولية الجنائية للأفراد الذين يرتكبون (كعملاء - أو نيابة عن دولة أخرى) أعمالاً تعتبر جنایات ضد الإنسانية.

وقد برز إلى جانب ذلك مبدأ المسؤولية الجنائية غير المباشرة من خلال القرار الخاص بالمحاكمة غير المباشرة للدولة التي توكل الجاني نيابة عنها، كما بزر مبدأ إمكان حمل الدولة على المقاضاة، ضمن نطاق القانون، أو التشريع، الجنائي الدولي، وقد كان ذلك أمراً لم يسبق له مثيل، مما أفسح مجالاً كبيراً لتطبيق القانون الدولي العام. ولا شك أن هذا المبدأ ذو أهمية أساسية في قمع أعمال الإرهاب التي يرتكبها مسؤولو الدولة الرسميون.

وقد شغلت موجة الإرهاب واختطاف الطائرات وأعمال العنف ضد الأشخاص المتمتعين بأوضاع خاصة، وفقاً لنصوص القانون الدولي الاهتمام مرة أخرى إلى أهمية تشكيل محكمة جنائية دولية. وقد نوقشت هذه المسائل بشكل خاص في مؤتمرات انعقدت بشأن القانون الجنائي الدولي، عقد في «راسين» بولاية ويسكنسون الأمريكية، بين عامي 1971، 1972 وفي «بيلاجيو» بإيطاليا عام 1972، تحت رعاية المؤسسة الدولية الخاصة بإنشاء محكمة جنائية دولية. وكان من نتائج عقد هذين المؤتمرين ظهور اتفاقية بشأن الجرائم الدولية، وتشريع بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية.

وفي الوقت الذي نجد فيه أن الذين صاغوا هذه الاتفاقيات قيموا بشكل إيجابي محاولة استخلاص أفضل قائمة ممكنة وشاملة للجنايات التي يعتقدون أنها تدخل ضمن نطاق الاتفاقية باعتبارها جنايات دولية، إلى جانب تأييد المبادئ الخاصة بمحكمة نورمبرغ، فقد تم التأكيد أيضاً على عدم السماح بالعفو، أو التهرب من المسؤولية عن ارتكاب جرائم دولية أثناء تأدية الواجبات الرسمية، كما نصت على ذلك المادة الرابعة.

ومن وجهة نظر المدافعين، فقد رفض الأخذ في الاعتبار بحقيقة أن المتهم بارتكاب الجريمة الدولية كان في الواقع ينفذ أمراً صدر إليه، أو أنه تصرف بالاستناد إلى التشريع المحلي، كما توضح ذلك المادة الخامسة. ومع ذلك، فإن المرء يجب أن يشير إلى الثغرات ومواطن القصور التالية:

1 - المزج بين الجرائم ذات الصبغة الدولية (كالقرصنة والاسترقاق وما في حكمها كالاختطاف وأعمال الإرهاب الدولي والأفعال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة المدنية وتهريب المخطوفين إلى الخارج وتهريب المخدرات، وتلويث البيئة وأعمال العنف ضد الأشخاص المحميين دولياً)، وبين الجرائم الدولية الأخرى (كالجرائم ضد السلم وجرائم الحرب، والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، وأعمال الإبادة والميز العنصري).

2 - التعريف غير الدقيق، وغير الكافي لمبدأ الواقعة المعنوية الخاص بالجنايات الخاضعة للسيطرة على المستوى الدولي، حيث إنه توجد مجموعة من الأفعال لا تقع ضمن نطاق الاتفاقية، مثل: التزوير، وتخريب خطوط الاتصال تحت الماء (الكوابل)، وابتداع وثائق مزيفة وإمداد الأشخاص الذين يرتكبون الأعمال المذكورة أنفاً بالذخيرة والسلاح والانتماء إلى المنظمات التي ترتكب مثل هذه الأعمال الواقعة ضمن مجال الاتفاقية.

3 - إعادة النظر في الإجراء الناقص في اتفاقية عصابة الأمم لعام 1973، فيما يتعلق بتأسيس محكمة جنائية دولية، حيث إن الفقرة الرابعة من المادة السادسة تنص على تأسيس محكمة جنائية دولية، وعلى أن تقاضي الدولة العضو في الاتفاقية «الجاني المزعوم» أو تقوم بتسليمه، أو إحالته إلى محكمة جنائية دولية للشروع في محاكمته.

إن ما سبق يؤدي إلى «إرباك» مبدأ «التسليم أو المحاكمة» الذي هو صياغة للتعاون المتفق عليه بشأن ضرورة المقاضاة على ارتكاب الجرائم الدولية بمعرفة المحكمة الجنائية الدولية التي تتضمن صياغة تشريعها خمسين مادة. وفي الوقت الذي يستطيع المرء فيه إجراء تقييم عام لهذه الوثيقة، فإنه لا بد من الإشارة إلى مفاهيمها السلبية والإيجابية. إذ لا شك أن صياغة التشريع بشأن هذه المحكمة يحظى باهتمام كبير فيما يتعلق بإيجاد تشريع جنائي دولي حيث إنها:

أ - تأخذ في الحسبان الجهود السابقة بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية.

ب - تدرس بعناية القضايا «التكتيكية» لاختيار القضاة وفصلهم ونظام عملهم واستبدالهم.

ج - تعترف بضرورة اختيار القضاة، بحيث يمثلون غالبية أوجه الحضارات والأنظمة القانونية الرئيسية في العالم كما تشير إلى ذلك المادة السادسة.

د - تنص المادة (16) على تسمية الهيئات الإضافية المذكورة بعد ضمن تشكيل المحكمة وهي: مكتب الوكيل، الدفاع، القضاة، لجنة التحقيق، أعضاء لجنة العفو والضمان.

هـ - تحفظ حق الدول في إنشاء محاكم خاصة بمعرفة دولتين أو أكثر، للمحاكمة على ارتكاب الجنايات. ولكل دولة من هذه الدول الحق في ممارسة تشريعها، تمشياً مع المعايير العامة للقانون الدولي (المادة 49).

و - تعد اقتراحات بشأن حقوق وواجبات جميع الأعضاء تجاه المحكمة، إضافة إلى هيكليتها الخاصة بها، حسب المواد: 28، 29، 30، 31، 34، 46، 47. ولا تعطي قائمة الجنايات الدولية الواقعة ضمن تشريع المحكمة أية صورة واضحة عن مجال أنشطة تلك المحكمة.

في أواخر ديسمبر من عام 1974، عقد المؤتمر الدولي الثالث حول قانون العقوبات الدولي في «دكا» ببنغلاديش، تحت رعاية المؤسسة الدولية لتأسيس المحكمة. وقد تبني ممثلو المؤسسة المذكورة حلقات نقاش في «أبيدجان» بساحل العاج، وفي «باكو» بالاتحاد السوفيتي، وفي «لودجزبورغ» بألمانيا الغربية، و «بروكسل» ببلجيكا و «بيفرلي هيلز» بالولايات المتحدة الأمريكية. وكانت دراسة مصوغة تلك الوثائق تعكس أساس النظام القضائي العالمي.

وقد عقد المؤتمر الرابع للمؤسسة سالفة الذكر في «سان جوان» بپورتوريكو، وذلك في يناير عام 1976. واحتوت الصياغة التي أعدت في ذلك المؤتمر بعض الشروط الجديدة، مقارنة بالشروط القديمة، خاصة ما جاء في المادة الأولى، التي لا تضع المسؤولية في ارتكاب الجنايات المشار إليها في المادة الثانية، على الأشخاص الطبيعيين فقط، وإنما على الشركات والمؤسسات، وغيرها من المنظمات التجارية والصناعية والمالية.

ولا شك أن من النقاط التي يمكن اعتبارها إيجابية، حقيقة أن المؤتمر لم يضم إلى قائمة الجنايات الواقعة ضمن نطاق الاتفاقية الجنايات القانونية الدولية التي حددتها الاتفاقيات الحالية فقط، بل ضم إليها كذلك تلك الجنايات التي تمت صياغتها في مجموعة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد احتوت الفقرة الثالثة من المادة الثانية بوجه خاص الصياغة التالية:

الأعمال الداخلة ضمن مجال قوانين الجنايات قد تم تحديدها من خلال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الآتية:

أ- القرار الخاص بحقوق الإنسان والنزاعات المسلحة.

ب- القرار الخاص بصياغة مبادئ نورمبرغ في عام 1950 م.

ج- القرار الخاص بالوضع القانوني للمقاتلين ضد الأنظمة الاستعمارية والرجعية لعام 1973 م.

د- القرار الخاص بتعريف معنى العدوان لعام 1974 م.

وثمة نقطة أخرى هامة هي تطبيق المبدأ العملي لضمان حماية الأشخاص الذين يتم اختطافهم وتهريبهم عبر الحدود الوطنية. كما أن هناك أمراً أساسياً جديداً، وهو أن الاتفاقية تضمنت مبدأ «الواقعة المعنوية للجناية» التي ترتكب ضد اقتصاد دولة ما، والمسؤولية المترتبة على التدخل في شئون الدولة بقصد السيطرة، أو تقويض اقتصادها، أو التأثير على، أو التسبب في تخريب وتدمير اقتصادها، من خلال المقاطعة أو الحصار، إضافة إلى الرشوة، أو أية أشكال أخرى من الفساد، بقصد إفساد أمانة وإخلاص قادة الدولة. هذا إلى جانب ترتيب المسؤولية عن إساءة معاملة الثروات الطبيعية والبشرية للدولة. ولا شك أن هذه الشروط تعارض الاحتكار وتقف ضده.

إن إدخال مثل هذه النقاط يدل على تقدم كبير نحو فكرة ديمقراطية لحل مشكلة إنشاء محكمة جنايات دولية، هي في طريقها إلى التنفيذ.

وحسب صياغة الاتفاقية فإن الدول ملزمة باتخاذ الخطوات الضرورية، التي تتماشى مع نظمها القانونية المحلية، عن طريق الوفاء بالتزاماتها تلك، الناتجة عن عضويتها في الاتفاقيات. وعلى أية حال، فإن هذه الصياغة تحدد المسؤولية في ارتكاب الفعل الموجه ضد سيادة دولة، أو نظامها السياسي أو حضارتها، إذ أنها تحدد المسؤولية في تطبيق العقوبات الاقتصادية التي أقرها مجلس الأمن الدولي، وتحدد المسؤولية عن الأعمال التي تعيق ممارسة حق السيادة للدول الراحة تحت الحكم الاستعماري، أو الميز العنصري.

في الفترة من 26 إلى 31 مايو، انعقد مؤتمر ضم خبراء دوليين في القانون الجنائي الدولي بشأن الانتهاكات الرئيسية للقانون الدولي، حيث انتظم المؤتمر في مدينة بوسطن بالولايات المتحدة. وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون عن 30 دولة. وكان هدف المؤتمر إعداد آلية لشروط التحقيق، وإمكانية المقاضاة على ارتكاب مثل تلك الجنايات الخطيرة، كما في حالة تفجير الطائرات المدنية والاغتيالات وغيرها من الأعمال غير الإنسانية الواقعة ضمن نطاق القانون الدولي. وقد ناقش المؤتمر مصوغة لمجموعة الجنايات، كما ناقش تشريع المحكمة التي اقترحتها لجنة القانون الدولي ولجنة القانون الجنائي الدولي المنبثقة عن الهيئة الدولية الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وكان أهم عمل يتمثل في إعداد الآلية التي يمكن العمل من خلالها بسهولة، طبقاً لرغبة الأعضاء المعنيين، إلى جانب العمل على ضمان حلول نزيهة للخلافات الناجمة عن استصدار الأحكام في القضايا.

وبالمقارنة مع صياغة الوثائق التي أعدتها المؤتمرات السابقة للمؤسسة المشار إليها سلفاً، فإن صياغة هذا المؤتمر احتوت على عناصر جديدة فيما يتعلق بالجنايات الواقعة ضمن صياغة الاتفاقية، كما شملت حالة استخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطني التي تكون في حالة صراع مسلح من أجل التحرير والاستقلال عن الاستعمار والهيمنة.

وتجب ملاحظة أن مصوغة الاتفاقية هذه كانت قد درست جيداً، وتم إعدادها بدقة تامة أفضل مما هو في الوثائق السابقة للمؤسسة من هذا النوع، كذلك فإن الصياغة تعكس التحول الأخير نحو تطور ديمقراطي في القانون الدولي.

إن إحدى الوثائق التي حظيت بالاهتمام في هذه الدراسة هي صياغة مبادئ القانون الجنائي الدولي⁽¹⁾ التي أعدها المحامي المشهور «شريف بيسيوني» السكرتير العام لجمعية قانون الجزاءات الدولي وعميد المعهد الدولي

(1) القانون الجنائي الدولي، صياغة مبادئ قانون جنائي دولي، شريف بيسيوني، مؤسسة «زيتون ونورد هوف»، الفيس آن - دين ريجان، هولندا 1980 ص 27.

لدراسات العليا للعلوم الجنائية. وقد نوقشت تلك الصياغة في المعهد المذكور في «سيراكيوزا» خلال الفترة من ديسمبر 1977 إلى مايو 1979. وفي يوليو 1979 قدمت الصياغة إلى الأمم المتحدة. وقد أعدت مجموعة المبادئ على أساس التطبيق الاختياري.

فالنسخة الأولى يمكن أن تستعملها المحكمة الجنائية الدولية، أما الثانية فيمكن استعمالها كمبدأ للجنايات الدولية التي أعدت بناء على اتفاقيات محددة تفرض التزامات على الدول المتعاقدة ووضعت قيد التنفيذ عبر الأنظمة القانونية الجنائية المحلية.

وتفترض النسخة الأولى وجود محكمة جنائية دولية، وتشكيلة مناسبة لإدارة العدل اللازم لأي نظام قانوني جنائي. ولهذا الغرض فإن مصوغه المبادئ المذكورة تجسد «جزءاً عاماً». بينما النسخة الثانية تسقط هذا، وتتخذ بدلاً منه «جزءاً خاصاً» كنموذج مركزي، يحدد مدى الواقعة المادية للجناية الدولية. وكل من الحالتين: (الأولى والثانية)، تتطلبان إجراء آلياً لتطبيق القانون الجنائي الدولي، الذي يشمل في الحالة الأولى «الجزء العام»، بينما يشمل في الحالة الثانية «الجزء الخاص».

وتحتوي مصوغه مجموعة المبادئ على جزء - أو قسم - رابع هو «شروط المعاهدة العامة» ينطلق من افتراض أن كلا الجزأين قيد الدراسة يأخذان شكل الاتفاقية الجماعية تحت جميع الظروف. ولقد بنى مؤلف مجموعة المبادئ عند إعداد «الجزء العام» عمله على أساس بناء اندماجي متكامل، ساعياً إلى ربط مفاهيم القانون الشائع والمدني معاً، كما أخذ في الاعتبار مفاهيم القانون الاشتراكي، فيما يتعلق بمشكلة القانون الجنائي الدولي، إلى الحد الذي نجد فيه انعكاساً لعملية إنشاء ممارسات وأعراف القانون الدولي. وقد دعمت فكرة صياغة «الجزء العام» لمجموعة المبادئ بالرغبة في تشكيل محكمة جنائية دولية شاملة..

وتنقسم صياغة مجموعة المبادئ للجنايات الدولية إلى أربعة أجزاء أو أقسام رئيسية هي:

1 - الفئة (1): وهي تغطي الأعمال التي تعتبر جنائيات دولية، طبقاً للاتفاقيات الدولية السائدة، كأعمال العدوان وجرائم الحرب والاستخدام غير المشروع للأسلحة، وعمليات الإبادة والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، والميز العنصري والاسترقاق، والجرائم الأخرى المشابهة، وكذلك التعذيب (جريمة حرب) والتجارب الطبية غير المشروعة (جريمة حرب) والقرصنة والجرائم المتعلقة بالاتصالات الجوية الدولية والتهديد واستخدام القوة ضد الأشخاص المحميين دولياً واحتجاز الرهائن المدنيين والاستخدام غير المشروع للمواد البريدية وجنائيات المخدرات وأعمال التزوير والتضليل وسرقة التراث والثروات الوطنية والتاريخية (في أوقات الحرب) والتدخل في خطوط الاتصال تحت الماء (الكوابل) والمتاجرة دولياً في المطبوعات المخلة بالأخلاق.

2 - الفئة (2): وتشمل الجنائيات الدولية، التي هي - في رأي المؤلف - صياغة مجموعة المبادئ التي يجب أن تشملها الاتفاقيات الدولية في إطار الأمم المتحدة، وهذا يتضمن إدراج استعمال التعذيب.

3 - الفئة (3): وتتضمن الجناح المحظورة، التي تكون موضوع اتفاقيات دولية معينة. ومع ذلك فإنها لا تعتبر دولية، وهي تشمل استعمال التعذيب باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان وإجراء التجارب الطبية غير المشروعة وسرقة الثروات الوطنية والتاريخية في أوقات السلم.

4 - الفئة (4): وهي تشمل الجنائيات التي تكون موضوع اهتمام القانون الدولي الحالي، التي يتوقع إدراجها. والفصل الخاص «بجزء التنفيذ» يهتم بمسائل عدة عن التعاون الدولي بنداً بنداً، كعملية تطبيق مبدأ «التسليم أو المحاكمة»، كما يهتم بالإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء بشأن تطبيق مجموعة المبادئ وتنظيم عملية التسليم والمساعدة القضائية والاعتراف بالمحاكمات القانونية الأجنبية.

ويحدد هذا الفصل الإجراءات الخاصة بتحويل الجاني إلى دولة أجنبية بغية تنفيذ الحكم الصادر ضده وتحديد التكاليف القانونية والإجراءات الخاصة بكيفية دفعها، إضافة إلى حقوق الشخص المعني خلال المحاكمة. ويصوغ هذا الفصل تحت عنوان «شروط عامة» الإجراءات الخاص بتحديد الخلافات

والتحفظات والتوقيع والانضمام إلى الاتفاقية، وكذلك التصديق عليها ووضعها قيد التنفيذ ومراجعة شروط الاتفاقية وإبلاغ الدول الأعضاء وتحديد اللغات الرسمية للاتفاقية، وبحث نقل نماذج من آليات تعديل الاتفاقية للدول الأعضاء.

والواقع أن أهم ما قام به واضعو مجموعة المبادئ ويستحق أعلى درجة من الإطراء والتقدير هو أخذهم في الاعتبار كلا من تاريخ الوضع الجنائي القانوني الدولي الساري وتاريخه، وكذلك الممارسات التعاقدية للدول في هذا المجال. وقد عممت الآلية لأكثر من مائة معاهدة واتفاق. ولا زالت قضية إنشاء محكمة جنائية دولية ونظام قضائي دولي موضع الأبحاث والمناقشات العلمية.

إن الصياغات السابقة التي وضعت الأعمال الإرهابية تحت تشريع المحكمة الجنائية الدولية قد صنفت بشكل موضوعي الجنايات محور الدراسة كجرائم ذات صفة دولية، حيث إن الدول الأعضاء في الاتفاقيات إما أنها سوف تقاضي الجاني على النمط الذي يمثله القانون المحلي، أو تقوم بإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يعني المزج بين مبدأ «التسليم أو المحاكمة» الذي هو مبدأ مقنع للتعاون وبين ضرورة المقاضاة على ارتكاب تلك الجنايات أمم المحكمة الجنائية الدولية.

ولا شك أن الصفة الممزوجة لتشريع المحكمة الجنائية التي تم استعراض صياغتها أعلاه سوف تصبح أكثر وضوحاً إذا ما قورنت بأنشطة المحاكم العسكرية الدولية التي أنشئت لمحاكمة مجرمي الحرب الكبار في قوات المحور مثل:

1 - التشريع الذي يتضمن الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم الأخرى التي ارتكبت ضد الإنسانية (المادة السادسة).

2 - المحكمة التي تشكلت من ممثلين عن قوات الحلفاء التي هزمت قوات المحور الفاشية في الحرب العالمية الثانية.

3 - المحكمة التي أصبحت بمثابة أداة للعدالة الدولية نتيجة :

أ - محاكمتها للأشخاص الذين يرتكبون جرائم تشمل العناصر الدولية

التالية: الجرائم التي تم ارتكابها كجزء أو شريحة من سياسات المحور التي كانت (خطرة جداً على كل البشرية) وارتكبت جرائم على إقليم دولة أو دول عدة، ارتكاب الجرائم من قبل الأشخاص الطبيعيين الأجانب، أو أولئك الذين يكون لهم شركاء من الأجانب، الجرائم التي ترتكب ضد ممتلكات دولة أو شخص طبيعي أو أجنبي.

ومما لا يدع مجالاً للشك أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى التحقيق الدولي في الجنايات التي ارتكبتها مجرمو الحرب النازيين الكبار هو خطورتهم الشديدة على الإنسانية وكذلك طبيعتهم البشرية الخاصة.

ب - قيامها بتنفيذ جميع المراحل بالنسبة للمحاكمة، ابتداء من التحقيقات الكاملة وحتى النطق بالحكم.

ج - الانضمام إلى تشريع المحكمة الذي ازداد ليصل إلى تسع عشرة دولة نتيجة لكل ما سبق.

لقد تم التصديق على مبادئ نورمبرغ في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1 - 95) الذي تبنته 45 دولة في 11 ديسمبر 1946. ومن وجهة نظر القانون الدولي فإن من الممكن تطبيق آلية المحكمة الجنائية لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية⁽¹⁾ مثل الجنايات ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وعمليات الإبادة والميز العنصري. وذلك بمنح حق إقامة الدعوة أمام المحكمة، لا للدول فقط، ولكن لمجلس الأمن أيضاً، باعتباره هيئة رئيسية مسؤولة عن حفظ السلام والأمن العالميين عن طريق تشكيلها لجنة تحقيق تابعة للمجلس، تكون مسؤولة عن إقامة الدعوة أمام المحكمة على أسس تشريعاتها، وذلك بعد أن يصدر مجلس الأمن قراراً مبنياً على تقرير اللجنة.

وكنتيجة لذلك فإن عنصر المقاضاة المنبثق عن المحكمة والوارد ضمن الصياغة بخصوص إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي أعدت تشريعاتها في الاجتماعات التي عقدت لهذا الغرض خلال عامي 1971 - 1972، سوف يفقد حق إقامة الدعوة أمامها. وهذا الحق سوف يمر - جملة وتفصيلاً - إلى الدول،

(1) الجنايات الدولية، موسكو 1977 - ص 67 بالروسية I. KARDETS.

وإلى هيئة خاصة تحت إشراف مجلس الأمن. كذلك فإن الأعمال الإرهابية الواقعة ضمن فئة الجرائم الدولية - نظراً لواقعتها المعنوية - يمكن المحاكمة عليها أمام مثل هذه المحكمة الدولية. فاغتيال ممثل إحدى الجماعات العرقية لخلق حالة من الرعب بين أعضاء تلك المجموعة - على سبيل المثال - لا بد من تصنيفه كجريمة دولية طبقاً للمادة الثانية من اتفاقية عام 1973 الدولية الخاصة بقمع جرائم التمييز العنصري والمعاقبة عليها. ونتيجة لذلك فإنها يمكن أن ترفع أمام محكمة جنائية دولية.

بيد أن من الضروري ملاحظة أن التشريع المقدم يطبق ضد أشخاص مدانين بجرائم دولية، حيث لا وجود لمحكمة جنائية دولية، وأن الدول تسعى إلى ضمان عدم إفلات مرتكبي الجناية الدولية من العقوبة.

فالمادة (٧) من اتفاقية 1973 الدولية تنص على أن الأشخاص المتهمين بارتكاب الأعمال المشار إليها في المادة (2) من الاتفاقية المعنية يمكن مثولهم أمام محكمة مختصة لأي دولة عضو في الاتفاقية، تكون لها ولاية على المتهمين أو أمام محاكم جنائية دولية، كما يمكن أن تكون لها الولاية القضائية على الدول المتعاقدة التي تقبل تشريعاتها وتعتمدها.

وفي رأينا أن التشريع القضائي للمحكمة بخصوص الجنايات ذات الصبغة الدولية - بما في ذلك أعمال الإرهاب الدولي - يمكن اللجوء إليها كلما أخفقت الاتفاقيات السابقة ذات الشأن في العمل خلال زمن محدد. وفي هذه الحالة يمكن للمحكمة أن تتصرف أيضاً كلجنة للمصالحة، أو محكمة صلح بين الدول فيما يتعلق بمبدأ عدم الإفلات من العقوبة. واختصاراً: فإن نطاق التعاون السائد بين الدول بشأن منع - والمعاقبة على - أعمال الإرهاب الدولي الواقعة ضمن مجال القانون الدولي، والناجمة من خلال توحيد آلية الاتفاقية لتأسيس محكمة جنائية دولية. ومن خلال مبدأ عدم الإفلات من العقوبة فإن هذا التعاون يحدث في الحالات التالية:

أ - التوحيد من خلال قبول التشريعات المحلية للأعمال الإرهابية موضوع التوحيد.

ب - الآلية الاتفاقية من خلال توحيد الواقعة المادية للجريمة في

التشريعات القضائية، وتصنيف هذه الأعمال باعتبارها أعمالاً إجرامية بهدف تسليم الجناة، مع بناء عملية المقاضاة على أساس مبدأ «التسليم أو المحاكمة»، والذي يعني في هذه الحالة: إما المحاكمة، وإما تسليم الجاني إلى دولة أخرى.

ج - إنشاء محكمة جنائية دولية من خلال تطبيق الآلية الاتفاقية حيثما يعني هذا المبدأ: «حاكم المتهم بنفسك أو سلمه إلى المحكمة الجنائية الدولية للمثول أمامها». والظرف الأخير لا يقدم إلا إجراءً قضائياً اختيارياً. والآلية الاتفاقية للتعاون هي الطريقة المثلى للتعاون القضائي بين الدول بهدف قمع أعمال الإرهاب الدولي والقضاء عليها. وهو ما يعود إلى التأثير الناجم عن تطبيق المبادئ الأساسية للآلية الاتفاقية للمقاضاة والعقوبة بسبب الجنايات التي تتوفر فيها الواقعة المادية الخاصة، مما يجعلها - وفقاً لهذا - تبدو خطيرة من الناحية الاجتماعية.

الخلاصة

في عام 1977 شهد العالم سلسلة من أعمال الإرهاب في ألمانيا الغربية، وذلك حين قام الإرهابيون بقتل كل من : «شيفريد يوباك» المدعي العام لجمهورية ألمانيا الفيدرالية و «جورغي بونتو» رئيس مجلس إدارة مصرف «درسون» و «هانز مارتن شلاير» رجل الصناعة المعروف.

وكانت المجموعة التي سبق لها اختطاف طائرة لو فتهانزا التي كانت تقل على متنها 91 راكباً على صلة بهذه الأعمال. وقد أرسل قائد الطائرة رسالة عبر جهاز الإرسال في الطائرة قال فيها «إن القراصنة — وجميعهم من العرب — يطالبون بالمطالب نفسها التي طالبت بها مجموعة «هاوستر» التي اختطفت «شلاير» وهي إطلاق سراح أحد عشر عضواً من المحكوم عليهم من أعضاء المجموعة الثورية السرية، بمن في ذلك زعيمهم «أندرياس بادر» ، إضافة إلى فدية قدرها خمسة عشر مليون دولار. وقد أطلقت مجموعة القراصنة تلك على نفسها اسم «منظمة الكفاح ضد الإمبريالية العالمية».

لقد برهن هذا الحادث — مرة أخرى — على الحاجة الملحة للقيام بعمل ما يهدف إلى قمع الإرهاب، وأوضح في الوقت ذاته مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه التعاون بين الدول في مقاومة مثل هذه الأعمال.

لقد طالب زعيم القراصنة الجويين الذي يطلق على نفسه اسم «والتر محمد» بالإفراج عن الإرهابيين المسجونين وترحيلهم من ألمانيا الغربية إلى إحدى ثلاث دول هي: الصومال، أو اليمن الجنوبي، أو جمهورية فيتنام الاشتراكية. إلا أن حكومات هذه الدول رفضت قبولهم نهائياً، بينما أعرب الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية أنهما على استعداد لقبولهم إذا أريد تمثيل المصالح الألمانية الغربية لدى حكومة اليمن الجنوبي..

وحين هبطت الطائرة في مطار «لارنكا» القبرصي، اقترح متحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن يطلق الإرهابيين سراح الرهائن، إلا أن «والتر محمد» صاح بعبارات هستيرية من خلال مكبر الصوت، أثبتت —

مرة أخرى - أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست لها أية علاقة بأعمال الإرهاب، على عكس ما كان يظنه الرجعيون في ألمانيا الغربية، كمحاولة منهم لتشويه سمعة المنظمة.

تم السماح بعد ذلك للطائرة بالإقلاع هذه المرة إلى مقديشيو بالصومال، حيث انقضت عليها وحدة خاصة بمكافحة الإرهاب، كانت قد أرسلتها ألمانيا الغربية بعد أن سمحت لها بذلك السلطات الصومالية. وقد انتهت العملية بسلام، وتم تحرير الرهائن دون أن يلحق بهم أي أذى، واضطر الإرهابيون إلى تسليم أنفسهم دون مقاومة.

وكانت نتيجة هذا الحادث أن وجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الثانية والثلاثين اهتمامها - مرة أخرى - إلى ضرورة القيام بعمل ما لقمع ومكافحة الإرهاب الدولي. ونددت في قرارها الذي أصدرته بأعمال اختطاف الطائرات، وأعمال التدخل الأخرى في عمليات الملاحة الجوية المدنية من طريق التهديد أو استعمال القوة أو أي من أعمال العنف الأخرى التي توجه ضد المسافرين والطاقم والطائرة، سواء أكان ذلك قد ارتكب من قبل أشخاص أم دول. كما أنه حث أيضاً جميع الدول على اتخاذ الإجراءات الجماعية والفردية، انسجاماً مع أهداف ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والإعلانات والقرارات الأممية، وأية قرارات دولية أخرى، دون أي تحيز أو إجحاف بسيادة أو كرامة أراضي أية دولة أو إقليمها، لكي يتم ضمان عدم استخدام المسافرين وأطقم الطائرات وجميع من يشملهم القرار والمعنيين بالنقل الجوي كأدوات للحصول على أية امتيازات من أي نوع كان. والسمة البارزة في هذا القرار هي أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أولت أهمية خاصة للتعاون الدولي في مجال قمع أعمال الإرهاب ذات الصيغة الدولية.

وقد أكد القرار في إحدى نقاطه على أن الإجراءات الموجهة ضد هذه الأعمال الإرهابية يجب أن يتم تنفيذها وفقاً لأغراض وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، دون المساس بسيادة أو كرامة إقليم أي دولة. وبمعنى آخر فإن القرار يدعو إلى التعاون المشترك والمشاركة المتساوية من قبل الدول ذات السيادة في الاهتمام بقمع الإرهاب والعمل على منعه. وقد أوضح «يوري كين» ممثل الاتحاد السوفييتي موقف بلاده بقوله: «إن وفد الاتحاد السوفييتي يعتقد

أن السيطرة على عمليات القرصنة الجوية يمكن تشديدها من خلال اتفاقيات دولية ثنائية تهدف إلى التعاون على منع اختطاف الطائرات، ويشترط فيها التزام الأطراف المتعاقدة بتسليم الجناة.» كما أعلن إن أعمال الإرهاب تعتبر غريبة عن معتقدات الاتحاد السوفييتي والشعب الروسي، وأن الاتحاد السوفييتي يريد اتخاذ إجراءات فعالة لمنع أعمال الإرهاب.

ومن الواضح أنه لا بد من قيام جميع الدول باتخاذ إجراءات فعالة وحازمة لقمع الإرهاب، لذا فإن النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة بتبنيها لقرار يندد بالقرصنة الجوية بينما هي تأوي المجرمين الذين اختطفوا إحدى الطائرات السوفييتية وتوجهوا بها إلى تركيا بعد أن قتلوا المضيقة «ناديزادا» وجرحوا اثنين آخرين من أعضاء الطاقم يعتبر عائقاً كبيراً أمام إعداد إجراءات تنفيذية وفعالة للسيطرة على أعمال الإرهاب. وثمة دليل كاف في المتناول يكفي لبيان أن الولايات المتحدة ومسؤوليها الرسميين هم الذين يقومون بالتخطيط والمساعدة على أعمال الإرهاب ذات الصلة الدولية.

أما فيما يتعلق بالأمم المتحدة ذاتها، فإن هذه المنظمة الدولية قامت - ولا تزال تستطيع القيام - بالكثير، في سبيل إعداد نظام دولي يرفع من مستوى تعاون الدول في سبيل قمع الإرهاب الدولي. وقد تزايدت الانفجارات والأعمال الإرهابية في عدة عواصم رأسمالية خلال عامي 1980، 1981. وأضحى من الممكن رؤية الإرهاب «اليمني» متشابكاً مع الإرهاب «اليساري». وهما يتحالفان في واقع الأمر ضد الديمقراطية والتقدم الاشتراكي. وتركيا هي أكبر مثال، مع إيطاليا، على أن الإرهاب أصبح شائعاً في حياتهما السياسية.

ومع موجة الإرهاب التي تجتاح العالم، تحاول العناصر الرجعية في العالم إلقاء اللوم في ذلك على الشيوعيين، وقد وصل الأمر في ذلك إلى حد اتهام الحركة الشيوعية بتنظيم الإرهاب. ولم يتأثر مخططو هذه الحملة بالموقف الصادق والواضح للماركسية اللينينية من موضوع الإرهاب، ولا بالنضال الثابت للشيوعيين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات. إذ أنهم يحاولون دائماً تشويه سمعة الشيوعية، كي يفصلوا بينها وبين الطبقة العمالية في الدول الرأسمالية، بغية منع هذه الطبقة المسحوقة من تبني الأفكار الاشتراكية.

ففي مقابلة أجرتها محطة (إي. بي. سي) الأمريكية في 13 يناير 1978 مع «هنري كسينجر» وزير الخارجية الأمريكي الأسبق. ألقى هذا الأخير باللوم في ارتكاب أعمال الإرهاب التي ترتكب في ألمانيا الغربية وإيطاليا وبعض الدول الأخرى على عاتق الشيوعية.

و «اكتشاف» من هذا القبيل أيضاً كان قد تم «طبخه» في تركيا قبل ذلك بمعرفة أشخاص معينين، صاحبت ادعاءاتهم غير المسؤولة حملة دعائية رسمية عبر وسائل الإعلام التركية، التي تحاول بث الرعب في قلوب الجماهير بما أسمته «التهديد الشيوعي القادم من الشمال» ونشرت صورة لثلاثة جنود قتلهم إرهابيو «الألوية الحمراء» عام 1980. وقد علقت مجلة «بانوراما» الأسبوعية الإيطالية على تلك الواقعة، ملقية باللوم في تلك العملية على الروس، الذين زعمت أنهم يريدون أن يصل الشيوعيون الإيطاليون إلى سدة الحكم، لذا فهم يعمدون إلى الاستعانة بالإرهابيين في المساعدة على تشكيل «ديكتاتورية» عسكرية في منطقة شبه الجزيرة الإيطالية.

وكما يلاحظ المرء، فإن المحاولات والمناقشات هي التي تختلف، بينما الأهداف لا تختلف في محاولة تضليل وتشويه سمعة الحركة الشيوعية العالمية. وثمة مجموعة من دول الغرب الرجعية تقوم صحافتها ووسائل إعلامها بحملة عدائية عن طريق إيهام الجمهور، بمختلف أنواع القصص الملققة عن حروب عصابات تزعم أن الماركسية اللينينية هي التي تخطط لها وتشرف على تنفيذها في كل مكان من العالم.

والهدف من هذه الأعمال - كما تزعم وسائل الإعلام تلك - هو الزعم بأن ثمة مؤامرة عالمية تسعى إلى فرض العقيدة الماركسية اللينينية عن طريق استخدام وسائل الإرهاب، في محاولة للمتاجرة بمشاعر الشعوب، من منطلق أن أعمال الإرهاب والعنف لا يقتصر ارتكابها على المجموعات اليمينية والموالية فقط، بل من قبل العناصر اليسارية والرجعية أيضاً، فهم يحاولون توجيه نقمة الشعوب، لمكافحة اليسارية بصفة عامة، والشيوعية أولاً وأخيراً.

إلا أن هذه الأكاذيب لم تصلح كدليل، فالشيوعية تنبع - على مدى الزمان - من افتراض أن العنف لا يحدث إلا حيث توجد الرأسمالية والإمبريالية التي

تدعم الأنظمة القمعية المستغلة والتعسفية. والأمر كما قال إنجلز مسجلاً ذلك في أيامه الأخيرة حين كتب «حيث لا يكون ثمة عنف رجعي للقتال ضده، فلن تكون هناك أية ضرورة لعنف ثوري»⁽¹⁾.

ولا شك أن الكتاب الشيوعيين لديهم سبب وجيه حين يشيرون إلى كتابات «لينين» لتبرير هذه الفكرة. فقد كتب لينين بهذا الشأن «... العنف يكون غريباً على مبادئنا»⁽²⁾ و«أينما وجدت ثورات بركانية، ناقمة وساخطة بين الطبقات العاملة، فإن جميع التوقعات فيما يخص الإثارة المصطنعة والغليان وعدم التـ من خلال إطلاق النار هي أمور سخيفة ومضحكة وغير محققة»⁽³⁾.

وقد أرجع لينين أعمال الإرهاب إلى غياب التأييد الشعبي والإحباط وعدم الشعور بالثقة. وقد كتب أحد الزعماء الشيوعيين أن «إرهاب أقصى اليسار ليس طريقة صالحة للنضال الثوري، وهو لا يؤدي - كما تشير إلى ذلك الحقائق - إلا إلى إضافة الدقيق إلى طاحونة الإرهاب اليميني».

إن اللوم الحقيقي فيما يتعلق بأعمال الإرهاب يجب أن يلقي على الفاشيين الجدد. فقد تم توظيفهم من قبل الدوائر الرأسمالية لإخماد صوت الطبقة العاملة وإضعاف معنوياتها عن طريق الإرهاب، ولإعاقة إجراءات اجتثاث جذور الاستعمار نهائياً، وهناك قوى سياسية أخرى تستخدم الإرهاب مثل حملة الأفكار الفوضوية من اليساريين، كما أن هناك أيضاً بعض الجماعات اليسارية التي ليست سوى مجرد دُمية في أيدي الرجعية، ولا علاقة لها - بطبيعة الحال - بالشيوعيين أو حركة العمال. وقد اعترف الإعلام الرأسمالي نفسه بأن الاعتداءات والهجمات التي يقوم بها الإرهابيون الإيطاليون والبرتغاليون الذين يتظاهرون بالتطرف السياسي يتم تمويلها بمعرفة الجماعات اليمينية المتطرفة.

(1) رسالة «ف. إنجلز» إلى «أغسطس بيل»، 7 أكتوبر 1892، كارل ماركس، فردريك إنجلز Bd 38 . S 489 ص 90.

(2) V. i. Lenin : «ملاحم الماركسية» و«الاقتصاد الإمبريالي»، مجموعة أعمال، المجلد 23 ص 69.

(3) V. i. Lenin : الأعمال الكاملة ، المجلد السابع ص 361 «بالروسية».

وقد كتب «جون ماركس» العضو السابق في المركز الأمريكي لدراسات الأمن القومي «إن الولايات المتحدة دأبت طوال خمسة وثلاثين عاماً مضت على استخدام الإرهاب بشكل منتظم كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية.⁽¹⁾ تلك هي الحقائق، ولذلك فمهما كتب أو قال العقائديون أو الساسة الرأسماليون، فإنهم لن ينجحوا في تشويه سمعة الموقف الإنساني للشيوخ، الذين يعملون دوماً على الارتقاء بسياسة التعاون بين الدول في مكافحة الإرهاب الدولي، من أجل المحافظة على المبادئ العامة المعترف بها، وعدم انتهاك معايير القانون الدولي.

وبينما يعلم الاتحاد السوفييتي تماماً أن أية أعمال مضادة للإرهاب لا بد من تطبيقها من خلال الإجراءات القانونية المناسبة لحل المشكلة الاقتصادية والسياسية الحادة التي تعاني منها الشعوب، فإن الاتحاد السوفييتي يولي اهتماماً كبيراً لتعاون الدول في مكافحة أعمال الإرهاب الدولي، وقمع ومقاضاة ومعاينة الأشخاص الذين يدانون بارتكاب مثل هذه الأعمال والجرائم. ويعتبر هذا التعاون في مصلحة الشعوب كافة، ومن شأنه العمل على كشف وعزل قوى العدوان الرجعية. ومن الواضح أن الإجراءات القضائية الممكن اتخاذها ضد أعمال الإرهاب لا بد أن تشمل - قبل كل شيء - جميع المناطق التي لا تزال خارج إطار السيطرة من خلال القانون الدولي. وتحت جميع الظروف، لمنع التفسير الذي يُعرف الإرهاب الدولي مطبقاً ذلك على منظمات التحرر الوطني، أو التي تقاوم العدوان في أراضي محتلة، أو الأنشطة التي تقوم بها طبقة العمال ضد مستغليها.

(1) صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 30 يونيو 1977.

الفهرس

| | |
|-----------|--|
| 5 | تقديم |
| 9 | مقدمة |
| | الفصل الاول : |
| | تعريف الإرهاب |
| 22 | مفهوم العمل الإرهابى |
| 46 | - أعمال الارهاب والعقاب عليها طبقاً للقانون الدولى |
| | الفصل الثانى : |
| | الاتفاقات الدولية حول منع الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها |
| 77 | 1- مؤتمر عام 1937 حول منع الإرهاب والمعاقبة عليه |
| 86 | 2- الاتفاقات المتعلقة بمنع التدخل غير المشروع فى عمليات الملاحة الجوية ... |
| 102 | 3- اتفاقية عام 1971 بشأن منع - والمعاقبة على - الأعمال الإرهابية |
| 108 | 4- اتفاقية عام 1973 بشأن منع - والمعاقبة على - الجنايات ... إلخ |
| 130 | 5- الاتفاقية الأوروبية لعام 1977 |
| 140 | 6- اتفاقية عام 1979 الدولية بشأن احتجاز الرهائن |
| 150 | 7- المرتزقة جريمة دولية |
| | الفصل الثالث: |
| | التعاون الدولى فى مقاومة الإرهاب |
| 187 | 1- مشكلة البحث عن صياغة اتفاقية خاصة بمكافحة الإرهاب |
| 207 | 2- الطريقة الموحدة |
| 214 | 3- الآلية الدولية لمقاضاة مرتكبى أعمال الإرهاب الدولى ومعاقبتهم |
| 223 | 4- التشريع الجنائى الدولى |
| 248 | الخلاصة |

طبع بمطابع الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان
مصرالة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
ص ب 17459 ميرد (مصر) 30098 مطبوعات



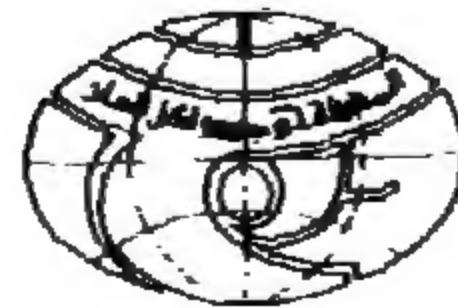
هذا الكتاب

مما لا شك فيه أن العنف والإرهاب أصبحا ظاهرتين خطيرتين، وسمتين من سمات المجتمعات المعاصرة، وأصبح الإرهاب أداة لتحقيق مآرب وطموحات يعجز البعض عن تحقيقها بالوسائل العادية.

ويتعرض هذا الكتاب لقضية الإرهاب الدولي، ويعالجها من الناحية القانونية، ويشير بوجه خاص إلى كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة. كما أنه يطرح الأسباب والدوافع الكامنة وراء ارتكاب مثل هذه الأعمال، وكيفية القضاء عليها، أو منعها، عن طريق حل كافة المشاكل، ومن بينها مشكلة الاستعمار. وكذلك موضوع القرصنة الجوية وعمليات الاختطاف بجميع أشكالها وأسبابها ودوافعها وكيفية معالجتها.

يعتبر هذا الكتاب بمثابة مرجع جيد لمواد القانون الدولي فيما يتعلق بالإرهاب الدولي، وهو مليء بذكر لأحداث كثيرة لعدة عمليات وتفجيرات واغتيالات فعلية وقعت مع تحديد التاريخ - اليوم والسنة، ومكان الحدث. كما أنه يُلقي الضوء على كثير من المخططات والمؤمرات التي قامت بها أجهزة الاستخبارات العالمية ونتائجها..

الناشر: :::::



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصر - القاهرة الجماهيرية العظمى

الثنى 4 دينار